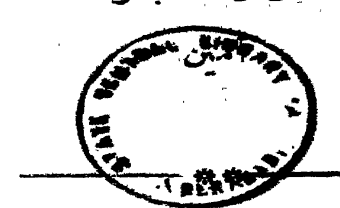
الجزء الاول

من

الاشباه والنظائر

في النحو

للشيخ العلامة جلال الدين السيوطى
المتوفى سنة (٩١١) رحمه الله
تعالى ونفعنا بعلومه



الطبعة الثانية

بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة
الآصفية حيدرآباد الدكن لازالت
شموس افاداتها بازغة وبدور
افاضاتها طالعة الى
آخر الزمن
سنة ١٣٥٩ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

(وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم –١)

سبحان الله المنزه عن الاشباه والنظائر والحمد الله المتفضل بغفران الكبائر والصغائر، ولا اله الا الله وحده لا شريك له العالم بما فى الضمائر والله اكبر من ان يضاف اليه سمة حدث اويحاط باشارة مشير اوعبارة عابر ولا حول ولاقوة الابالله فى جميع الموارد والمصادر، والصلاة والسلام على رسوله محمد المنسوب اليه مجموع الفضائل والمفاخر، المذكور فى كتب الله تعالى باشرف الاسماء والالقاب والنعوت والمآثر، وعلى آله الطيبين الاماثل وصحبه النجوم الزواهر.

اما بعد – فان الفنون العربية على اختلاف انواعها هى اول فنونى، ومبتدأ الاخبار التى كان فى احاديثها سمرى وشجونى، طال ما اسهرت فى تتبع شواردها عيونى، واعملت فيها بدنى اعمال(٢) الجد مابين قلبى وبصرى ويدى وظنونى.

ولم ازل من زمن الطلب اعتنى بكتبها (٣) قديما وحديثا، واسعى فى تحصيل مادثر منها سعيا حثيثا، الى ان وقفت منها على الجم الغفير، واحطت بغالب الموجود مطالعة وتأملا بحيث لم يفتنى منها سوى النزر اليسير، والفت

(١) من ى –(٢) هنا بياض فى النسخة اليمانية، وفيها من، عوض بين (٣) ى – اعتنى بها. قيها

فيها الكتب المطولة والمختصرة،وعلقت التعاليق مابين اصول وتذكرة واعتنيت باخبار اهلها وتراجمهم واحياء مادثر من معالمهم وماروه اورووه وما تفردبه الواحد منهم من المذاهب والاقوال ضعفه الناس اوقووه ، وما وقع لهم مع نظرائهم وفى مجالس خلفائهم وامرائهم ، من مناظرات ومحاورات ، ومجالسات ومذاكرات ومدارسات ومسايرات ، وفتاوى ومراسلات ، ٥ ومعاياة ومطارحات (١) وقواعد ومناظيم ، وضوابط وتقاسيم ، وفوائد وفرائد ، وغرائب وشوارد ، حتى اجتمع عندى من ذلك جمل ، ودونتها رزما لاابالغ واقول وقرجمل .

وكان مما سودت من ذلك كتاب ظريف ، لم اسبق الى مثله وديوان منيف ، لم ينسج ناسج على شكله ، ضمنته القواعد النحوية ذوات الاشباه ١٠ والنظائر ،وخرجت عليها الفروع السائرة سير المثل السائر .

واودعته من الضوابط والاستثناءات جملا عديده ، ونظمت فى سلكه من النوادر الغريبة والالغاز كل فريده ، ولم يكن انتهى المقصود منه لاحتياجه الى الحاق ، ولا سود بتسطير جميع ما ارصد له من بياض الاوراق ، فحبسته بضع عشرة سنة وحرم منه الكاتبون والمطالعون، ثم قدر الله أنى اصبت ١٥ بفقده فانالله وانا اليه راجعون ، فاستخرت الله تعالى فى اعادة تأليفه ثانيا والعود ان شاء الله تعالى احمد ، وعزمت على تجديده طالبا من الله سبحانه المعونة فهواجل من فى المهمات يقصد .

واعلم ان السبب الحامل لى على تأليف ذلك الكتاب الاول انى قصدت ان اسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتاخرون فيه والفوه من كتب ٢٠ الاشباه والنظائر ، .

وقدذكر الامام بدرالدين الزركشى فى اول قواعده ان الفقه انواع احدها،معرفة احكام الحوادث نصا واستنباطا وعليه صنف الاصحاب تعاليقهم المبسوطة على مختصر المزنى .

---

(١) الاصل - محاجاة .

الثاني ـ معرفة الجمع والفرق ومن احسن ماصنف فيه كتاب الشيخ ابى محمد الجوينى .

الثالث ـ بناء المسائل بعضها على بعض لاجتماعها فى مأخذ واحد واحسن شيء فيه كتاب السلسلة للجوينى وقد اختصره الشيخ شمس الدين ابن القماح (١) وقد يقوى التسلسل فى بناء (٢) الشيء على الشيء ولهذا قال الرافعى مثله (٣) وهذه سلسلة طولها الشيخ .

الرابع ـ المطارحات وهى مسائل عويصة يقصد بها تنقيح (٤) الاذهان .

الخامس ـ المغالطات ، السادس ، الممتحنات . السابع ، الالغاز ، الثامن ، الحيل وقد صنف فيه ابوبكر الصيرفى وابن سراقة وابوحاتم القزوينى وغيرهم .

التاسع ـ معرفة الافراد وهو معرفة ما لكل من الاصحاب من الاوجه الغريبة (٥) وهذا يعرف من كتب الطبقات .

العاشر ـ معرفة الضوابط التى تجمع جموعا والقواعد التى ترد اكثرها اليها اصولا وفروعا وهذا انفعها واعمها واكملها واتمها وبه يرتقى الفقيه الى الاستعداد لمراتب الاجتهاد وهو اصول الفقه على الحقيقة انتهى .

وهذه الاقسام اكثرها اجتمعت فى (كتاب الاشباه والنظائر) للقاضى تاج الدين السبكى ولم تجتمع فى كتاب سواه واما (قواعد الزركشى) فليس فيه الا القواعد مرتبة على حروف المعجم وكتاب (الاشباه والنظائر) للامام صدر الدين ابن الوكيل دونهما بكثير وقد قصد السبكى بكتابه تحرير كتاب ابن الوكيل باشارة والده له فى ذلك كما ذكره فى خطبته .

واول من فتح هذا الباب ـ سلطان العلماء شيخ الاسلام عزالدين ابن عبدالسلام فى (قواعده الكبرى) و (الصغرى) والف الامام جمال الدين الاسنوى كتابا فى الاشباه والنظائر لكنه مات عنه مسودة وهو صغير جدا نحو

(١) ى ـ شمس الدين القماح (٢) ى ـ هكذا بناء المشى ..... لشيء الخ
(٣) اصل ـ فى مسئلة (٤) اصل ـ تلقيح (٥) ى ـ العربية .

خمس كراريس مرتب على الابواب، وله كتابان في قسمين من هذ النوع وهما (التمهيد) في تخريج الفروع الفقهية على القواعد الاصولية، و(الكوكب الدرى) في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية، وهذان القسمان مما تضمنه كتاب القاضي تاج الدين السبكى والف الامام سراج الدين ابن الملقن (كتاب الاشباه والنظائر) مرتبا على الابواب وهو فوق كتاب الاسنوى ودون ماقبله . ٥

والفت (كتاب الاشباه والنظائر) مرتبا على اسلوب آخر يعرف من مراجعته وهذا الكتاب الذى شرعنا فى تجديده فى العربية يشبه كتاب القاضي تاج الدين الذى فى الفقه فانه جامع لاكثر الاقسام وصدره يشبه كتاب الزركشي من حيث ان قواعده مرتبة على حروف المعجم، وقد قال الكمال ابو البركات عبد الرحمن بن محمد الانبارى فى كتابه (نزهة الالباء فى طبقات ١٠ الادباء) علوم الادب ثمانية ـ اللغة، والنحو، والتصريف، والعروض، والقوافى، وصنعة الشعر، واخبار العرب، وانسابهم، قال ـ والحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما، علم الجدل فى النحو، وعلم اصول النحو، فيعرف به القياس وتركيبه واقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد الى غير ذلك على حد اصول الفقه فان بينهما من المناسبة ما لا خفاء به لان النحو معقول من ١٥ منقول، كما ان الفقه معقول من منقول .

وقال الزركشي فى اول قواعده كان بعض المشايخ يقول، العلوم ثلاثة، علم نضج وما احترق وهو علم النحو والاصول، وعلم لانضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير، وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث انتهى .

وهذا الكتاب بحمدالله مشتمل على سبعة فنون ٢٠

الاول ـ فن(١) القواعد والاصول التى ترد اليها الجزئيات والفروع وهو مرتب على حروف المعجم وهو معظم الكتاب ومهمه وقد اعتنيت فيه بالاستقصاء والتتبع والتحقيق واشبعت القول فيه واوردت فى ضمن كل قاعدة ما لائمة العربية فيها من مقال وتحرير وتنكيت وتهذيب واعتراض وانتقاد

---

(١) ى ـ فى .

وجواب وايراد ، وطرزتها بما عدوه من المشكلات من إعراب الآيات القرآنية والاحاديث النبوية والابيات الشعرية ، وتراكيب العلماء فى تصانيفهم المروية ، وحشوتها بالفوائد ، ونظمت فى سلكها فوائد القلائد .

الثانى – فن الضوابط والاستثناءات والتقسيمات وهو مرتب على الابواب لاختصاص كل ضابط ببابه وهذا هو احد الفروق بين الضابط والقاعدة لأن القاعدة تجمع فروعا من ابواب شتى والضابط تجمع فروع باب واحد، وقد تختص القاعدة بالباب وذلك اذا كانت امرا كليا منطبقا على جزئياته وهو الذى يعبرون عنه بقولهم قاعدة الباب كذا وهذا ايضا يذكر فى هذا الفن لافى الفن الاول وقد يدخل فى الفن الاول قليل من هذا الفن وكذا من الفنون بعده لاقتضاء الحال ذلك .

الثالث – فن بناء المسائل بعضها على بعض وقد الفت فيه قديما تأليفا لطيفا مسمى (بالسلسلة) كما سمى الجوينى تأليفه فى الفقه بذلك والف الزركشى كتابا فى الاصول كذلك وسماه (سلاسل الذهب) .

الرابع – فن الجمع والفرق –

الخامس – فن الالغاز والاحاجى والمطارحات والممتحنات وجمعتها كلها فى فن لأنها متقاربة كما اشار اليه الاسنوى فى اول الغازه .

السادس – فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات والمراسلات والمكاتبات .

السابع – فن الافراد والغرائب وقد افردت كل فن بخطبة وتسمية ليكون كل فن من السبعة تأليفا مفردا ومجموع السبعة هو كتاب (الاشباه والنظائر) فدونكه مؤلفا تشد اليه الرحال ، وتتنافس فى تحصيله فحول الرجال والى الله سبحانه الضراعة ان ييسر لى فيه نية صحيحة ، وان يمن فيه بالتوفيق الاخلاص ولا يضيع ما بذلته فيه من تعب الجسد والقريحة ، فهو الذى لايخيب راجيه ، ولا يرد داعيه .

قال

قال ابو القاسم الزجاجى فى (اماليه) حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبرى قال حدثنا ابو حاتم السجستانى حدثنى يعقوب بن اسحاق الحضرمى حدثنا سعيد ابن سالم (١) الباهلى حدثنا ابى عن جدى عن ابى الاسود الدؤلى قال دخلت على على ابن ابى طالب رضى الله عنه فرأيته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين؟ قال انى سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع كتابا فى اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلاث فالقى الى صحيفة فيها ـ بسم الله الرحمن الرحيم ـ الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى، والفعل ما انبأ عن حركة المسمى، والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل، ثم قال لى تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلاثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء فى معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر .

قال ابو الاسود ـ فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها إن وأن وليت ولعل وكأن ولم اذكر لكن فقال لى لم تركتها؟ فقلت لم احسبها منها فقال بل هى منها فزدها فيها .

قال ابن عساكر فى (تاريخه) كان ابو اسحاق ابراهيم بن عقيل النحوى المعروف بابن المكبرى يذكر ان عنده تعليقة ابى الاسود الدؤلى التى القاها عليه الامام على بن ابى طالب (رضى الله عنه) وكان كثيرا ما يعد بها اصحاب الحديث الى ان دفعها الى الفقيه ابى العباس احمد بن منصور المالكى وكتبها عنه وسمعها منه فى سنة ست وستين واربعمائة واذا به قد ركب عليها اسنادا لا حقيقة له وصورته قال ابو اسحاق ابراهيم بن عقيل حدثنى ابو طالب عبيد الله بن احمد بن نصر بن يعقوب بالبصرة حدثنى يحيى بن ابى بكير (٢) الكرمانى حدثنى اسرائيل عن محمد بن عبيد الله ابن ابى رافع عن ابيه قال وحدثنى محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عياش عن عمه عن عبيد الله ابن ابى رافع ان ابا الاسود الدؤلى دخل على على رضى الله

(١) ى ـ سليم　(٢) ى ـ بكر

عنه وذكر التعليقة فلما وقفت على ذلك بينت لابى العباس احمد بن منصور ان يحيى بن بكير الكرمانى مات سنة ثمان ومائتين فجعل ابراهيم بن عقيل هذا بين نفسه وبين يحيى بن ابى بكير رجلا واحدا وهذه التى سماها (التعليقة) هى فى اول امالى الزجاجى نحو من عشرة اسطر فجعلها ابراهيم قريبا من عشرة اوراق انتهى .

فن القواعد والاصول العامة

وهو الفن الاول من كتاب الاشباه والنظائر ولا يحتاج الى افراده بخطبة اكتفاء بخطبة الكتاب لقرب العهد بها وهو مسمى (بالمصاعد العلية فى القواعد (١) النحوية)

حرف الهمزة

١٠ (الاتباع) هو انواع فمنه اتباع حركة آخر الكلمة المعربة لحركة اول الكلمة بعدها كقراءة من قرأ الحمدِ لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام .

واتباع حركة اول الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلها كقراءة من قرأ الحمدُ لُله بضم اللام اتباعا لحركة الدال .

واتباع حركة الحرف الذى قبل آخر الاسم المعرب لحركة الاعراب

١٥ فى الآخر وذلك فى امرئ وابنم فان الراء والنون يتبعان الهمزة والميم فى حركتهما نحو (ان امرؤ هلك، ما كان ابوك امرأ سوء، لكل امرئ منهم) وكذا ابنم ولا ثالث لهما فى اتباع العين اللام .

واتباع حركة الفاء اللام وذلك فى مرئ وفم خاصة فان الميم والفاء يتبعان حركة الهمزة والميم فى بعض اللغات فيقال هذا مرء وفم ورأيت

٢٠ مرأ وفما ونظرت الى مرء وفم ولا ثالث لهما .

واتباع حركة اللام للفاء فى المضاعف من المضارع المجزوم والأمر اذا لم يفك الادغام فيهما فى بعض اللغات فيقال عض ولم يعض بالفتح وفر ولم يفر بالكسر ورد ولم يرد بالضم .

---

(١) ى ـ الفوائد.

واتباع حركة العين للفاء فى الجمع بالالف والتاء حيث وجد شرطه كتمرة وتمرات،بالفتح(١)وسدرة وسدرات بالكسر،وغرفة وغرفات بالضم.

واتباع حركة اللام للفاء فى البناء على الضم فى منذ فان الذال ضمت اتباعا لحركة الميم ولم يعتد بالنون حاجزا، قال ابن يعيش ونظيرها فى ذلك بناء بله على الفتح اتباعا لفتحة الباء ولم يعتد باللام حاجزا لسكونها وقولهم،لم يلده ابوان؛ فتح الدال اتباعا لفتحة الياء عند سكون اللام.

واتباع حركة الفاء للعين فى لغة من قال فى لدن لد، قال ابن يعيش من قال لد بضم الفاء والعين فانه اتبع الضم الضم بعد حذف اللام.

واتباع حركة الميم لحركة الخاء والتاء والغين فى قولهم منخر ومنتن ومغيرة، وقال ابن يعيش منهم من يقول منتن بضم التاء اتباعا لضمة الميم ومنهم من يقول منتن بكسر الميم اتباعا لكسرة التاء اذ النون لخفائها وكونها غنة فى الخيشوم حاجز غير حصين وقالوا كل فعل على فعل بكسر العين وعينه حرف حلق يجوز فيه كسر الفاء اتباعا لكسر العين نحو نعم وبئس.

ومنه، اتباع حركة فاء كلمة لحركة فاء اخرى لكونها قرنت معها وسكون عين كلمة لسكون عين اخرى اوحركتها لحركتها كذلك، قال ابن دريد فى الجمهرة تقول ـ ما سمعت له جرسا ـ اذا افردت فاذا قلت، ما سمعت له حسا ولا جرسا، كسرت الجيم على الاتباع.

وقال الفارابى فى (ديوان الادب) يقال ـ رجس نجس ـ فاذا افردوا قالوا نجس.

ومنه، اتباع الكلمة فى التنوين لكلمة اخرى منونة صحبتها كقوله تعالى (وجئتك من سبأ بنبأ يقين)، (انا اعتدنا للكافرين سلاسلا واغلالا وسعيرا) فى قراءة من نون الجميع وحديث ـ انفق بلالا ولا تخش من ذى العرش اقلالا.

ومنه، اتباع كلمة لاخرى فى فك ما استحق الادغام كحديث ـ ايتكن

---

(١) اصل ـ ثمرة وثمرات.

صاحبة الجمل الادبب تنبحها كلاب الحوأب – فك الادبب وقياسه الادب اتباعا للحوأب .

ومنه اتباع كلمة فى ابدال الواو فيها همزة بهمزة اخرى كحديث (ارجعن مازورات غير مأجورات) والاصل موزورات لانه من الوزر .

وقال ابوعلى الفارسى فى التذكرة – لايصح ان يكون القلب فيه من اجل الاتباع لان الاول ينبغى ان يجيء على القياس والاتباع يقع فى الثانى وانما مازورات على يأجل، قال، والغدايا والعشايا، لادلالة فيه لان غدايا فى جمع غدوة مثل حرة وحرائر وكنة وكنائن .

ومنه، اتباع كلمة فى ابدال واوها بالياء فى اخرى كحديث، لادريت ولاتليت، والاصل تلوت لانه من التلاوة .

ومنه، اتباع ضمير المذكر لضمير المؤنث كحديث، اللهم رب السموات السبع وما اظللن ورب الارضين وما اقللن ورب الشياطين وما اضللن، والاصل اضلوا بضمير الذكور لان الشياطين من مذكر من يعقل وانما انث اتباعا لاظللن واقللن وكذا قوله فى حديث المواقيت، هن لهن اصله لهم اى لاهل ذى الحليفة وماذكر معها وانما قيل لهن اتباعا لقوله هن .

ومنه، اتباع اليزيد للوليد فى ادخال اللام عليه وهو (علم فى – ١) قول الشاعر .

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا

قال ابن جرير – حسن دخول اللام فى اليزيد لاتباع الوليد – وقال ابن يعيش فى شرح المفصل – لما كثر اجراء ابن صفة على ما قبله من الاعلام اذا كان مضافا الى علم اوما يجرى مجرى الاعلام من الكنى والالقاب فلما كان ابن لا ينفك من ان يكون مضافا الى اب وام وكثر استعماله استجازوا فيه من التخفيف مالم يستجيزوه مع غيره فحذفوا الف الوصل من ابن لانه لا ينوى فصله مما قبله اذا كانت الصفة والموصوف عندهم مضارعة للصلة

---

(١) من ى – اعنى النسخة اليمانية المكتوبة فيها « المقابلة على نسخة المؤلف التى بخط يده » عثرنا عليها عند الطبعة الثانية .

والموصول

والموصول من وجوه وحذفوا تنوين الموصوف ايضا كأنهم جعلوا الاسمين اسما واحدا الكثرة الاستعمال واتبعوا حركة الاسم الاول حركة الاسم الثانى ولذلك شبهه سيبويه بامرئ وابنم فى كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة وحركة النون فى ابنم تابعة لحركة الميم فاذا قلت هذا زيد بن عمرو وهند ابنة عاصم فهذا مبتدأ وزيد الخبر وما بعده نعته وضمة زيد ضمة اتباع لا ضمة إعراب لانك عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسما واحدا وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف كالصدر له ولذلك لا يجوز السكوت على الاول وكذلك النصب تقول رأيت زيد ابن عمرو فتفتح الدال اتباعا لفتحة النون وتقول فى الجر مررت بزيد بن عمرو فتكسر الدال اتباعا لكسرة النون من ابن وقد ذهب بعضهم الى ان التنوين انما سقط لالتقاء الساكنين سكونه وسكون الباء بعده وهو فاسد انما هو لكثرة استعمال ابن .

تنبيه

قال ابن جنى فى المحتسب فى قراءة، الحمد لله، بالاتباع هذا اللفظ كثر فى كلامهم وشاع استعماله وهم لما كثر فى استعمالهم اشد تغييرا كما جاء عنهم كذلك لم يك، ولم ادر، ولم ابل، وايش تقول، وجا يجى وسا يسو بحذف همزتيهما فلما اطرد هذا ونحوه لكثرة استعماله اتبعوا احد الصوتين الآخر وشبهوهما بالجزء الواحد فصارت الحمد لله كعنق وطنب والحمدلله كأبل وإطل الاان الحمد لله بضم الحرفين اسهل من الحمد لله بكسرهما من موضعين، احدهما انه إذا كان اتباعا فاقيس الاتباع ان يكون الثانى تابعا للاول وذلك انه جار مجرى السبب والمسبب وينبغى ان يكون السبب اسبق رتبة من المسبب فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال كما تقول، مد وشد وشم وفر، فتتبع الثانى الاول فهذا اقيس من اتباعك الاول للثانى فى نحو اقتل اخرج، والآخر ان ضمة الدال فى الحمد لله اعراب وكسرة اللام فى لله بناء وحركة الاعراب اقوى من حركة البناء والاولى ان يغلب الاقوى على الاضعف لا عكسه ومثل هذا فى اتباع الاعراب

البناء قوله .

وقال اضرب الساقين امك هابل

كسر الميم لكسرة الهمزة ،انتهى وفى الكشاف قرأ ابوجعفر للملائكة اسجدوا بضم التاء للاتباع ولا يجوز استهلاك الحركة الاعرابية بحركة الاتباع الا فى لغة ضعيفة كقولهم الحمد لله .

فائدة

قال ابن ابان (١) فى (شرح الفصول) اعلم ان العرب قد اكثرت من الاتباع حتى قد صار ذلك كأنه اصل يقاس عليه واذا كانت قد زالت حركة الدال مع قوتها للاتباع وذلك ماحكاه الفراء من الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام وقلبوا ايضا الياء الى الواو مع ان القياس عكس ذلك فقالوا انا اخوك يريدون انا اخيك حكاه سيبويه كان الاتباع فى نحو مدوشد اجوز واحسن اذليس فيهما نقل خفيف الى ثقيل واما الساكن الحاجز فلا يعتدبه لضعفه انتهى .

فائدة

عد من الاتباع حركة الحكاية قال ابوحيان فى شرح التسهيل اختلف الناس فى الحركات اللاحقة اللائى فى الحكاية فقيل هى حركات اعراب نشأت عن عوامله ، وقيل ليست للاعراب وانما هى اتباع للفظ المتكلم على الحكاية .

وقال ابو الحكم الحسن بن عبدالرحمن بن عذرة الخضراوى فى كتابه المسمى (بالإعراب عن اسرار الحركات فى اسان الأعراب) حركة المحكى فى حال حكاية الرفع منهم من يقول انها للاعراب لانه لاضرورة فى تكلف تقدير رفعه مع وجود اخرى وانما قيل به فى حالة النصب والجر للضرورة ومنهم من يقول انها لالبناء ولاللاعراب حملا لحالة الرفع على حالة النصب والجر ، قال وهذا اشبه بمذاهب النحاة واقيس بمذاهب البصريين الاترا هم

(١) ى – ايازـ

ردوا على الكوفيين فى اعتقادهم الرفع فى خبر ان واخواتها وفى اسم كان واخواتها على ما كان عليه قبل دخول العامل انتهى .

الاتساع

عقد له ابن السراج بابا فى الاصول فقال اعلم ان الاتساع ضرب من الحذف الا ان الفرق بينهما انك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه ٥ باعرابه وفى الحذف تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله فى الاعراب والاتساع العامل فيه بحاله وانما تقيم فيه المضاف (اليه مقام المضاف – ١) اوالظرف مقام الاسم فالاول نحو ،واسئل القرية، والمعنى اهل القرية ولكن البر من آمن– والثانى، نحو صيد عليه يومان والمعنى صيد عليه الوحش فى يومين ولد له ستون عاما والمعنى ولد له الولد لستين (٢)، بل مكر الليل والنهار، نهاره ١٠ صائم ، وليله قائم ، يا سارق الليلة اهل الدار، والمعنى مكر فى الليل ، صائم فى النهار ، سارق فى الليلة ، قال وهذا الاتساع فى كلامهم اكثر من ان يحاط به قال وتقول سرت فرسخين يومين ان شئت جعلت نصبهما على الظرفية وان شئت جعلت مفعولان(٣)على السعة ، وعلى ذلك قولك سير به يومان (٤) فتقيم يومين مقام الفاعل ، وقال فى موضع آخر ان بابى المفعول له والمفعول معه ١٥ نصبا على الاتساع اذ كان من حقهما ان لا يفارقهما حرف الجر ولكنه حذف فيهما ولم يجريا مجرى الظروف فى التصرف وفى الاعراب وفى اقامتهما مقام الفاعل فدل ترك العرب لذلك انهما بابان وضعا فى غير موضعهما وان ذلك اتساع منهم فيهما لان المفعولات كلها تقدم وتؤخر وتقام مقام الفاعل وتقع مبتدأ وخبرا وهذا كله كلام ابن السراج . ٢٠

وانا اشبع القول فى هذا الباب لقلة من عقد له بابا من النحاة فاقول قال ابو حيان فى (شرح التسهيل) الاتساع يكون فى المصدر المتصرف

---

(١) سقط من ى (٢) اصل – ستين (٣) كذا–(٤) الاصل – فرسخين يومان .

فينصب مفعولا به على التوسع والمجاز ولولم يصح ذلك لما جاز ان يبنى لفعل ما لم يسم فاعله حين قلت ضرب ضرب شديد لان بناءه لفعل ما لم يسم فاعله فرع عن التوسع فيه بنصبه نصب المفعول به وتقول الكرم اكرمته زيدا وانا ضارب الضرب زيدا .

قال فى البسيط وهذا الاتساع ان كان لفظيا جاز اجتماعه مع المفعول الاصلى ان كان له مفعول وان كان معنويا بان يوضع بدل المفعول به فلا يجتمع معه لانه كالعوض منه حال التوسع نحو قولك ضرب الضرب على معنى ضرب الذى وقع به الضرب ضربا شديدا فوضعت بدله مصدره وقيل يجوز الجمع بينهما على ان يكون المفعول منصوبا نصب التشبيه بالمفعول به واذا كان الاتساع معنى فلا يجمع بين المتوسع فيه والمطلق .

وفى (البسيط) ايضا المصادر يتوسع فيها فتكون مفعولا كما يتسع فى الظروف فتكون اذا جرت اخبارا بمنزلة الاسماء الجامدة ولاتجرى صفة بهذا الاعتبار واذا كان بمعنى فاعل جاز ان يكون صفة قال واذا توسع بها(١) وكانت عامة على اصلها لم تثن ولم تجمع رعيا للمصادر اوخاصة نحو ضرب زيد وسير البريد فربما جازت التثنية والجمع بينهما انتهى .

واما الاتساع فى الظرف ، ففيه مسائل ، الاولى ، انه يجوز التوسع (فى ظرف الزمان والمكان بشرط كونه متصرفا فلا يجوز – ٢) التوسع فيما لازم الظرفية لان عدم التصرف مناف للتوسع اذ يلزم من التوسع فيه كونه يسند اليه ويضاف اليه وذلك ممنوع فى عادم التصرف وسواء فى المتصرف المشتق نحو المشتى والمصيف وغيره كاليوم والمصدر المنتصب على الظرف كقدم الحاج وخفوق النجم ومنه (لقد تقطع بينكم) ولا يمنع التوسع اضافة الظرف الى المظروف المقطوع عن الاضافة المعوض مما اضيف اليه التنوين نحو سير عليه حينئذ .

الثانية – اذا توسع فى الظرف جعل مفعولا به مجازا ويسوغ حينئذ

(١) اصل فيها – (٢) سقط من – ى .

اضماره

اضماره غير مقرون بفى نحو اليوم سرته وكان الاصل عند ارادة الظرفيه سرت فيه لان الظرف على تقدير فى والاضمار يوجب الرجوع الى الاصل .

وقال الخضراوى ، الضمائر من الزمان والمكان لم تقع فى شىء من كلام العرب خبر المبتدأ منصوبة كما يقع الظرف ولم يسمع نحو يوم الخميس سفرى (١) اياه الا ان يقرن بفى فدل هذا على ان الضمائر لاتنتصب ظروفا ٥
لان كل ما ينتصب ظرفا يجوز وقوعه خبرا اذا كان مما يصح عمل الاستقرار فيه ، قال ولم ار احدا انبه على هذا التنبيه .

الثالثة ـ يضاف الى الظرف المتوسع فيه المصدر على طريق الفاعلية نحو بل ، مكر الليل والنهار ، وعلى طريق المفعولية نحو ، تربص اربعة اشهر والوصف كذلك نحو ، يا سارق الليلة اهل الدار ، ويا مسروق الليلة اهل الدار ١٠
ذكرها سيبويه .

قال الفارسى واذا اضيف الى الظرف لم يكن الا اسما وخرج بالاضافة عن ان يكون ظرفا لان فى مقدرة فى الظرف وتقدير ها يمنع الاضافة اليه كما لا يجوز ان يحال بين المضاف والمضاف اليه بحرف جر فى نحو غلام ازيد ،
وقال الخضراوى هذا غير ظاهر لان المضاف يقدر باللام وبمن ومع وذلك ١٥
لم يمنع من الاضافة قال وقولهم الظرف على تقدير فى انما هو تقدير (٢) معنى وليس المراد انها مضمرة ولا مضمنة ولذا لم تقتض البناء .

وقال ابن عصفور ما قاله الفارسى ضعيف عندى لان الفصل بين المضاف والمضاف اليه بحرف الجر ملفوظا به وجد فى باب لا والنداء فاذا جاز ظاهرا فمقدرا اولى قال نعم العلة الصحيحة ان يقال ان الظرف اذا دخل عليه ٢٠
الخافض خرج عن الظرفية الا ترى ان وسطا اذا دخل عليها الخافض صارت اسما بدليل التزامهم فتح سينها ووسط المفتوحة السين لا تكون الا اسما والسبب فى خروج الظروف بالخفض عن الظرفية الى الاسمية ما ذكره الاخفش فى

---

(١) ى ـ كان سفرى (٢) اصل ـ على معنى .

كتابه (الكبير) من انهم جعلوا الظرف بمنزلة الحرف الذى ليس باسم ولا فعل اشبهه به من حيث كان اكثر الظروف قد اخرج منها الاعراب واكثرها ايضا لا تثنى ولا تجمع ولا توصف قال فلما كانت كذلك كرهوا ان يدخلوا فيها مايدخلون فى الاسماء .

٥ الرابعة — قد يسند الى المتوسع فيه فاعلا نحو فى يوم عاصف ، يوما عبوسا قمطريرا ، ونائبا عن الفاعل نحو ولد له ستون عاما وصيد عليه الليل والنهار ، ويرفع خبرا نحو الضرب اليوم ، قال بعضهم ويؤكد ويستثنى منه ويبدل وان لم يجز ذلك فى الظرف لانه زيادة فى الكلام غير معتمد عليها بخلاف المفعول وتوقف فى اجازته صاحب البسيط .

١٠ الخامسة — ظاهر كلام ابن مالك جواز التوسع فى كل ظرف متصرف .

وقال فى (البسيط) ليس التوسع مطردا فى كل ظروف الامكنة كما فى الزمان بل التوسع فى الامكنة سماع نحو ، نحا نحوك وقصد قصدك ، واقبل قبلك ، ولا يجوز فى خلف واخواتها لا تقول ضربت خلفك فتجعله

١٥ مضروبا وكذا لايتوسع فيها بجعلها فاعلا كما فى الزمان ، وانما كان ذلك لان ظروف الزمان اشد تمكنا من ظروف المكان .

السادسة — لا يتوسع فى الظرف اذا كان عامله حرفا او اسما جامدا باجماعهم لان التوسع فيه تشبيه بالمفعول به والحرف والجامد لا يعملان فى المفعول به .

٢٠ وهل يتوسع فيه مع كان واخواتها قال ابوحيان ، يبنى على الخلاف فى كان اتعمل فى الظرف ام لا ، فان قلنا لا تعمل فيه فلا توسع وان قلنا تعمل فيه فالذى يقتضيه النظر انه لايجوز الاتساع معها لانه يكثر المجاز فيها لانها انما رفعت المبتدأ ونصبت الخبر تشبيها بالفعل المتعدى الى واحد فعملنا بالتشبيه وهو مجاز فاذا نصبت الظرف اتساعا كان مجازا ايضا فيكثر المجاز فيمنع منه ، ونظير ذلك

قولهم، دخلت في الامر، لايجوز حذف في لأن هذا الدخول مجاز ووصول دخل الى الظرف بغير وساطة في مجاز فلم يجمع عليها مجازان، والذي نص عليه ابن عصفور جواز الاتساع معها كسائر الافعال.

ويجوز الاتساع مع الفعل اللازم ومع المتعدى الى واحد بلا خلاف وهل يجوز مع المتعدى الى اثنين او ثلاثة خلاف، ذهب الجمهور الى الجواز ٥
وصحح ابن عصفور المنع لأنه لم يسمع معهما كما سمع مع الاولين قالوا يوم الجمعة صمته وقال.

ويوما شهدناه سليما وعامرا

لأنه ليس له اصل يشبه به لأنه لا يوجد ما يتعدى الى ثلاثة بحق الاصل وباب أعلم وأرى فرع من علم ورأى والحمل انما يكون على الاصول ١٠
لا على الفروع.

وصحح ابن مالك الجواز مع المتعدى الى اثنين والمنع مع المتعدى الى ثلاثة لأنه ليس لنا ما يشبه به اذ ليس لنا فعل يتعدى الى اربعة.

واجاب الجمهور بان الاتساع ليس معتمده التشبيه بدليل جريانه مع اللازم. ١٥

السابعة - اذا توسع في واحد لم يتوسع فيه نفسه مرة اخرى، مثال ذلك ان يتوسع فتضيف اليه ثم تنصبه نفسه نصب المفعول به توسعا، وهل يجوز ان يتوسع في الفعل اكثر من واحد بان يتوسع معه في الظرف ثم يتوسع في المصدر، ان قلنا، يتوسع في اللفظ لم يبعد او في المعنى فيبعد لأنه لا يوضع شيئان بدل شيء واحد، وذهب بعضهم الى انه لا يتوسع في شيء من الافعال ٢٠
الا اذا حذف المفعول الصريح ان كان التوسع في المعنى وان كان توسعا في اللفظ جاز مطلقا نحو يا سارق الليلة اهل الدار، وسببه ان التوسع في المعنى يجعل المتوسع فيه واقعا به المعنى ولا يكون معنى واحد في محلين من غير عطف ولا ما يجرى مجراه.

اجتماع الامثال مكروه

ولذلك يفر منه الى القلب اوالحذف اوالفصل ، فمن الاول قالوا فى دهدهت الحجر دهديت قلبوا الهاء الاخيرة ياء كراهة اجتماع الامثال وكذلك قولهم فى حاحا زيد حيحى زيد قلبوا الالف ياء لذلك ، وقال الخليل اصل مهما الشرطية، ماما قلبوا الالف الاولى هاء لاستقباح التكرير .

وقالوا فى النسب الى نحو شج وعم شجوى وعموى بقلب الياء واوا كراهة لذلك وكذا قالوا ، فى نحوحى حيوى، وفى نحو، تحية تحوى لذلك وهنيهة اصلها هنية فابدلت الهاء من الياء كراهة لاجتماع الامثال – والحيوان من مضاعف الياء واصله حييان قلبت الياء الثانية واوا وان كانت الواواثقل منها كراهة اجتماع الامثال ، وكذا دينار وديباج وقيراط وديماس (١) وديوان اصلها دنّار ودبّاج ودوّان، قلب احد حرفى التضعيف ياء لذلك ولبى اصله لبب قلبت الباء الثانية التى هى اللام ياء هربا من التضعيف فصار لبى ثم ابدلت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار لبى، ونحوحمراء وصفراء تقلب منه الهمزة فى التثنية واوا ، قال الشلوبين ، وسببه اجتماع الامثال فان هناك ألفين وبينهما همزة والهمزة قريبة من الالف قال وكان قلبها واوا اولى من قلبها ياء لأن الياء قريبة من الالف والواو ليست فى القرب اليها مثلها والجمع بين الامثال (مكروه عندهم فكان قلب الهمزة واوا اذهب فى ان لايجمع بين الامثال – ٢) من قلبها ياء ، ومن الثانى حذف احد مثلى ظللت ومسست واحسست فقالوا اظلت ومست واحست وحذف احدى اليائين من سيد وميت وهين ولين وقيل وهو مقيس على الاصح وقال ابن مالك يحفظ ولايقاس .

وقال الفارسى يقاس فى ذوات الواودون ذوات الياء وحذف الياء المشددة من الاسم المنسوب اليه عند الحاق ياء النسب كراهة اجتماع الامثال ككرسى وشافعى وبختى ومرمى الا فى نحو كساء اذا صغر ثم نسب اليه فانه يقال فيه كسيى بيائين مشددتين وستأتى علته ، وحذف الياء الاخيرة فى تصغير نحو غطاء وكساء

---

(١) اصل – د يماس (٢) سقط من ى .

وكساء ورداء واداوة وغاوية ومعاوية واحوى لأنه يقع فى ذلك بعد ياء التصغير ياء ان فيثقل اجتماع الياءات .

وبيانه ان ياء التصغير تقع ثالثة فتنقلب الف المد ياء وتعود الهمزة الى اصلها من الياء او الواو وتنقلب ياء لانكسار ما قبلها فاجتمع ثلاث ياءات ياء التصغير وياء بدل الف المد وياء بدل لام الكلمة ولفظه غطيي فتحذف الاخيرة لأنها طرف والطرف (١) محل التغيير ولأن زيادة الثقل حصلت بها ثم تدغم ياء التصغير فى المنقلبة عن الف المد ويقال غطيي وفى اداوة تقع ياء التصغير بعد الدال فتنقلب الالف ياء وكذا الواو بعدها لانكسار ما قبلها فتدغم ياء التصغير فى المنقلبة عن الالف وتحذف الياء الاخيرة ويقال أدية ويقال فى غاوية ومعاوية غوية ومعية وفى احوى احى ذكره فى البسيط ، ومن ذلك قولهم ، لتضربن ياقوم ولتضربن ياهند ، فان اصله لتضربونن ولتضربينن فحذفت نون الرفع لاجتماع الامثال كما حذفت مع نون الوقاية فى نحو اتحاجونى كراهة اجتماعهما مع نون الوقاية ، .

قال ابن عصفور فى (شرح الجمل) والتزم الحذف هنا ولم يلتزم فى اتحاجونى لأن اجتماعها مع النون الشديدة اثقل من اجتماعها مع نون الوقاية لان النون الشديدة حرفان ونون الوقاية حرف وحكم النون الخفيفة حكم النون الثقيلة فى التزام حذف علامة الاعراب معها لأنها فى معناها ومخففة منها انتهى .

ومن ذلك قال ابو البقاء فى (التبيين) تصغير ذا ، ذيا ، واصله ثلاث ياءات عين الكلمة وياء التصغير ولام الكلمة فحذفوا احداها لثقل الجمع بين ثلاث ياءات والمحذوفة الاولى لأن الثانية للتصغير فلا تحذف والثالثة تقع بعدها الالف والالف لا تقع الا بعد المتحركة والالف فيها بدل عن المحذوف والتصغير يرد الاشياء الى اصولها .

---

(١) ى - ظرف والظرف .

ومن ذلك قولهم فى الجمع اخون وابون ولم يرد المحذوف كما هو القياس فيقال، اخوون وابوون ، قال الشلوبين لأنه كان يؤدى الى اجتماع ضمات وكسرات فلما ادى الى ذلك لم يرد واجرى الجمع على حكم المفرد ولما كان هذا المانع مفقودا فى التثنية رد فقيل اخوان وابوان،ومن ذلك قال ابن هشام فى تذكرته ، الاصل فى يا بنى يا بنيى بثلاث ياءات الاولى ياء التصغير والثانية لام الكلمة والثالثة ياء الاضافة فادغمت ياء التصغير فيما بعدها لأن ما اول المثلين فيه مسكن فلابد من ادغامه وبقيت الثانية غير مدغم فيها لأن المشدد (١) لايدغم لأنه واجب الحركة والمدغم واجب السكون فحذفت الثالثة .

ومنهم من بالغ فى التخفيف فحذف الياء الثانية المتحركة المدغم فيها وقال يابنى بالسكون كما حذفوها فى سيدو ميت لما قالوا سيدو ميت ومن ذلك قال ابن النحاس فى التعليقة انما لم تدخل اللام فى خبر ان اذا كان منفيا لان غالب حروف النفى اولها لام كلا ولم ولما ولن فيستثقل اجتماع اللامين – وطرد الحكم يأتى فى باقى حروف النفى ومن الثالث وجوب اظهار أن بعد لام كى اذا دخلت على لا نحو لئلا يعلم حذرا من توالى مثلين لو قيل للايعلم ووجوب ابقاء الياء والواو فى النسب الى نحو شديدة وضرورة فيقال شديدى وضرورى اذلو حذفت كما هو قاعدة فعيلة وفعولة وقيل شددى وضررى لاجتمع مثلان .

ومن كراهة اجتماع الامثال حكايتهم المنسوب بمن دون أى خلافا للاخفش لما يؤدى اليه من اجتماع اربع ياءات فيقال لمن قال رأيت المكى المكىانى واجاز الاخفش الاىى .

ومن ذلك قال الشلوبين (فى شرح الجزولية) انما قدرت الضمة فى جاء القاضى وزيد يرمى ويغزو والكسرة فى مررت بالقاضى لثقلهما فى انفسهما وانضاف الى ثقلهما اجتماع الامثال وهم يستثقلون اجتماع الامثال قال ،والامثال التى اجتمعت هنا هى الحركة التى فى الياء والواو والحركة التى قبلهما والياء والواو مضارعتان للحركات لأنهما من جنسها (٢) الا ترى انهما ينشئان عن اشباع الحركات فلما

---

(١) اصل – المفرد (٢) اى – من جنسهما .

احتمعت

اجتمعت الامثال خففوا بان اسقطوا الحركة المستثقلة .

قال ويدل على صحة هذه العلة انهم اذا سكنوا ماقبل الواو والياء فى نحو غزو وظبى لم يستثقلوا الضمة لانه تدقلت الامثال هناك لكون ماقبل الواو والياء ساكنا لا متحركا فاحتملوا مابقى من الثقل لقلته ، ومن ذلك قال ابن عصفور لم تدخل النون الخفيفة على الفعل الذى اتصل به ضمير جمع المؤنث لانه يؤدى الى اجتماع المثلين وهو ثقيل فرفضوه لذلك ولم يمكنهم الفصل بينهما بالالف ٥ فيقولون هـل تضربنان لان الالف اذا كان بعدها ساكن غير مشدد حذفت فيلزم ان يقال هل تضربنن فتعود الى مثل مافررت منه فلذلك عدلوا عن الحاق الخفيفة والحقوا الشديدة وفصلوا بينها وبين نون الضمير بالألف كراهية اجتماع الامثال فقالوا هل تضربنان .

قال ابن فلاح فى (المغنى) فان قيل قد وجد اجتماع الامثال فى نحو ١٠ زيدى من غير استثقال ، قلنا ياء النسب بمنزلة كلمة مستقلة ، وقال بن الدهان فى (الغرة) اذا كنا قد استثقلنا الامثال فى الحروف الصحاح حتى حذفنا الحركة وادغمنا ومنه ما حذفنا احد الحرفين ومنه ما قلبنا احد الحروف فمثال الاول مد واصله مدد ومثال الثانى ظلت واصله ظللت ، ومثال الثالث ، تقضى البازى واصله تقضض فالاولى ان نستثقلها فى الحروف المعتلة ـ وان اعترض بزيدى ١٥ واجتماع الامثال ياءات وكسرات ـ فالجواب ان ياء النسب فى تقدير الطرح كتاء التأنيث .

ومن كراهة (١) اجتماع المثلين فتح من الرجل والم الله لتوالى الكسرتين ولهذا لم يفتحوا عن الرجل .

وفى (شرح المفصل) للسخاوى لايجوز أن إن زيدا منطلق يعجبنى ٢٠ عند سيبويه وذكر ان العرب اجتنبت ذلك كراهة اجتماع اللفظين المشتبهين واجاز ذلك الكوفيون فان فصلت بشىء جاز ذلك باتفاق نحو انه عندنا ان زيدا فى الدار .

---

(١) اصل ـ ومن ذلك كراهة .

ومن ذلك قال السيرافى، ان قيل لم وجب ضم الاول فى المصغر قيل لما لم يكن بد من تغيير المصغر ليمتاز عن المكبر بعلامة تلزم الدلالة على التصغير كان الضم اولى لانهم قد جعلوا الفتح فى الجمع من نحو ضوارب فلم يبق الا الكسر والضم فاختاروا الضم لان الياء علامة التصغير وان وقع بعدها
٥ حرف ليس حرف الاعراب وجب تحريكه بالكسر فلو كسروا الاول لاجتمعت كسرتان مع الياء فعدلوا الى الضمة فرارا من اجتماع الامثال .

اجراء اللازم مجرى غير اللازم

واجراء غير اللازم مجرى اللازم

عقد لذلك ابن جنى بابا فى الخصائص وقال من الاول قوله .

١٠ الحمدلله العلى الاجلل

وقوله - تشكو الوجى من اظلل واظلل .

وقوله

وان رأيت الحجج الرواددا　　　قواصرا بالعمرا وموادد ا

ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه فهذا عندنا على اجراء اللازم مجرى غير
١٥ اللازم ، من المنفصل نحو، جعل لك ، وضرب بكر، كما شبه غير اللازم من ذلك باللازم فادغم نحو، ضرب بكر، وجعل لك ، فهذا مشبه فى اللفظ بشد ومد واستعد ونحوه مما لزم فلم يفارق ، ومن ذلك ما حكوه من قول بعضهم، عوى الكلب عوية ، وهذا عندى وان كان لازما فانه اجرى مجرى بنائك من باب طويت فعلة وهو قولك طوية كقولك، امرأة جوية ولوية، من الجوى واللوى
٢٠ فان خففت حركة العين فاسكنتها قلت طوية وجوية ولوية فصححت العين ولم تعللها بالقلب والادغام لان الحركة فيها منوية - وعلى ذلك قالوا فى فعلان من قويت قويان فان اسكنوا صححوا العين ايضا ولم يردوا اللام ايضا وان زالت الكسرة من قبلها لانها مرادة فى العين ولذلك قالوا، عوى الكلب عوية، تشبيها بباب امرأة جوية ولوية وقويان .

فان

فان قلت، فهلا قالوا ايضا على قياس هذا طويت الثوب طوية وشويت اللحم شوية .

فالجواب، انه لو فعل ذلك لكان قياسه قياس ما ذكرنا وانه ليست لعوى فيه مزية على طوى وشوى كما لم يكن بالجاشم والقاثم مزية يجب لها العدل بهما الى جشم وقثم على مالك وحاتم اذلم يقولوا ملك ولا حتم وعلى ان ترك الاستكثار مما فيه انحلال اواستقلال هوالقياس، ومن ذلك قراءة ابن مسعود (فقلا له قولا لينا) وذلك انه اجرى حركة اللام هنا وان كانت لازمة مجراها اذا كانت غير لازمة فى نحو قوله تعالى، قل اللهم، وقم الليل، وقول الشاعر .

زيارتنا نعمان لا تنسينّها تق الله فينا والكتاب الذى نتلو

ويروى خف الله ويروى لا تنسِينها، تق الله،ونحوه ما انشده ابو زيد من قول الشاعر .

واطلس يهديه الى الزاد أنفه اطاف بنا والليل داجى العساكر

فقلت لعمر وصاحبى ورأيته ونحن على حوض دفاق عواسر

اى عوى الذئب فسرانت فلم يحفل بحركة الراء فيرد العين التى كانت حذفت لالتقاء الساكنين فكذلك شبه ابن مسعود حركة اللام من قوله تعالى فقلا، وان كانت لازمة بالحركة فى التقاء الساكنين فى قل اللهم وقم الليل وحركة الاطلاق الجارية مجرى حركة التقائهما فى سر، ومثله قول الضبى فى فتية كلما تجمعت البيد(١) لم يهلعوا ولم يخموا يريد، ولم يخيموا فلم يحفل بضمة الميم واجراها مجرى غير اللازم مما ذكرناه وغيره فلم يردد العين المحذوفة من لم يخم وان شئت قلت فى هذين انه اكتفى بالحركة من الحرف كما اكتفى الآخر بها منه فى قوله .

كفّاك كف ماتليق درها جودا واخرى تعط بالسيف الدما

وقول الآخر، بالذى تردان، اى تريدان،

ومن الثانى،وهواجراءغيراللازم مجرى اللازم قول بعضهم فى الاحمر

(١) اصل ــ البيداء .

اذا خففت همزته لحمر حكاها ابو عثمان، ومن قال الحمر قال حركة اللام غير لازمة انما هي لتخفيف الهمزة والتحقيق (١) لها جار (٢) فيها ونحو ذلك قول الآخر .

وقد كنت تخفى حب سمراء حقبة   فبح لان منها بالذى انت بائح

واسكن الحاء التي كانت محركة لالتقاء الساكنين في بح الآن لما تحركت لتخفيف اللام وعليه قراءة من قرأ (قالوا لآن جئت بالحق) فاثبت واو قالوا لما تحركت لام لآن والقراءة القوية قالوا الآن باقرار الواو وعلى حذفها لان الحركة عارضة للتخفيف وعلى القول الاول قول الآخر .

حدبدبى بدبدبى منكم لان   ان بنى فزارة بن ذبيان

قد طرقت ناقتهم بانسان   مشيأ سبحان ربى الرحمن

اسكن ضم ميم منكم لما تحركت لام لان وقد كانت مضمومة عند التحقيق في قوله منكم الآن فاعيد حركة اللام بالتخفيف وان لم تكن لازمة وينبغى ان تكون قراءة ابى عمرو (وانه اهلك عاد الولى) على هذه اللغة وهى قولك مبتديأ اولى، لان الحركة على هذا في اللام اثبت منها على قول من قال الحمر وان كان حملها على هذا ايضا جائزا لان الادغام وان كان بابه ان يكون في المتحرك فقد ادغم ايضا في الساكن لحرك في شد ومد وفريا رجل وعض ونحو ذلك ومثله ما انشده ابو زيد .

الا يا هند هند بنى عمير   ارث لان وصلك ام جديد

ادغم تنوين رث في لام لان .

ومما يجرى (٣) على سمته قول الله عزوجل (لكنا هو الله ربى) واصله لكن أنا فخفف الهمزة بحذفها والقاء حركتها على نون لكن فصارت لكننا فاجرى غير اللازم مجرى اللازم فاستثقل التقاء المثلين المتحركين فاسكن الاول وادغم في الثاني فصار لكنا كما ترى ، وقياس قراءة من قرأ قال ، لان ، لحذف الواو ولم يحفل بحركة اللام ان يظهر النونين لان حركة الثانية غير لازمة فتقول لكننا

(١) ى – التخفيف (٢) اصل – جائز (٣) اصل – نحن .

بالاظهار كما تقول فى تخفيف جوأبة وجيأل ، جوبة وجيل فيصح حرفا اللين
هنا ولا يقلبان لما كانت حركتهما غير لازمة .

ومن ذلك قولهم فى تخفيف رؤيا ونؤى رويا ونوى فيصح الواوهنا
وان سكنت قبل الياء من قبل ان التقدير فيها الهمزة كما صحت فى ضوو نو تخفيف
ضوء ونوء لتقديرك الهمزة وارادتك اياه وكذلك ايضا صح نحو شى وفى ٥
تخفيف شىء وفىء كذلك، وسألت اباعلى فقلت من اجرى غير اللازم مجرى
اللازم فقال لكنا كيف قياس قوله اذا خفف نحو جوأبة وجيأل أتقلب فتقول
جابة وجال ام تقيم على الصحيح فتقول جوبة وجيل قال القلب هنا لا سبيل
اليه واومأ الى انه اغلظ من الادغام فلا يقدم عليه ، فان قيل فقد قلبت العرب
الحرف للتخفيف وذلك قول بعضهم رياورية فى تخفيف رؤيا ورؤية . ١٠
قيل الفرق انك لما صرت الى لفظ رؤ يا ورؤية ثم قلبت الواو الى
الياء فصار الى رياورية انما قلبت حرفا الى آخر كأنه هو . ألاترى الى قوة شبه الواو
بالياء وبعدها عن الالف فكأنك لما قلبت مقيم على الحرف نفسه ولم تقلبه لان الواو
كأنها هى الياء نفسها وليست كذلك الالف لبعدها عنهما بالاحكام الكثيرة التى
قداحطنا بها علما، قال وما يجرى من كل واحد من الفريقين مجرى صاحبه كثير ١٥
وفيما مضى كفاية انتهى .

وفى تذكرة الشيخ جمال الدين بن هشام قال ابن هشام الخضراوى
اجرت العرب حركات الاعراب للزومها على البدل مجرى الحركة اللازمة
لكون حروفها لا تعرى من حركة فلذلك قالوا ، عصا ورحى ، كما قالوا قال
وباع ، وكذلك قالوا ، يخشى ويرضى، كما قالوا فى الماضى، رمى وغزا نتهى .

اجراء المتصل مجرى المنفصل ٢٠

واجراء المنفصل مجرى المتصل

عقد ابن جنى فى الخصائص بابا لذلك قال فمن الاول قولهم اقتتل القوم
واشتتموا فهذا بيانه بيان شئت تلك وجعل لك الا انه احسن من قوله، الحمد لله

العلى الاجلل، وبابه لأن ذلك انما يظهر مثلــه ضرورة واظهار نحو اقتتل واشتم مستحسن وعن غيره ضرورة .

وكذلك باب قوله هم يضربوننى وهما يضربانى اجرى وان كان متصلا مجرى يضربان نعم ويشتمان نافعا ووجه الشبه بينهما ان نون الاعراب هذه لايلزم ان تكون بعدها نون ألاترى انك تقول يضربان زيدا ويكرمونك ولاتلزم هى ايضانحو لم يضربانى ومن ادغم نحو هذا واحتج بان المثلين فى كلمة واحدة فقال يضربانى وقل أتحاجونا فانه يدغم ايضا نحو اقتتل فتقول قتّل ومنهم من يقول قتل ومنهم من يقول قِتّل ومنهم من يقول اِقِتّل فيثبت همزة الوصل مع حركة الفاء لما كانت الحركة عارضة للثقل اولا لتقاء الساكنين .

ومن الثانى قولهم هاءالله اجرى مجرى دابة وشابة وكذلك قراءة من قرأ ولاتنأّجوا و،حتى اذا اداركوا فيها ، ومنه عندى قول الراجز .

في اى يومى من الموت افر أيوم لم يقدر أم يوم قدر

كذا انشده ابوزيد يقدربفتح الراء ، وقال اراد نون الخفيفة فحذفها وحذف نون التوكيد وغيرها من علاماته جار عندنا مجرى ادعام الملحق فى انه يقضى(١) الغرض اذكان التوكيد من مظان الاسهاب والاطناب والحذف من مظان الاختصار والايجاز لكن القول فيه عندى انه ارادأ يوم لم يقدر أم يوم قدر، ثم خفف همزة ام فحذفها والقى حركتها على راء يقدر فصار تقديره أيوم لم يقدرم ، ثم اشبع فتحة الراء فصار تقديره ايوم لم يقدر ام فحرك الالف لالتقاء الساكنين وانقلبت همزة فصار بعد تقدير ام واختار الفتحة اتباعا لفتحة الراء ، ونحو من هذا التخفيف قولهم فى المرأة والكمأة اذا خففت الهمزة المراة والكماة، وكنت ذاكرت الشيخ ابا على بهذا منذ بضع عشرة سنة فقال هذا انما يجوز فى المنفصل ، فلت له فانت ابدا تكرر ذكر اجرائهم المنفصل مجرى المتصل فلم يرد شيئا .

ومن (ذاك – ٢) اجراء المنفصل مجرى المتصل قوله .

(١) اصل – نقض (٢) من – ى .

وقد بدا هنك من المئزر

فشبه هنك بعضد فاسكنه كما يسكن نحو ذلك ومنه.

فاليوم اشرب غير مستحقب

كأنه شبه رفع بعضد وكذلك ما انشده ابو زيد،

قالت سليمى اشتر لنا دقيقا، ٥

هو مشبه بقولهم فى علم علم لان ترك بوزن علم وكذلك ما انشده ايضا من قوله

واحذر ولا تكتر كريا عورجا.

لان تكتر بوزن علم، قلت وقد خرج على ذلك قرأة، الم تر الى الملأ من بنى اسرائيل، بسكون الراء ثم قال ابن جنى وهذا الباب نحو من الذى قبله فيه مايحسن ١٠ ويقاس وفيه ما لا يحسن ولا يقاس ولكل وجه.

اجراء الاصلى مجرى الزائد

واجراء الزائد مجرى الاصلى

وقال ابو حيان من الاول قولهم فى النسب الى تحية تحوى بحذف الياء الاولى وقلب الثانية واوا اما القلب ففرارا من اجتماع الياءات واما الحذف ١٥ فان تحية اجرتها العرب مجرى رمية ووزن رمية فعيلة كصحيفة فكما اذا نسبت الى صحيفة تقول صحفى كذلك اذا نسبت الى رمية تقول رموى لانك تحذف ياء المدة وهى المدغمة فى لام الكلمة كما حذفتها فى صحيفة.

واما تحية فالياء الاولى فيها ليست للمدة انما هى عين الكلمة والثانية لام الكلمة واصله تحيية ثم ادغم واجرى الاصلى مجرى الزائد لشبههما لفظا لا اصلا ٢٠ فقالوا تحوى قال ومثل تحية تئية وهى التمكث قال ولا احفظ لهما ثالثا، انتهى.

ومنه ايضا ما اجازه ابو على من قولهم فى تثنية ما همزته اصلية نحو قراء ووضاء قراوان بالقلب واوا تشبيها لها بالزائده وغيره يقرها من غير قلب لانها اصلية فيقول قراآن.

ومن الثانى قولهم فى تثنية ما همزته منقلبة عن حرف الحاق نحو علباء وحرباء علباآن بالاقرار تشبيها لها بالمنقلبة عن الاصل وقول بعض الكوفيين فى تثنية نحو حمراء حمراآن باقرار الهمزة من غير تغيير لأنه لما قلبت ألف التانيث همزة التحقت بالاصلية فلم تغير كالاصلية .

٥

الاختصار

هو جل مقصود العرب وعليه مبنى اكثر كلامهم ومن ثم وضعوا ابواب الضمائر لانها اخصر من الظواهر خصوصا ضمير الغيبة فانه يقوم مقام اسماء كثيرة فانه فى قوله تعالى(اعدالله لهم مغفرة) قام مقام عشرين ظاهرا ولذا لايعدل الى المنفصل مع امكان المتصل، وباب الحصر بالا وإنما وغيرهما لأن الجملة فيه تنوب

١٠ مناب جملتين، وباب العطف لأن حروفه وضعت للاغناء عن اعادة(١) العامل وباب التثنية والجمع لأنهما اغنيا عن العطف، وباب النائب عن الفاعل لأنه دل على الفاعل باعطائه حكمه وعلى المفعول بوضعه، وباب التنازع، وباب علمت أنك قائم لأنه منحل لاسم واحد سد مسد المفعولين، وباب، طرح المفعول اختصارا على جعل المتعدى كاللازم ، وباب النداء لأن الحرف فيه نائب مناب ادعو

١٥ وانادى، وادوات الاستفهام والشرط فان كم مالك يغنى عن قولك اهو عشرون ام ثلاثون وهكذا الى ما لا يتناهى .

والالفاظ الملازمة للعموم كاحد، واكثروا من الحذف فتارة بحرف من الكلمة كلم يك، ولم ابل وتارة للكلمة باسرها وتارة للجملة كلها وتارة لاكثر من ذلك ولهذا تجد الحذف كثيرا عند الاستطالة كحذف عائد الموصول فانه كثير

٢٠ عند طول الصلة قليل عند عدم الاستطالة، وحذفت الف التأنيث اذا كانت رابعة عند النسب لطول الكلمة .

وقال ابن يعيش (فى شرح المفصل) الكناية التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من الايجاز والاستحسان ، وقال ابن السراج فى الاصول من الافعال ضرب مستعارة للاختصار وفيها بيان ان فاعليها فى الحقيقة

---

(١) ى- إعمال

مفعولون نحو مات زيد ومرض بكر وسقط الحائط ، وقال ابن يعيش المضمرات وضعت نائبة عن غيرها من الاسماء الظاهرة لضرب من الايجاز والاختصار كما تجيء حروف المعاني نائبة عن غيرها من الافعال فلذلك قلت حروفها كما قلت حروف المعاني .

وقال ابو الحسن بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) قولهم ، لله ٥ درك من رجل ، من فيه للتبعيض عند بعضهم والتقدير لقدعظمت من الرجال فوضع المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة للعلم وطلبا للاختصار ، قال ونظير هذا قولك كل رجل يفعل هذا، الاصل كل الرجال يفعل هذا، فاستخفوا فوضعوا المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة لفهم المعنى وطلبا للاختصار

وقال ابو البقاء في (اللباب) وتلميذه الاندلسي في (شرح المفصل) ١٠ انما دخلت إن على الكلام للتوكيد عوضا من تكرير الجملة وفي ذلك اختصار تام مع حصول الغرض من التوكيد ، فان دخلت اللام في خبرها كان آكد ، وصارت إن واللام عوضا من ذكر الجملة ثلاث مرات ، وهكذا أن المفتوحة اذ لولا ارادة التوكيد لقلت مكان قولك بلغني أن زيدا منطلق بلغني انطلاق زيد، انتهى . ١٥

ومن الاختصار تركيب اما العاطفة على قول سيبويه من ان الشرطية وما النافية لأنها تغني عن اظهار الجمل الشرطية حذرا من الاطالة ذكره في البسيط ، وتركيب أما المفتوحة من أن المصدرية وما المزيدة عوضا من كان في نحو أما انت منطلقا انطلقت وجعل اما الشرطية عوضا من حرف الشرط وفعل الشرط وفاعله في نحو اما زيد فقائم ، ٢٠

وقال ابن أياز في (شرح الفصول) انما ضمنوا بعض الاسماء معاني الحروف طلبا للاختصار ، الأترى انك لولم تات بمن واردت الشرط على الاناسي لم تقدر ان تفي بالمعنى الذي تفي به من ، لأنك اذا قلت من يقم اقم معه استغرقت ذوي العلم ولوجئت بان لا حتجت ان تذكر الاسماء إن يقم زيد وعمرو وبكر ونزيد

على ذلك ولا تستغرق الجنس وكذلك فى الاستفهام، انتهى .

ومما وضع الاختصار العدد فان عشرة ومائة والفا قائم مقام درهم ودرهم ودرهم الى ان تأتى بجملة ماعندك مكررا هكذا، ومن ثم قالوا ثلاث مائة درهم ولم يقولوا ثلاث مئات كما هو القياس فى تميز الثلاثة الى العشرة ان يكون جمعا كثلاثة دراهم لأنهم ارادوا الاختصار تخفيفا لاستطالة الكلام باجتماع ثلاثة اشياء العدد الاول والثانى والمعدود فخففوا بالتوحيد مع أمن اللبس ، هكذا علله الزمخشرى فى (الاحاجى) واورد عليه السخاوى فى شرحه انهم قالوا ثلاثة آلاف درهم فلم يخففوا بالتوحيد مع اجتماع ثلاثة اشياء ، قال والصواب فى التوحيد ان المائة لما كانت مونثة استغنى فيها بلفظ الإفراد عن الجمع لثقل التأنيث بخلاف الالف وقيل انما جمعوا فى الالف دون المائة لأن الالف آخر مراتب العدد فحملوا الآخر على الاول كما قالوا ثلاثة رجال ، ومما بنى على الاختصار منع الاستثناء من العدد لأن قولك عندى تسعون اخصر من مائة الاعشرة .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام فى تذكرته باب التصغير (١)معدول به عن الوصف وقال انهم استغنوا بياء وتغيير كلمة عن وصف المسمى بالصغر بعد ذكر اسمه ، ألاترى ان ما لا يوصف لايجوز تصغيره ،فدل ذلك على ان التصغير معدول به عن الوصف ، وقال الأندلسى الغرض من التصغير وصف الشيء بالصغر على جهة الاختصار .

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصل) وصاحب (البسيط) انما أتى بالاعلام للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات، الأترى انه لولا العلم لاحتجت اذا اردت الاخبار عن واحد من الرجال بعينه ان تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب فاغنى العلم عن ذلك اجمع ، .

قال صاحب (البسيط) ولهذا المعنى قال النحاة (٢)العلم عبارة عن

---

(١) ى ـ من ايجازهم لانهم استغنوا ـ الخ (٢) اصل ـ السخاوى .

مجموع صفات .

قال صاحب (البسيط) فائدة وضع اسماء الافعال الاختصار والمبالغة ، اما الاختصار فانها بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع نحو صه يا زيد وصه يا هند وصه يا زيدان وصه يا زيدون وصه يا هندات ولوجئت بمسمى هذه اللفظة لقلت اسكت واسكتي واسكتا واسكتوا واسكتن ، واما ٥
المبالغة فتعلم من لفظها فان هيهات ابلغ فى الدلالة على البعد من بعد وكذلك باقيها ولولا ارادة الاختصار والمبالغة لكانت الافعال التى هى مسماها تغنى عن وضعها (١)

وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى التعليقة على المعرب كان الاصل ان يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر كما قالوا عير وأتان وجدى وعناق وجمل ورجل وحصان وحجر الى غير ذلك لكنهم خافوا ان يكثر عليهم ١٠
الالفاظ ويطول عليهم الأمر فاختصروا ذلك بان اتوا بعلامة فرقوا بها بين المذكر والمؤنث ، تارة فى الصفة كضارب وضاربة وتارة فى الاسم كامرئ وامرأة ومرء ومرأة فى الحقيقى وبلد وبلدة فى غير الحقيقى ثم انهم تجاوزوا ذلك الى ان جمعوا فى الفرق بين اللفظ والعلامة للتوكيد وحرصا على البيان فقالوا كبش ونعجة وجمل وناقة وبلد ومدينة ، ١٥

وقال ابن القواس فى (شرح الفية ابن معطى) التصغير وصف فى المعنى وفائدته الاختصار فاذا قلت رجل احتمل التكبير والتصغير فان اردت تخصيصه قلت رجل صغير فان اردته مع الاختصار قلت رجيل وكذلك لا يصغر الفعل .

وقال ابن النحاس .فان قيل فما فائدة العدل،فالجواب ان عمر اخصر من عامر،وقال الشلوبين فى (شرح الجزولية) الفاعل اذا كان مخاطبا فى امره وجهان . ٢٠

احدهما ان يبنى فعل الفاعل بناء مخصوصا بالامر وهو بناء افعل وهو بمعناه نحو قم واقعد .

والثانى ان يدخل لام الطلب على فعله المضارع فيقال لتقم ولتقعد

---

(١) اصل - وصفها .

والاجود الاول لأنه اخصر فاستغنوا بالاخصر عن غيره كما استغنوا بالضمير المتصل عن الضمير المنفصل في قولك قمت ولم يقولوا قام انا وقمت ولم يقولوا قام انت الا انه قد جاء المستغنى عنه في الأمر ولم يجيء في الضمائر في حال السعة
وقال في البسيط لما كان الفعل يدل على المصدر بلفظه وعلى الزمان بصيغته وعلى المكان بمعناه اشتق منه اسم للمصدر وللمكان الفعل ولزمانه طلبا للاختصار والايجاز لأنهم لو لم يشتقوا منه اسماءها للزم الاتيان بالفعل وبلفظ الزمان والمكان، وفيه ذهب بعضهم الى ان باب مثنى وثلاث ورباع معدول عن عدد مكرر طلبا للمبالغة والاختصار .
وقال ايضا انما عدل عن طلب التعيين بأي الى الهمزة وأم طلبا للاختصار لأن قولك، أزيد عندك ام عمرو، اخصر من قولك، أي الرجلين عندك زيد ام عمرو، وقال ابن يعيش فصل سيبويه بين القاب حركات الإعراب والقاب حركات البناء فسمى الاولى رفعا ونصبا وجرا وجزما، والثانية ضما وفتحا وكسرا ووقفا، للفرق والاغناء عن ان يقال ضمة حدثت بعامل ونحوه فكان في التسمية فائدة الايجاز والاختصار .

اختصار المختصر لا يجوز

لأنه اجحاف به ومن ثم لم يجز حذف الحرف قياسا قال ابن جني في المحتسب: اخبرنا ابو علي قال قال ابو بكر حذف الحرف ليس بقياس لان الحروف انما دخلت الكلام لضرب من الاختصار فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هي ايضا واختصار المختصر اجحاف به ومن ثم ايضا لم يجز حذف المصدر والحال اذا كانا بدلا من اللفظ بفعلهما ولا الحال النائبة عن الخبر ولا اسم الفعل دون معموله لأنه اختصار للفعل .
وفي (شرح التسهيل) لابي حيان لا يجوز حذف لا من لا سيما لان حذف الحرف خارج عن القياس فلا ينبغي ان يقال لشيء منه الا حيث سمع وسبب ذلك انهم يقولون حروف المعاني انما وضعت بدلا من الافعال طلبا

للاختصار ولذلك اصل وضعها ان تكون على حرف اوحرفين وما وضع مؤديا معنى الفعل واختصر فى حروف وضعه لاينا سبه الحذف لها .

وقال ابن هشام فى (حواشي التسهيل) لا يجوز (١) جواب اما لأن شرطها حذف فلو حذف الجواب ايضا لكان اجحافا بها .

٥ وقال صاحب (البسيط) القياس يقتضى عدم حذف حروف المعانى وعدم زيادتها لأن وضعها للدلالة على المعانى فاذا حذفت اخل حذفها بالمعنى الذى وضعت له واذا حكم بزيادتها نافى ذلك وضعها للدلالة على المعنى ولأنهم جاؤا بالحروف اختصارا عن الجمل التى تدل معانيها عليها، وماوضع للاختصار لايسوغ حذفه ولا الحكم بزيادته فلهذا مذهب البصريين المصير الى التأويل ما امكن ١٠ صيانة عن الحكم بالزيادة اوالحذف .

وقال ابن جنى فى (الخصائص) تفسير قول ابى بكر انها (٢) دخلت الكلام لضرب من الاختصار انك اذا قلت ما قام زيد فقد اغنت ما عن انفى وهى جملة فعل وفاعل، واذا قلت قام القوم الا زيدا فقد نابت الا عن استثنى، واذا قلت قام زيد وعمرو فقد نابت الواوعن اعطف، وكذاليت نابت عن أتمنى وهل ١٥ عن استفهم، والباء فى قولك ليس زيد بقائم نابت عن حقا والبتة غير ذى شك وفى قولك امسكت بالحبل نابت عن المباشرة وملاصقة يدى له، ومن فى قولك أكلت من الطعام نابت عن البعض اى أكلت بعض الطعام ، وكذلك بقية ما لم نسمه فاذا كانت هذه الحروف نوائب عما هو اكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذلك ان تنتهك ويجحف بها .

٢٠ قال ولاجل ما ذكرناه من ارادة الاختصار فيها لم يجز ان تعمل فى شىء من الفضلات الظرف والحال والتميز والاستثناء وغير ذلك وعلته انهم قد انابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار فلواعملوها لنقضوا ما اجمعوه وتراجعوا عما التزموه .

وقال ابن يعيش حذف الحرف يأباه القياس لأن الحروف انما جيىء بها

---

(١) كذا ـ ولعله ـ حذف جواب ـ (٢) اصل ـ انما

اختصارا اونائبة عن الافعال فما النافية نائبة عن انفى وهمزة الاستفهام نائبة عن استفهم ، وحروف العطف عن اعطف وحروف النداء نائبة عن انادى فاذا اخذت تحذفها كان اختصارا لمختصر وهو اجحاف الا انه ورد حذف حرف النداء كثيرا لقوة الدلالة على المحذوف فصار القرائن الدالة على المحذوف كالتلفظ

٥ به ، وقال ايضا ليس الاصل فى الحروف الحذف الا ان يكون مضاعفا فيخفف نحو إن ولكن ورب ، اذا اجتمع مثلان وحذف احدهما فالمحذوف الاول او الثانى فيه فروع .

احدها اذا اجتمع نون الوقاية ونون الرفع جاز حذف إحدهما تخفيفا نحو ،أتحاجونى وتأمرونى ، وهل المحذوف نون الرفع او نون الوقاية خلاف ذهب

١٠ سيبويه الى الاول ورجحه ابن مالك لأن نون الرفع قد تحذف بلا سبب . كقوله .

ابيت اسرى وتبيتى تدلكى (١)

ولم يعهد ذلك فى نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه اولى ولأنها نائبة عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفا فى نحو ، ان الله يأمركم ، وما يشعركم ، فى

١٥ قراءة من سكن ولأنها حركة ونون الوقاية كلمة وحذف الجزء اسهل .

وذهب المبرد والسيرافى والفارسى وابن جنى واكثر المتأخرين منهم صاحب البسيط وابن هشام الى الثانى لأنها لاتدل على اعراب فكانت اولى بالحذف لأنها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا اثر مع امكانه ولأن الثقل نشأ من الثانية فهى احق بالحذف ،

٢٠ الثانى اذا اجتمع نون الوقاية ونون إن وأن وكأن ولكن ، جاز حذف احدها ، وفى المحذوفة قولان احدهما نون الوقاية وعليه الجمهور وقيل نون ان لأن نون الوقاية دخلت للفرق بين انني وانى وما دخل للفرق لايحذف ثم اختلف ، هل المحذوف الاولى المدغمة لأنها ساكنة والساكن يسرع الى الحذف او الثانية المدغم فيها لأنها طرف على قولين صحح ابو البقاء فى اللباب اولها .

---

(١) وتمامه ـ جلدك بالعنبر والمسك الذكى .

الثالث — اذا اجتمع نون الضمير ونون الحروف الاربعة المذكورة جاز حذف احدها نحو: اناولكنا، وهل المحذوفة الاولى المدغمة او الثانية المدغم فيها القولان السابقان ولم يجز هنا القول بان المحذوف نون الضمير لأنها اسم فلا تحذف ثم رأيت ابن الصائغ قال في تذكرته في كلام ابي علي (في الاعقال مايدل على - ١) ان المحذوف نون ضمير المنصب في قولنا، كأنا، وتاء تفعل في قولنا، هل، تكلم قال ذلك على لسان ابي العباس نقلا عن ابي بكر تقوية لمن يذهب في ان المحذوف من لاه اللام الاصلية لا لام الاضافة كما ذهب اليه سيبويه وقال لأن ما يحذف من المكررات انما يحذف للاستثقال وانما يقع الاستثقال فيما يتكرر لا في المبدؤ به الاول ثم قال عقب ذلك والذى رجحه ابوعلي ان المحذوف من اننا وكأننا انما هو النون الوسطى دون نون الضمير قال لأنه عهد حذفها دون حذف نون الضمير .

الرابع — اذا اجتمع نون الوقاية ونون الاناث

نحو يسوء الفاليات اذا فليني

والاصل فلينني فحذف احدى النونين واختلف في المحذوفة فقال المبرد هي نون الوقاية لأن الاولى ضمير فاعل لا يليق بها الحذف، ورجحه ابن جني والخضراوى وابن حيان (٢) وابن هشام وفي البسيط انه مجمع عليه، وقال سيبويه هي نون الاناث واختاره ابن مالك قياسا على تامروني ماهو معروف ورده ابوحيان لأنه قياس على مختلف فيه .

الخامس — المضارع المبدؤ بالتاء اذا كان ثانيه تاء نحو تتعلم وتتكلم يجوز الاقتصار فيه على احدى التائين وهل المحذوف الاولى او الثانية قولان اصحهما الثاني وعليه البصريون لأن الاولى دالة على معنى وهي المضارعة ورجحه ابن مالك في شرح الكافية بان الاستثقال في اجتماع المثلين انما يحصل عند النطق بثانيهما فكان هو الاحق بالحذف، قال وقد يفعل ذلك بما صدر فيه نونان كقراءة بعضهم (ونزل الملائكة تنزيلا) قال وفي هذه القراءة دليل على ان المحذوف من التائين هي الثانية لأن المحذوف من النونين في القراءة

---

(١) ليس في ى، وصوابه الاغفال (٢) كذا - ولعله ابو حيان .

المذكورة انما هى الثانية ورجحه الزنجانى فى شرح الهادى بان الثانية هى التى تعل فتسكن وتدغم فى تذكرون فلما لحقها الاعلال دون الاولى لحقها الحذف دون الاولى اذ الحذف مثل الاعلال .

السادس - الفعل المضاعف على وزن فعل نحو ظلّ ومسّ واحسّ اذا اسند الى الضمير المتحرك نحو ظللت ومسست واحسست جاز حذف احد حرفى التضعيف فيقال ظلت ومست واحست وهل المحذوف الاول وهو العين او الثانى وهو اللام قولان اصحهما الاول وبه جزم فى التسهيل ، وقال ابو على فى الاغفال قد حذف الاول من الحروف المتكررة كما حذف من الثانى وذلك قولهم ظلت ومست ونحو ذلك .

فان قيل ما الدليل على ان المحذوف الاول ، قيل قول من قال ظلت ومست فالقى حركة العين المحذوفة على الفاء كما القاها عليها فى خفت وهبت وظلت ولو كان المحذوف اللام دون العين لتحرك ما قبل الضمير وكذلك قلب الاول من المتكررة نحو دينار كما قلب الثانى نحو تظنيت وتقضيت . وخففت الهمزة الاولى كما خففت الثانية نحو جاء اشراطها ،

السابع - لاسيما اذا خففت ياؤها كقوله .

فبالعقود وبالأيمان لاسيما . عقد وفائه من اعظم القرب

فهل المحذوف الياء الاولى وهى العين او الثانية وهى اللام ، اختار ابن جنى الثانى وابو حيان الاول .

قال ابن أياز فى (شرح الفصول) واعلم انه قد جاء تخفيف سى من لاسيما الا انهم لم ينصوا على المحذوف منها هل هو عينها او لامها والذى يقتضيه القياس ان يكون المحذوف اللام لأن الحذف اعلال والاعلال فى اللام شائع كثير بخلافه فى العين ، وبعضهم يزعم انهم حذفوا الياء الاولى لامرين ، احدهما سكونها والثانية متحركة والمتحرك اقوى من الساكن فكانت الاولى اولى بالحذف لضعفها ، والثانى ، انها زائدة والاولى منقلبة عن واو اصلية والزائد

اولى

اولى من الاصلى بالحذف ، ولما حذفت الياء الاخيرة لم ترد الياء الى اصلها لارادة المحذوف انتهى، وفى الكلام الاخير نظر .

الثامن – باب الامثلة الخمسة اذا أكد بالنون الشديدة نحو والله لتضربن فانه يجتمع فيه ثلاث نونات نون الرفع والنون المشددة فتحذف واحدة وهى نون الرفع كما جزموا به ولم يحكوا فيه خلافا . ٥

التاسع – ذو بمعنى صاحب اصله عند الخليل ذوو بوزن فعل وعند ابن كيسان ذوو بالفتح فحذف احدى الواوين، قال ابو حيان وفى المحذوف قولان احدهما، الثانية وهى اللام وعليه اهل الاندلس وهو الظاهر، والثانى، الاولى وهى العين وعليه اهل قرطبة .

العاشر – قال الشمس بن الصائغ فى قوله . ١٠

ايها السائل عنهم وعنى لست من قيس ولا قيس منى

الذى ذكروه ان المحذوف من منى وعنى نون الوقاية ويحتمل ان تكون باقية ونون من وعن هى المحذوفة الا ان يقال ان الحروف بعيدة عن الحذف منها .

الحادى عشر – ذا المشار بها عند البصريين ثلاثية الوضع والفها منقلبة عن ياء عند الاكثرين وعن واو عند آخرين ولامها عن ياء باتفاق وجزموا بأن المحذوف اللام ولم يحكوا فيه خلافا ثم رأيت الخلاف فيه محكيا فى (البسيط) قال اكثر النحاة على ان المحذوف لامه لأنها طرف فهى احق بالحذف قياسا على الاعلال ولأن حذف اللام اكثر من حذف العين فتعليق الحكم بالاعم اولى ومنهم من قال المحذوف عينه والموجود لامه لأن العين ساكنة والساكن اضعف من المتحرك فهو احق بالحذف ولأنه لو كان المحذوف لامه لعدمت علة قلب الياء الفا لأن العين تكون ساكنة فلا توجد فيها علة القلب واما اللام فمتحركة فاذا حذفت العين وجدت علة الاعلال وهو تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله . ١٥ ٢٠

الثانى عشر ـ قال بدر الدين بن مالك فى قوله تعالى (فاما ان كان من المقربين فروح) ان اصل الفاء داخلة على ان كان واخرت للزوم الفصل بين اما والفاء فالتقى فاء ان فاء اما وفاء جواب ان فحذفت الثانية حملا على اكثر الحذفين نظائر.

٥ الثالث عشر ـ اذا صغرت كساء قلت كسي وقد اجتمع فيه ثلاث ياءات ياء التصغير والياء المنقلبة عن الالف والياء المنقلبة عن التى هى لام الكلمة فتحذف احدها وهل المحذوف الياء الاخيره التى هى لام الكلمة او الياء المنقلبة عن الالف قولان نص سيبويه على الاول كذا نقله ابو حيان بعد ان جزم بالثانى.

١٠ الرابع عشر ـ اذا نسبت الى نحو طيب وسيد وميت حذفت احدى اليائين فقلت طيبي وسيدى تخفيفا وقد جزموا بان المحذوف الثانية لا الاولى كذا جزم به ابن مالك وابو حيان فى كتبهما وعلله ابو حيان بان موجب الحذف توالى الحركات واجتماع الياءات فكان حذف المتحركة اولى وقال الزمخشرى فى الفائق هين ولين مخففان من هين ولين والمحذوف من يائيهما الاولى وقيل ١٥ الثانية.

الخامس عشر ـ يجوز حذف احدى اليائين من اى قال الشاعر.

نظرت نسرا والسماكين ايهما

وقد جزم ابن جنى فى ذابان المحذوف الثانية وهى اللام لقلة حذف العين قال ولهذا بقيت الاخرى ساكنة كما كانت.

٢٠ السادس عشر ـ اذا اجتمع همزة الاستفهام مع همزة قطع نحو (أمنتم من فى السماء) فانها ترسم بالف واحد وتحذف الاخرى كذا فى خط المصحف واختلف فى المحذوفة فقيل الاولى وعليه الكسائى لأن الاصلية اولى بالثبوت وقيل الثانية وعلية الفراء وثعلب وابن كيسان لأن بها حصل الاستثقال ولأنها تسهل والمسهل اولى بالحذف ولأن الاولى حرف معنى فهى اولى بالثبوت.

السابع

السابع عشر - اذا وقف على المقصور المنون نحو رأيت عصا وقف عليه بالالف، قال ابن الخباز وكان في التقدير الفان لام الكلمة والالف التي هي بدل من التنوين كما في رأيت زيدا في الوقف قال وحذفت احديى الالفين لأنه لا يمكن اجتماع الفين قال والمحذوفة هي الاولى عند سيبويه والباقية التي هي بدل من التنوين قال وكانت الاولى اولى بالحذف لأن الطارئ يزيل حكم
٥
الثابت قال فان كان المقصور غير منون نحو رأيت العصا فالالف هي لام الكلمة اتفاقا وفي (شرح الايضاح) لأبي الحسن بن ابي الربيع اختلف النحويون في هذه الالف الموجودة في الوقف فالظاهر من كلام سيبويه انها الالف الاصلية وان التنوين ذهب في الوقف في الاحوال الثلاثة في الرفع والنصب والجر فرجعت الالف الاصلية لزوال ما ازالها - وذهب المازني الى انها بدل من
١٠
التنوين لأن قبل التنوين فتحة في اللفظ فصار عصا في الاحوال الثلاثة بمنزلة زيد في قولك رأيت زيدا، وذهب ابو على الفارسى الى انها في الرفع والخفض بدل عن الالف الاصلية لزوال التنوين وفي النصب بدل من التنوين .

الثامن عشر - تحية وتثية اذا نسبت اليهما قلت تحوي وتأوي بحذف احدي الياءين وقلب الاخرى واوا والياء المحذوفة هي الاولى التى هي عين
١٥
الكلمة والباقية المنقلبة هي الثانية وهي لام الكلمة جزم به ابو حيان.

التاسع عشر - باب رمية ينسب اليه رموى كذلك والمحذوف الياء الاولى وهي الياء المدغمة في لام الكلمة جزم به ايضا، وكذلك باب مرمى اذا قيل فيه مرموى المحذوف منه الياء الاولى وهى الزائدة المنقلبة عن واو مفعول والباقية المنقلبة هي لام الكلمة جزم وابه.
٢٠

العشرون - قال صاحب الترشيح اذا صغرت اسود وعقابا وقضيبا وحمارا قلت اسيد وعقيب وقضيب وحمير، بياء مشددة مكسورة فاذا نسبت الى هذه حذفت الياء المتحركة التى تلى آخر الاسم فقلت اسيدى وقضيبى بياء ساكنة .

الحادى والعشرن ـ قال ابو حيان اذا صغرت مبيطر و مسيطر ومهيمن اسماء فاعل من بيطر وسيطر وهيمن تحذف الياء الاولى لأنها اولى بالحذف وتثبت ياء التصغير .

الثانى والعشرون ـ اذا اجتمعت همزتان متفقتان فى كلمتين نحو جاء اجلهم، والبغضاء الى، اولياء اولائك جاز حذف احدهما تخفيفا ، ثم منهم من يقول المحذوف الاولى لأنها وقعت آخر الكلمة محل التغيير ، و منهم من يقول المحذوف الثانية لأن الاستثقال انما جاء عندها حكاه السيد ركن الدين فى شرح الشافية .

الثالث والعشرون ـ باب الافعال والاستفعال مما اعتلت عينه كاقامة واستقامة اصلهما اقوام واستقوام نقلت حركة الواو فيهما وهى العين الى الفاء فانقلبت الفا لتجانس الفتحة فالتقى الفان فحذفت احداهما لالتقاء الساكنين ثم عوض منها تاء التأنيث .

واختلف النحويون أيتهما المحذوفة فذهب الخليل وسيبويه الى ان المحذوف الف افعال واستفعال لأنها الزائدة لقربها من الطرف ولأن الاستثقال بها حصل واليه ذهب ابن مالك وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوف عين الكلمة .

الرابع والعشرون ـ باب مفعول المعتل العين نحو مبيع ومصون اصلهما مبيوع ومصوون ففعل بهما مافعل باقامة واستقامة من نقل حركة الياء والواو الى الساكن قبلهما فالتقى ساكنان الاول عين الكلمة والثانى واو مفعول الزائدة فوجب حذف احدهما واختلف فى ايهما حذف فذهب الخليل وسيبويه الى ان المحذوف واو مفعول لزيادتها ولقربها من الطرف ـ وذهب الاخفش الى ان المحذوف عين الكلمة لأن واو مفعول لمعنى ولأن الساكنين اذا التقيا فى كلمة حذف الاول .

الخامس والعشرون ـ يستحيى بيائين فى لغة الحجاز ، واما تميم فتقول

يستحي بياء واحدة قال في (التسهيل) فيحذفون احدى اليائين، قال ابو حيان إما التي هي لام الكلمة وإما التي هي عين الكلمة أما حذف لام الكلمة فلأن الاطراف محل التغيير فلما حذفت بقي يستحي كحاله مجزوما فنقل حركة الياء الى الحاء التي هي فاء الكلمة وسكنت الياء واما حذف عين الكلمة، فقيل نقل حركة الياء التي هي عين الى الحاء فالتقى ساكنان الياء التي هي (عين الكلمة – ١) والياء التي هي لام فحذف الاولى لالتقاء الساكنين فعلى التقدير الاول يكون وزن الكلمة يستفع وعلى الثاني يكون وزنها يستفل .

السادس والعشرون ، باب صحاري وعذاري فيه لغات التشديد وهو الاصل والتخفيف هربا من ثقل الجمع مع ثقل التشديد ثم الاولى بالحذف الياء التي هي بدل من الف المد لأنه قد عهد حذفها ولأن الكلمة خماسية والمبدلة من ألف التأنيث بمنزلة الاصلي فهي احق بالثبوت وما قبلها احق بالحذف قاله في (البسيط) .

السابع والعشرون، قراءة ابن محيصن(٢) (سواء عليهم أنذرتهم) بحذف احدى الهمزتين . قال ابن جني في (المحتسب) المحذوف الاولى وهي همزة الاستفهام، قال فان قيل فلعل المحذوف الثانية، قيل قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام واما حذف همزة أفعل في الماضي فبعيد .

الثامن والعشرون ، باب جاءٍ وشاءٍ اسم فاعل من جاء وشاء اصله جاءى وشاءى لان لام الفعل همزة فمذهب الخليل ان الهمزة الاولى هي لام الفعل قدمت الى موضع العين كما قدمت في شاك وهار ، ومذهب سيبويه هي عين الفعل استثقل اجتماع الهمزتين فقلبت الاخيرة ياء على حركة ما قبلها وهي لام الفعل عنده ثم فعل به ما فعل بقاض فوزنه على هذا فاعل وعلى قول الخليل فالع لأنه مقلوب، وآل هذا الى ان في المحذوف قولين قول سيبويه اللام وقول الخليل العين .

التاسع والعشرون ، نحو يا زيد زيد اليعملات. وبين ذراعي وجبهة

---

(١) من – ى – (٢) بالاصل المطبوع محيص – كذا .

الاسد ، فى المحذوف خلاف قال المبرد الاول وقال سيبويه الثانى ورجحه ابن هشام ، قال ابن النحاس فى التعليقة قولهم قطع الله يد ورجل من قالها اجمعوا على ان هنا مضافا اليه محذوفا من احدها واختلفوا من ايهما حذف فمذهب سيبويه حذف من الثانى وهو اسهل لأنه ليس فيه وضع ظاهر موضع مضمر ٥ وليس فيه اكثر من الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف وحسن ذلك وشجعه كون الدليل يكون مقدما على المدلول عليه، ومذهب المبرد ان الحذف من الاول وان رجل مضاف الى من المذكورة ويد مضافة الى من قالها اخرى محذوفة ويلزمه ان يكون قد وضع الظاهر موضع المضمر اذ الاصل يد من قالها ورجله وحسن ذلك عنده كون الاول معد وما فى اللفظ ١٠ فلم يستنكره لذلك انتهى .

الثلاثون، نحو زيد وعمرو قائم ومذهب سيبويه ان الحذف فيه من الاول مع ان مذهبه فى نحو، زيد زيد اليعملات، ان الحذف من الثانى قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف الثانى بين المتضايفين ليبقى المضاف اليه المذكور فى اللفظ عوضا مماذهب واما هنا فلو كان قائم خبرا عن الاول لوقع فى موضعه ١٥ اذ لا ضرورة تدعو الى تأخيره اذا كان الخبر يحذف بلاعوض نحو زيد قائم وعمرو ومن غير قبح فى ذلك انتهى ، وقيل ايضا كل من المبتدئين عامل فى الخبر فالاولى إعمال الثانى لقربه ، قال ابن هشام ويلزم من هذا التعليل ان يقال بذلك فى مسئلة الاضافة قال والخلاف انما هو عند التردد والا فلا تردد فى ان الحذف من الاول فى قوله .

٢٠ نحن بما عندنا وانت بما عند ك راض والرأى مختلف

ومن الثانى فى قوله.

فانى وقيار بها لغريب (١)

الحادي والثلاثون، ذات اصلها ذوية تحركت الواو والياء فقلب كل

(١) وصدره ، ومن يك امسى بالمدينة رحله – ح .

منهما

منها الفا فالتقى الفان فحذف احدهما .

قال ابن هشام فى (تذكرته) وينبغى ان ينظر هل المحذوف فيها الالف الاولى او الثانية فقياس قول سيبويه والخليل فى اقامة واستقامة ان يكون المحذوف الاولى وقياس قولهما فى مثل مصون ان يكون المحذوف الثانية .

الثانى والثلاثون ـ قولهم لاه ابوك فى لله ابوك قال الشلوبين فى تعليقه على كتاب سيبويه مذهبنا ان المحذوف حرف الجر واللام التى للتعريف وزعم المبرد ان المحذوف اللام المعرفة ولام الله الاصلية والمبقاة لام الجر فتحت ردا الى اصلها كما تفتح مع المضمر، قال وهذا اولى لأن فى مذهبكم حذف الجار (١) وابقاء عمله وهو مع ذلك حرف معنى واما انا فلم احذف حرف المعنى بل حذفت ما لا معنى له .

قال الشلوبين وهذا المذهب قد وافق فى حذف اللام المعرفة وبقى الترجيح بين حرف الجر وحرف الاصل فزعمنا ان المحذوف حرف الجر وزعم ان المحذوف اللام الاصلية. ورجح مذهبه بان حرف (٢) الجر لمعنى وفيه ابقاء عمله وينبغى ان يترجح مذهبنا لأنه قد ثبت حرف الجر محذوفا وعمله مبقى فى نحو (خير عافاك الله) وفى مذهبه ادعاء فتح اللام ونحن نبقى الكلام على ظاهره وايضا فان الذين يفتحون اللام الجارة قوم باعيانهم لا يفعل ذلك غيرهم وجميع العرب يقولون لاه ابوك بالفتح فدل على انها ليست الجارة اذ لو كانت الجارة لما فتحها الا من (٣) لغته ان يقول المال لزيد ولعمرو فهذا يؤيد ما ذهبنا اليه انتهى .

الثالث والثلاثون ـ لان اصله لو ان ثم قيل حذفت الالف بعد الواو وقلبت الواو الفا، وقيل بل حذفت الواو وبقيت الالف بعدها فوقعت بعد الهمزة حكاهما فى البسيط .

فصل

من نظائر ذلك وهو عكس القاعدة قال ابو حيان اختلف النحويون فى اى الحرفين من المضاعف هو الزائد فذهب الخليل الى ان الزائد هو الاول

(١) فى الاصل حرف الجار (٢) فى الاصل حذف الجر ـ كذا (٣) الاصل ـ من من

فاللام الاولى من سلم هى الزائدة وكذلك الزاى الاولى من بلز وذهب يونس فيما ذكره الفارسى عنه الى ان الثانى هو الزائد .

حجة الخليل ان المثل الاول قدوقع موقعا يكثر فيه امهات الزوائد وهى الياء والواو والالف ألاترى انها تقع زائدة ساكنة ، ثانية نحو حوقل وصيقل وكاهل ، وثالثة نحو كتاب وعجوز وتضبيب فاذا جعلنا الاولى من سلم وبلز زائدة كانت واقعة موقع هذه الحروف وكذلك فى قرددو ما اشبهه مما تحرك فيه المضاعفان الاول هو الزائد عند الخليل .

وحجة يونس ان المثل الثانى يقع موقعا يكثر فيه امهات الزوائد ألاترى ان الواو والياء يزادان متحركتين نحو جهور وعثير ورابعين نحو كنهور وعفرية فاذا كان الثانى من سلم وبلز زائدا كان واقعا موقع هذين الحرفين ، قال ابو حيان ولا حجة فيما استدل به الخليل ويونس لأنه ليس فيه اكثر من التأنيس بالاتيان بالنظير ، واما سيبويه فقد حكم بان الثانى هو الزائد ثم قال بعد ذلك وكلا الوجهين صواب ومذهب ، فهذا يدل على احتمال الوجهين .

واختلف فى الصحيح فذهب الفارسى الى ان الصحيح مذهب سيبويه واستدل على ذلك بوجود اسحنكك واقعنسس وشبههما فى كلامهم قال وذلك ان النون فى افعنلل من الرباعى لم توجد قط الا بين اصلين نحو احرنجم فينبغى ان يكون ما الحق به من الثلاثى بين اصلين لئلا يخالف الملحق الملحق به ولا يمكن ذلك الا بجعل الاول هو الاصل والثانى هو الزائد واذا ثبت ذلك فى هذا حملت سائر المضاعفات عليه ، وذهب ابن عصفور الى ان الصحيح مذهب الخليل بدليلين .

احدهما ، قول العرب فى تصغير صمحمح صميمح فحذفوا الحاء الاولى فثبت انها الزائدة لانه لا يجوز حذف الاصلى وابقاء الزائد .

والثانى ، ان العين اذا تضعفت وفصل بينهما حرف فذلك الحرف

لا يكون

لايكون الا زائدا نحو عثوثل وعقنقل ، ألا ترى ان الواو والنون الفاصلتين بين
العينين زائد تان فاذا ثبت ذلك تبين ان الزائد من الحائين فى صمحمح هى
الاولى لأنها فاصلة بين العينين فلاينبغى ان تكون اصلا لئلا يكون فى ذلك كسر
لما استقر فى كلامهم من انه لايجوز الفصل بين العينين الابحرف زائد واذاثبت
ان الزائد من المثلين فى هذين الموضعين هو الاول حملت سائر المواضع عليهما (١) ٥
وذهب ابن خروف والشلوبين الى التسوية بين مذهب الخليل ومذهب سيبويه
وذهب ابن مالك الى تفصيل لحكم (٢) بزيادة الثانى والثالث فى صمحمح ونحوه
والثالث والرابع فى مرمريس وان الثانى فى نحو اقعنسس والاول فى نحو علم
اولى بالزيادة ، قال ابو حيان وهذا التفصيل الذى ذكره ليس مذهبا لاحد وانما
هو احداث قول ثالث جريا على عادته . ١٠

وفى (البسيط) اختلف فى مغدودن هل الزائد فيه الدال الاولى
او الثانية فعلى الاول يقال فى تصغيره مغيدن بحذف الواو مع الدال لأن الواو
وقعت ثالثة وعلى الثانى مغيدين بقلبها ياء لأنها رابعة فلاتحذف ، ومن ذلك ايضا
قال ابو حيان سألنى شيخنا بهاء الدين ابن النحاس عن قولهم هاذان بالتشديد
ما النون المزيدة . ١٥

قلت ، له الاولى فقال قال الفارسى فى (التذكرة) هى الثانية لئلا يفصل
بين الف التثنية ونونها ولايفصل بينهما ، قلت له يكثر العمل فى ذلك لأنا نكون
زدنا نونا متحركة ثم اسكنا الاولى وادغمنا اوزدناها ساكنة ثم اسكنا الاولى
وادغمنا فتحركت لاجل الادغام بالكسر على اصل التقاء الساكنين وعلى
ماذكرته نكون زدنا نونا ساكنة وادغمنا فقط فهذا اولى عندى لقلة العمل ثم ٢٠
ظهر لى تقويته ايضا بأن الالف والنون ليستا متلازمتين فيكره الفصل بينهما
ألاترى الى انفكاكها منها بالحذف والاضافة وتقصير الصلة انتهى ، وقال الشلوبين
قال بعض النحويين ان النون الثانية بدل من اللام المحذوفة من ذا ومن ذلك
قول زهير .

---

(١) الاصل عليها ـ كذا (٢) الاصل ـ تفصيل الحكم .

اراني اذا ما بت بت على هوى ثم اذا اصبحت اصبحت غاديا

وقول الآخر، فرأيت ما فيه فثم زريته (١) .

قال السخاوى فى (شرح المفصل) احد الحرفين فيهما زائد الفاء اوثم قال وزيادة الفاء قد وقعت كثيرا ولم تقع زيادة ثم الا نادرا فالقضاء بزيادة الفاء اولى .

٥

وقال صاحب البسيط زاد الفاء مع ثم وقيل ثم هى الزائدة دون الفاء لحرمة التصدر .

تنبيه

باب اقعنسس قال ابن مالك ثانى المثلين فيه اولى بالزيادة لو توعه موقع (٢) الف احرنبى، قال ابوحيان جهة الاولوية انه لما الحق احرنبى باحرنجم واحرنبى من باب الثلاثة لم ياتوا بالزائد الذى للالحاق الا اخيرا وهى الالف وكذلك ماجئ به للالحاق فى هذا النوع هو مقابل لهذه الالف والمقابل لها فى اقعنسس انما هى السين الثانية فلذلك حكم عليها بانها الزائدة ليجرى باب الثلاثى فى الالحاق مجرى واحدا الا ترى انهما مشتقان من الحرب والقعس فلذلك كان الاولى ان تكون السين الثانية هى الزائدة .

١٠

١٥

فصل

ويناظر ما نحن فيه مسئلة ، قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس فى التعليقة اجمع النحاة على ان ما فيه تاء التانيث يكون فى الوصل تاء وفى الوقف هاء على اللغة الفصحى واختلفوا ايهما بدل من الاخرى فذهب البصريون الى ان التاء هى الاصل وان الهاء بدل عنها وذهب الكوفيون الى عكس ذلك .

٢٠

واستدل البصريون بان بعض العرب يقول التاء فى الوصل والوقف كقوله .

الله نجاك بكفى مسلمت (٣)

ولا كذلك الهاء فعلمنا ان التاء هى الاصل وان الهاء بدل عنها وبأن

---

(١) ى – ورية (٢) الاصل لوقوعه مع – (٣) فى الاصلين سلمت والصواب هكذا وذيله – من بعد ما وبعد ما وبعدمت .

ما

لنا موضعا قد ثبتت فيه التاء للتانيث بالاجماع وهو فى الفعل نحو قامت وقعدت وليس لنا موضع قد ثبتت الهاء فيه فالمصير الى ان التاء هى الاصل اولى لما يؤدى قولهم اليه من تكثير الاصول .

واستدلوا ايضا بان التأنيث فى الوصل الذى ليس بمحل التغيير والهاء انما جاءت فى الوقف الذى هو محل التغيير فالمصير الى ان ما جاء فى محل التغيير هو البدل اولى من المصير الى ان البدل ما ليس فى محل التغيير .

(اذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة) تقول هذا زيد ورجل منطلقين فتنصب منطلقين على الحال تغليبا للعرفة ولايجوز الرفع، ذكره الاندلسى فى (شرح المفصل) .

(اذااجتمع المذكر والمؤنث) غلب المذكر وبذلك استدل على انه الاصل والمؤنث فرع عليه وهذا التغليب يكون فى التثنية وفى الجمع وفى عود الضمير وفى الوصف وفى العدد .

(اذا اجتمع طالبان روعى الاول) فيه فروع منها اذا اجتمع القسم والشرط جعل الجواب للاول منهما اذا لم يتقدمهما شئ ومنها ان العرب راعت المتقدم فى قولهم عندى ثلاثة ذكور من البط وعندى ثلاث من البط ذكور فاتوا بالتاء مع ثلاثة لما تقدم لفظ ذكور وحذفوها لما تقدم لفظ البط .

ومنها قال الكوفيون اذاتنازع عاملان فالاولى اعمال الاول جريا على هذه القاعدة،اذا امكن ان يكون حرف موجود فى الكلمة اصليا فيها اوغير اصلى فكونه اصليا او منقلبا عنه اولى، ذكر هذه القاعدة الشلوبين فى شرح الجزولية وبنى عليها ان الواو والالف والياء فى الاسماء الستة لامات للكلمة لازائدة للاشباع .

(اذا اجتمع الواو والياء) غلبت الياء نحو طويت طيا والاصل طويا ذكره ابن الدهان فى الغرة .

(اذا اجتمع ضميران متكلم ومخاطب) غلب المتكلم نحو قمنا واذا اجتمع

مخاطب وغائب غلب المخاطب نحو قمتما .

(اذا تم الفعل بفاعله) اشبها حينئذ الحرف فلذلك لم يستحقا الاعراب ذكره ابن جنى فى (الخاطريات) قال وجه شبه الفعل وفاعله بالحرف انهما جزءا الفعل عند ابى الحسن فى نحو قولنا ان تقم اقم وايضا فان الفعل بفاعله قد الغيا

٥ كما يلغى الحرف وذلك نحو زيد ظننت قائم .

(اذا دار الامر بين الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى) ومن ثم رجح ابو حيان وغيره قول البصريين ان اللام فى نحو (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا) هى لام السبب على جهة المجاز لا لام اخرى تسمى لام الصيرورة اولام العاقبة لانه اذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متجرد كان المجاز اولى لأن الوضع

١٠ يؤل فيه الحرف الى الاشتراك والمجاز ليس كذلك ، وقال ابن فلاح فى (المغنى) اختلف هل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال او حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال قال والثانى ارجح لانه اذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى على المختار .

وقال ابن القواس فى (شرح الدرة) الكلمة تطلق مجازا على الجمل

١٥ المركبة .

فان قيل هلا كان اطلاقها عليها حقيقة فتكون مشتركة .

اجيب بانه اذا امكن الحمل على المجاز كان اولى اذا دار الامر بين الترادف والحذف لا لعلة فادعاء الترادف اولى لأن باب الترادف اكثر من باب الحذف لا لعلة مثاله، قولهم سبط وسبطر ودمث ودمثر وهندى وهندكى

٢٠ فهذه الفاظ بمعنى واحد وتعارض امران احدهما ان يكونا اصليين ويصير هذا من الترادف والآخر ان تقول حذفت الراء من سبط ودمث شذوذا اذ لا يمكن ان يدعى ان الراء زائدة لأنها ليست من حروف الزيادة فكان ادعاء الاصالة فى كل من الكلمتين اولى من ادعاء ان اصلهما واحد وانه حذفت لام الكلمة شذوذا وانهما لفظ واحد .

اذا دار الاختلال بين ان يكون فى اللفظ اوفى المعنى كان فى اللفظ اولى لأن المعنى اعظم حرمة اذا للفظ خدم المعنى وانما اتى باللفظ من اجله ذكره ابن الصائغ فى (تذكرته) وبنى عليه ترجيح زيادة كان فى قوله

وجيران لنا كانوا كرام

على القول بأنها تامة لان المعنى حينئذ وجدوا فيما مضى وذلك ٥
معلوم فتصير الجملة حينئذ حشوا لا معنى لها .

اذا نقل الفعل الى الاسم لزمته احكام الاسماء ذكر هذه القاعدة ابن يعيش فى (شرح المفصل) ومن ثم قطعت همزة (أصمت) اسما للفلاة واصله فعل أمر .

اذا وقع أبن بين علمين فله خصائص ، احدها انه يحذف التنوين من ١٠
الاول لان العلمين مع ابن كشئ واحد نحو جاء زيد بن عمرو ، قال ابن يعيش وسواء فى ذلك الاسم والكنية واللقب كقوله .

ما زلت أغلق ابوابا وأفتحها حتى اتيت ابا عمرو بن عمار

قال فحذف التنوين من أبي عمرو بمنزلة حذفه من جعفر بن عمار ، الثانى ١٥
يجوز حكاية العلم الموصوف به كقولك لمن قال ، رأيت زيد بن عمرو ومن زيد بن عمرو لانهما صارا بمنزلة واحدة ولا يجوز حكاية العلم الموصوف بغيره بل ولا المتبع لشيء من التوابع اصلا — الثالث اذا نودى نحو ، يا زيد بن عمرو ، كانت الصفة منصوبة على كل حال وجاز فى المنادى وجهان ، احدها الضم على الاصل والثانى الاتباع فتفتح الدال من زيد اتباعا لفتحة النون ، قال ابن يعيش وهو غريب ٢٠
لان حق الصفة ان تتبع الموصوف فى الاعراب وهنا قد تبع الموصوف الصفة والعلة فى ذلك أنهما جعلا لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد ولذلك لا يحسن الوقوف على الاسم الاول ويبتدأ بالثانى فيقال ، ابن فلان ، الرابع يحذف الف ابن فى الخط لكثرة الاستعمال ولأنه لا ينوى فصله مما قبله .

اسبق الافعال

قال الزجاجي فى كتاب (ايضاح علل النحو) اعلم أن اسبق الافعال فى التقدم الفعل المستقبل لان الشئ لم يكن ثم كان والعدم سابق ثم يصير فى الحال ثم يصير ماضيا فيخبر عنه بالمضى فاسبق الافعال فى الرتبة المستقبل ثم فعل الحال ٥ ثم فعل الماضى .

فان قيل ، هلا كان لفعل الحال لفظ ينفرد به عن المستقبل لايشركه فيه غيره ليعرف بلفظه أنه للحال كما كان للماضى لفظ يعرف به انه ماض .

فالجواب ، قالوا المضارع الفعل المستقبل الاسماء بوقوعه موقعها وبسائر الوجوه المضارعة المشهورة قوى فاعرب وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حملاله ١٠ على شبه الاسماء كما ان من الاسماء مايقع بلفظ لمعان كثيرة كالعين ونحوها كذلك جعل الفعل المستقبل بلفظ واحد يقع لمعنيين ليكون ملحقا بالاسماء حين ضارعها والماضى لم يضارع الاسماء فيكون له قوتها فبقى على حاله .

الاستغناء

هو باب واسع فكثيرا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ ، من ذلك ١٥ استغناؤهم عن تثنية سواء بتثنية سِي فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان وتثنية ضبع الذى هو اسم المؤنث عن تثنية ضبعان الذى هو اسم المذكر فقالوا ضبعان ولم يقولوا ضبعانان .

قال ابو حيان ، العرب تستغنى ببعض الالفاظ عن بعض ألا ترى استغناءهم بترك وتارك عن، وذر ،وواذر ، وبقولهم رجل آلى عن أعجز و ٢٠ امرأة عجزاء عن الياء فى اشهر اللغات .

وقد عقد ابن جنى فى (الخصائص) بابا فى الاستغناء بالشىء عن الشىء ، قال سيبويه ، اعلم ان العرب قد تستغنى بالشىء عن الشىء حتى يصير المستغنى عنه مسقطا من كلامهم البتة فمن ذلك استغناؤهم بترك عن وذر وودع

وبلمحة

وبلمحة عن ملمحة وعليها كسرت ملامح وبشبه عن مشبه وعليه جاء مشابه وبليلة عن ليلاة وعليها جاءت ليالى على ان ابن الاعرابى قد انشد .

(فى كل يوم ماوكل ليلاه ـ ١) .

وهذا شاذ لم يسمع الا من هذه الجهة، وكذلك استغنوا بانيق عن ان يأتوا به والعين فى موضعها فالزموه القلب او الابدال فلم يقولوا انوق الا فى شيء شاذ حكاه الفراء ، وكذلك استغنوا بقسى عن قووس فلم يأت الا مقلوبا ومن ذلك استغناؤهم بجمع القلة عن جمع الكثرة نحو، قولهم أرجل لم يأتوا فيه بجمع الكثرة .

وكذلك آذان جمع أذن لم يأتوا فيه بجمع الكثيرة، وكذلك شوع لم يأتوا فيه بجمع القلة ، وكذلك أيام لم يستعملوا فيه جمع الكثرة،وكذلك استغناؤهم بقولهم ما أجود جوابه عمن هو افعل منه فى الجواب، واستغناؤهم باشتد وافتقر عن قولهم فقر وشد وعليه جاء فقير ، ومن ذلك استغناؤهم عن الاصل مجردا عن الزيادة بما استعمل منه حاملا للزيادة وهو صدر صالح من اللغة كقولهم حوشب لم يستعمل منه حشب عارية من الواو الزائدة ومثله كوكب لم يستعمل منه ككب ، ومنه قولهم دردرى(٢) لانا لانعرف دردر ومثله كثير فى ذوات الاربعة وهو فى الخمسة اكثر منه فى الاربعة فمن الاربعة فلنقس وصرنفح وسميدع وعميثل وسرومط وجحجبا وقسقب وقسحب وهرشف ومن ذوات الخمسة جعفليق وحنبريت ودردبيس وعضرفوط وقرطبوس وقزعبلانه ، وفنجيلس(٣) .

ومن ذلك استغناؤهم بواحد عن أثن وباثنين عن واحدين وبستة عن ثلاثتين وبعشرة عن خمستين وبعشرين عن عشرتين وماجرى هذا المجرى واجاز ابو الحسن اظننت زيدا عمرا عاقلا ونحو ذلك وامتنع منه ابو عثمان، وقال

---

(١) تمامه، حتى يقول كل راء اذراه ، يا ويحه من جمل ما اشقاه ـ خصائص
(٢) كذا ـ وفى الخصائص ـ دودرى لا ددر (٣) هذه الاسماء الرباعته والخماسية فى بعضها تحريف فى الاصل فاصلحنا ها من الخصائص

استغنت العرب عن ذلك بقولهم جعلته يظنه عالما انتهى كلام ابن جنى وقال الزمخشرى فى (الاحاجى) سرادق وحمام وبوان (١) فى الاسماء وسبحل وسبطر فى الصفات لم يجمعوها الا بالالف والتاء وهى مذكرات لما قصر جمعها على ذلك استغناء به عن التكسير كما استغنوا باشياء عن اشياء.

٥ ومن ذلك استغناءهم باليه عن حتاه وبمثله عن كه، وقال سيبويه وقد يجمعون الشيء بالتاء ولا يجاوزون به استغناء، وذكر سيات وشيات ومن عكس ذلك استغناؤهم بشفاه وشياه عن الجمع بالالف والتاء، وقال الشلوبين استغنوا عن تثنية اجمع وابصع وابتع فى باب التوكيد بكليهما كما استغنوا عن جمع امرء بقولهم قوم.

١٠ وقال ايضا كان العرب استغنت عن الجزم بكيف بالجزم عن غيره مما هو فى معناه على عادتهم من انهم قد يستغنون بالشيء عما هو فى معناه وكان هذا هنا ليكون ذلك كالتنبيه على ان الجزم عندهم بالاسماء ليس اصلا كما فعلوا فى الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه بالالف والتاء فى اللاتى فقالوا اللتيا واستغنوا بذلك عن اللويتيا فى تصغير اللاتى لعدم تمكن التصغير فى الاسماء المبهمة، وقال

١٥ ابو حيان واستغنوا بتصغير عشى عن تصغير قصر بمعناه، وبقولهم فى جمع صبى وغلام صبية وغلمة عن أصبية واغلمة وبقولهم فى صغير وصبيح وسمين صغار وصباح وسمان عن صغراء وصبحاء وسمناء وبقولهم فى نحو ولى وغنى اولياء واغنياء عن فعلاء، وبقولهم حكام وحفاظ جمع حاكم وحافظ عن جمع حكيم وحفيظ، قال ابو حيان هذا عندى من باب الاستغناء خلافا لقول ابن مالك فى (التسهيل)

٢٠ انهما جمع حكم وحفظ على وجه الندور، قال وكذا قولهم بررة عندى انه من باب الاستغناء عن جمع بر بجمع بار اذ قد سمع بار وبررة وليس جمعا لبر ندورا خلافا لما قال فى (التسهيل) وباب الاستغناء فى الجموع اكثر من ان يحصى.

وقال ابن يعيش، العلم الخاص لا تجوز اضافته ولا ادخال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر وفى (البسيط) باب افعل فعلاء

(١) كذا — فى الاصلين — ولعله ايوان.

وفعلان فعلى لا تلحقه تاء التأنيث استغناء بفعلاء اوفعلى عن التأنيث بها .

وقال قد يكون الجمع لمفرد فى التقدير غير مستعمل فى اللفظ فيستغنى بجمع المقدر عن جمع الملفوظ به كما استغنى بمصدر بعض الافعال عن مصدر بعضها نحو انا ادعه تركا وبمطاوع بعض الافعال عن مطاوع بعض نحو، انخته فبرك ولم يقولوا فناخ ، فمما جاء من الجمع لمفرد مقدر باطل واباطيل وقياس ٥ مفرده ابطال اوابطيل وعروض واعاريض وقياس مفرده اعريض وحديث وأحاديث وقطيع واقاطيع .

الاسم اصل للفعل والحرف

قال الشلوبين ، ولذلك جعل فيه التنوين دونهما ليدل على انه اصل وانهما فرعان ، قال وانما قلنا ان الاسم اصل والفعل والحرف فرعان لان ١٠ الكلام المفيد لا يخلو من الاسم اصلا ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف فدل ذلك على أصالة الاسم فى الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه وايضا فان الاسم يخبر به ويخبر عنه والفعل لا يكون الا مخبرا به والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه فلما كان الاسم من الثلاثة هو الذى يخبر به ويخبر عنه دون الفعل والحرف دل ذلك على انه اصل فى الكلام دونهما انتهى ، وقال الزجاجى فى ١٥ كتاب (ايضاح علل النحو) .

باب القول فى الاسم والحرف ايهما اسبق فى المرتبة والتقديم

قال البصريون والكوفيون الاسماء قبل الافعال والحروف تابعة للاسماء وذلك ان الافعال احداث الاسماء يعنون بالاسماء اصحاب الاسماء ٢٠ والاسم قبل الفعل لان الفعل منه والفاعل سابق لفعله ، واما الحروف فانما تدخل على الاسماء والافعال لمعان تحدث فيها واعراب تؤثره وقد دللنا على ان الاسماء سابقة للاعراب والاعراب داخل عليها والحروف عوامل فى الاسماء والافعال

مؤثرة فيها المعانى(١) والاعراب قد وجب ان يكون بعدها .

سؤال يلزم القائلين بهذه المقالة

يقال لهم قد اجمعتم على ان العامل قبل المعمول فيه كما ان الفاعل قبل فعله وكما ان الحدث سابق لحدثه وانتم مقرون ان الحروف عوامل فى الاسماء
٥ والافعال فقد وجب ان تكون الحروف قبلها جميعا سابقة لها وهذا لازم على اوضاعكم ومعانيكم .

الجواب، ان يقال ، هذه مغالطة ليس تشبه هذا الحديث والمحدث ولا العلة ولا المعلول وذلك انا نقول ان الفاعل فى جسم فعلا ما من حركة وغيرها سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم فنقول ان الضارب سابق لضربه الذى
١٠ اوقعه بالمضروب ولا يجب من ذلك ان يكون المضروب اكبر سنا من الضارب ونقول ايضا ان النجار سابق للباب الذى نجره ولا يجب من ذلك ان يكون سابقا للخشب الذى نجر منه الباب وكذلك مثال هذه الحروف العوامل فى الاسماء والافعال وان لم تكن اجساما (٢) فنقول الحروف سابقة لعملها فى هذه الاسماء والافعال الذى هو الرفع والنصب والخفض والجزم ولا يجب من
١٥ ذلك ان تكون سابقة للاسماء والافعال نفسها وهذا شئ بين واضح انتهى .

الاسم اخف من الصفة

وذلك ان الصفة ثقلت بالاشتقاق وبالحاجة الى الموصوف وتتحمل الضمير ،وفرع على ذلك فروع ، منها ان الجمع بالالف والتاء تسكن فيه العين فى الصفة كصعبة وصعبات وجذلة وجذلات وعيشة رغد وعيشات رغدات
٢٠ وطريق نهج اى واضح وطرق نهجات وتحرك فى الاسم كجفنة وجفنات وهند وهندات وسدرة وسدرات وغرفة وغرفات قال .

انا الجفنات الغر يلمعن فى الضحى (٣)

وشذ تحريك الصفة فى قولهم شاة لجبة وشياه لجبات اى قليلات

---

(١) ى–فى المعانى (٢) ى–اجسادا (٣) عجزه واسيافنا يقطرن من نجدة دما .

الالبان

الالبان، وقال ابو على من العرب من يحرك لجبة فى الافراد لجاء الجمع على لغته وتسكين الاسم ضرورة فى قوله .

ابت ذكر من عوّدن احشاء قلبه خفوقا ورقصات الهوى فى المفاصل

قال فى (البسيط) وانما فعل ذلك فرقا بين الاسم والصفة وخص الاسم بالحركة لخفته وثقل الصفة . ٥

قال وبيان ثقل الصفة من اوجه ، احدها ، انها تناسب الفعل فى الاشتقاق .

الثانى ، انها تناسبه فى تحمل الضمير – الثالث ، انها تناسبه فى العمل .

الرابع ، انها تفتقر الى موصوف تتبعه فلما ثقلت من هذه الجهات اشبهت ثقل المركب فكان زيادة الحركة للفرق على الخفيف اولى من زيادتها على الثقيل . ١٠

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصل) الفرق بين الاسم والصفة من حيث اللفظ ان الاسم غير الصفة ما كان جنسا غير مأخوذ من فعل نحو رجل وفرس وعلم وجهل، والصفة ما كان مأخوذا من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب وما اشبههما من الصفات الفعلية واحمر واصفر وما اشبههما من صفات الحلية ومصرى ومغربى ونحوهما من صفات النسبة . ١٥

قال والفرق بينهما من حيث المعنى ان الصفة تدل على ذات وصفة نحو اسود مثلا فهذه الكلمة تدل على شيئين .

احدهما ، الذات والآخر السواد الا ان دلالتها على الذات دلالة اسمية ودلالتها على السواد من جهة انه مشتق من لفظه فهو خارج وغير الصفة لا يدل الا على شىء واحد وهو ذات المسمى . ٢٠

الاشتقاق

بسطت الكلام عليه فيما يتعلق باللغة فى (المزهر) ونذكر هنا فوائد متعلقة بالنحو .

الاولى – مذهب البصريين ان الفعل مشتق من المصدر وقال الكوفيون المصدر مشتق من الفعل ، قال ابو البقاء فى (التبيين) ولما كان الخلاف واقعا فى اشتقاق احدهما من الآخر لزم فى ذلك بيان شيئين .

احدهما ، حد الاشتقاق – والثانى ان المشتق فرع على المشتق منه فاما ٥ الحد ، فاقرب عبارة فيه ما ذكر الرمانى وهو قوله، الاشتقاق اقتطاع فرع من اصل يدور فى تصاريفه الاصل، فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاق ولزم منه التعرض للفرع والاصل .

اما الفرع والاصل فهما فى هذه الصناعة غيرهما فى صناعة الاقيسة الفقهية فالاصل ههنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعا اوليا. والفرع لفظ ١٠ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم اليه معنى زائد على الاصل والمثال فى ذلك الضرب مثلا فانه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضربا ولا يدل لفظ الضرب على اكثر من ذلك فاما ضرب ويضرب وضارب ومضروب ففيها حروف الاصل وهى ، الضاد والراء والباء ، وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر .

١٥ وقال الزملكانى فى (شرح المفصل) مأخذ الخلاف بين البصريين والكوفيين فى ان المصدر مشتق من الفعل اوعكسه الخلاف فى حد الاشتقاق فقال قوم، هو عبارة عن الاتيان بالفاظ يجمعها اصل واحد مع زيادة احدهما على الآخر فى المعنى، نحو قوله تعالى (فاقم وجهك للدين القيم) .

وقوله عليه الصلاة والسلام (ذو الوجهين لا يكون عند الله وجيها)

٢٠ واما قوله تعالى (وجنى الجنتين دان) فشبه المشتق وليس به لان الجنا ليس فى معنى الاجتنان .

وقال بعضهم الاشتقاق ان تجد بين اللفظين مشاركة فى المعنى والحروف الاصول مع تغيير ما – اما المشاركة فى المعنى فلأنهم لا يجعلون الوجد والموجود من باب الاشتقاق ،واما المشاركة فى الحروف الاصول فلأنهم لا يقولون ان

الكاذب والمائن من اصل واحد ـ واما التغيير من وجه فلابد منه والا لكان هو اياه .

ثم ان التغيير قد يكون بزيادة وقد يكون بنقصان وقد يكون بتغيير حركة ولابد من زيادة احدهما على الآخر فى المعنى والا لزم ان تكون المصادر التى هى من اصل واحد بعضها مشتق من بعض نحو، كل بصرى كلو لاوكلة ، ٥ وحسبت الحساب حسبا وحسبانا ، وقدرت الشيء من التقدير قدرا وقدرانا(١) وقدرت على الشيء بمعنى قويت عليه قدرة وقدرانا وتقدرة ومقدرة(٢) فهذا ونحوه متحد الاصل مع انه لاينبغى ان يقال احدهما مشتق من الآخر على ان ذلك بحث لفظى آئل الى مجرد اصطلاح .

واما المشتق فهو ما وافق غيره فى حروفه الاصول ومعناه الاصلى ١٠ وزاد معنى من غير جنس معناه .

قال وانما قلت من غير جنس معناه لتخرج التثنية والجمع ويدخل المصغر والمنسوب فنسبة المشتق الى المشتق منه نسبة الاخص الى الاعم نحو انسان وحيوان قال وهذا ان سلمه الكوفيون لزم ان يكون الفعل مشتقا من المصدر لموافقته للمصدر فى معناه وزيادته عليه بالدلالة على الزمان المخصوص. ١٥

الثانية ، قال ابو البقاء فى (التبيين) الدليل على ان الفعل مشتق من المصدر طرق .

منها ، وجود حد الاشتقاق فى الفعل وذلك ان الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقا وفرعا على المصدر كلفظ ضارب ومضروب وتحقيق هذه الطريقة ان الاشتقاق يراد لتكثير المعانى وهذا المعنى لايتحقق الا فى ٢٠ الفرع الذى هو الفعل وذلك ان المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط ولا يدل على الزمان بلفظه والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص فهو بمنزلة اللفظ المركب فانه يدل على اكثر مما يدل عليه المفرد ولا تركيب الابعد الافراد كما انه لادلالة على الحدث والزمان المخصوص الابعد الدلالة على الحدث

---

(١) ى ـ وقدرا (بالتحريك) (٢) كذا ـ وفى ى ـ مقدرة (مثلثة الدال)

وحده؛ وقد مثل ذلك بالنقرة من الفضة فانها كالمادة المجردة عن الصورة فالفضة من حيث هي فضة لا صورة لها فاذا صيغ منها جام او مرآة اوقارورة كانت تلك الصورة مادة مخصوصة فهي فرع على المادة المجردة كذلك الفعل هو دليل الحدث وغيره والمصدر دليل الحدث وحده فبهذا يتحقق كون الفعل فرعا لهذا الاصل .

طريقة اخرى ، وهي ان تقول الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر تدل تلك الزيادة على معان زائدة على معنى المصدر فكان مشتقا من المصدر كضارب ومضروب ونحوهما ومعلوم ان ما لا زيادة فيه اصل لما فيه الزيادة .

طريقة اخرى ، وهي ان المصدر لوكان مشتقا من الفعل لادى ذلك الى نقض المعانى الاول وذلك يخل بالاصول .

بيانه ان لفظ الفعل يشتمل على حروف زائدة ومعان زائدة وهي دلالة(١) على الزمان المخصوص وعلى الفاعل الواحد والجماعة والمؤنث والحاضر والغائب والمصدر يذهب ذلك كله الا الدلالة على الحدث وهذا نقض للاوضاع الاول والاشتقاق ينبغي ان يفيد تشييد الاصول وتوسعة المعانى وهذا عكس اشتقاق المصدر من الفعل .

قال واحتج الآخرون بوجهين ، احدهما ، ان المصدر يعتل باعتلال الفعل والاعتلال حكم تسبقه علته فاذا كان الاعتلال فى الفعل اولا وجب ان يكون اصلا ، ومثال ذلك قولك صام صياما وقام قياما قالوا وفى قام اصل اعتلت فى الفعل فاعتلت (فى ـ ٢)القيام وانت لا تقول اعتل قام لاعتلال القيام ، والثانى ان الفعل يعمل فى المصدر كقولك ضربته ضربا فضربا منصوب بضربت والعامل مؤثر فى المعمول والموثرا قوى من المؤثر فيه والقوة تجعل الاقوى اصلا لغيره .

قال والجواب عن الاول انه غير دال عليه كقولهم (٣) وذلك ان

---

(١) ى ـ دالة (٢) من ـ ى (٣) ى ـ غير دال على قولهم . الاعتلال

الاعتلال شيء يوجبه التصريف وثقل الحروف وباب ذلك الافعال لأن صيغها تختلف لاختلاف معانيها فقام اصله قوم فابدلت الواو الفا لتحركها فاذا ذكرت المصدر من ذلك كانت العلة الموجبة للتغيير قائمة فى المصدر وهو الثقل .

واما الوجه الثانى ، فهو فى غاية السقوط وبيانه من ثلاثة اوجه ،

٥ احدها ، ان العامل والمعمول من قبيل الالفاظ والاشتقاق من قبيل المعانى ولا يدل احدهما على الآخر اشتقاقا ، والثانى ، ان المصادر قد تعمل عمل الفعل كقولك يعجبنى ضرب زيد عمرا ولا يدل ذلك على انه اصل ، الثالث ، ان الحروف تعمل فى الاسماء والافعال ولا يدل ذلك على انها مشتقة اصلا فضلا عن ان تكون مشتقة من الاسماء والافعال انتهى .

١٠ الثالثة ، قال السهيلى فائدة اشتقاق الفعل من المصدر ان المصدر اسم كسائر الاسماء يخبر عنه كما يخبر عنها كقولك ، اعجبنى خروج زيد ، فاذا ذكر المصدر واخبر عنه كان الاسم الذى هو فاعل مجرورا بالاضافة والمضاف اليه تابع للمضاف فاذا ارادوا ان يخبروا عن الاسم الفاعل للمصدر لم يمكن الاخبار عنه وهو مخفوض(١) تابع فى اللفظ لغيره وحق المخبر عنه ان يكون مرفوعا مبدوءا به فلم يبق

١٥ الا ان يدخلوا عليه حرفا يدل على انه مخبر عنه كما تدل الحروف على معان فى الاسماء وهذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزا بينه وبين الحدث فى اللفظ والحدث يستحيل انفصاله عن فاعله كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها فوجب ان يكون اللفظ غير منفصل لانه تابع للمعنى فلم يبق الا ان يشتق من لفظ الحدث لفظ يكون كالحرف فى النيابة عنه دالا على معنى فى غيره ويكون متصلا اتصال المضاف

٢٠ بالمضاف اليه وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث فانه يدل على الحدث بالتضمن ويدل على الاسم مخبرا عنه لا مضافا اليه اذ يستحيل اضافة لفظ الفعل الى الاسم كاستحالة اضافة الحرف لأن المضاف هو الشيء بعينه والفعل ليس هو الشيء بعينه ولا يدل على معنى فى نفسه وانما يدل على معنى فى الفاعل وهو كونه مخبرا عنه .

فان قلت ، كيف لا يدل على معنى فى نفسه وهو يدل على الحدث .

---

(١) اصل ـ مخصوص

قلنا ، انما يدل على الحدث بالتضمن والدال عليه بالمطابقة هو الضرب والقتل لا ضرب وقتل ومن ثم وجب ان لا يضاف ولا يعرف بشيء من آلات التعريف اذ(١) التعريف يتعلق بالشيء بعينه لا بلفظ يدل على معنى في غيره ومن ثم وجب ان لا يثنى ولا يجمع كالحرف وان يبنى(٢) كالحرف وان يكون عاملا في الاسم كالحرف وانما اعرب المضارع لانه تضمن معنى الاسم كما ان الاسم اذا تضمن معنى الحرف بني ولما قدمناه من دلالة الفعل على معنى في الاسم وهو كون الاسم مخبرا عنه وجب ان لا يخلو(٣) عن ذلك الاسم مضمرا او مظهرا بخلاف الحدث فانك تذكره ولا تذكر الفاعل مضمرا ولا مظهرا والفعل لابد من ذكر الفاعل بعده كما لابد بعد الحرف من الاسم فاذا ثبت المعنى في اشتقاق الفعل من المصدر وهو كونه دالا على معنى في الاسم فلا يحتاج في الافعال الثلاثة الا الى صيغة واحدة وتلك الصيغة هي لفظ الماضي لأنه اخف واشبه بلفظ الحدث الا ان تقوم الدلالة على اختلاف احوال الحدث فتختلف صيغة الفعل ألا ترى كيف لم تختلف صيغته بعد ما الظرفية نحو لا افعله ما لاح برق وما طار طائر لأنهم يريدون الحدث مخبرا عنه على الاطلاق من غير تعرض لزمن ولا حال من احوال الحدث فاقتصروا على صيغة واحدة وهي اخف ابنية الفعل وكذلك فعلوا بعد التسوية نحو ،سواء على أقمت أم قعدت ،لأنه اريد التسوية بين القيام والقعود من غير تقييد بوقت ولا حال فلذلك لم يحتج الا الى صيغة واحدة وهي صيغة الماضي فالحدث اذا على(٤) ثلاثة اضرب .

ضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله والى اختلاف احوال الحدث فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفاعل مخبرا عنه وتختلف ابنيته دلالة على اختلاف احوال الحدث .

وضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله على الاطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال فيشتق منه الفعل ولا تختلف ابنيته .

---

(١) اصل – اذا (٢) اصل – بنى (٣) اصل – لايخلوا (٤) اصل – علم –

وضرب

وضرب لا يحتاج الى الاخبار عن فاعله لكن يحتاج الى ذكره خاصة على الاطلاق مضافا الى ما بعده نحو سبحان الله فانه ينبئ عن العظمة والتنزيه فوقع القصد الى ذكره مجردا من التقييدات بالزمان او بالاحوال ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود اليه بالذكر نحو اياك وويله وويحه وهما مصدران ٥ لم يشتق منهما فعل حيث لم يحتج الى الاخبار عن فاعلهما ولا الى تخصيصهما بزمن ونصبهما كنصبه لأنه مقصود اليه.

ومما انتصب لانه مقصود اليه بالذكر زيدا ضربته فى قول شيخنا ابى الحسن وغيره من النحويين وكذلك زيد اضربت بلا ضمير لا يجعله معمولا مقدما لأن المعمول لا يتقدم على عامله وهو مذهب قوى ولكن لا يبعد عندى قول ١٠ النحويين انه مفعول مقدم وان كان المعمول لا يتقدم على العامل والفعل كالحرف لأنه عامل فى الاسم وذلك على معنى فيه فلا ينبغى للاسم ان يتقدم على الفعل كما لا يتقدم على الحرف ولكن الفعل فى قولك ضربت زيدا قد أخذ معموله وهو الفاعل فمعتمده عليه ومن اجله صيغ.

واما المفعول فلم يبالو ابه اذ ليس اعتماد الفعل عليه كاعتماده على الفاعل ١٥ ألا ترى انه يحذف والفاعل لا يحذف فليس تقديمه على الفعل العامل فيه بابعد من حذفه - واما زيدا ضربته فينتصب بالقصد اليه كما قال الشيخ - انتهى كلام السهيلى.

قال ابن القيم فى (بدائع الفوائد) وهذا الفصل من اعجب كلامه ولا اعرف احدا من النحويين سبقه اليه.

٢٠ الرابعة، قال ابن يعيش فى (شرح المفصل) قد يكون(١) الاسمان مشتقين من شئ والمعنى فيهما واحد وبناء هما مختلف(٢) فيختص احد البنائين شيئا دون شئ للفرق ألا ترى انهم قالوا عدل لما يعادل من المتاع وعديل لما يعادل من الاناسى والاصل واحد وهو ع د ل، والمعنى واحد ولكنهم خصوا كل بناء بمعنى لا يشاركه فيه الآخر للفرق ومثله بناء حصين وامرأة حصان والاصل واحد

(١) اصل - تكون (٢) ى - واحد

والمعنى واحد وهو الحرز فالبناء يحرز من يكون فيه ويلجأ اليه والمرأة تحرز فرجها وكذلك النجوم اختصت بهذه الابنية التى هى الدبران والسماك والعيوق فلا يطلق عليها الدابر والعائق والسامك وان كانت بمعناها للفرق .

الخامسة ، قال ابن يعيش الفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذى ليس بعدل ان الاشتقاق يكون لمعنى آخر اخذ من الاول كضارب من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الاسباب المانعة من الصرف لأنه اشتق من الاصل لمعنى الفاعل وهو غير معنى الاصل الذى هو الضرب والعدل هو ان تريد لفظا ثم تعدل عنه الى لفظ آخر فيكون المسموع لفظا والمراد غيره ولا يكون العدل فى المعنى انما يكون فى اللفظ فلذلك كان سببا فى منع الصرف لأنه فرع عن(١) المعدول عنه ، انتهى .

وقال الرمانى(٢) العدل ضرب من الاشتقاق الا انه مضمن بتقدير وضعه موضع المشتق منه ولذلك ثقل المعدول لأنه مضمن ولم يثقل المشتق لعدم وقوعه موقع المشتق منه حكاه فى (البسيط) .

السادسة، قال فى (البسيط) اختلف فى وزن الاسماء الاعجمية فذهب قوم الى انها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الاصلى والزائد وانما يعرف ذلك بالاشتقاق ولا يتحقق لها اشتقاق فلا يتحقق لها وزن كالحروف ــ وذهب قوم الى انها توزن ولا يخفى بعده لتوقف الوزن على معرفة الاصلى والزائد ولا يتحقق ذلك فى الاعجمية .

السابعة، اختلف هل يقدح الاشتقاق فى كون العلم مرتجلا فقيل لا لأن غطفان من الغطف وهو سعة العيش وعمران وحمدان لهما افعال وانما الذى يقدح فيه ان يكون موضوعا لمسمى ثم ينقل الى غيره قال صاحب (البسيط) والتحقيق ان الاشتقاق يقدح فى الارتجال لأنه حال الاشتقاق لابدوان يكون اشتقاقه لمعنى فاذا سمى به كان منقولا من ذلك اللفظ المشتق لذلك المعنى فلا يكون مرتجلا .

الثامنة، قال ابن جنى فى (الخاطريات) لاته يليته حقه ، اى انتقصه اياه

يجوز

---

(١) ى ــ على (٢) ى ــ الزملكانى

يجوز ان يكون من قولهم ليت لى كذا وذلك ان المتمنى للشيء معترف بنقصه عنه وحاجته اليه ، فان قلت كيف يجوز الاشتقاق من الحروف ؟ قيل وما فى ذلك من الانكار قد قالوا انعم(١) له بكذا اى قال له نعم وسوفت الرجل اذا قلت له سوف افعل، وسألتك حاجة فلوليت لى اى قلت لى لولا ولا ليت لى اى قلت لى لالا ، وقالوا صهصيت بالرجل اى قلت له صهصه ودعدعت الغنم اى قلت لها داع داع وهاهيت وحاحيت وعاعيت فاشتقوا من الاصوات كما ترى وهى فى حكم الحروف فكذلك يكون لاته اى انتقصه من قولهم ليت اذا تمنيت وذلك دليل النقص ، فان قيل ، فكان يجب على هذا ان يكون فى قولهم لاته يليته معنى التمنى كما ان فى لا ليت معنى الرد وفى لوليت معنى التعذر وفى انعمت معنى الاجابة، قيل قد يكون فى المشتق اقتصار على بعض ما فى المشتق منه(٢) ألا تراهم سموا الخرقة التى تشير بها النائحة المئلاة وذلك لأنها لا تألوا ان تشير بها فمئلاة على هذا مفعلة من ألوت وحده لفظا وان كان المراد بها انها لا تألو ان تشير بها وسموا الحرم النالة وذلك انه لا ينال من حله فهذه فعلة من نال وهو بعض لا ينال وجاز الاشتقاق من الحروف لأنها ضارعت اصول كلامهم الاول اذ كانت جامدة غير مشتقة كما ان الاوائل كذلك .

الاصل مطابقة المعنى للفظ

ومن ثم قال الكوفيون ان معنى افعل به فى التعجب امر كلفظه، واما البصريون فقالوا ان معناه التعجب لا الامر واجابوا عن القاعدة بان هذا الاصل قد ترك فى مواضع عديدة فليكن متروكا هنا - قال ابن النحاس فى التعليقة وللكوفيين ان يقولوا لم يترك هذا الاصل فى موضع الا لحامل فما الذى حملهم على تركه هنا، ويجاب بان الحامل موجود وهو ان اللفظ اذا احتيج فى فهم معناه الى اعمال فكر كان ابلغ وآكد مما اذا لم يكن كذلك لأن النفس حينئذ تحتاج فى فهم المعنى الى فكر وتعب فتكون به اكثر كلفا وضنة مما اذا لم تتعب فى تحصيله وباب التعجب موضع المبالغة فكان فى مخالفة المعنى للفظ من

(١) ى - نعم (٢) اصل - المشتق

المبالغة ما لا يحصل باتفاقهما لمخالفتنا لذلك وقد ورد الخبر بلفظ الامر فى قوله تعالى (فليمدد له الرحمن مدا) وجاء عكس ذلك انتهى ، ومن المواضع الخارجة عن ذلك ورود لفظ الاستفهام بمعنى التسوية فى ، سواء على اقمت ام قعدت، ولفظ النداء بمعنى الاختصاص فى (اللهم اغفر لنا ايتها العصابة) .

الاصل ان يكون الامر كله باللام

من حيث كان معنى من المعانى

(والمعانى ـ ١) انما الموضوع لها الحروف فجاء الامر ما عدا المخاطب لازم اللام على الاصل واستغنى فى فعل المخاطب عنها فحذفت هى وحروف المضارعة لدلالة الخطاب على المعنى المراد وقد يؤتى بها على الاصل كقوله تعالى (فبذلك فلتفرحوا ـ ٢) فيمن قرأها بالتاء الفوقية وفى الحديث (لتأخذوا مصافكم) وإتيانه بغير لام هو الكثير ذكر ذلك ابن النحاس فى التعليقة .

الاصل فى الافعال التصرف

ومن التصرف تقديم المنصوب بها على المرفوع واتصال الضمائر المختلفة بها ذكره ابو البقاء فى (التبيين) قال وقد استثنى منها نعم وبئس وعسى وفعل التعجب فان تقديم المنصوب فيها غير جائز .

اصلاح اللفظ

عقد له ابن جنى بابا فى (الخصائص) قال اعلم انه لما كانت الالفاظ للمعانى ازمة وعليها ادلة واليها موصلة وعلى المراد بها محصلة عنيت بها واوليتها (٣) صدرا صالحا من تثقيفها واصلاحها فمن ذلك قولهم امازيد فمنطلق ألا ترى ان تحرير هذا القول اذا صرحت بلفظ الشرط فيه صرت الى أنك كأنك قلت مهما يكن

---

(١) من ى (٢) اصل ـ فليفرحوا (٣) كذا فى الاصلين ـ وفى الخصائص عنيت العرب بها فاولتها ، الخ ـ

من شيء فزيد منطلق فتجد الفاء فى جواب الشرط فى صدر الجزئين مقدمة عليها (١) وانت فى قولك أما زيد فمنطلق انما تجد الفاء واسطة بين الجزئين ولا تقول اما فزيد منطلق كما تقول فيما هو بمعناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق وانما فعل ذلك لاصلاح اللفظ ووجه اصلاحه ان هذه الفاء وان كانت جوابا ولم تكن عاطفة فانما هى على لفظ العاطفة وبصورتها فلو قالوا إما فزيد منطلق (كما يقولون مهما يكن من شيء فزيد منطلق – ٢) لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم وانما قبلها فى اللفظ حرف وهو اما فتنكبوا ذلك لما ذكرنا ووسطوها بين الجزئين ليكون قبلها اسم وبعدها آخر فتأتى على صورة العاطفة فقالوا أما زيد فمنطلق كما تأتى عاطفة بين الاسمين فى نحو قام زيد فعمرو ومثله امتناعهم ان يقولوا انتظرتك وطلوع الشمس اى مع طلوع الشمس فينصبوه على انه مفعول معه كما ينصبون نحو قمت وزيدا اى مع زيد .

قال ابو الحسن وانما ذلك لان الواو التى بمعنى مع لا تستعمل الا فى الموضع الذى لو استعملت فيه عاطفة لجاز ، ولو قلت انتظرتك وطلوع الشمس اى وانتظرتك (٣) طلوع الشمس لم يجز، أفلاترى الى اجرائهم الواو غير العاطفة فى هذا مجرى العاطفة فكذلك ايضا تجرى الفاء غير العاطفة فى نحو أما زيد فمنطلق مجرى العاطفة فلا يؤتى بعدها بما لا شبيه له فى جواز العطف عليه قبلها ومن ذلك قولهم فى جمع تمرة وبسرة ونحو ذلك تمرات وبسرات وكرهوا اقرار التاء تناكرا (٤) لاجتماع علامتى تأنيث فى لفظ اسم واحد فحذفت وهى فى النية مرادة البتة لالشيء الا لاصلاح اللفظ لانها فى المعنى مقدرة منوية ألاترى انك اذا قلت تمرات لم يعترض شك فى ان الواحدة منها تمرة وهذا واضح فالعناية اذا فى الحذف انما هى باصلاح اللفظ اذ المعنى ناطق بالتاء مقتض لها حاكم بموضعها .

---

(١) كذا – وفى الخصائص عليهما (٢) ليس فى الخصائص (٣) كذا – وفى الخصائص انتظرك (٤) ى – كراهة

ومن ذلك قولهم إن زيدا لقائم فهذه لام الابتداء وموضعها اول الجملة وصدرها لا آخرها وعجزها فتقديرها اول لان زيدا منطلق فلما كره تلاقى حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد اخرت اللام الى الخبر فصار ان زيدا لمنطلق (١) .

٥ وانما اخرت اللام ولم تؤخر إن لاوجه .

منها ، ان اللام لو تقدمت وتأخرت ان لم يجز أن تنصب اسمها الذى من عادتها نصبه .

ومنها ، انه لو تأخرت ونصب لادى الى عمل إن فيما قبلها وإن لاتعمل الا فيما بعدها .

١٠ ومن اصلاح اللفظ، قولهم كأن زيدا عمرو واصل الكلام زيد كعمرو ثم ارادوا توكيد الخبر فزادوا فيه ان فقالوا إن زيدا كعمرو ثم انهم بالغوا فى توكيد الشبه فقدموا حرفه الى اول الكلام عناية به واعلاما ان عهد (٢) الكلام عليه فلما تقدمت الكاف وهى جارة لم يجز ان تباشر إن لانها تقطع عنها ما قبلها من العوامل فوجب لذلك فتحها فقالوا كأن زيدا عمرو .

١٥ ومن ذلك قولهم لك مال وعليك دين، فالمال والدين هنا مبتدآن وما قبلهما خبر عنهما الا انك لو رمت تقديمها (٣) الى المكان المقدر لها لم يجز لقبح الابتداء بالنكرة فى الواجب فلما جفا ذلك فى اللفظ اخروا المبتدأ وقدموا الخبر فكان ذلك سهلا عليهم ومصلحا ما فسد عندهم وانما كان تأخيره مستحسنا من قبل انه لما تأخر وقع موقع الخبر ، ومن شرط الخبر ان يكون نكرة فلذلك

٢٠ صلح به اللفظ وان كنا قد احطنا علما بأنه فى المعنى مبتدأ فاما من رفع الاسم فى نحو هذا بالظرف فقد كفى مؤنة (هذا – ٤) الاعتذار لانه ليس مبتدأ عنده ، ومن ذلك امتناعهم من الالحاق بالالف الا ان تقع آخرا نحو ارطى ومعزى وحبنطى وسرندى وذلك انها اذا وقعت طرفا (٥) وقعت موقع حرف متحرك

---

(١) اصل – منطلق (٢) خصائص – عقد (٣) ى – تقديمهما (٤) من ى (٥) اصل – طرفا .

فدل

فدل ذلك على قوتها عندهم واذا وقعت حشوا وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك فلم تقو فيعلم بذلك الحاقها بما هي على سمت متحركة ، ألا ترى انك لو الحقت بها ثانية فقلت حاتم ملحق بجعفر لكانت مقابلة لعينه وهي ساكنة فاحتاطوا للفظ بأن قابلوا بالالف فيه الحرف المتحرك ليكون اقوى لها وادل على شدة تمكنها وليعلم ثبوتها (١) ايضا وكون ماهي فيه على وزن اصل من الاصول له انها للالحاق ٥ به وليست كذلك الف قبعثرى وضبغطرى لأنها وان كانت طرفا ومنونة فان المثال الذي هي فيه لامصعد للاصول اليه فيلحق هذا به لأنه لا اصل لنا سداسيا فانما الف قبعثرى قسم من الالفات الزوائد في اواخر الكلم ثالث لا للتأنيث ولا للالحاق .

ومن ذلك انهم لما اجمعوا الزيادة في آخر بنات الخمسة كما زادوا في ١٠ آخر بنات الاربعة خصوا بالزيادة فيه الالف استحقاقا لها ورغبة فيها هناك دون اختيها الياء والواو وذلك ان بنات الخمسة لطولها لاينتهي الى آخرها الا وقد ملت فلما تحملوا الزيادة في آخرها طلبوا اخف الثلاثة وهي الالف فخصوها بها وجعلوا الواو والياء حشوا في نحو عضرفوط وجعفليق لأنهم لو جاءوا بهما طرفا وسداسيين مع ثقلهما لظهرت الكلفة في تجشمهما وكدت في احتمال النطق بهما ١٥ كل ذلك لاصلاح اللفظ ، ومن ذلك باب الادغام في المتقارب نحو ود في وتد ومن الناس من يقول(٢) ومنه جميع باب التقريب نحو ،اصطبروا زدان،وجميع باب المضارعة نحو مصدر وبابه .

ومن ذلك تسكينهم لام الفعل اذا اتصل بها علم الضمير المرفوع نحو ضربت وضربن وضربنا وذلك انهم اجروا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل ٢٠ فكره اجتماع الحركات التي لا توجد في الواحد فاسكنوا ما قبل الضمير اللام اصلاحا للفظ .

ومن ذلك انهم ارادوا ان يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة ولم يجز ان يجروها عليها لكونها نكرة فاصلحوا اللفظ بادخال الذي ليباشر بلفظ

---

(١) الاصل–بثبوتها وفي الخصائص–بتنوينها (٢) الخصائص–ميقول في من يقول

حرف التعريف المعرفة فقالوا مررت بزيد الذى قام اخوه، وطريق اصلاح اللفظ كثير واسع، وذكر ابن يعيش فى قولهم سواء على اقمت ام قعدت انّ سواء مبتدأ والفعلان بعده كالخبر لان بهما تمام الكلام وحصول الفائدة قال فكأنهم ارادوا اصلاح اللفظ وتوفيته حقه .

٥ وقال ابن يعيش ، اعلم ان قولهم أقائم الزيد ان انما افاد نظرا الى المعنى اذالمعنى أيقوم الزيدان فتم الكلام لأنه فعل وفاعل وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى فلما كان الكلام تاما من جهة المعنى اردوا اصلاح اللفظ فقالوا أقائم مبتدأ والزيدان يرتفع به وقد سد مسد الخبر من حيث ان الكلام تم به ولم يكن ثم خبر محذوف .

١٠ قال، واما قولهم ضربى زيدا قائما فهو كلام تام باعتبار المعنى الا أنه لابد من النظر(١) للفظ واصلاحه لكون المبتدأ فيه بلا خبر وذلك ان ضربى مبتدأ وهو مصدر مضاف للفاعل وزيدا مفعول به وقائما حال وقد سد مسد خبر المبتدأ ولا يصح ان يكون خبرا فيرتفع لأن الخبر اذا كان مفردا يكون هو الاول والمصدر الذى هو الضرب ليس القائم ولايصح ان يكون حالا من زيد

١٥ لأنه لوكان حالا منه لكان العامل فيه المصدر الذى هو ضربى لأن العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال ولوكان المصدر عاملا فيه لكان من جملته واذا كان من جملته لم يصح ان يسد مسد الخبر واذا كان كذلك كان العامل فيه فعلا مقدرا فيه ضمير فاعل يعود الى زيد والخبر ظرف زمان مقدر مضاف الى ذلك الفعل والفاعل والتقدير ضربى زيدا اذا كان قائما فاذا هى الخبر، وقال ابن يعيش

٢٠ ايضا اذا قلت ما اتانى الا زيدا الاعمرو فلابد من رفع احدهما ونصب الآخر ولايجوز رفعهما جميعا ولا نصبهما جميعا وذلك نظرا الى اصلاح اللفظ وتوفيته مايستحقه وذلك ان المستثنى منه محذوف والتقدير مااتانى احد الا زيدا الاعمرو ولكن لما حذف المستثنى منه بقى الفعل مفرغا بلا فاعل ولا يجوز اخلاء الفعل من فاعل فى اللفظ فرفع احدهما وتعين نصب الآخر ، وقال ابن عصفور زيدت

(١) ى ــ للنظر من الظرف واصلاحه ــ

الفاء فى فاعل افعل به فى التعجب و لزمت حتى صار لفظة الفاعل كلفظ المجرور فى نحو قولك امرر بزيد اصلاحا للفظ من جهة ان افعل فى هذا الباب لفظه كلفظ الامر بغير لام والامر بغير لام لايقع بعده الاسم الظاهر الا منصوبا نحو اضرب زيدا اومجرورا نحـوا مرر بزيد فزادوا الباء والتزموا زيادتها حتى تكون فى اللفظ بمنزلة امرر بزيد ذكره فى شرح (المغرب) . ٥

قال ابن هشام فى تذكرته هذا باب ما فعلوه بمجرد اصلاح اللفظ فى مسائل .

احدها، قولهم لهنك قائم لأنهم لو قالوا لانك لكان رجوعا الى مافروا منه لكنهم لما ارادوا الرجوع الى الاصل ابدلوا الهمزة هاء لاصلاح اللفظ هذا قول المحققين . ١٠

وقال ابوعبيد فيما حكى عنه صاحب الصحاح ان الاصل لله انك فحذفت احدى اللامين والف الله وهمزة انك .

الثانية ، زيادة الباء فى فاعل احسن ونحوه لئلايكون نظير فاعل فعل امر بغير اللام .

الثالثة، تأخير الفاء فى اما زيد فمنطلق مع ان حقها ان تكون فى اول الجواب الا انهم كرهوا صورة معطوف بلا معطوف عليه . ١٥

الرابعة، اتصال الضمير المؤكد للجار والمجرور بكان الزائدة فى قوله .

وجيران لنا كانوا كرام على تقرير ابن جنى

الخامسة، تقديم المعمول فى زيدا فاضرب على ما قيل ان الفاء عاطفة جملة عـلى جملة وان الاصل، تنبه فاضرب زيدا .

السادسة ، زيادة اللام فى لا اباك على الصحيح لئلا تدخل لا عـلى معرفـة . ٢٠

السابعة ، تاكيد الضمير المرفوع المستتر (١) اذا عطف عليه نحو (اسكن انت وزوجك) .

---

(١) بهامش الاصل- المتصل .

الثامنة ، تاكيد المجرور في مررت بك انت وزيد على ما حكاه ابن أياز في (شرح الفصول) .

التاسعة ، ادخالهم الفصل (١) في نحو زيد هو العالم .

العاشرة، الفصل بين ان والفعل في (نحو علم ان سيكون) لئلا يليها الفعل في اللفظ، وقال ابو حيان قال بعض اصحابنا الذى ظهر بعد البحث ان الاصل في زيدا فاضرب تنبه فاضرب زيدا، ثم حذف تنبه فصار فاضرب زيدا فلما وقعت الفاء صدرا قدموا الاسم اصلاحا للفظ .

الاصول المرفوضة

منها جملة الاستقرار الذى يتعلق به الظرف الواقع خبرا ، قال ابن يعيش حذف الخبر الذى هو استقر أو مستقر واقيم الظرف مقامه وصار الظرف هو الخبر والمعاملة معه ونقل الضمير الذى كان في الاستقرار الى الظرف وصار مرتفعا بالظرف كما كان مرتفعا بالاستقرار ثم حذف الاستقرار وصار اصلا مرفوضا لا يجوز اظهاره للاستغناء عنه بالظرف .

ومنها، خبر المبتدأ الواقع بعد لولا نحو لولا زيد لخرج عمر وتقديره لولا زيد حاضر .

قال ابن يعيش ارتبطت الجملتان وصارتا كالجملة الواحدة وحذف خبر المبتدأ من الجملة الاولى لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله .

ومنها ، قولهم افعل هذا إما لا قال ابن يعيش ومعناه ان رجلا امر باشياء يفعلها فتوقف في فعلها فقيل له افعل هذا ان كنت لا تفعل الجميع وزادوا على ان ما وحذف الفعل وما يتصل به وكثر حتى صار الاصل مهجورا .

ومنها ، قال ابن يعيش بنو تميم لايجيزون ظهور خبر لا البتة ويقولون هو من الاصول المرفوضة .

وقال الاستاذ ابو الحسين بن ابى الربيع في (شرح الايضاح)

---

(١) اصل – الفعل – الاخبار

الاخبار عن سبحان الله يصح كما يصح الاخبار عن البراءة من السوء لكن العرب رفضت ذلك كما ان مذاكير جمع لمفرد لم ينطق به وكذلك ليبلية تصغير لشئ لم ينطق به واصيلان تصغير لشئ لم ينطق به وان كان اصله ان ينطق به وكذلك سبحان الله اذا نظرت الى معناه وجدت الاخبار عنه صحيحا لكن العرب رفضت ذلك وكذلك لكاع ولكع وجميع الاسماء التى لا تستعمل الا فى النداء اذا رجعت الى معانيها وجدت الاخبار ممكنا فيها بدليل الاخبار عما هى فى معناه لكن العرب رفضت ذلك.

وقال ايضا فى قولك زيدا اضربه ضعف فيه الرفع على الابتداء والمختار النصب وفيه اشكال من جهة الاسناد لأن حقيقة المسند والمسند اليه مالا يستقل الكلام باحدهما دون صاحبه واضرب ونحوه يستقل به الكلام وحده ولا تقدر هنا ان تقدر مفردا تكون هذه الجملة فى موضعه كما قدرت فى زيد ضربته.

فان قلت فكيف جاء هذا مرفوعا وانت لا تقدر على مفرد يعطى هذا المعنى.

قلت جاء على تقدير شىء رفض ولم ينطق به واستغنى عنه بهذا الذى وضع مكانه وهذا وان كان فيه بعد اذا انت تدبرته وجدت له نظائر، ألا ترى ان قام اجمع النحويون على ان اصله قوم وهذا ما سمع قط فيه ولا فى نظيره فكذلك زيد اضربه كان اضربه وضع موضع مفرد مسند الى زيد على معنى الامر ولم ينطق به قط ويكون كقام وقال ايضا مصدر عسى لا يستعمل وان كان الاصل لانه اصل مرفوض.

الاضافة ترد الاشياء الى اصولها

ولذلك اعربت اى مع وجود شبه الحرف فيها للزومها الاضافة فردتها الى الاعراب الذى هو الاصل فى الاسماء واذا اضيف مالا ينصرف رد الى اصله من الجر.

الاضمار اسهل من التضمين

لأن التضمين زيادة بتغيير الوضع والاضمار زيادة بغير تغيير قال بدرالدين ابن مالك فى (تكملة شرح التسهيل) واستدل به على ان الجزم فى نحو (قل لعبادى يقولوا التى هى احسن) باضمار ان لا بتضمين لفظ الطلب معنى الشرط .

الاضمار احسن من الاشتراك

ولذلك كان قول البصريين ان النصب بعد حتى بأن مضمرة ارجح من قول الكوفيين أنه بحتى نفسها وأنها حرف نصب مع الفعل وحرف جر مع الاسم قال ابن أياز (٢) فان قيل يلزم على مذهب البصريين اضمار الناصب والاضمار خلاف الاصل ، قلنا الاضمار مجاز والمجاز اولى من الاشتراك .

الاضمار خلاف الاصل

ولذلك رد على قول من قال ان الاسم بعد لولا مرتفع بفعل لازم الاضمار فانه لا دليل على ذلك مع ان الاضمار خلاف الاصل وعلى من قال فى قوله تعالى (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) ان يوم ليس منصوبا بمصروف بل بفعل دل الكلام عليه تقديره يلازمهم يوم يأتيهم او يهجم عليهم لأنه لا حاجة اليه مع ان الاضمار خلاف القياس .

الاعراب

فيه مباحث ، الاول فى حقيقته قال ابن فلاح (فى المغنى) اختلف فى حقيقة الاعراب فذهب قوم الى ان الاعراب معنى وهو عبارة عن الاختلاف واحتجوا بوجهين .

احدهما اضافة الحركات الى الاعراب والشيء لا يضاف الى

(١) اسمه الحسين بن بدر – بغية الوعاه للؤلف .

نفسه .

والثانى ، أن الحركات قد تكون فى المبنى فلا تكون اعرابا وهذه الحركة عندهم بمنزلة قولهم ، مطية حرب ، اى صالحة للحرب وكذا هذه الحركات صالحة للاختلاف فى آخر الكلمة .

وذهب قوم الى ان الاعراب عبارة عن الحركات وهو الحق ٥ لوجهين .

احدهما ان الاختلاف امر لايعقل الابعد التعدد فلو جعل الاختلاف اعرابا لكانت الكلمة فى اول احوالها مبنية لعدم الاختلاف .

الثانى ، انه يقال انواع الاعراب رفع ونصب وجر وجزم ونوع الجنس مستلزم (١) الجنس ، والجواب عن الاضافة انها من باب اضافة الاعم ١٠ الى الاخص للبيان كقولنا كل الدراهم ، وعن الوجه الثانى انه لايدل وجود الحركات فى المبنى على انها حركات الاعراب لأن الحركة ان حدثت بعامل فهى للاعراب والا فهى للبناء ولذلك خصصها البصريون بالقاب غير القاب الاعراب وقال غيره فى الاعراب مذهبان .

احدهما ، انه لفظى وهو اختيار ابن مالك ونسبه الى المحققين، وحده فى ١٥ (التسهيل) بقوله ماجىء به لبيان مقتضى العامل من حركة اوحرف اوسكون او حذف .

(والثانى ، انه معنوى والحركات انما هى دلائل عليه ، هو ظاهر قول سيبويه واختيار الاعلم وكثير من المتأخرين –٢) وحدوه بقولهم تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا وجعله ابن أياز قول ٢٠ اكثر اهل العربية قال ويدل عليه وجوه ، منها انه يقال حركات الاعراب فلو كانت الحركة الاعراب لا متنعت الاضافة اذ الشئ لايضاف الى نفسه .

ومنها ، ان الحركة والحرف يكونان فى المبنى فلو كانت الحركة بعض الاعراب لم يكونا فيه .

---

(١) ى – يستلزم (٢) سقط من ى.

ومنها ، انه قدتزول الحركة فى الوقف مع الحكم بالاعراب، ومنها ان السكون قد يكون اعرابا .

ومنها ، تفسيرهم بالتغيير والاختلاف وكل واحد منهما معنى ثم قال ولقائل ان يقول لا دلالة فى جميع ذلك .

٥ اما الاول فجوابه ان الحركة لما كانت تنقسم الى حركة اعراب وحركة بناء قيل حركات الاعراب وصحة الاضافة للتخصيص فالحركة عامة والاعراب خاص ولا شبهة فى مغايرة العام للخاص فمسوغ الاضافة المغايرة وهى هنا موجودة .

واما الثانى ، فجوابه انا لم نقل ان مطلق الحركة يكون اعرابا بل ١٠ الحادث بالعامل هو الاعراب ولا يوجد فى المبنى شئ من ذلك .

واما الثالث ، فجوابه ان الوقف عارض لا اعتبار به وانما الاعتبار بحال الوصل واصولهم تقتضى ذلك .

واما الرابع ، فجوابه ان الاعراب هو الحركة اوحذفها ولهذا قال ابن الحاجب انه ما اختلف اواخر المعرب به والاختلاف تارة يحصل بالحركة وتارة ١٥ بحذفها واذا لم يكن مرادهم ان الحركة وحدها الاعراب فكيف يرد عليهم النقض بالسكون .

واما الخامس ، فجوابه ان الاعراب انما يفسره بالتغيير والاختلاف من كان مذهبه انه معنوى ومن خالف ذلك فسره بغير ذلك وتفسير الخصم للشئ على مقتضى مذهبه لايكون حجة على مخالفه .

٢٠ وقال ابن مالك فى (شرح التسهيل) الاعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبينا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة اوسكون اوما يقوم مقامهما وذلك المجعول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الاكثر كالضمة والفتحة والكسرة فى نحو ضرب زيد غلام عمرو وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع ، لا ينبغى لك ان تفعل ولعمرك ، وكنصب سبحان الله

ورويدك

ورويدك ، وبحر الكلاع وعريط من ذى الكلاع وأم عريط .

وبهذا الاعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل الاعراب تغييرا وقد اعتذر عن ذلك بوجهين احدهما ، ان مالايلزم(١) وجهاواحدا من وجوه الاعراب فهوصالح للتغيير فيصدق عليه متغير وعلى الوجه الذى لازمه تغيير والثانى ، ان الاعراب تجدد فى حال التركيب فهو تغيير باعتبار كونه منتقلا اليه من السكون الذى كان قبل التركيب ، والجواب عن الاول ، ان الصالح ٥ لمعنى لم يوجد بعد لا ينسب اليه ذلك المعنى حقيقة حتى يصير قائما به ، ألاترى ان رجلا صالح للبناء اذا ركب مع لا وخمسة عشر صالح للاعراب اذا فك تركيبه ومع ذلك لاينسب اليهما الا ما هوحاصل فى الحال من اعراب رجل وبناء خمسة عشر فكذا لاينسب تغيير الى ما لا تغيير له فى الحال .

والجواب عن الثانى ، ان المبنى على حركة مسبوق بأصالة السكون ١٠ فهو متغير ايضا وحاله تغيير فلا يصلح ان يحد بالتغيير الاعراب لكونه غير مانع من مشاركة البناء ولا يخلص من هذا القدح قولهم لتغير العامل فان زيادة ذلك توجب زيادة فساد لأن ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة لعامل تغير ثم خلفه عامل آخر حال التركيب وذلك باطل بيقين اذ لا عامل قبل التركيب واذا لم يصح ان يعبر عن الاعراب بالتغيير صح التعبير عنه بالمجعول ١٥ آخرا من حركة وغيرها على الوجه المذكور .

وقال بعضهم ، لوكانت الحركات وما يجرى مجراها اعرابا لم تضف الى الاعراب لأن الشئ لايضاف الى نفسه وهذا قول صادر عمن لا تأمل له لأن اضافة احدالاسمين الى الآخر مع توافقهما معنى او تقاربهما واقعة فى كلامهم باجماع واكثر ذلك فيما يقدر اولها بعضا اونوعا ، والثانى كلا اوجنسا وكلا ٢٠ التقديرين فى حركات الاعراب صالح فلم يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا انتهى .

---

(١) اصل ـ مالازم .

المبحث الثانى

في وجه نقله من اللغة الى اصطلاح النحويين

قال ابن فلاح في (المغنى) فيه خمسة اوجه ، احدها انه منقول من الاعراب الذى هو البيان ومنه قوله عليه الصلاة والسلام (والثيب يعرب عنها ٥ لسانها) اى يبين والمعنى على هذا ان الاعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الانسان عما فى نفسه ، الثانى ، انه مشتق من قولهم عربت معدة الفصيل اذا فسدت واعربتها اى اصلحتها والهمزة للسلب كما تقول اشكيت الرجل اذا ازلت شكايته والمعنى على هذا ان الاعراب ازال عن الكلام التباس معانيه ، الثالث ، انه مشتق من ذلك والهمزة للتعدية لا للسلب والمعنى على هذا ان الكلام كان فاسدا لالتباس ١٠ المعانى فلما اعرب فسد بالتغيير الذى لحقه وظاهر التغيير فساد وان كان صلاحا فى المعنى ، الرابع ، انه منقول من التحبب ومنه امرأة عروب اذا كانت متحببة الى زوجها والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب يتحبب الى السامع – الخامس ، انه منقول من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية لأن المتكلم بغير الاعراب غير متكلم بالعربية لان اللغة الفاسدة ليست من العربية انتهى ، والمعنى على هذا ان ١٥ المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية .

المبحث الثالث

فى الاعراب والكلام ايهما اسبق

قال الزجاجى فى (ايضاح علل النحو) فان قال قائل اخبرونى عن الاعراب والكلام ايهما اسبق ، قيل له ان للاشياء مراتب فى التقديم والتأخير ٢٠ اما بالتفاضل او بالاستحقاق او بالطبع او على حسب ما يوجبه المعقول فنقول ان الكلام سبيله ان يكون سابقا للاعراب لأنا قد نرى الكلام فى حال غير معرب ولا يختل معناه ونرى الاعراب يدخل عليه ويخرج ومعناه فى ذاته غير معدوم ، مثال ذلك ان الاسم نحو زيد ومحمد وجعفر وما اشبه ذلك معربا كان او غير معرب لا يزول عنه معنى الاسمية وكذلك الفعل المضارع نحو يقوم

ويذهب

ويذهب ويركب معربا كان اوغير معرب لا يسقط عنه معنى الفعلية وانما يدخل الاعراب لمعان تعتور (١) هذه الاشياء ومع هذا فقد رأينا الشيء من الكلام الذى ليس بمعرب قريبا من معربه كثرة وذلك ان الافعال الماضية مبنية على الفتح وفعل الأمر للواحد اذا كان بغير اللام مبنى على الوقف نحو، يا زيد اذهب واركب، وحروف المعانى مبنية كلها وكثير من الاسماء بعد هذا مبنى ولم تسقط ٥ دلالتها على الاسمية ولا معانيها عما وضعت له فعلمنا بذلك ان الاعراب عرض داخل فى الكلام لمعنى يوجده ويدل عليه فالكلام اذا سابقه (٢) فى الرتبة والاعراب تابع من توابعه .

فان قال فأخبرنى عن الكلام المنطوق به الذى نعرفه الآن بيننا أتقولون ان العرب كانت نطقت به زمانا غير معرب ثم ادخلت عليه الاعراب ١٠ ام هكذا نطقت به فى اول تبلبل السنتها به، قيل له بل هكذا نطقت به فى اول وهلة ولم تنطق به زمانا غير معرب ثم اعربته، فان قال، من اين حكمتم على سبق بعضه بعضا وجعلتم الاعراب الذى لا يعقل اكثر المعانى الا به ثانيا وقد علمتم أنها تكلمت به هكذا جملة، قيل له، قد عرفناك ان الاشياء تستحق المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب فنحكم لكل واحد منها بما يستحقه وان كانت لم توجد ١٥ الامجتمعة، الأترى انا نقول ان العرض داخل فى الاسود عرض الاسود والجسم اقدم من العرض بالطبع والاستحقاق وان العرض قد يجوز ان يتوهم زائلا عن الجسم والجسم باق فنقول ان الجسم الاسود قبل السواد ونحن لم نر الجسم خاليا من السواد الذى هو فيه ولا رأينا السواد قط عاريا عن الجسم بل لا يجوز رؤيته لان المرئيات انما هى الاجسام الملونة ولا تدرك الالوان خالية من ٢٠ الاجسام ولا الاجسام غير ملونة ولم نرد بالاسود ههنا جسما اسود بحضرتنا بل ما شوهد كذلك من الاجسام، وكذا القول فى الابيض والاحمر وما اشبه ذلك، ومنها انا نعلم ان الذكر فى المرتبة مقدم على الانثى ونحن لم نشاهد العالم خاليا من احدهما ثم حدث بعده الآخر الا ما وقفنا عليه بالخبر الصادق من سبق

(١) اصل – تعنون (٢) ى – سابق .

خلق الانثى (١) فى خلق آدم وحوى واما فى غيرهما وكذلك ان علم بخبر صادق والاخبار يتقدم كل واحد منها صاحبه فكذلك قوله فى الكلام والاعراب نقول ان الاعراب فى الاستحقاق داخل على الكلام لما يوجبه مرتبة كل واحد منهما فى المعقول وان كان لم يوجد امفترقين ونظير ذلك انا نقول ان الاسماء قبل الافعال لأن الافعال احداث الاسماء ولم توجد الاسماء زمانا ينطق بها ثم نطق بالافعال بعدها بل نطق بهما معا ولكل حقه ومرتبته ، وقد اجاز بعض الناس ان تكون العرب نطقت اولا بالكلام غير معرب ثم رأت اشتباه المعانى فاعربته ثم نقل معربا فتكلم به .

المبحث الرابع

فى ان الاعراب لم دخل فى الكلام

قال الزجاجى فى الكتاب المذكور ، فان قال قائل ، قد ذكرت ان الاعراب داخل عقب الكلام فما الذى دعا اليه واحتيج اليه من اجله ، فالجواب ، ان يقال ان الاسماء لما كانت تعتورها المعانى وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا اليها ولم يكن فى صورها وابنيتها ادلة على هذه المعانى بل كانت مشتركة جعلت حركات الاعراب فيها تنبىء عن هذه المعانى فقالوا ضرب زيد عمرا فدلوا برفع زيد على ان الفعل له وبنصب عمرو وعلى ان الفعل واقع به وقالوا ضرب زيد فدلوا بتغيير اول الفعل ورفع زيد على ان الفعل ما لم يسم فاعله وان المفعول قد ناب منابه وقالوا هذا غلام زيد فدلوا بخفض زيد على اضافة الغلام اليه وكذلك سائر المعانى جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا فى كلامهم ويقدموا الفاعل اذا ارادوا ذلك او المفعول عند الحاجة الى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعانى ، هذا قول جميع النحويين الا ابا على قطربا فانه عاب عليهم هذا الاعتلال وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعانى والفرق بين بعضها وبعض قد نجد فى كلامهم اسماء متفقة فى الاعراب مختلفة المعانى واسماء مختلفة الاعراب متفقة المعانى .

(١) كذا – فى الاصل وفى ى – مخروم، ولعله سبق الذكر الانثى .

فيما

فمما اتفق اعرابه واختلف معناه قولك، ان زيدا أخوك ولعل زيدا اخوك وكأن زيدا أخوك اتفق اعرابه واختلف معناه، ومما اختلف اعرابه واتفق معناه قولك، ما زيد قائما وما زيد بقائم (ثم - ١) اختلف اعرابه واتفق معناه، ومثله ما رأيته منذ يومين ومنذ يومان ولا مال عندك ولا مال عندك وما فى الدار احدا الا زيدو ما فى الدار احد الا زيدا، ومثله ان القوم كلهم ذاهبون ٥
وان القوم كلهم ذاهبون ومثله (ان الامر كله لله) وان الامر كله لله قرئ بالوجهين جميعا؛ ومثله ليس زيد بجبان ولا بخيلا ولا بخيل، ومثل هذا كثير جدا مما اتفق اعرابه واختلف معناه، ومما اختلف اعرابه واتفق معناه قال فلو كان الاعراب انما دخل الكلام للفرق بين المعانى لوجب ان يكون لكل معنى اعراب (٢) يدل عليه لايزول الا بزواله، قال قطرب وانما اعربت العرب كلامها لان الاسم فى ١٠
حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون ايضا لكان يلزمه الاسكان فى الوقف والوصل فكانوا يبطئون عند الادراج فلما وصلوا وامكنهم التحريك جعلنا التحريك معاقبا للاسكان ليعتدل الكلام ألا تراهم (٣) بنوا كلامهم على متحرك وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين فى حشو الكلمة ولا فى حشو بيت ولا بين اربعة احرف متحركة لأنهم فى اجتماع الساكنين ١٥
يبطئون فى كثرة الحروف المتحركة ويستعجلون وتذهب الصلة من كلامهم فجعلوا الحركة عقيب الاسكان، قيل له فهلا لزموا حركة واحدة لأنها مجزية لهم اذ (٤) كان الغرض انما هو حركة تعقب سكونا، فقال، لو فعلوا ذلك لضيقوا على انفسهم فارادوا الاتساع فى الحركات ولم يحظروا (٥) على المتكلم الكلام الا بحركة واحدة هذا مذهب قطرب (٦) واحتجاجه، وقال المخالفون له ردا عليه ٢٠
لو كان كما ذكر لجاز جر الفاعل مرة ورفعه اخرى ونصبه وجاز نصب المضاف

---

(١) من الاصل (٢) اصل - الاعراب (٣) اصل - ترى هم (٤) اصل - اذا (٥) اصل يحظروا (٦) اصل - قطربا

اليه لأن القصد فى هذا انما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل بها الكلام فاى حركة أتى بها المتكلم اجزأته فهو مخير فى ذلك وفى هذا فساد للكلام وخروج عن اوضاع العرب وحكمة نظم فى كلامهم، واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الاعراب واختلاف المعانى واختلاف الاعراب واتفاق المعانى فى الاسماء التى تقدم ذكرها بان قالوا انما كان اصل دخول الاعراب فى الاسماء التى تذكر بعد الافعال لأنه يذكر بعدها اسمان، احدهما، فاعل والآخر مفعول، ومعناهما مختلف فوجب الفرق بينهما ثم جعل سائر الكلام على ذلك واما الحروف التى ذكرها فمحمولة على الافعال.

المبحث الخامس

فى ان الاعراب أحركة ام حرف

قال الزجاجى باب القول فى الاعراب أحركة ام حرف، قد قلنا ان الاعراب دال على المعانى وانه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه فهو عندنا حركة نحو الضمة فى قولك هذا جعفر والفتحة فى قولك رأيت جعفرا والكسرة فى قولك مررت بجعفر هذا اصله ومن المجمع عليه ان الاعراب يدخل على آخر حرف فى الاسم المتمكن والفعل المضارع وذلك الحرف هو حرف الاعراب فلو كان الاعراب حرفا ما دخل على حرف هذا مذهب البصريين.

وعند الكوفيين ان الاعراب يكون حركة وحرفا فاذا كان حرفا قام بنفسه واذا كان حركة لم يوجد الا فى حرف ثم قد يكون الاعراب سكونا وحذفا وذلك الجزم فى الافعال المضارعة وحرفا، وهذا مما قد ذكرت لك ان الشيء قد يكون له اصل ثم يتسع، فان قال قائل، فاين يكون الاعراب سكونا وحذفا وحرفا، قيل له يكون سكونا فى الافعال المضارعة السالمة اللامات نحو لم يضرب، ولم يذهب وحذفا فى هذه الافعال اذا كانت معتلة اللامات نحو لم يقض ولم يغز ولم يخش ولكل شيء من هذا علة (١).

---

(١) لم يذكر المعربات بالحروف – وهى الاسماء الخمسة والمثنى وجمع المذكر السالم والامثلة الخمسة – ح.

فان قال قائل ، فهل يكون الاعراب حرفا عند سيبويه فى شىء من الكلام .

قلنا ، هذا الذى ذكرنا الاصل وعليه اكثر مدار كلام العرب ، وقد ذكرنا ان الشيء يكون له اصل يلزمه ونحو يطرد فيه ثم يعرض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابه فلا يكون ذلك ناقضا للباب وذلك موجود فى سائر ٥
العلوم حتى فى علوم الديانات كما يقال بالاطلاق الصلوة واجبة على البالغين من الرجال والنساء ثم تجد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها وكما يقال من سرق من حرز قطع فقد تجد القطع ساقطا عن بعضهم ولهذا نظائر كثيرة فكذلك حكم الاعراب وحقيقة ما ذكرنا من انه عرض فى بعض الكلام ضرورة دعت الى جعل الاعراب حرفا وذلك فى تثنية الافعال المضارعة وجمعها ١٠
وفعل المؤنث المخاطب فى المستقبل وذلك فى خمسة امثلة من الفعل وهى يفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين يا هذه وعلامة الرفع فى هذه الافعال الخمسة ثبات النون وحذفها علامة الجزم والنصب .

فان قال قائل ، ما الذى اوجب تصيير الاعراب فى هذه الافعال حرفا وهى النون . ١٥

قيل له ما قال سيبويه وهو انه قال الاعراب يدخل على آخر حرف حذف فى الكلمة وذلك الحرف يسمى حرف الاعراب وآخر حرف فى هذه الافعال النون ، فلو جعلت النون حرف الاعراب لوجب ضمها فى حال الرفع وفتحها فى حال النصب وكان يلزم من ذلك ان تسكن فى حال الجزم ولو اسكنت وجب سقوط الالف التى قبلها والواو والياء لالتقاء الساكنين ٢٠
وكان يذهب ضمير الاثنين والجمع والمؤنث فى حال تاخير الافعال بعد الاسماء ويسقط علم ذلك فى تقديم الافعال على الاسماء فى لغة من يثنى ويجمع الفعل مقدما فكان تغيير الفعل كأنه للواحد ويبطل المعنى فلما صارت علم الرفع وجب حذفها فى الجزم لأن الجازم قد يحذف ما يثبت فى الرفع، فان كان فى حال الرفع حرف

ساكن حذفه الجازم نحو لم يقض ولم يغز ولم يخش فجعلت النون محذوفة فى الجزم لسكونها كما حذفت الياء والواو والالف لسكونها وجعل النصب مضموما الى الجزم فحذفت النون فيه ايضا فقيل لم يفعلا وان يفعلا ولم يفعلوا ولن تفعلوا كما ضم النصب فى تثنية الاسماء وجمعها الى الجر لأن الجزم فى الافعال نظير الجر فى الاسماء .

فان قال قائل فان النون فى يفعلان وتفعلان وسائر هذه الافعال متحركة وقد حكمت عليها بالسكون وزعمت ان الجازم انما دخل على حرف ساكن حذفه فلم حذف النون وهى متحركة ولم زعمت انها ساكنة .

والجواب فى ذلك ان يقال له ان النون فى هذه الافعال مضارعة للسكون كما ذكرنا لأنها ليست بحرف اعراب فلما اسكنت وقبلها ساكن حركت لالتقاء الساكنين وليست الحركة فيها بلازمة استحقا قا فحكمها حكم الساكن فلذلك حذفها الجازم .

فان قال قائل فهلا جعلت الحروف التى قبل هذه النون حروف الاعراب .

فالجواب فى ذلك ان الالف التى قبل هذه النون فى يفعلان وتفعلان والواو فى يفعلون وتفعلون والياء فى تفعلين ليست من بناء الفعل ولا تمامه انما هى ضمير الفاعلين علامة كما ذكرنا ولم يجز ان يكون حروف الاعراب (١) كذلك .

فان قال قائل ولم جاز ان يجيء اعراب الفعل للمستقبل بعد الفاعل فى قولك الزيد ان يقومان والزيدون يقومون وما اشبه ذلك جاءت علامة رفع الفعل بعد الفاعل وهى ثبات النون وهو بعد الفاعل يجوز ان يكون اعراب شيء موجودا فى غيره ويكون ذلك الشيء معربا .

قيل له ان الفعل لما كان لا يخلو من الفاعل ولا يستغنى عنه ضرورة ثم اتصل به مضمرا صار كبعض حروفه وصارت الجملة كلمة واحدة فجاز لذلك

(١) اصل — الفعل لذلك .

وقوع

وقوع الاعراب بعد ضمير الفاعل لما صارت الجملة كلمة واحدة ، والدليل على ذلك اسكان لام الفعل فى قولك فعلت اسكنت اللام لئلا يتوالى فى كلمة واحدة اربع متحركات .

المبحث السادس

فى الاعراب لم وقع فى آخر الاسم دون اوله واوسطه

٥ قال الزجاجى باب القول فى الاعراب لم وقع فى آخر الاسم دون اوله واوسطه .

قال بعض النحويين الاعراب يدخل فى الاسم لمعنى فوجب ان يلفظ به بكماله ثم يوتى بالاعراب فى آخره .

وقال ابوبكر بن الخياط ليس هذا القول بمرضى لأنا قد رأينا الاسماء ١٠ يدخلها حروف المعانى اولا ووسطا فما دخلها اولا كقولك الرجل والغلام وما دخلها وسطا ياء التصغير فى قولك ، فريخ وفليس .

ولوكان الامر على ماذهب اليه قائل هذا القول اوجب ان لايدخل على اسم حرف معنى الابعد كمال بناء قال والقول عندى فيه هو الذى عليه جملة النحويين ان الاسم يبنى على ابنية مختلفة .

١٥ منها فَعَل وفِعل وفَعِل وفِعِل وما اشبه ذلك من الابنية فلوجعل الاعراب وسطا لم يدر السامع أحركة اعراب ام حركة بناء فجعل الاعراب فى آخر الاسم لأن الوقف يدرك فيسكن فيعلم انه اعراب فاذا كان وسطا لم يمكن ذلك فيه .

٢٠ وقال ابو اسحق الزجاج كان ابو العباس المبرد يقول لم يجعل الاعراب اولا لأن الاول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء لأنه لا يبتدأ الا بمتحرك ولايوقف الا على ساكن فلما كانت الحركة تلزمه لم يدخل عليه حركة الاعراب لأن حركتين لا تجتمعان فى حرف واحد فلما فات وقوعه اولا لم يمكن ان تجعل وسطا لأن اوساط الاسماء مختلفة لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية

وسداسية وسباعية واوساطها مختلفة فلما فات ذلك جعل آخرا بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته .

وقال آخرون الاعراب انما دخل فى الكلام دليلا على المعانى فوجب ان يكون تابعا للاسماء لأنه قدقام الدليل على انه ثان بعدها وهذا القول
٥ قريب من الاول وكل هذه الاقوال مقنع فى معناه .

اعطاء الاعيان حكم المصادر

واعطاء المصادر حكم الاعيان

قال ابن الشجرى فى اماليه – من مذاهب العرب للمبالغة اعطاء الاعيان حكم المصادر واعطاء المصادر حكم الاعيان .

١٠ فمن ذلك قولهم اخطب ما يكون الامير قائما فاخطب انما هو للامير وقد اضافوه الى ما المصدرية ولفظة افعل التى وضعوها للفاضلة مهما اضيفت اليه صارت بعضه ولما اضافوا اخطب الى ما وهى موصولة بيكون صار اخطب كونا فالتقدير اخطب كون الامير فهذا وصف للمصدر ربما يوصف به العين والمعنى راجع الى الامير فلذلك سدت الحال مسد خبر هذا المبتدأ اذالحال لاتسد
١٥ مسد خبر المبتدأ الا اذا كان المبتدأ اسم حدث كقولك ضربى (١) زيدا جالسا ولا تسد مسد خبر المبتدأ اذا كان اسم عين .

ومن اعطاء العين حكم المصادر حتى وصفوه بالمصدر اوجرى خبرا عنه قوله تعالى (وجاؤا على قميصه بدم كذب) اى مكذوب به وقوله (ان اصبح ماؤكم غورا) اى غائرا وقوله (ثم ادعهن يأتينك سعيا) اى ساعيات فسعيا مصدر وقع موقع
٢٠ الحال كقولهم ، قتلته صبرا ، اى مصبورا والمعنى محبوسا .

ومن ذلك قوله تعالى (انه عمل غير صالح) اى ابنك عمل فى احد الاقوال وهوا وجهها جعله العمل اتساعا لكثرة وقوع العمل غير الصالح منه كقولهم ، ما انت الانوم ، وما زيدا لا أكل وشرب ، وانما انت دخول وخروج ، ومنه قول الخنساء .

---

(١) اصل – ضربى –

فانما هى اقبال وادبار

فهذا كله من تنزيل الاعيان منزلة المصادر .

فاما تنزيل المصادر منزلة الاعيان فكقولهم موت مائت ، وشيب شائب ، وشعر شاعر ، انتهى .

الافعال نكرات

لأنها موضوعة للخبر وحقيقة الخبر ان يكون نكرة لأنه الجزء المستفاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للخاطب فائدة لأن حد الكلام ان تبتدئ بالاسم الذى يعرفه المخاطب كما تعرفه انت ثم تأتى بالخبر الذى لا يعلمه ليستفيده ذكر ذلك ابن يعيش فى (شرح المفصل) .

ومن فروعه ان الاضافة الى الافعال لا تصح قال ابن يعيش لأن الاضافة ينبغى بها تعريف المضاف اليه (١) واخراجه من ابهام الى تخصيص على حسب خصوص المضاف اليه فى نفسه والافعال لا تكون الا نكرات ولا يكون شيء منها اخص من شئ فامتنعت الاضافة اليها لعدم جدواها الا انهم قد اضافوا اسماء الزمان الى الافعال تنزيلا للفعل منزلة المصدر واختص الزمان بذلك من بين سائر الاسماء لملابسة بين الفعل وبينه وذلك لأن الزمان حركة الفلك والفعل حركة الفاعل ولاقتران الزمان بالحدث .

وقال ابو القاسم الزجاجى (٢) فى كتاب (ايضاح اسرار النحو) اجمع النحويون كلهم من البصريين والكوفيين على ان الافعال نكرات قالوا والدليل على ذلك أنها لا تنفك من الفاعلين والفعل والفاعل جملة تقع بها الفائدة والجمل كلها نكرات لأنها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة فلما كانت الجمل مستفادة علم أنها نكرات فلذلك لم تضمر (٣) وكذلك الافعال لما كانت مع الفاعلين جملا كانت نكرات ولم يجز اضمارها .

فان قيل فاذا كانت الافعال نكرات فهلا عرفت كما تعرف النكرات .

---

(١) كذا فى الاصلين ولعله - المضاف (٢) اصل - الزجاج (٣) اصل - تضم .

فالجواب عند الفريقين ان تعريف الافعال محال لأنها لا تضاف كما انها لايضاف اليها ولا يدخلها الالف واللام لأنها جملة ودخول الالف واللام على الجمل محال .

فان قيل لم لايجوز اضافتها وان لم يضف اليها .

٥ قلنا لأن الفعل لاينفك من فاعل مظهر اومضمر والفعل والفاعل جملة بمنزلة المبتدأ وخبره فكما لايجوز اضافة الجمل كذلك لم يجز اضافة الفعل انتهى .

الافعال كلها مذكرة

نص على ذلك الزجاجى فى (الجمل) قال الشلوبين فى تعليله لأن التأنيث الحقيقى والمجازى وعلامات التأنيث واحكامه معدومة فيها قال ومنهم من قال ١٠ ان فيها مذكرة ومؤنثة بحسب مصادرها فاذا كان الفعل يدل على مصدر مذكر قيل فيه (مذكر - ١) بتذكير مصدره واذا كان الفعل يدل على مصدر مؤنث قيل فيه مؤنث بتأنيث مصدره .

وقال ابن عصفور فى (شرح الجمل) الدليل على ان الافعال كلها مذكرة انها اذا اخبر بها عن الاسماء فانما المقصود الاخبار بما تضمنه من الحدث ١٥ وهو المصدر والمصدر مذكر فدل ذلك على انها مذكرة اذا للفظ على حسب مايراد به من تذكيرا وتأنيث ألا ترى ان لفظ هند لما اريد به المؤنث كان هومؤنثا ولفظ زيد لما اريد به المذكر كان هومذكرا .

اقتضاء الموضع لفظا

وهو معك الا انه ليس بصاحبك

٢٠ ترجم على ذلك ابن جنى فى (الخصائص) واورد فيه فروعا ، منها، قولهم لارجل عندك فان لا هذه ناصبة لاسمها وهو مفتوح الا ان الفتحة فيه ليست فتحة النصب التى تتقاضاها لا بل هى فتحة بناء وقعت موقع فتحة الاعراب الذى عمل لافى المضاف قال واصنع من ذلك قولك لاخمسة عشر لك فهذه الفتحة

(١) من ى .

التى فى راء عشر فتحة بناء وللتركيب فى هذين الاسمين وهى واقعة موقع فتحة البناء فى قولك لا رجل عندك وفتحة لام رجل واقعة موقع فتحة الاعراب فى قولك لا غلام رجل عندك ويدل على ان فتحة خمسة عشر هى فتحة تركيب الاسمين لا التى تحدثها الالأن خمسة عشر لايغيرها العامل الاقوى اعنى الفعل فى نحو جاءك (١) خمسة عشر والجار فى مررت بخمسة عشر فاذا كان العامل الاقوى ٥ لا يؤثر فيها فالعامل الاضعف الذى هو (لا - ٢) اولى .

ومنها ، قولهم مررت بغلامى فالميم تستحق جرة الاعراب بالباء والكسرة فيها ليست الموجبة بحرف الجربل هى التى تصحب ياء المتكلم فى الصحيح ويدل لذلك ثباتها فى الرفع والنصب نحو هذا غلامى ورأيت غلامى وهذا يؤذن أنها ليست كسرة الاعراب وان كانت بلفظها . ١٠

ومنها ، قولك يسعنى حيث يسعك فالضمة فى حيث ضمة بناء واقعة موقع ضمة رفع الفاعل فاللفظ واحد والتقدير مختلف .

ومنها ، قولك جئتك الآن فالفتحة فتحة بناء الآن وهى واقعة موقع فتحة نصب الظرف .

منها ، قولك كنت عندك فى امس فالكسرة كسرة بناء وهى واقعة موقع كسرة الاعراب المقتضيها الجر . ١٥

ومنها ، قوله

وانى وقفت اليوم والامس قبله ببابك حتى كادت الشمس تغرب

روى قوله والامس بالنصب على الاعراب لأنه لما عرفه باللام الظاهرة زال عنه تضمنها فاعرب وبالكسر على البناء المعهود فيه واللام فيه زائدة فانما يعرف الامس بلام اخرى مرادة غير هذه مقدرة وهذه الظاهرة ٢٠ ملغاة زائدة للتوكيد .

قال ومثله مما يعرف بلام مرادة وفيه لام اخرى غيرها زائدة قولك

---

(١) اصل - جاء فى (٢) اصل - اضعف الذى هو الاولى .

الآن فهو معرف بلام مقدرة وهذه الظاهرة فيه زائدة كما ذكره ابوعلى .

الالغاء

فيه فوائد، الاولى قال فى (الايضاح) حقيقته ترك المعنى مع التسليط نحو زيد قائم ظننت .

قال واماقول النحويين فى نحو ان زيدا اذا يكرمك ان اذا الغيت عنه العمل ففيه تجوز حيث سموه الالغاء لأن يكرمك فى المثال خبر وما دخلت عليه اذن محذوف بجواب ان فى نحو زيد ان قمت يقوم لأن مايطلب جوابا لابدله منه لفظا او تقديرا فكيف يصح ان يقال الغى عنه وهو لم يدخل عليه ولا توجه حكمه عليه لكن النحويين تجوزوا فى ذلك فسموه الغاء من حيث دخل على فعل قد يعمل فيه فى موضع ما على وجه ما فلم يعمل فيه قال ويدل على هذا انك اذا قلت انا اكرمك اذا كيف يصح تسليط اذا على ماقبلها وانما حذف جوابها لدلالة ما تقدم عليه انتهى .

الثانية، قال ابوحيان لاينكر معانى الغاء الالفاظ كما يتأول فى الشيء مالا يكون فى اصله .

واما الغاء العمل فلا يكون الا فيما لا يكون اصله العمل وهو سماع فى الافعال فاجرى فى الحروف اذ (١) لم يلغ منها الاما كف .

الثالثة ـ نظير باب ظن وارى فى الالغاء عند التأخر وفى التوسط دونه اذا فانها تلغى اذا تأخرت فلا تنصب بحال نحو اكرمك اذا وتلغى فى التوسط فى اكثر صورها وذلك اذا توسطت بين الشرط وجزائه نحو ان تزرنى اذن اكرمك او بين القسم وجوابه نحو اذن والله لا كرمنك اوبعد عاطف على ماله محل من الاعراب نحو انتزرنى ازرك واذا احسن اليك فان كان العطف على ما لامحل له بان تقدره فى المثال على جملة الشرط جاز حينئذ الالغاء رعيا لحرف العطف والأعمال لأن المعنى على استئناف ما بعد حرف العطف لكنه قليل والاكثر فىلسان العرب الغاؤها وكذا اذاتوسطت بين مبتدأ وخبرنحو، زيد

(١) اصل ـ اذا .

اذا يكرمك ، جاز الالغاء والأعمال بقلة عند الكوفيين واختاره ابن مالك ومذهب البصريين انه يتحتم (١) الالغاء كما يتحتم فى الصور السابقة .

ونظير آخر رأيته فى (الخاطريات) لابن جنى قال اذا كانت العين حرف علة وله همزة حفظت نفسها فى موضعها نحو قائم وقويم وكذا ان تقدمت نحو ، آدر وادور (٢) ، فان تأخرت لم تحفظ نفسها نحو شائك وشاك ولائث ولات وذلك انها لما تأخرت ضعفت فلم تقو على حفظ نفسها .

الرابعة ـ قال ابن يعيش ، الالغاء ثلاثة اقسام الغاء فى اللفظ والمعنى والغاء فى اللفظ دون المعنى والعكس فالاول ـ مثل لا فى لئلا يعلم اهل الكتاب والثانى ـ نحو كان فيما كان احسن زيد (٣) والثالث ـ حروف الجر للزوائد نحو (كفى بالله شهيدا) .

الامثال لا تغير

من ذلك قولهم فى مثل (شر اهر ذا ناب) فابتدوا بالنكرة وجرى مثلا فاحتمل والامثال تحتمل ولا تغير ، ومثله قولهم فى المثل (شىء ماجاء بك) يقوله الرجل لرجل جاءه ومجيئه غير معهود فى ذلك الوقت .

ومن ذلك قولهم فى المثل فى اكفانه (اف الميت وفى بيته يوتى الحكم) بتقديم الخبر ، وفيه ضمير يعود على المبتدأ المتأخر .

ومن ذلك قولهم (اصبح ليل واطرق كرا) بحذف حرف النداء من النكرة لأنها امثال معروفة فجرت مجرى العلم فى حذف حرف النداء منها قال المبرد الامثال يستجاز فيها مالا يستجاز فى غيرها لكثرة الاستعمال لها .

ومن ذلك قولهم (هذا ولا زعماتك) اى هذا هو الحق ولا اتوهم زعماتك ، قال ابن يعيش ولا يجوز ظهور هذا العامل الذى قبله اتوهم لأنه جرى اتوهم مثلا والامثال لا تغير ومن ظهور عامله ضرب من التغير .

(مثلثه ـ ٤) قولهم (كليهما وتمرا) اى اعطنى (وامرأ ونفسه) اى

---

(١) اصل ـ متحتم (٢) ى ـ آزور ، وأزور (٣) ى ـ فيما كان حسن زيدا

(٤) من ى

دعه (واهلك والليل) اى بادرهم و (كل شيء ولا شتيمة حر –١) اى ايت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر (١) .

قال ابن يعيش ولم تظهر الافعال فى هذه الاشياء كلها لأنها امثال ، وقال ابن السراج فى (الاصول) نعم وبئس وحبذا جعلت كالامثال لاينبغى ٥ ان نستجيز فيها الا ما اجازوه .

وقال الزجاجى (فى الايضاح) واما القول فى اضافة ذى الى الفعل فى قولهم اذهب بذى تسلم فان هذه اللفظة جرت فى كلامهم كالمثل .

قال الاصمعى تقول العرب (اذهب بذى تسلم) والمعنى اذهب والله يسلمك واذهبوا بذى تسلمون والمعنى والله يسلمكم واذا كانت هذه الكلمة جارية مجرى ١٠ المثل فان الامثال تحتمل ما لا يحتمل غيرها وتزال كثيرا عن القياس كذلك مجراها فى كلامهم واحتمل ذلك فيها لقلة دورها فى الكلام .

الايجاب

الايجاب اصل لغيره من النفى والنهى والاستفهام وغيرها تقول مثلا قام زيد ثم تقول فى النفى ما قام زيد وفى الاستفهام أقام زيد وفى النهى ١٥ لاتقم وفى الأمر قم فنرى الايجاب يتركب من مسند ومسند اليه وغيره يحتاج الى دلالة فى التركيب على ذلك الغير وكلما كان فرعا احتاج الى ما يدل به عليه كما احتاج التعريف الى علامة من ال ونحوها لأنه فرع التنكير والتأنيث الى علامة من تاء او الف لأنه فرع التذكير ، ذكره ابو حيان فى (شرح التسهيل) .

٢٠

حرف الباء

باب الشرط مبناه على الابهام

وباب الاضافة مبناه على التوضيح

ولهذا لما اريد دخول اذ وحيث فى باب الشرط ازمتهما ما لأنهما

---

(١) اصل – خير لازمان

لازمان للاضافة والاضافة توضحهما فلايصلحان للشرط حينئذ فاشترطنا ما انتكفهما عن الاضافة فيبهمان فيصلح دخولها فى الشرط حينئذ، ذكره ابن النحاس فى التعليقة .

البدل

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى التعليقة الفرق بين البدل والعوض ٥
ان العوض لايحل محل المعوض منه والبدل انما يكون محل المبدل منه وقال ابو حيان فى تذكرته البدل لغة العوض ويفترقان فى الاصطلاح والبدل احد التوابع يجتمع مع المبدل منه وبدل الحرف من غيره لايجتمعان اصلا ولايكون الافى موضع المبدل منه والعوض لا يكون فى موضعه وربما اجتمعاضرورة وربمالا استعلموا العوض مراد فا للبدل فى الاصطلاح انتهى . ١٠
وقال ابن فلاح فى (المغنى) فى قول الشاعر .

هما نفثافى فىّ من فمويهما

فيه وجهان احدهما انه جمع بين العوض والمعوض لضرورة الشعر والثانى ان الميم بدل من الواو وليست بعوض والبدل يجتمع مع المبدل منه بدليل ، مررت باخيك زيد ، والعوض لا يجتمع مع المعوض فالبدل اعم من ١٥
العوض قال وهذا ضعيف لأن الكلام فى ابدال الحرف من الحرف كالف قام وياء ميزان ولا يجتمع بين البدل والمبدل منه فى ذلك وقال فى موضع آخر قد يوجد فى البدل فائدة لاتوجد فى المبدل منه بدليل ان التاء فى بنت واخت بدل من لام الكلمة وتدل على التأنيث .

وقال ابن يعيش البدل على ضربين بدل هواقامة حرف مقام حرف ٢٠
غيره نحو تاء تخمة وتكأه وبدل هو قلب الحرف بنفسه الى لفظ غيره على انه(١) احالته اليه وهذا انمايكون فى حروف العلة التى هى الواو والياء والالف وفى الهمزة ايضا لمقارنتها اياها وكثرة تغيرها وذلك نحو ، قام ، اصله قوم فالالف واوفى الاصل و،ؤسر اصله الياء ورأس وآدم اصل الالف الهمزة وانما لينت

---

(١) اصل – معنى

همزتها فاستحالت القافكل قلب بدل وليس كل بدل قلبا .

وقال ابن جنى فى (الخصائص) باب فى فرق بين العوض والبدل، جماع مافى هذا ان البدل اشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه وانما يقع البدل فى موضع المبدل منه والعوض لايلزم فيــه ذلك ألا تراك تقول فى الالف من قام انها بدل من الواو التى هى عين الفعل ولا تقول فيها انها عوض منها وكذلك يقال فى واو جون وياء ميرأنها بدل للتخفيف من همزة جؤن ومئر ولا تقول انها عوض منها وتقول فى لام غازى وداعى انها بدل من الواو ولاتقول انهاعوض منها وتقول فى العوض ان التاء فى عدة وزنة عوض من فاء الفعل ولاتقول انها بدل منها .

فان قلت ذلك فما اقله وهو تجوز فى العبارة وتقول فى ميم اللهم انها عوض من ياء فى اوله ولا تقول بدل وتقول فى تاء زنادقة انها عوض من ياء زناديق ولاتقول بدل منها وفى يـاء انيق انها عوض من واو انوق فيمن جعلها افعل (١) ومن جعلها عينا مقدمة مغيرة الى الياء جعلها بدلا من الواو فالبدل اعم تصرفا من العوض فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا والعوض مأخوذ من لفظ عوض وهو الدهر وذلك ان الدهر انما هو مرور الليالى والايام وتصرم اجزائها فكلما مضى جزؤ منه خلفه جزؤ آخر يكون عوضا منه فالوقت الكائن الثانى غير الوقت الماضى الاول فلهذا كان العوض اشد مخالفة للعوض منه من البدل انتهى .

حرف التاء

التأليف

قال الامام تقى الدين منصور بن فلاح فى (المغنى) التأليف حقيقة فى الاجسام مجاز فى الحروف وقال الامام بهاء الدين بن النحاس فى (التعليقة) الفرق بين التأليف والتركيب انه لابد فى التاليف من نسبة تحصل فائدة تامة مع التركيب فالمركب اعم من المؤلف وقال ابن القواس فى (شرح الفية ابن معط) التأليف اخص

(١) اصل ــ ايفل .

اخص من التركيب من الالفة وهى الملائمة اصله فى الاجسام واطلق على الالفاظ المتتالية تشبيها بها .

التابع لايتقدم على المتبوع

ومن فروعه اذا قلت ماقام الا زيد الاعمرو ان رفعت الاول على الفاعلية جاز فيما بعده الرفع على البدل بدل البدل او النصب على الاستثناء فتقول ٥
ما قام الازيد الاعمرو وان شئت الاعمرا وان اقمت الاخير نصبت المتقدم على الاستثناء لأن التابع لايتقدم على المتبوع .

التثنية ترد الاشياء الى اصولها

قال ابوالحسن الابدى فى (شرح الجزولية) يعترض على الجزولى فى اطلاقه بناء اسماء الزمان المضافة الى الجمل بانه كان ينبغى ان يقول بشرط ان ١٠
لا تكون مثنى لأن التثنية ترد الاشياء الى اصولها من الاعراب ولذلك لم يبن اثنا عشر واما قولهم بل زيد ان فانما جاز لانه يشابه الاعراب ألا ترى انه يتبع على لفظه كالمعرب انتهى .

ومن ذلك قول من قال ان المثنى من اسماء الاشارة والموصولات معرب لأن التثنية ردتها الى اصولها من الاعراب . ١٥

ومما ترده التثنية الى الاصل قولهم ابوان واخوان وحموان وفموان وفميان ويديان ودميان وذواتا فى تثنية ذات وقلب الف المقصور الى الياء او الواو التى هى الاصل نحو فتيان وقفوان وقلب الهمزة المبدلة من واو ، واوا .

التحريف ٢٠

عقد له ابن جنى فى (الخصائص) فصلا قال وقد جاء فى ثلاثة اضرب الاسم والفعل والحرف فالاسم يأتى تحريفه على ضربين مقيس ومسموع .

الاول ماغيره النسب قياسا كقولك فى نمر نمرى وفى قاضى قاضوى

وفى حنيفة حنفى وفى عدى عدوى ونحو ذلك ، وكذلك التحقير وجمع التكسير نحو رجيل ورجال .

والمسموع كثير كقولهم فى خراسان خرسى وفى دستوا دستوانى وفى الافق افقى ، وتحريف الفعل كقولهم فى ظللت ظلت وفى احسست احست ،
٥　وحكى ابن الاعرابى فى ظننت ظنت وهذا كله لايقاس لايقال فى شممت شمت ولا فى افضضت افضت .

ومن تحريف الفعل ماجاء مقلوبا كقولهم فى اضمحل امضحل وفى اكفهر اكرهف وفى اطيبت ايطبت وكذا قولهم لم ابله ، وتحريف الحرف قولهم لابل ولابن وقام زيد ثم عمرو اى ثم عمرو وهو وان كان بدلا فانه
١٠　ضرب من التحريف وقالوا فى سوف سووسف حرفوا الواو تارة والفاء اخرى وخففوا رب وان وحذفوا ما من اما فى قوله .

سقته الرواعد من صيف　　وان من خريف فلن يعدما

مذهب سيبويه انه اراد واما من خريف .

التركيب

١٥　التركيب فيه مباحث ، الاول ، انه خلاف الاصل لأنه بعد الافراد ثم رد على من زعم ان الا واما للاستفتاح مركبتان من همزة الاستفهام ولا وما النافية وعلى من زعم تركيب لن ولولا وإذن ومنذومهما واما .

قال ابن يعيش وانما قلنا ان المفرد اصل لأنه الاول والمركب ثان فاذا استقل المعنى فى الاسم المفرد ثم وقع موقع الجملة فالاسم المفرد هو الاصل
٢٠　والجملة فرع عليه .

قال ونظير ذلك فى الشريعة شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل .

الثانى ، قال ابن يعيش وصاحب البسيط المركب من الاعلام هو الذى يدل بعد النقل على حقيقة واحدة وقبل النقل كان يدل على اكثر من ذلك وكان يدل بعض لفظه على بعض معناه وهو على ثلاثة اضرب الجملى نحو

تأبط

تأبط شرا، وشاب قرناها ، وبرق نحره، والاضافى ـ نحو ذى النون ، وعبدالله ، وامرء القيس، والمزجى ـ وهو اسمان ركب احدهما مع الآخر حتى صارا كالاسم الواحد نحو ، حضر موت؛ وبعلبك، ومعد يكرب، وشبه بمافيه هاء التانيث ولذلك لاينصرف ومن هذا النوع سيبويه ، ونفطويه ، وعمرويه، الا انه مركب من اسم وصوت اعجمى فانحط عن درجة اسمعيل وابراهيم فبنى على الكسر لذلك . ٥

وقال السخاوى فى (شرح المفصل) اكثرما يطلق النحاة المركب على بعلبك، وبابه .

الثالث ، قال ابن يعيش التركيب من الاسباب المانعة من الصرف من حيث كان التركيب فرعا على الواحد وثانيا له لأن البسيط قبل المركب وهو على وجهين . ١٠

احدها ان يكون من اسمين ويكون لكل واحد من الاسمين معنى فيكون حكمهما حكم المعطوف احدها على الآخر فهذا يستحق البناء لتضمنه معنى حرف العطف وذلك نحو خمسة عشر، وبابه، ألاترى ان مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة مراد كما لوعطفت احدها على الآخر فقلت خمسة وعشرة فلما حذفت حرف العطف وتضمن الاسمان معناه بنيا . ١٥

واما القسم الثانى وهو الداخل فى باب مالاينصرف فهو ان يكون الاسمان لشئ واحد ولايدل كل واحد منهما على معنى ويكون موقع الثانى من الاول موقع هاء التانيث وماكان من هذا النوع فانه يجرى مجرى مافيه هاء التأنيث من انه لاينصرف فى المعرفة نحو حضر موت ، والاسم الثانى من المصدر بمنزلة تاء التانيث مما دخلت عليه ألاترى انك تفتح آخر الاول منهما كما تفتح ما قبل تاء التانيث . ٢٠

الرابع ، قال ابن يعيش امر المركب فى الترخيم كامر تاء التانيث فتقول فى بخت نصر اسم رجل يا بخت وفى حضر موت يا حضر وفى سيبويه يا سيب كما تقول فى مرجانة اسم امرأة يا مرجان فلا تزيد على حذف التاء . وفى المسمى

بخمسة عشر يا خمسة جعلوا الاسم الآخر بمنزلة الهاء فى نحو تمرة اذ كان حكم الامر(١) الآخر كحكم الهاء فى كثير من كلامهم من ذلك التصغير فأنه اذا كان جعل الاسمان اسما واحدا ولحقه التصغير فانه انما يصغر المصدر منهما ثم يؤتى بالاسم الثانى بعد تصغيره كما يصغر ماقبل الهاء فتقول حضير موت وبعيلبك وعمير ويه كما تقول تميرة .

ومن ذلك النسب (فانك تقول فى النسب الى حضر موت حضرى كما تقول فى النسب – ٢) الى البصرة بصرى والى مكة مكى فيقع النسب الى الصدر لاغير كما يكون كذلك فيما فيه الهاء ، ومما يؤيد عندك ما ذكرناه ان هاء التانيث لاتلحق باب الثلاثة بالاربعة ولاباب الاربعة بالخمسة كما ان الاسم الثانى لايلحق الاسم الاول بشئ من الابنية .

وايضا فان الاسم الثانى اذادخل على الاول وركب معه لم تغير بنية كما ان التاء كذلك اذا دخلت على الاسم المؤنث لم تغير بناؤه كتمر وتمرة وقائم وقائمة فلما كان بينهما من التقارب (٣) ما ذكرناه حذفوا الآخر من المركب فى الترخيم (٤) كما يحذفون فيه تاء التانيث .

الخامس ، قال ابن يعيش ركبت لا مع اسمها وصارا شيئا واحدا كخمسة عشر فان قيل أيكون الحرف مع الاسم اسما واحدا فقيل هذا موجود فى كلامهم ألا ترى انك تقول قد علمت ان زيدا منطلق فان حرف وهو وما عمل فيه اسم واحد والمعنى علمت انطلاق زيد وكذلك ان الخفيفة مع الفعل المضارع اذا قلت اريد ان تقوم والمعنى اريد قيامك فكذلك لا والاسم المذكور بعدهما بمنزلة اسم واحد ونظيره قولك يا ابن ام فالاسم الثانى فى موضع خفض بالاضافة وجعلا اسما واحدا كذلك لارجل فى الدار فرجل فى موضع نصب منون وجعل مع لا اسما واحدا وكذلك حذف منه التنوين وبنى قال وتركيب الاسم مع الاسم اكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو خمسة عشر وبابه وهو

(١) اصل–الاسم (٢) من ى (٣) اصل–التفاوت (٤) بهامش الاصل–التركيب .

جاري بيت بيت، ونحوه قال واما جعل ثلاثة اشياء بمنزلة شئ واحد فهو اجحاف ولذلك لم يحكم ببناء لاسيما ولم يجز تركيب الصفة مع اسم لا لأنه ليس من العدل جعل ثلاثة اشياء شيئا واحدا.

السادس، قال ابو حيان قد يحدث بالتركيب معنى وحكم لم يكن قبله ألا ترى ان هل حرف استفهام تدخل على الجملة الاسمية والفعلية فاذا ركبت مع لا فقيل ٥
هلا صار المعنى على التحضيض ولم تدخل الا على الفعل ظاهرا اومضمرا وكذلك لو كانت لما كان سيقع لوقوع غيره ولا يليها الا الفعل ظاهرا اومضمرا فاذا ركبت مع لا صارت حرف امتناع لوجود واختصت بالجملة الاسمية.

وقال الزمخشري، ألا مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية وبعد ١٠
التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة لا، وقال الشيخ اكمل الدين في حاشية الكشاف قد تركب حروف المعاني فيستفاد منها معنى غير ما كان اولا، كهلا وألاولولا ولوما وإلا، كذلك.

وقال ابن يعيش، كأى مركبة اصلها اى زيد عليها كاف التشبيه وجعلا كلمة واحدة وحصل من مجموعهما معنى ثالث لم يكن لكل واحد منهما ١٥
في حال الافراد.

قال ولذلك نظائر من العربية، وقال السخاوي في (تنوير الدياجي) فان قيل، ليس في كأى معنى التشبيه ولا الاستفهام.

قيل، لما ركبت أزيل عن الكاف معنى التشبيه وعن أى معناها

فان قيل، فكيف قلبت وهي كلمتان. ٢٠

قيل صيرت كلمة واحدة فقلبت قلب الكلمة الواحدة كما قالوا، رعملي، في لعمري قال ولما دخل هذه الكلمة هذا التغير صار التنوين بمنزلة النون التي في اصل الكلمة وصارت بمنزلة لام فاعل فعلى هذا ترسم بالنون ويوقف عليها بالنون وهي قراءة الجماعة غير ابي عمرو.

قال ومثل ذلك تنزيلهم النون من لدن منزلة التنوين فى ضارب فلهذا نصبوا غدوة فكما شبهت النون بالتنوين كذلك شبه التنوين هنا بالنون انتهى .

وقال الشلوبين فى (شرح الجزولية) ذهب الخليل الى ان لن مركبة ٥ من لا أن وحدث مع التركيب معنى لم يكن قبله قال وللخليل ان يقول ردا على من قال الاصل عدم التركيب مأخذنا ، تقليل الاصول ما امكن لا تكثيرها لذلك لم تقل فى ، ضرب ويضرب ونضرب واضرب وتضرب واضرب وضارب ومضروب وضروب ، انها اصول كلها بل جعلنا واحدا اصلا والباقى فروع عليه .

١٠ وقال ايضا اذ ما مركبة من اذ التى هى ظرف لما مضى من الزمان وما اواحدث التركيب فيها ان نقلها الى الحرفية والى ان صارت تعطى الزمان المستقبل وذهبت دلالتها على الزمان الذى كانت تدل عليه .

وقال ايضا قيل ان مهما اصلها ماه التى بمعنى اكفف ضمت اليها ما فتركبا فصارا كلمة واحدة وحدث فيها بالتركيب معنى لم يكن وهو معنى الشرط ولهذا ١٥ نظائر كثيرة فاذا ذكرت نظائر هذا القول كان اولى من قول الخليل ان اصلها ما الشرطية ضمت اليها ما الزائدة .

وفى (شرح المفصل) للاندلسى اتفق البصريون والكوفيون على تركيب هلم وانما اختلفوا فيما ركبت منه والذى حمل النحويين على القول بالتركيب وان كان يجوز ان تكون كلمة برأسها انهم رأوا بنى تميم يصرفونها ٢٠ تصرف الافعال فتكون فعلا ولا تكون فعلا الا اذا قيل انها مركبة والتركيب عندهم مألوف ألا ترى ان قولك اما تفعل افعل مركبة بدليل قول الشاعر .

وان من خريف فلن يعدما

قال سيبويه هى اما العاطفة حذفت منها ماوبقيت ان فتفكيكها يدل على

على تركيبها الا ان لقائل ان يقول لو كانت مركبة لوجب ان تتصرف فى لغة
اهل الحجاز ولم يكن لكونه اسم فعل معنى اذ لا يجوز ان يكون الفعل اسم فعل
ولغة بنى تميم على هذا تكون القوية وان حكم بانه اسم ينبغى ان تضعف اللغة
التميمية فكان الاولى ان تجعل فى لغة اهل الحجاز اسم فعل وفى لغة بنى تميم
فعلا الا ان لقائل ان يقول المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه معنى عند ٥
التفصيل وبالتركيب يحدث له معنى آخر وحكم آخر فلا يبعد ان تكون هلم فى
الاصل على ما ذكر من التركيب ثم جعلا جميعا اسم فعل فجعلت له احكام
الاسماء والافعال وبقى حكم اتصال الضمائر على لغة بنى تمم على اصله .

قال فى الحواشى تركب اسماء من الكلمات كما تركب من الحروف
فتكثر فوائدها عند التركيب انتهى . ١٠

السابع ، قال ابن يعيش التركيب على ضربين تركيب من جهة اللفظ
فقط وتركيب من جهة اللفظ والمعنى .

فالاول ، نحو احد عشر وبابه ، وحيص بيص ، ولقيته كفة كفة ، فهذا
يجب فيه بناء الاسمين معا لأن الاسم الثانى قد تضمن معنى الحرف وهو الواو
العاطفة اذ الاصل احد وعشرة فحذفت الواو من اللفظ والمعنى على ارادتها . ١٥

والثانى ، نحو حضرموت ، ومعد يكرب ، وقالى قلا ، وسائر الاعلام
المركبة فهذا اصله الواو ايضا حذفت من اللفظ ولم ترد من جهة المعنى بل مزج
الاسمان وصارا اسما واحدا بازاء حقيقة ولم ينفرد الاسم الثانى بشيء من
معناه فكان كالمفرد غير المركب فبنى الاول لأنه كالصدر من عجز الكلمة
وجزء الكلمة لا يعرب واعرب الثانى لأنه لم يتضمن معنى الحرف اذ لم يكن ٢٠
المعنى على ارادته .

الثامن ، قال ابو الحسين بن ابى الربيع فى (شرح الايضاح)
التركيب لا يكون فى الافعال ولا فى المصادر ولا فى الاسماء الجارية على الافعال .
قال ومن ثم كان قول من ذهب الى ان حبذا فعل ماض وما بعده

فاعل به غلطا واما قول العرب، لا تحبذه، فانما معناه لا تقل له حبذا كما تقول بسمل اولا تبسمل قال ولذا اذا ركبت إن مع ما لا تعمل لأنها زال عنها شبه الفعل بالتركيب والفعل لا يتركب.

وقال غيره لم يثبت تركيب فعل واسم فى غير حبذا .

وقال ابن عصفور فى (شرح الجمل) التركيب فى الاسماء اكثر من التركيب فى الافعال بل لا يحفظ التركيب فى الافعال الا فى هلم فى لغة الحاقها الضمائر.

التاسع ، قال ابن الخباز انما لم يبنوا اثنى عشر لأنه لا نظير له اذ ليس لهم مركب صدره مثنى .

العاشر، من تذكرة الشيخ تاج الدين بن أم مكتوم من كتاب (المستوفى) فى النحو لقاضى القضاة كمال الدين ابى سعد على بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان قولهم نفطويه، وسيبويه الاول من جزءى المركب هو الاصل فى التسمية وكان قبل التركيب معربا والثانى حكاية صوت حقه ان يكون مبنيا وان افرد وههنا اصل لا يسعك اهماله وهو ان تعلم ان نحو هذا من الاعلام انما ورد عليه البناء بسبب الاستعمال العجمى وذلك ان العجم كأنهم وجدوا لفظى نفط وسيب اصلين دعوا بهما الا ان لهم فى لغتهم ان يضيفوا الى مثل هذه الاسماء فى النداء وغيره واوا ساكنة قبلها ضمة نحو نفطو وسيبو وقد سمعت العرب به ولم يجدوا مثل هذا فى كلامهم فحولوا هذا الصوت ويه اذ هو مما يعرفونه وقد يخرج به الاسم عن ان يكون آخره واوا قبلها ضمة ثم بنوا الاسمين اسما واحدا .

الحادى عشر ، قال ابن ابى الربيع ، تركيب العامل مع المعمول خارج عن القياس فيجب ان يقتصر على موضعه ولا يدعى فى غير ما سمع فيه والوارد فيه باب لا رجل فقط .

الثانى عشر، قال فى (المستوفى) ومن الحروف ما هو مركب نحو لولا، ذهب اصحابنا الى ان الاسم بعده لا يرتفع الا بالابتداء وقالوا ان الحكم قد تغير بالتركيب

بالتركيب لأن لو، لا يليها الا الفعل ولولا هذه فى نحو، لولا الغيث لهلكت الماشية لا يليها الا الاسم فهذا وجه له من الفظاعة ما ترى – وانت اذا استأنفت النظر ونقضت يدك من طاعة العصبية وأيقنت ان الحق لا يعرف بالرجال يوشك ان يلوح لك فيه وجه آخر وذلك ان تكون لا بعد لو دلت على الفعل المنفى بها فحذف تحريا للايجاز ولزم الحذف للزوم الدلالة ولكثرة الاستعمال والتقدير ٥
لو لم يحصل الغيث لهلكت الماشية، فعلى هذا يرتفع الاسم بعد لولا هذه ارتفاعا عن فعل مقدر كما فى قوله تعالى (اذا السماء انشقت) فيكون حكم لو باقيا على ما كان عليه قبل ورود لا على امتناع الشئ لامتناع غيره اذا لمعنى لو انقطع الغيث لهلكت الماشية وقولنا لم يحصل قريب المعنى من قولنا انقطع وانتفى ومما يقرب هذا الحذف حذفهم الفعل بعد لولا التى للتحضيض فى نحو قوله (لولا الكمى المقنعا) ١٠
أليس قد اجمعوا على ان التقدير او لا تعدون فكذلك ثم انتهى .

التصغير يرد الاشياء الى اصولها

ولذلك تظهر التاء فى المؤنث الخالى منها اذا صغر كقولك فى قدر قديرة وفى قوس قويسة وفى هند هنيدة .

التضمين ١٥

قال الزمخشرى من شأنهم انهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع ارادة معنى المتضمن قال والغرض فى التضمين اعطاء مجموع معنيين وذلك اقوى من اعطاء معنى، ألا ترى كيف رجع معنى (ولا تعد عيناك عنهم) الى قولك ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين الى غيرهم (ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم) اى ولا تضموها اليها آكلين انتهى . ٢٠

قال الشيخ سعد الدين التفتازانى فى حاشية الكشاف فان قيل ، الفعل المذكور ان كان مستعملا فى معناه الحقيقى فلا دلالة على الفعل الآخر وان كان فى معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقى وان كان فيهما جميعا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز .

قلنا هو فى معناه الحقيقى مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فمعنى يقلب كفيه على كذا نادما على كذا ولابد من اعتبار الحال والا لكان مجازا محضا لا تضمينا وكذا قوله (يؤمنون بالغيب) تقديره معترفين (١) بالغيب انتهى .

وقال ابن يعيش ، الظرف منتصب على تقدير فى وليس متضمنا معناها حتى يجب بناؤه لذلك كما وجب بناء نحو من وكم فى الاستفهام وانما فى محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف فهى فى حكم المنطوق به ألا ترى انه يجوز ظهور فى معه نحو قمت اليوم وقمت فى اليوم ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكم فى الاستفهام فلا يقال أمن ولا أكم وذلك من قبل أن من وكم لما تضمنا معنى الهمزة صارا كالمشتملين عليها فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار وليس كذلك الظرف فان الظرفية مفهومة من تقدير فى ولذلك يصح ظهورها فاعرف الفرق بين المتضمن للحرف وغير المتضمن مما ذكرته انتهى .

وقال ابن أياز ، معنى تضمن الاسم معنى الحرف معه ان يؤدى ما يؤديه الحرف من المعنى ويصاغ عليه صياغة لا يظهر ذلك الحرف معه ، قال ابن النحاس فى (التعليقة) الفرق بين المتضمن معنى الحرف وغير المتضمن ان المتضمن معنى الحرف لا يجوز اظهار الحرف معه فى ذلك المكان وغير المتضمن يجوز اظهار الحرف معه فى ذلك المكان كما اذا قلنا فى الظرف انه يراد فيه معنى فى فانا لا نريد به ان الظرف متضمن معنى فى كيف ولو كان كذلك لبنى وانما نعنى به ان قوة الكلام قوة كلام آخر فيه فى ظاهره وكذلك يجوز اظهار فى مع الظرف فتقول فى خرجت يوم الجمعة خرجت فى يوم الجمعة ولا تقول فى اين وكيف مثلا هل اين والا اين ولا هل كيف ولا أكيف .

وقال ابن جنى فى (الخصائص) إعلم ان الفعل اذا كان بمعنى فعل آخر وكان احدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر فان العرب قد تتسع فتوقع احد الحرفين موقع صاحبه ايذانا بان هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر فلذلك جيىء معه بالحرف المعتاد

(١) كذا

المعتاد مع ما هو فى معناه وذلك كقوله تعالى (احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم) وانت لاتقول رفثت الى المرأة وانما تقول رفثت بها او معها لكنه لما كان الرفث هنا فى معنى الافضاء وكنت تعدى افضيت بالى كقولك افضيت الى المرأة جئت بالى مع الرفث ايذانا واشعارا أنه بمعناه كما صححوا عور وحول لما كان فى معنى اعور واحول وكما جاؤا بالمصدر فاجروه على غير فعله لما كان ٥ فى معناه نحو قوله .

وان شئتم تعاودنا عوادا

لما كان التعاودان يعاود بعضهم بعضا وعليه جاء قوله (وليس بان تتبعه اتباعا) ومنه قول الله تعالى (وتبتل اليه تبتيلا) واصنع من هذا قول الهذلى

ما ان يمس الارض الا منكب منه وحرف الساق طى المحمل

١٠ فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر ألاترى ان معناه طوى طى المحمل فحمل المصدر على فعل دل اول الكلام عليه وكذلك قوله تعالى (من أنصارى الى الله) اى مع الله وانت لاتقول سرت الى زيد اى معه اى لما كان معناه من ينضاف فى نصرتى الى الله جاز لذلك ان تأتى هنا بالى وكذلك قوله تعالى (هل لك الى ان تزكى) وانت انما تقول هل لك من كذا لكنه لما كان هذا دعاء ١٥ منه صلى الله عليه وآله وسلم له صار تقديره ادعوك وارشدك الى ان تزكى وعليه قول الفرزدق (قد قتل الله زيادا عنى) لما كان معناه صرفه عداه بعن ووجدت فى اللغة من هذا الفن شيئا كثيرا لا يكاد يحاط به ولعله لو جمع اكثره لاجميعه لجاء كتابا ضخما وقد عرفت طريقه فاذا مربك شىء منه فتقبله وأنس به فانه فصل من العربية لطيف حسن انتهى

٢٠ وقال ابن هشام فى (تذكرته) زعم قوم من المتأخرين منهم خطاب المارديني انه يجوز تضمين الفعل المتعدى لواحد معنى صير ويكون من باب ظن فاجاز، حفرت وسط الدار بئرا، اى صيرت قال وليس بئرا تمييزا اذ لا يصلح لمن وكذا اجاز، بنيت الدار مسجدا، وقطعت الثوب قميصا، وقطعت الجلد نعلا، وصبغت الثوب ابيض، وجعل من ذلك قول ابى الطيب .

تمضت وقد صبغ الحياء بياضها لونى كما صبغ اللجين العسجدا

لأن المعنى صير الحياء بياضها لونى اى مثل لونى قال والحق ان التضمين لا ينقاس وقال ابن هشام فى (المغنى) قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته ان تؤدى كلمة مؤدى كلمتين ثم ذكر لذلك عدة ٥ امثلة منها قوله تعالى (وما تفعلوا من خير فلن تكفروه) ضمن معنى تحرموه فعدى الى اثنين لا الى واحد (ولا تعزموا عقدة النكاح) ضمن معنى تنووه فعدى بنفسه لا بعلى (لا يسمعون الى الملأ الاعلى) ضمن معنى يصغون فعدى بالى واصله ان يتعدى بنفسه (سمع الله لمن حمده) ضمن معنى استجاب فعدى باللام (والله يعلم المفسد من المصلح) ضمن معنى يميز فجئ بمن وذكر ابن هشام فى موضع آخر من (المغنى) ١٠ ان التضمين لا ينقاس وكذا ذكر ابو حيان .

قاعدة

قال ابن الحاجب فى اماليه . الفرق بين التضمين وبين التقدير فى قولنا بنى اين لتضمنه معنى حرف الاستفهام وضربته تأديبا منصوب بتقدير اللام وغلام زيد مجرور بتقدير اللام وخرجت يوم الجمعة منصوب بتقدير . فى ان التضمن ١٥ يراد به انه فى المعنى المتضمن على وجه لا يصح اظهاره معه والتقدير ان يكون على وجه يصح اظهاره معه سواء اتفق الاعراب ام اختلف فانه قد يختلف فى مثل قولك ضربته يوم الجمعة وضربته فى يوم الجمعة وقد لا يختلف فى مثل قولك والله لافعلن والله افعلن والفرق بينهما أنه اذا لم يختلف الاعراب كان مرادا وجوده وكان حكمه حكم الموجود واذا اختلف الاعراب كان المقدر غير مراد ٢٠ وجوده فيصل الفعل الى متعلقه بنفسه انتهى .

وقال الاندلسى فى (شرح المفصل) الاسماء المتضمنة للحرف على ثلاثة اضرب ضرب لا يجوز اظهار الحرف معه نحو من وكم فيبنى لا محالة وضرب يكون الحرف المتضمن مرادا كالمنطوق به لكن عدل عن النطق به الى النطق بدونه فكأنه ملفوظ به ولو كان ملفوظا به لما بنى الاسم فكذلك

اذا عدل عن النطق به ، وضرب وهو الاضافة والظرف ان شئت اظهرت الحرف وان شئت لم تظهر فلما جاز اظهاره لم يبن وهذا ضابط فى كل ما ينوب عن الحرف من الاسماء ما يبنى منها وما لا يبنى فافهمه انتهى .

قاعدة

كل ماتضمن ماليس له فى الاصل منع شيئا مما له فى الاصل ليكون ذلك المنع دليلا على ماتضمنه مثاله نعم وبئس انما منعا التصرف لان لفظهما ماض ومعناهما انشاء المدح والذم فى الحال فلما تضمنا ماليس لهما فى الاصل وهو الدلالة على الحال منعا التصرف لذلك قال وكذلك فعل التعجب تضمن ماليس له فى الاصل وهو زيادة الوصف والدلالة على بقاء الوصف الى الحال فمنع التصرف لذلك .

قاعدة

المتضمن معنى شيء لايلزم ان يجرى مجراه فى كل شيء ومن ثم جاز دخول الفاء فى خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط نحو الذى يأتينى فله درهم وكل رجل يأتينى فله درهم وامتنع فى الاختيار جزمه عند البصريين ولم يجيزوا الذى يأتينى أحسن اليه اوكل من يأتينى أحسن اليه بالجزم الا فى الضرورة واجاز الكوفيون جزمه فى الكلام تشبيها بجواب الشرط ووافقهم ابن مالك قال ابوحيان لم يسمع من كلام العرب الجزم فى ذلك الا فى الشعر .

قاعدة

قال ابن القواس فى شرح (الدرة) امس مبنى لتضمنه معنى لام التعريف فانه معرفة بدليل امس الدابر وليس بعلم ولا مبهم ولا مضاف ولا مضمر ولا بلام ظاهرة فتعين تقديرها والفرق بين المعدول والمتضمن ان المعدول يجوز اظهار اللام معه والمتضمن لا وقولنا الامس اللام دخلت بعد تنكيره واعرابه كما يعرب اذا اضيف او صغر او ثنى اوجمع وقيل زائدة كالتى فى النسر ، انتهى .

وفى (البسيط) فى علة بناء امس اقوال قول الجمهور انه بنى لتضمنه لام التعريف لوجهين .

احدهما ، انه معرفة فى المعنى لدلالته على وقت مخصوص وليس هو احد المعارف فدل ذلك على تضمنه لام التعريف .

٥ والثانى ، انه يوصف بما فيه اللام كقولهم لقيته امس الاحدث وامس الدابر ولولا انه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة لانه ليس احد المعارف وهذا مما وقعت معرفته قبل نكرته والفرق بين العدل والتضمين ان المعدول عن اللام يجوز اظهارها معه فلذلك اعرب والمتضمن لها لايجوز اظهارها معه كاسماء الاستفهام والشرط المتضمنة لمعنى الحرف فلذلك بنى فى التضمن، انتهى .

١٠ وقال ابن الدهان فى (الغرة) الفرق بين العدل والتضمين ان العدل هو ان تريد لفظا فتعدل عنه الى غيره كعمر من عامر وسحر من السحر، والتضمين ان تحمل اللفظ معنى غير الذى يستحقه بغير آلة ظاهرة .

التعادل

فيه فروع ، منها ، قال الشلوبين لما كان الاسم اخف من الفعل ١٥ تصرف بحركات الاعراب فيه وزيادة التنوين فان الخفيف يزاد فيه ليثقل ويعادل الثقيل ويتصرف فيه بوجه لايتصرف به فيما يثقل عليهم فلما كان وضع الاسماء عندهم على انها خفاف تصرف فيها بزيادة حركات الاعراب والتنوين ولما كان الجزم حذفا والحذف تخفيف والتخفيف لايليق بالخفيف انما يليق بالثقل فلذلك جزمت الافعال ولم تجزم الاسماء .

٢٠ ومنها ، قال ابن النحاس فى التعليقة انما رفع الفاعل ونصب المفعول لقلة الفاعل لكونه لا يكون الا لفظا واحدا وكثرة المفعول لكونه متعددا والرفع اثقل من النصب فاعطى الثقيل للواحد والنصب للتعدد ليتعادلا .

ومنها قال ابن فلاح فى (المغنى) انما كسرت نون التثنية وفتحت نون الجمع لان التثنية اخف من الجمع والكسرة اثقل من الفتحة فخص الاخف بالاثقل

بالاثقل والاثقل بالاخف للتعادل ، قال وانما فتح ماقبل ياء التثنية وكسر ماقبل
ياء الجمع لان نون التثنية مكسورة ونون الجمع مفتوحة ففتح ماقبل ياء التثنية
وكسر ما قبل ياء الجمع طلبا للتعادل ليقع الياء بين مكسور ومفتوح وبين مفتوح
ومكسور ولان التثنية اكثر نخصت بالفتح لكثرتها وخص الجمع بالكسر
لقلته طلبا لتعادل الكثرة مع الخفيف والقلة مع الثقيل . ٥

ومنها ، قال بعضهم ان التاء انما لحقت عدد المذكر وسقطت من عدد
المؤنث لان المؤنث ثقيل فناسبه حذفها للتخفيف والمذكر خفيف فناسبه دخولها
ليعتدل لا حكاه فى (البسيط) .

ومنها ، قال السخاوى باب فعيلة يحذف منه الياء والتاء فى النسب
نحو حنيفة وحنفى وباب فعيل لا يحذف منه الياء نحو تميم وتميمى لان المؤنث ١٠
ثقيل فناسب الحذف منه تخفيفا بخلاف المذكر .

ومنها ، قال ابن فلاح فى (المغنى) انما خص الضم بمضارع الرباعى
والفتح بمضارع الثلاثى لأن الرباعى اقل والضم اثقل بجعل الاثقل للاقل
والاخف للاكثر طلبا للتعادل .

ومنها ، قالوا انما زيد فى التصغير الياء دون غيرها من الحروف لأن ١٥
الدليل كان يقتضى ان يكون المزيد احد حروف المد لخفتها وكثرة زيادتها فى
الكلم فنكبوا عن الواو لثقلها وعن الالف لأن التكسير قد استبد بها فى نحو
مساجد ودراهم فتعينت الياء وخص الجمع بالالف لأنها اخف من الياء والجمع
اثقل من المصغر تعادلا .

ومنها ، قيل انما اختصت تاء التأنيث الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم ٢٠
لثقل الفعل وخفة الاسم والسكون اخف من الحركة فاعطى الاخف للاثقل
والاثقل للاخف تعادلا بينهما .

تعارض الاصل والغالب

فيه فروع – الاول ، اختلف فى رحمن هل يصرف لأنه ليس له فعلى

اولا لأنه ليس له فعلانة على قولين .

احدها ، نعم لأن الاصل فى الاسماء الصرف ولم يتحقق شرط المنع وهو وجود فعلى .

والثانى ، لا قال فى (البسيط) وعليه الاكثرون لأن الغالب فى باب فعلان عدم الصرف فالحمل عليه اولى من الحمل على الاقل ــ الثانى ، قال فى (البسيط) لو سمى بفعل مما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة اقوال .

احدها ، الاولى منع صرفه حملا له على الاكثر .

والثانى ، صرفه نظرا الى الاصل لأن تقدير العدل على خلاف القياس .

والثالث ، ان كان مشتقا من فعل منع من الصرف حملا على الاكثر والا صرف وهو فحوى كلام سيبويه .

التعويض

ترجم عليه ابن جنى فى الخصائص (باب زيادة حرف عوضا من آخر محذوف) وقال اعلم ان الحرف الذى يحذف فيجاء بآخر زائدا عوضا منه على ضربين ــ احدها ، اصلى ، والآخر ، زائد ، فالاول ، على ثلاثة اضرب فاء وعين ولام فاما ما حذفت فاؤه وجيئ بزائد عوضا منها فباب فعلة فى المصدر نحو عدة وزنة وشية وجهة والاصل وعدة ووزنة ووشية ووجهة حذفت الفاء لما ذكر فى تصريف ذلك وجعلت التاء بدلا من الفاء ويدل على ان اصله ذلك قوله تعالى (ولكل وجهة) ، وانشد ابو زيد .

الم ترأنى ولكل شيء　　اذا لم توت وجهته تعادى

اطعت الآمرى بصرم ليلى　　ولم اسمع بها قول الاعادى

وقد حذفت الفاء فى أناس وجعلت الف فعال بدلا منها فقيل ناس ووزنها عال كما ان وزن عدة علة وحذفت الفاء وجعلت تاء افتعل عوضا منها وذلك قولهم تقى يتقى والاصل اتقى يتقى فحذفت الفاء فصار تقى ووزنه تعل ويتقى يتعل ، قال اوس .

تقاك بكعب واحدوتلذه يداك اذا ماهز با لكف يعسل

(وقال)

جلاها الصيقلون فا خلصوها خفافا كلها يتقى بأثر

وانشد ابو الحسن .

تق الله فينا والكتاب الذى تتلو ٥

ومنه ، قولهم ايضا تجه يتجه والاصل اتجه يتجه ووزن تجه تعل كتقى سواء انشد ، ابو زيد .

فصرت له القبيلة اذ تجهنا وما ضاقت بشدته ذراعى

فاما ما رواه ابو زيد من قولهم تجه يتجه فهذا من لفظ آخر وفاؤه تاء واما قولهم اتخذت فليست تاؤه بدلا من شيء بل هى فاء اصلية بمنزلة اتبعت ١٠
من تبع يدل على ذلك ما انشده الاصمعى من قوله .

وقد تخذت رجلى الى جنب غرزها نسيفا كافحوص القطاة المطرق

وعليه قول الله تعالى (لو شئت لتخذت عليه اجرا) وذهب ابو اسحاق الى ان اتخذت كاتقيت واتزنت وان الهمزة اجريت فى ذلك مجرى الواو وهذا ضعيف انما جاء منه شيء شاذ وانشد ابن الاعرابى . ١٥

فى داره تقسم الازواد بينهم كأنما اهله منها الذى اتهلا

وروى لنا ابو على عن ابى الحسن على بن سليمان متمن وانشد (مبيض اتمن) والذى يقطع على ابى اسحق قول الله تعالى (لتخذت عليه اجرا) فكما ان تجه ليس من لفظ الوجه كذلك ليس تخذ من لفظ الأخذ وعذر من قال اتمن وتهل من الاهل ان لفظ هذا اذا لم يدغم يصير الى صورة ما اصله حرف لين وكذلك ٢٠
قولهم فى افتعل من الأكل ايتكل ومن الازرة ايتزر فاشبه حينئذ ايتعد فى لغة من لم يبدل الفاء تاء فقال اتهل واتمن لقول غيره ايتهل وايتمن واجود اللغتين اقرار الهمزة قال الاعشى .

ايانبيت اما تنفك تأتكل

وكذلك ايتزر يأتزر فاما اتكلت عليه فمن الواو على الباب كقولهم الوكالة والوكيل وقد حذفت الفاء همزة وجعلت الف فعال بدلا منها وذلك قولهم

لاه ابن عمك لا افضلت فى حسب

فى احد قولى سيبويه واما ما حذفت عينه وزيد هناك حرف عوضا منها فاينق فى احد قولى سيبويه وذلك ان اصلها انوق فاحد قوله فيها ان الواو هى عين حذفت وعوضت منها ياء فصارت اينق ومثالها على هذا القول ايفل والآخر ان العين قد مت على الفاء وابدلت ياء فصارت اينق ومثالها على هذا اعفل وقد حذفت العين حرف علة وجعلت الف فاعل عوضا منها وذلك(١) رجل خاف ورجل مال وهاع لاع فيجوز ان يكون هذا فعلا كفرق فهو فرق وبطر فهو بطر ويجوز ان يكون فاعلا حذفت عينه وصارت ألفه عوضا منها كقوله (لاث به الاشاء والعبرى) ومما حذفت عينه وصار الزائد عوضا منها قولهم سيد وميت وهين ولين قال الشاعر.

هينون لينون ايسار ذو يسر سواس مكرمة ابناء ايسار

فاصلها فيعل سيد وميت وهين ولين حذفت عينها وجعلت ياء فيعل عوضا منها وكذلك باب قيدودة وصيرورة وكينونة واصلها فيعلولة حذفت عينها وصارت ياء فيعلولة عوضا منها .

فان قلت فهلا كانت لام فيعلولة الزائد عوضا منها .

قيل قد صح فى فيعل من نحو سيد وبابه ان الياء الزائدة عوض من العين وكذلك الالف الزائدة فى خاف وهاع لاع عوض من العين وجوز سيبويه ايضا ذلك فى اينق فكذلك ايضا ينبغى ان يحمل فيعلولة على ذلك وايضا فان الياء اشبه بالواو من الحرف الصحيح فى باب قيدودة وكينونة وايضا فقد جعلت ياء التفعيل عوضا من عين الفعال وذلك قولهم قطعته تقطيعا وكسرته تكسيرا ألا ترى ان الاصل قطاع وكسار بدلالة قول الله تعالى (كذبوا باياتنا كذابا) .

وحكى الفراء قال سألنى اعرابى فقال، أحلق احب اليك أم تقصار، فكما

ان

(١) كذا ــ ولعله فى رجل ــ

ان الياء زائدة فى التفعيل عوض من العين فكذلك ينبغى ان تكون الياء فى قيدودة عوضا من العين لا الدال .

فان قلت ، فان اللام اشبه بالعين من الزائد فهلا كانت لام القيدودة عوضا من عينها .

قيل ان الحرف الاصلى القوى اذا حذف لحق بالمعتل الضعيف فساغ ٥ لذلك ان ينوب عنه الزائد الضعيف .

وايضا فقد رأيت كيف كانت ياء التفعيل الزائدة عوضا من عينه وكذلك الف فاعل كيف كانت عوضا من عينه فى خاف وهاع لاع ونحوه وايضا فان عين قيدودة وبابها وان كانت اصلا فانها على الاحوال كلها حرف علة ما دامت موجودة ملفوظا بها فكيف بها اذا حذفت فانها حينئذ توغل فى ١٠ الاعتلال والضعف ولولم يعلم تمكن هذه الحروف فى الضعف الا بتسميتهم اياها حروف العلة لكان كافيا وذلك انها فى اقوى احوالها ضعيفة،ألاترى ان هذين الحرفين اذا قويا بالحركة فانك مع ذلك مؤنس منهما ضعفا وذلك ان تحملها للحركة اشق منه فى غيرهما ولم يكونا كذلك الا ان مبنى امرهما على خلاف القوة يؤكد ذلك عندك ان اذهب الثلاث فى الضعف والاعتلال ١٥ الالف ولما كانت كذلك لم يمكن تحريكها البتة فهذا اقوى دليل على ان الحركة انما تحملها وتسوغ فيه من الحروف ألا قوى لا الاضعف وكذلك ماتجدا خف الحركات الثلاث وهى الفتحة مستثقلة فيها حتى يجنح لذلك وتستروح الى اسكانها نحو قوله .   يا دار هند عفت الا اثا فيها

وقوله   كان ايديهن بالقاع القرق –   ٢٠

ونحو ذلك وقوله

وان يعرين ان كسى الجوارى   فتنبو العين عن كرم عجاف

نعم واذا كان الحرف لايتحامل بنفسه حتى يدعو الى اخترامه وحذفه كان بان يضا عف عن تحمل الحركة الزائدة عليه فيه احرى واحجى وذلك نحو

(قوله تعالى) والليل اذا يسر (وذلك ما كنا نبغ) والكبير المتعال) وقوله

قرقر قمر الواد بالشاهق

وقول الاسود بن يعفر فالحقت اخراهم طريق الاهم

يريد اولاهم(ويمح الله الباطل و- سندع الزبانية) كتبت فى المصحف

بلا وا وللوقف عليها كذلك وقد حذفت الالف فى نحو ذلك قال رؤبة. وصانى العجاج فيما وصنى يريد فيما وصانى، وذهب ابو عثمان فى قول الله تعالى(يا ابت) انه اراد' بتاه وحذف الالف ومن ابيات الكتاب قول لبيد

رهط من قوم ورهط ابن المعل

يريد المعلى وحكى ابو عبيد وابوا لحسن و قطرب وغيرهم رأيت فرخ ونحو ذلك فاذا كانت هذه الحروف تتساقط وتهيئ عن حفظ انفسها وتحمل خواصها وعوانى ذواتها فكيف بها اذا جشمت احتمال الحركات النيفات على مقصور صورتها نعم وقد اعرب بهذه الحروف انفسها كما يعرب با لحركات التى هى ابعاضها وذلك فى باب ابوك واخوك والزيدان والزيدون والزيدين واجريت هذه الحروف مجرى الحركات فى زيد، وزيدا، وزيد ومعلوم ان الحركات لا تتحمل لضعفها الحركات فاقرب احكام هذه الحروف ان لم تمتنع من احتمالها الحركات اذا حتملتها جفت عنها وتكاءدتها ويؤكد عندك ضعف هذه الاحرف الثلاثة انك اذا وجدت اقواهن وهما الواو والياء مفتوحا ما قبلهما فانهما كانهما تابعان لما هو منهما ألا ترى الى نحو ما جاء عنهم من نحو نوبة ونوب و جوبة وجوب ودولة ودول فمجيء فعلة على فعل يريك أنها كأنها انما جاءت عندهم من فعلة وكأن دولة دولة وجوبة جوبة ونوبة نوبة وانما ذلك لأن الواو مما سبيله ان يأتى للضمة تابعا وكذلك ماجاء من فعلة مما عينه ياء على فعل نحو،صيغة وصيغ وخيمة وخيم وعيبة وعيب، كأنه انما جاء على ان واحدته فعلة نحو،صيغة وخيمة وعيبة، أفلا تراها مفتوحا ما قبلهما مجريين مجراهما مكسورا ومضموما ما قبلهما فهل هذا إلا لان

الصيغة مقتضية لسياغ الاعتلال فيها .

فان قلت ، ما انكرت ان لايكون ما جاء من نحو فعلة على فعل نحو نوب وجوب ودول لما ذكرته من تصور الضمة فى الفاء ولا يكونُ ما جاء من فعلة على فعل نحو صيغ وخيم وعيب لما ذكرته من تصور الكسرة فى الفاء بل لأن ذلك ضرب من التكسير ركبوه فيما عينه معتلة كما ركبوه فيما عينه صحيحة نحو لأمة ولؤم وعوضة وعوض وقرية وقرى وبروة وبرى فيما ذكره ابو على ونزوة ونزى فيما ذكره ابو العباس وحلقة وحلق وفلكة وفلك ـ قيل كيف تصرفت الحال فلا اعتراض شك فى ان الياء والواوين وقعتا وكيف تصرفتا معتدتان حرفى علة ومن احكام الاعتلال ان يتبعا ما هو منهما هذا ثم انا رأيناهم قد كسروا فعلة مما عيناه على فعل وفعل نحو ،جوب ونوب وصيغ وخيم، فجاء تكسيرهما تكسيرا واحده مضموم الفاء ومكسورها فنحن الآن بين امرين اما ان نرتاح لذلك ونعلله واما ان نتهالك فيه ونتقبله غفل الحال ساذجا (وفيه ضمير يعود على المتأخر وذلك ساذجا ـ ١) من الاعتلال .

فان يقال ، ان ذلك لما ذكرناه من اقتضاء الصورة فيهما ان يكونا فى الحكم تابعين لما قبلهما اولى من ان ننقض الباب فيه ونعطى اليد عنوة به من غير نظر له ولا اشتمال من الصنعة اليه ألاترى الى قوله وليس شىء مما يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجها فاذا لم يخل مع الضرورة من وجه من القياس محاول فهم بذلك مع الفسحة وفى حال السعة اولى بان يحاولوه واحجى بان يناهدوه فيتعللوا به ولا يهملوه فاذا ثبت ذلك فى باب ماعينه ياء اوواو وجعلته الاصل فى ذلك وجعلت ماعينه صحيحة فرعا له ومحمولا عليه نحو ، حلق وفلك وعرص ولؤم وقرى وبرى كما انهم لما اعربوا بالواو والياء والالف فى الزيدون والزيدين والزيدان تجاوزوا بذلك الى ان اعربوا بما ليس من حروف اللين وهو النون فى تقومان وتقعدين وتذهبون فهذا جنس من تدريج اللغة .

(١ من الاصل .

واما ما حذفت لامه وصار الزائد عوضا منها فكثير، منه باب سنة ومئة وفئة ورئة وعضة وضعة فهذا ونحوه مما حذفت لامه وعوض منها تاء التأنيث ألا تراها كيف تعاقب اللام فى نحو، برة وبرى وثبة وثبى .

وحكى ابو الحسن عنهم رأيت ميئا بوزن معيا فلما حذفوا قالوا مئة

٥ فاما بنت واخت فالتاء عندنا بدل من لامى الفعل وليست عوضا .

واما ما حذف لالتقاء الساكنين من هذا النحو فليس الساكن الثانى عندنا بدلا ولا عوضا لأنه ليس لازما وذلك نحو هذه عصا ورحى وكلمت معلى فليس التنوين فى الوصل ولا الالف التى هى بدل منه فى الوقف نحو رأيت عصا ورحى عند الجماعة وهذه عصا ومررت بعصا عند ابى عثمان والفراء بدلا

١٠ من لام الفعل ولاعوضا ألا تراه غير لازم اذ كان التنوين يزيله الوقف والالف التى هى بدل منه يزيلها الوصل وليست كذلك تاء مئة وعضة وسنة ولغة وشفة لأنها ثابتة فى الوصل ومبدلة هاء فى الوقف .

فاما الحذف فلاحذف وكذلك ما لحقه علم الجمع نحو القاضون والقاضين والاعلون والاعلين فعلم الجمع ليس عوضا ولا بدلا لأنه ليس لازما

١٥ فاما قولهم هذان وهاتان واللذان واللتان والذون والذين فلو قال قائل ان علم التثنية والجمع فيها عوض من الألف والياء من حيث كانت هذه اسماء صيغت للتثنية والجمع لا على حد رجلان وفرسان وقائمون وقاعدون ولكن على قولك هما وهم وهن لكان مذهبا ألاترى ان هذين من هذا ليس على رجلين من رجل ولوكان كذلك لوجب ان تنكره البتة كما تنكر الاعلام نحو زيد ان

٢٠ وزيدين وزيدون وزيدين والامر فى هذه الاسماء بخلاف ذلك ألاتراها تجرى مثناة ومجموعة اوصافا على المعارف كما تجرى عليها مفردة وذلك قولك مررت بالزيدين هذين وجاءنى اخواك اللذان فى الدار وكذلك قد توصف هى ايضا بالمعارف نحو قولك، جاءنى ذانك الغلامان ورأيت اللذين فى الدار الظريفين، وكذلك ايضا تحدها فى التثنية والجمع تعمل من نصب الحال

ما كانت

ما كانت تعمله مفردة وذلك نحو قولك ، هاذان قائمين الزيدان وهؤلاء منطلقين اخوتك .

وقريب من هاذان واللذان ، قولهم هيهات مصروفة وغير مصروفة وذلك انها جمع هيهات وهيهات عندنا رباعية مكسورة فاء ، هاولامها الاولى هاء وعينها ولامها الثانية ياء فهي لذلك من باب صيصية وعكسها باب يليل ٥ ويهياه ، قال ذوالرمة .

تلوم يهياه بياه وقد مضى (١) من الليل جوز واسبطرّت كواكبه

وقال كثير .

وكيف ينال الحاجبية آلف بيليل ممساه وقد جاوزت رقدا (٢)

فهيهات من مضاعف الياء بمنزلة المرمرة والقرقرة وكان قياسها اذا ١٠ جمعت ان تقلب اللام ياء فيقال هوهيات كشوشيات وضوضيات الا أنهم حذفوا اللام لأنها فى آخر اسم غير متمكن ليخالف آخرها آخر الاسماء المتمكنة نحو رحيان ومولبان فعلى هذه قد يمكن ان يقال ان الالف والتاء فى هيهات عوض من لام الفعل فى هيهات لأن هذا ينبغى ان يكون اسما صيغ للجمع بمنزلة الذين وهؤلاء .

١٥

فان قيل وكيف ذاك وقد يجوز تمكيره فى قولهم هيهات هيهات وهؤلاء والذين لا يمكن تنكيره فقد صار اذا هيهات بمنزلة قصاع وجفان .

قيل ليس التنكير فى هذا الاسم المبنى على حده فى غيره من المعرب ألا ترى انه لوكان هيهات (٣) من هيهات بمنزلة ارطيات من ارطاة وسعليات من سعلاة لما كانت الا نكرة كما ان سعليات وارطيات لا يكونان الا نكرتين . ٢٠

---

(١) كذا ـ وفى التاج ـ قال ابن برى والذى فى شعره فى رواية ابى العباس الاحول ـ وقد بدا ـ وما فى الاصل ـ براوية ابى على تلوم يهياه اليها وقد مضى ـ الخ (٢) كذا ـ وفى معجم البلدان وقد جاوزت نخلا ، ويليل قرية قرب وادى الصفراء من اعمال المدينة ـ (٣) كذا ـ ولعله ـ هيهيات ـ فان اصل هيهات هيهيات .

فان قيل ولم لا تكون سعليات معرفة اذا جعلتها علما لرجل او امرأة سميتها بسعليات وارطيات وكذلك انت فى هيهات اذا عرفتها فقد جعلتها علما على معنى البعد كما ان غاق فى من لم ينون قد جعل علما لمعنى الفراق ومن نون فقال غاق غاق وهيها ه هيهاه وهيها ت هيهات فكأ نه قال بعدا بعدا فجعل التنوين علما لهذا المعنى كما جعل حذفه علما لذلك .

قيل اما على التحصيل فلا يصح هناك حقيقة معنى العلمية وكيف يصح ذلك وانما هذه اسماء سمي بها الفعل فى الخبر نحو شتان وسرعان واف واتاوه واذا كانت اسماء للافعال والافعال اقعد شئ فى التنكير وابعده عن التعريف علمت انه تعليق لفظ متأول فيه التعريف على معنى لايضامه الا التنكير فلهذا قلنا ان تعريف باب هيهات لايعتد تعريفا وكذلك غاق وان لم يكن اسم فعل فانه على سمته ألا تراه صوتا بمنزلة حاء وعاء وهاء وتعرف الاصوات من جنس تعرف الاسماء المسماة بها .

فان قيل ، ألا تعلم ان معك من الاسماء مايكون فائدة معرفته كفائدة نكرته البتة وذلك قولهم غدوة هى فى معنى(١) غداة الا ان غدوة معرفة وغداة نكرة وكذلك اسد وأسامة وثعلب وثعالة وذئب وذؤابة وابوجعدة وابومعطة فقد تجد هذا التعريف المساوى(٢) لمعنى التنكير فاشيا فى غير ما ذكرته ثم لم يمنع ذلك أسامة وثعالة وابا جعدة (٣) وابا معطة ونحوذلك ان يعد فى الاعلام وان لم يخص الواحد من جنسه فلذلك لم لا يكون هيهات كما ذكرنا .

قيل هذه الاعلام وان كانت معنيا تها نكرات فقد يمكن فى كل واحد منها ان يكون معرفة صحيحة كقولك فرقت ذلك الاسد الذى فرقته وتباركت بالثعلب الذى تباركت به وخسأت الذئب الذى خسأته فاما الفعل فمما لا يمكن تعريفه على وجه فلذلك لم يعتد التعريف الواقع عليه لفظا سمة خاصة

---

(١) عبارة ابن جنى فى المبهج علم على معنى عداة ـ (٢) اصل ـ المساوق ولاتعريفا
(٣) اصل ـ وبجاوة .

ولا تعريفا .

وايضا فان هذه الاصوات عندنا فى حكم الحروف فالفعل اذا اقرب اليها ومعترض بين الاسماء وبينها ، ألا ترى ان البناء الذى سرى فى باب صه ومه وحيهلا ورويد وايه وايها وهلم ونحو ذلك من باب نزال ودراك ونظار ومناع انما اتاها من قبل تضمن هذه الاشياء معنى لام الامر لأن اصل صه اسم له وهو اسكت والاصل لتسكت كقراءة النبى عليه السلام (فبذلك فلتفرحوا) .

وكذلك مه هو اسم اكفف والاصل لتكفف وكذلك نزال هو اسم انزل واصله لتنزل فلما كان معنى اللام عابرا فى هذا النسق وساريا فى ايجابه ومقصورا (١) فى جميع جهاته دخله البناء من حيث تضمن هذا المعنى كما دخل اين وكيف لتضمنهما معنى حرف الاستفهام وامس لتضمنه معنى حرف التعريف ومن لتضمنه معنى حرف الشرط وسوى ذلك،فاما اف وهيهات وبابهما مما هو اسم للفعل فى الخبر فمحمول فى ذلك على افعال الامر وكان الموضوع فى ذلك انما هو لصه ومه ورويد ونحو ذلك ثم حمل عليه باب اف وشتان ووشكان من حيث كان اسما سمى به الفعل واذا جاز لا حمد وهو اسم علم ان يشبه بأركب وهو فعل نكرة كان ان يشبه اسم سمى به الفعل فى الخبر باسم سمى به الفعل فى الامر اولى، ألا ترى ان كل واحد منهما اسم وان المسمى به ايضا فعل ومع ذا فقد تجد لفظ الامر فى معنى الخبر نحو قول الله تعالى (اسمع بهم وابصر) وقوله(قل من كان فى الضلالة فليمدد له الرحمن مدا) اى فليمدن ووقع ايضا لفظ الخبر فى معنى الامر نحو قوله تعالى(لا تضار والدة بولدها)و قولهم (هذا الهلال) معناه انظر اليه ونظائره كثيرة فلما كان اف كصه فى كونه اسما للفعل كما ان صه كذا ولم يكن بينهما الا ان هذا اسم لفعل مأمور به وهذا اسم لفعل مخبر به وكان كل واحد من لفظ الخبر والامر قد يقع موقع صاحبه صار كأن كل

---

(١) اصل – متصورا .

واحد منهما هو صاحبه فكان لا خلاف هناك فى لفظ ولا معنى وما كان على بعض هذه القربى والشبكة الحق بحكم ما حمل عليه فكيف بما ثبتت فيه ووفت علته واطمأنت به فاعرف ذلك .

ومما حذفت لامه وجعل الزائد عوضا منها، فرزدق وفريزيد وسفرجل

٥ وسفيريج وهو باب واسع فهذا طرف من القول على ما زيد من الحروف عوضا من حرف اصلى محذوف .

واما الحرف الزائد عوضا من حرف زائد فكثير، منه التاء فى فرازنة وزنادقة وجحاجحة الحقت عوضا من ياء المد فى فرازين وزناديق وجحاجيح .

١٠ ومن ذلك مالحقته ياء المد عوضا من حرف زائدحذف منه نحوقولهم فى تكسير مدحرج وتحقيره دحيريج ودحاريج فالياء عوضا من ميمه وكذلك جحافيل وجحيفيل الياء عوضا من نونه وكذلك مغاسيل ومغيسيل الياء عوضا من يائه وكذلك زعافير الياء عوضا من الفه ونونه وكذلك الهاء فى تفعلة فى المصادر عوضا من ياء تفعيل اوالف فعال وذلك نحو سليته تسلية

١٥ وربيته تربية الهاء بدل من ياء تفعيل فى تسلى وتربى اوالف سلاء ورباء، انشد ابو زيد .

باتت تنزى دلوها تنزيا كما تنزى شهلة صبيا

ومن ذلك تاء الفعلة فى الرباعى نحوا لهملجة والسرهفة كأنها عوض من الف فعلال نحوالهملاج والسرهاف قال العجاج (سرهفته ما شئت من

٢٠ سرهاف) وكذلك ماالحق بالرباعى من نحوالحوقلة والبيطرةوالجهورةوالسلقاة كأنها عوض من الف حيقال وبيطار وجهوار وسلقاء ومن ذلك قول التغلبى

متى كنا لأمك مقتوينا

والواحد مقتوى وهو منسوب الى مقتى وهو مفعل من القتو وهوالخدمة قال .

انى امرأ من بنى خزيمة لا احسن قتو الملوك والحفدا

فكان قياسه اذا جمع ان يقال مقتويون ومقتويين كما انه اذا جمع بصرى وكوفى قيل بصريون وكوفيون ونحو ذلك الا انه جعل علم الجمع معاقبا لياء الاضافة فصحت اللام لنية الاضافة كما يصح معها واولا ذلك لوجب حذفها لالتقاء الساكنين وان يقال مقتون ومقتين كما يقال هم الاعلون وهم المصطفون ٥
فقد ترى الى تعويض علم الجمع من يائى الاضافة والجمع زائدا، وقال سيبويه فى ميم فاعلته مفاعلة انها عوض من الف فاعلته ومنع ذلك المبرد فقال ألف فاعلته موجودة فى المفاعلة فكيف يعوض من حرف هوموجود غير معدوم ـ قال ابن جنى، وقد ذكرنا ما فى هذا ووجه سقوطه عن سيبويه فى موضع غير هذا يعنى فى (كتاب التعاقب) وفيه ان ابا على رد قول المبرد فى الجزء الستين من ١٠
(التذكرة) وحاصله ان تلك الالف ذهبت وهذه غيرها وهى زيادة لحقت المصدر كما تلحق المصادر واصناف زيادتها بين الف الافعال وياء التفعيل قال لكن الالف فى المفاعل بغير هاء هى الف فاعلته لامحالة وذلك نحو قاتلته مقاتلا وضاربته مضاربا قال الشاعر.

أقاتل حتى لا ارى لى مقاتلا وانجو اذا غم الجبان من الكرب ١٥

فاما اقمت إقامة واردت إرادة ونحو ذلك فان الهاء فيها على مذهب الخليل وسيبويه عوض من الف إفعال الزائدة وهى فى قول ابى الحسن عوض من عين افعال على مذهبها فى باب مفعول من نحو، مبيع ومقول والخلاف فى ذلك قدعرف واحيط بحال المذهبين فيه فتركناه لذلك ومن ذلك الالف فى يمان وتهام وشآم هى عوض من احد يائى الاضافة فى يمنى وتهامى ٢٠
وشآمى وكذلك الف ثمان قلت لابى على لم زعمتها للنسب فقال لأنها ليست بجمع مكسر فتكون كصحار قلت له نعم ولو لم تكن للنسب للزمتها الهاء البتة نحو باقية وكراهية وسماهية فقال نعم هوكذلك ومن ذلك ياء التفعيل بدل من الف الفعال كما ان التاء فى اوله عوض من احدى عينيه وقد وقع هذا التعاوض فى

الحروف المنفصلة عن الكلم غير المصوغة فيها الممزوجة با نفس صيغها وذلك نحو قول الراجز على مذهب الخليل .

ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل

اى من يتكل عليه فحذف عليه هذه وزاد على متقدمة ألا ترى انه ٥ يعتمل ان لم يجد من يتكل عليه ويدع ذكر قول غيره هنا ، وكذلك قول الآخر .

اولى فاولى بامرىء القيس بعد ما خصفن بآثار المطى الحوافرا

اى خصفن بالحوافر آثار المطى يعنى آثار اخفافه فحذف الباء من الحوافر وزاد اخرى عوضا منها فى آثار المطى هذا على قول من لم يعتقد القلب ١٠ وهو أمثل فما وجدت مندوحة عن القلب لم يرتكبه ، وقياس هذا الحذف والتعويض قولك بايهم تضرب امرره اى ايهم تضرب امرربه وهو كثير انتهى ما اورده ابن جنى فى هذا الباب ، وبقى تتمات نوردها مزيدة عليه .

منها ، قال ابن خالويه من العرب من اذا حذف عوض ، من ذلك تشديد الميم فى الفم فى بعض اللغات عوضا من لامه المحذوفة فان اصله فمى ١٥ اوفمو انشد الاصمعى (يا ليتها قد خرجت من فمه) .

وتشديد اب وأخ عوضا من لاميهما فان اصلهما ابو واخو قال فى الجمهرة ذكر ابن الكلبى ان بعض العرب يقولون اخّ واخّة وقال ابن مالك فى (شرح التسهيل) ذكر الازهرى ان تشديد خاء اخ وباء اب لغة قال وكذا تشديدنون هن قال سحيم .

٢٠ ألا ليت شعرى هل ابيتن ليلة وهنى جاذبين لهزمتى هن(١)

وتشديدميم دمعوضا من لامه المحذوفة فان اصله دمى قال(والدم يجرى بينهم كالجدول) وقال .

اهان دمك فرغا بعد عزته ياعمرو بغيك اصرارا على الحسد

فقد شقيت شقاء لا انقضاء له وسعد مرديك موفور على الابد

(١) كذا .

وذهب جماعة الى ان تشديد النون فى هـذان عوض من ألف ذا المحذوفة، وقوم الى ان النون فى المثنى والجمع عوض من حركة المفرد، وآخرون الى انها عوض من تنوينه، وآخرون الى انها عوض منهما معا ومن هذا الباب تعويض هاء التأنيث من، الف التأنيث .

الخامسة ، تقول فى جمع حبنطى وعفرنى حباط وعفارن فاذا عوضت من الالف فان شئت تعوض الياء تقول حبانيط وعفارين وان شئت تعوض الهاء فتقول حبانطة وعفارنة . ٥

قال ابو حيان ، لكن باب تعويض الياء واسع جدا لانه يجوز دخولها فى كل ماحذف منه شئ غير باب لغيزى ، واما تعويض الهاء فمقصور على ما ذكر واكثر ما يكون تعويض الهاء من ياء النسب المحذوفة كاشعثى واشاعثة وازرقى وازارقة ومهلبى ومهالبة . ١٠

ومن تعويض الهـاء عن الف التأنيث قولهم فى تصغير لغيزى لغيزة وفى تصغير حبارى حبيرة .

ومن هذا الباب تعويض التنوين من المضاف اليه فى اى واذ ومن حرف العلة المحذوفة فى نحو جوار وغواش واعيم وقاص وداع . ١٥

قال ابن النحاس فى (التعليقة) واختلف فى تنوين كل وبعض فقيل عن المضاف اليه كاذ .

قال الزمخشرى والاولى ان يقال ليس بعوض عن المحذوف وانمـا هو التنوين الذى كان يستحقه الاسم قبل الاضافة والاضافة كانت مانعة من ادخال التنوين عليه فلمـا زال المانع وهو الاضافة رجع الى ما كان عليه من دخول التنوين عليه انتهى . ٢٠

قاعدة

قال ابو حيان ، قد يكون التعويض مكان المعوض كما قالوا ، يا ابت فالتاء عوض من ياء المتكلم وقد يكون العوض فى الآخر من محذوف كان فى الاول

كعدة وزنة وعكسه كأسم وأست لما حذفوا من آخره لام الكلمة عوضوا فى اوله همزة الوصل .

وقد يكون التعويض من حرف ليس اولا ولا آخرا فيعوض منه حرف آخر نحو زنادقة فى زناديق .

٥ وقال ابو البقاء فى (التبيين) عرفنا من طريقة العرب انهم اذا حذفوا من الاول عوضوا اخيرا مثل عدة وزنة واذا حذفوا من الآخر عوضوا فى الاول مثل أبن وقد عوضوا فى الاسم همزة الوصل فى اوله فكان(١) المحذوف من آخره .

قال، والعوض مخالف للبدل فبدل الشيء يكون فى موضع والعوض ١٠ يكون فى غير موضع المعوض عنه .

قال، فان قيل التعويض فى موضع لايوثق بان المعوض عنه فى غيره لان القصد منه تكميل الكلمة فاين كملت حصل غرض التعويض، الا ترى ان همزة الوصل فى اضرب وبابه عوض من حركة اول الكلمة وقد وقعت فى موضع الحركة .

١٥ فالجواب ان التعويض على ما ذكرنا يغلب على الظن ان موضعه مخالف لموضع المعوض منه لما ذكرنا من الوجهين، قولهم الغرض تكميل الكلمة ليس كذلك وانما الغرض العدول عن اصل الى ما هو اخف منه والخفة تحصل بمخالفة الموضع فاما تعويضه فى موضع محذوف لايحصل منه خفة لان الحرف قد يثقل بموضعه فاذا ازيل عنه حصل التخفيف .

٢٠ وفى (شرح التسهيل) لابى حيان اختلاف فى باب قضاة ورماة فالذى عليه الجمهور ان وزنه فعلة وانه من الاوزان التى انفرد بها المعتل الذى هو على وزن فاعل لمذكر عاقل .

وقال بعضهم وزنه فعلة ككامل وكملة وان هذه الضمة للفرق بين المعتل الآخر والصحيح .

---

(١) كذا ولعله مكان –

وقال

وقال الفراء وزنه فعل بتضعيف العين كنازل ونزل والهاء فيه اعنى في غزاة ورماة عوض مما ذهب من التضعيف كالهاء في اقامة واستقامة عوض مما حذف .

قال ابو حيان وقد نظم هذا الخلاف احمد بن منصور اليشكرى في ارجوزته في النحو وهي ارجوزة قديمة عدتها ثلاثة آلاف بيت الا تسعين بيتا احتوت على نظم سهل وعلم جم فقال . ٥

والوزن في الغزاة والرماة ... في الاصل عند حملة الرواة

فَعَلـه ليس لها نظير ... في سالم من شأنه الظهور

وآخرون فيه قالوا فَعَلَه ... كما تقول في الصحيح الجملة

نخص في ذلك حرف الفاء ... بالضم في ذى الواو وذى الياء ١٠

وخالف الفراء ما انبأت ... وحجهم بقولهم سراة

وعنده وزن غزاة فُعَّل ... كما تقول نازل ونزل

فالهاء من ساقطها معتاضه ... وانما تعرف بالرياضه

كالاصل في اقامة اقوام ... بالاعتياض اطرد الكلام

وبعضها جاء على التأصيل ... غزى وعفى ليس بالمجهول ١٥

وقال الزمخشرى في (الاحاجى) معنى العوض ان يقع في الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شيء ليس في اخواتها كما انتقص التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما فتدارك ذلك بزيادة التنوين(١) والفرق بين العوض والبدل ان البدل يقع حيث يقع المبدل منه والعوض لايراعى فيه ذلك الاترى ان العوض في اللهم في آخر الاسم والمعوض منه في اوله . ٢٠

وقد الف ابن جنى (كتاب التعاقب) في اقسام البدل والمبدل منه والعوض والمعوض منه وقال في اوله اعلم ان كل واحد من ضربى التعاقب وهما البدل والعوض قد يقع في الاستعمال موضع صاحبه وربما امتاز احدهما

(١) كذا - في الاصلين - والظاهر النون

بالموضع دون رسيله(١) والا ان البدل اعم استعمالا من العوض، وذلك انا نقول ان الف قام بدل من الواو في قوم ولا نقول انها عوض منها ونقول ان الميم في آخر اللهم بدل من ياء في اوله كما نقول انها عوض منها وان ياء اينق بدل من عينها كما نقول انها عوض منها، او لا ترى الى سعة البدل وضيق العوض وكذلك جميع ما استقريته تجد البدل فيه شائعا والعوض ضيقا فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا كذا وضع هذين اللفظين اهل هذا العلم فاستعملوه في عباراتهم واجروا عليه عاداتهم وهذا الذى رأوه في هذا هو القياس وذلك ان تصرف ،ع وض، في كلام العرب اين وقعت انما هو لأن يأتي مستقبل ثان مخالفا لمنقضى ومن ذلك تسميتهم الدهر عوض لانه موضوع على ان ينقضى الجزء منه ويخلفه جزء آخر من بعده ومعلوم ان ما يمضى من الدهر فان لا يعاد ومعاد لا يرتجع ومما ورد في فوت المعوض منه قوله .

عاضها الله غـــلاما بعـــدما شابت الاصداغ والضرس نقد

اى عوضها الله الولد مما اخذه منها من سواد الشعر وصحة الفم فهذه حال تصرف ،ع و ض، وليس كذلك تصرف ،ب د ل، لان البدل من الشيء قد يكون والشيئان جميعا موجودان، ألا ترى الى قول النحويين في مررت باخيك زيد ان زيدا بدل من اخيك وان كانا جميعا موجودين فاما من قال ان زيدا مترجم عن الاخ فانه لا يأبى ايضا ان يقول بدل منه وانما آثر لفظ الترجمة هنا وان كان يعتقد صحة لفظ البدل فيه كالفاظ يختارها احد الفريقين ويجيز مع ذلك ما اجاز الفريق الآخر كالجر والخفض والصفة والنعت والظرف والمحل والتمييز والتفسير وغير ذلك .

ومما ينبغي ان تعرف فرقا بين البدل والعوض ان من حكم البدل ان يكون في موضع المبدل منـه والعوض ليس بابه ان يكون في موضع المعاض منه ألا ترى ان ياء ميزان بدل من الواو التي هي فاؤها وهي مع ذلك واقعة موقعها وكذلك واو موسر بدل من اليـاء التي هي فاؤها وهي في مكانها،

(٢) كذا – في الاصلين ولعله – رسيله .

ودال ودّ الاولى بدل من تاء وتد وهى فى مكانها والالف فى رأيت
زيدا بدل من تنوينه وهى فى مكانه وليس احد يقول ان ياء ميزان عوض
من واوه ولا الف قام عوض من واوه ولا الف رأيت زيدا عوض من
تنوينه فى الوصل وسبب ذلك ما قد مناه من ان ، ع و ض ، انما هى لعدم
الاول وتعويض الثانى منه وليس كذلك الالف فى قام وباع لأنها فيهما ٥
كأنها الواو والياء ومتى نطقت بواحد من هذه الاحرف الثلاثة فكأنك
نطقت بالآخر وكذلك الالف التى هى بدل من التنوين ومن نون التوكيد فى
اضربا جارية عندهم مجرى ما هى بدل منه حتى انهم اذا نطقوا بالالف فكأنهم
قد نطقوا بالنون فالالف اذا كأنها هى النون وعلى هذا ساق سيبويه حروف
البدل الاحد عشر لأن كل واحد منها وقع موقع المبدل منه لا متقدما عليه ١٠
ولا متراخيا عنه ولم يسم شيئا من ذلك عوضا وليس كذلك هاء زنادقة لأنها
عوض من ياء زناديق قيل لها عوض لأنها لم تقع موقع ماهى عوض منه
وكذلك هاء التفعلة نحو التقدمة والتجربة وتاء التفعيل عوض من عين فعال
فتاء تكذيب عوض من احدى عينى كذاب لأنها ليست فى موضعها ولكن
ياء التفعيل بدل من الف فعال لانها فى موضعها ولأن الياء ايضا قريبة الشبه ١٥
بالالف كأنها هى والبدل اشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه انتهى .

قاعدة

العوض والمعوض منه لا يجتمعان ومن ثم رد ابو حيان قول شيخيه
أبن عصفور والآمدى ، انه لا يجوز حذف فعل الشرط فى الكلام اوحذفه
وحذف الجوب معا الابشرط تعويض لا، من المحذوف نحو اضرب زيدا ان ٢٠
اساء والافلا، فقال ليس بشىء بل لا نائبة وليست عوضا من الفعل لانه يجوز الجمع
بينهما تقول اضرب زيدا ان اساء وان لا يسىء فلا تضربه ولو كان تعويضا
لما جاز الجمع بينهما ورد ايضا قول ابى موسى الجزولى أن ما اللاحقة لاى الشرطية
عوض من المضاف اليه المحذوف الذى تطلبه من جهه المعنى فقال لو كانت عوضا

لم تجتمع مع الاضافة فى قوله تعالى (ايما الاجلين) لأنه لا يجتمع العوض والمعوض منه بل الصواب أنها زائدة لمجرد التوكيد ولذلك لم تلزم ولو كانت عوضا للزمت.

وللقاعدة فروع .

احدها ، قولهم اللهم الميم فيه عوض من حرف النداء ولذا لايجمع بينهما .

الثانى ، قولهم فى النداء يا ابت و يا امت التاء فيهما عوض من ياء الاضافة ولذا لا يجمع بينهما .

الثالث ، قولهم يمانى وشامى وتهامى الالف فيه عوض من احدى يائى النسب ولذا لايجمع بينهما .

الرابع، قولهم عدة وزنة ونحو ذلك الهاء فيه عوض من الواو المحذوفة التى هى فاء الكلمة والاصل وعد و وزن ولذلك لا يجتمعان .

الخامس ، قولهم زنادقة الهاء فيه عوض من الياء فى زناديق ولذلك لا يجتمعان ومثله دجاجلة وجبابرة وما اشبه ذلك .

السادس، قال ابو حيان يختص كاف ضمير الخطاب فى المؤنث بلحوق شين (١) عند بعض العرب وسين(٢) عند بعضهم فى الوقف وذلك عوض من الهاء فلذلك لايجتمعان .

السابع ، قال ابو حيان قد نابت الالف عن هاء السكت فى الوقف فى بعض المواضع وذلك فى حيهل وإن قالوا حيهله وحيهل وحيهلا والهاء الاصل والالف كأنها عوض عنها واما ان فسمع فيه إنه بالهاء ووقف عليه ايضا بالالف فقالوا إنا وليست الألف من الضمير خلافا للكوفيين اذ لوكانت منه لقلت فى الوقف عليه إناه كما قلت فى الوقف على هذا هذاه .

الثامن، باب جوار وغواش يقال فيه حالة النصب رأيت جوارى بمنع الصرف بلا خلاف لخفة الفتحة على الياء وفى حالة الرفع والجر تحذف ياؤه

(١) ويقال لهذه اللغة لغة الكشكشة – ح (٢) يقال لها لغة الكسكسة – ح .

و يلحقه

ويلحقه التنوين والاصح انه عوض من الياء ولذا لايجتمعان .

قال فى (البسيط) وهذه المسئلة مما يعانى بها ويقال، اى اسم اذا تم لفظه نقص حكمه واذا نقص لفظه تم حكمه، ونقصان لفظه بحذف يائه واتمام حكمه بلحوق التنوين به .

التاسع، قال الكوفيون لولا فى قولك لولا زيد لاكرمتك اصلها لو والفعل والتقدير لو لم يمنعنى زيد من إكرامك لاكرمتك الا انهم حذفوا الفعل تخفيفا وزاد والاعوضا فصار بمنزلة حرف واحد وصار هذا بمنزلة قولك اما انت منطلقا لحذفوا الفعل وزادوا اما عوضا من الفعل .

قالوا والذى يدل على انها عوض انهم لا يجمعون بينها وبين الفعل لئلايجمع بين العوض والمعوض منه .

العاشر، قال ابوحيان فى (شرح التسهيل) لا يجوزان يجمع بين إذا الفجائية والفاء الرابطة للجواب نحوان تقم فاذا زيد قائم لأنها عوض منها فلايجتمعان .

الحادى عشر، قال فى (البسيط) تصحب اللام اسم الاشارة فيقال ذلك وهى عوض من حرف التنبيه للدلالة على تحقق المشار اليه ولذلك لايجوز الجمع بينهما فيقال هذالك لئلايجمع بين العوض والمعوض بخلاف الكاف فانه يجوز الجمع بينهما لعدم العوض .

الثانى عشر، قال الزمخشرى فى (الاحاجى) نحو قولهم سنون وقلون وارضون وحرون جمع حرة جعلوا الجمع بالواو والنون عوضا من المحذوف فيها من لام اوحرف تأنيث .

وقال فى (البسيط) سنة حذف لامها وجعل جمعها بالواو والنون عوضا من عود لامها فيقال سنون فاذا جمعت على سنوات عادت اللام لانه قياس جمعها وليس عوضا واما قلة فتجمع على قلون وقلات ولا تعود لامها فى الجمعين لان علامتها كالعوض من لامها بخلاف جمعها على قلى وكذا هنة

تجمع على هنوات ولا تعود اللام لأن الالف والتاء صارا كالعوض وكذا فئة وفئات وشية وشيات ورئة ورئون ورئات ومئة ومئون ومئات ونحو ذلك .

وقال ابن فلاح (فى المغنى) سمعت الفاظ مجموعة جمع التصحيح جبرالها لما دخلها من الوهن بحذف لام او تاء تأنيث او ادغام قالوا، سنة وسنون وقلة وقلون وبرة وبرون وثبة وثبون وكرة وكرون ورئة ورئون ومئة ومئون وارض وارضون وحرة وحرون، وهذا يتوقف على السماع لا مجال للقياس فيه، وقد غيروا ابنية بعضه اشعارا بعدم اصالته فى هذا الجمع فكسروا اول سنين وكسروا وضموا اول ثبين وكرين، وقيل ان جمعها ليس عوضا عن تاء التأنيث بل لأنها عندهم جارية مجرى من يعقل وقد كثر التعويض من محذوف اللام لقوة طلب الكلمة للامها الذى هو من سنخها و لم يوجد التعويض فى محذوف التاء الا فى ارض ليكون لزائد فى قوة الاصلى فى المراعاة والطلب انتهى .

الثالث عشر ، الاسماء الستة حذفت لاماتها فى حال افرادها وجعل اعرابها بالحروف كالعوض من لاماتها، ذكره ابن يعيش فى (شرح المفصل)

الرابع عشر ، قال ابن يعيش الناصب للمنادى فعل مضمر تقديره انادى زيدا او ادعو ونحو ذلك ولا يجوز اظهار ذلك ولا التلفظ به لأن يا قد نابت عنه

الخامس عشر ، قال ابن يعيش قال الخليل اللام فى المستغاث بدل من الزيادة اللاحقة فى الندبة آخر الاسم من نحو يا زيداه ولذلك يتعاقبان فلا تدخل اللام مع الف الندبة ومجراهما واحد لأنك لا تدعو واحدا منهما ليستجيب فى الحال كما فى النداء .

السادس عشر ، قال ابن يعيش هاء التنبيه فى يا أيها الرجل زيدت لازمة عوضا مما حذف منها والذى حذف منها الاضافة فى قولك، اى الرجلين والصلة التى فى نظيرها وهى من، ألا ترى انك اذا ناديت من قلت، يا من ابوه

قائم ويامن فى الدار .

السابع عشر، قال ابن يعيش الناس اصله أناس حذفوا الهمزة وصارت الالف واللام فى الناس عوضا منها ولذلك لا يجتمعان فاما قوله ،

(إن المنايا يطلعن على الآناس الامنينا) فمردود لايعرف قائله

الثامن عشر، قال ابن يعيش لا يجوز اظهار الفعل فى التحذير اذا كرر الاسم نحو، الاسد الاسد، لان احد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما .

التاسع عشر، قال ابن يعيش قولهم عذيرك من فلان مصدر بمعنى العذور د منصوبا بفعل مقدر كأنه قال هات عذيرك او احضره ، وضع موضع الفعل فصار كالعوض من اللفظ به فلذلك لا يجوز اظهار الفعل لانه اقيم مقام الفعل .

العشرون ، قال ابن يعيش الخفض فى المضاف اليه بالحرف المقدر الذى هو اللام او من وحسن حذفه لنيابة المضاف عنه وصيرورته عوضا عنه فى اللفظ وليس بمنزلته فى العمل ، قال ونظير ذلك واو رب الخفض فى الحقيقة ليس بها بل برب المقدرة لان الواو حرف عطف وحرف العطف لا يخفض وانما هى نائبة فى اللفظ عن رب .

الحادى والعشرون ، قال ابن يعيش اذا قلت رأيت القوم اجمعين كان فى تقدير رأيت القوم جميعهم وكان يجب ان تقول جاء القوم كلهم اجمعهم اكتعهم ابصعهم ، فحذفوا المضاف اليه وعوضوا من ذلك الجمع بالواو والنون فصارت الكلمة بذلك الجمع يرادبها المضاف والمضاف اليه ولهذا لم يجرين على نكرة وصار ذلك كجمعهم ارضا على ارضين عوضا من تاء التأنيث .

فان قيل تاء التأنيث تتنزل من الاسم منزلة جزء منه ولذلك كانت حروف الاعراب منه فقالوا قائمة وقاعدة عوضوا منها كما عوضوا مما حذف من نفس الكلمة نحو ، مائة ومئين وقلة وقلين وثبة وثبين، والمضاف اليه كلمة قائمة بنفسها وحرف الاعراب ما قبلها .

فالجواب ان المضاف اليه ايضا يتنزل من المضاف منزلة ما هو من نفس الاسم ولذلك لايفصل بينهما واذا صغرت نحو عبدالله وامرئ القيس انما يصغر الاسم المضاف دون المضاف اليه كما تفعل ذلك فى علم التأنيث نحو طليحة وحميراء يصغر الصدر ويبقى علم التأنيث بحاله فلما تنزل المضاف اليه من المضاف منزلة الجزء من الكلمة جاز ان يعوض منه اذا حذف واريد معناه .

الثانى والعشرون، قال ابن هشام فى (المغنى) لايجوز حذف خبر كان لانه عوض اوكالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان .

وقال ابن القواس فى (شرح الدرة) كان من حيث انها فعل لها مصدر فى الاصل الا انه لايستعمل مع خبرها لان الخبر عوض منه ولايجمع بين العوض والمعوض منه .

الثالث والعشرون، قال السخاوى فى (تنوير الدياجى فى تفسير الاحاجى) ما فى قولك أما انت منطلقا انطلقت عوض من كان اذ الاصل لأن كنت منطلقا ولهذا لايجوز اظهار الفعل معها عند سيبويه وان جعلت ما توكيدا لم يمتنع اظهار الفعل وهو قول المبرد .

الرابع والعشرون ، أما فى قولهم أما زيد فمنطلق جعلت عوضا عن مهمايكن(١) من شيء ، ولهذا لايذكر الفعل بعدها ذكره السخاوى

الخامس والعشرون ، ما فى قولهم افعل هذا إما لا، عوض من جملة إذ الاصل ان كنت لا تفعل غيره حذفت الجملة وصارت ماعوضا منها فلا يجمع بينهما ذكره السخاوى .

السادس والعشرون ، قد وسوف والسين وحرف النفي جعلت عوضا مما سقط من أن المفتوحة المخففة اذا دخلت على الفعل فاذا عاد الساقط زال العوض ذكره الزمخشرى فى (الاحاجى) .

السابع والعشرون ، قولهم ، زرنى ازرك ، حقيقته ، زرنى فانك ان تزرنى ازرك ، فحذفت جملة الشرط وجعل الأمر عوضا منها ذكره ابن جنى فى

---

(١) اصل ــ يك ــ

(كتاب التعاقب) .

قال ومثل ذلك ايضا الفعل المجزوم فى جواب النهى والاستفهام والتمنى والدعاء والعرض وجميع ذلك الجمل الظاهرة فيه اعواض من الجمل المحذوفة المقدرة وتقدير الشرط نحو لا تشتمه يكن خيرا لك ، اين بيتك ازره اى ان اعرفه ازره ، ليت لى مالا اتصدق به، اللهم ارزقنى بعيرا احج عليه ، الا تنزل ٥ عندنا تصب خيرا ، فكل ذلك محذوفة منه جملة الشرط معوضا منها الجمل المذكورة .

الثامن والعشرون ، قولهم انت ظالم ان فعلت تقديره ان فعلت ظلمت حذف جواب الشرط وجعلت الجملة المتقدمة فيه(١) عوضا من المحذوف ولا يجوز جعل الجملة المذكورة هى الجواب لأن جواب الشرط لا يتقدم ذكره ابن ١٠ جنى .

التاسع والعشرون ، ما فى حيثما واذ ما جيئ بها عوضا من اضافتهما الى الجملة ذكره ابن جنى .

الثلاثون ، الجملة التى هى جواب القسم جعلت عوضا من خبر المبتدأ فى نحو لعمرك لا فعلن وايمن الله لا فعلن فوجب حذفه ولم يجز (٢) ، ذكره ابن جنى . ١٥
الحادى والثلاثون ، جواب لولا فى قولك لولا زيد لقمت جعل عوضا من خبر المبتدأ او معا قباله فوجب حذفه ، ذكره ابن جنى .

الثانى والثلاثون ، قولك ليت شعرى هل قام زيد فهل قام زيد جملة منصوبة المحل بشعرى لأنه مصدر شعرت وشعرت فعل متعد فمصدره متعد مثله وهذه الجملة نابت عن خبر ليت وصارت عوضا منه فلا تظهر فى هذا الموضع ٢٠ اكتفاء بها، ذكره ابن جنى .

الثالث والثلاثون ، يد وغد اصلهما يدى وغدو، بسكون العين حذفت اللام وعوض منها حركة العين ، ذكره ابن جنى .

الرابع والثلاثون ، قال ابن هشام فى المغنى لكون الباء والهمزة

---

(١) اصل – منه (٢) كذا – فى الاصلين . ولعله سقط ذكره –

متعاقبتين لم يجز اقمت بزيد وكذا قال الحريرى فى (درة الغواص) الجمع بينهما ممتنع كما لا يجمع بين حرفى الاستفهام ».

الخامس والثلاثون، والسادس والثلاثون، قال ابن جنى فى (سر الصناعة) اما قولهم لاها الله فان ها صارت عندهم عوضا من الواو، ألا تراها
٥ لاتجتمع معها كما صارت همزة الاستفهام فى آلله انك لقائم عوضا من الواو وقال الشلوبين فى (شرح الجزولية) اما آلله بالمد فعلى ان همزة الاستفهام صارت عوضا من حرف القسم ودليل كونها عوضا انه لايجمع بينها وبين حرف القسم لاتقول أوالله لافعلن .

السابع والثلاثون، قال الاندلسى فى (شرح المفصل) يقال ان واو
١٠ والقسم عوض من الفعل بخلاف الباء فانها ليست عوضا منه ومن ثم جاز اقسمت الله ولم يجز اقسمت والله .

الثامن والثلاثون، قال ابن أياز لايجوز اظهار أن الناصبة بعد حتى لان حتى جعلت عوضا منها فلايجوز اظهارها لئلا يكون جمعا بين العوض والمعوض منه .

١٥ التاسع والثلاثون قال ابن عصفور فى (شرح الجمل) المنصوب على اضمار فعل تارة يجعل عوضا من الفعل المحذوف وتارة لا فان لم يجعل عوضا منه جاز اضماره واظهاره كقولك لمن تأهب للحج مكة اى تريد ولمن سدد سهما القرطاس اى اصبت وان شئت اظهرته وان جعل عوضا منه لم يجز اظهاره لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه الا ان جعل الاسم المنصوب عوضا من الفعل
٢٠ المحذوف لايطرد وانما جاء ذلك فى مواضع تحفظ ولايقاس عليها .

فمن ذلك قولهم مرحبا واهلا وسهلا وسعة ورحبا فانما جعلت العرب هذه الاسماء عوضا من الافعال لكثرة الاستعمال .

ومن ذلك هنيئاً مريئا وكرامة ومسرة ونعمة عيش وسقيا ورعيا وسحقا وبعدا وتعسا ونكسا وبهرا، وما اشبه ذلك من المصادر التى استعملت فى الدعاء

الدعاء للانسان اوعليه اوهى حاكية لذلك كلها منصوبة باضمار فعل لايظهر لانها صارت عوضا من الفعل الناصب لها ، انتهى .

الاربعون ، قال ابن الدهان فى (الغرة) قال قوم انما امتنع دخول الجر فى الفعل لان الجزم فى الفعل عوض من الجر فى الاسم فيستحيل الجمع بين العوض والمعوض منه . ٥

الحادى والاربعون ، قال ابن الصائغ فى (تذكرته) نقلت من مجموع بخط على بن عبد الصمد بن محمد بن الرماح قال الفرق بين حسن وجهه وعبد بطنه وواحد امه حيث يبعد(١) الاول لان فيه جمعا بين العوض والمعوض منه اذ اثبات الهاء فى وجهه يقتضى ان يكون الوجه فاعلا بالصفة دون الثانى لانه لا يصح رفع البطن بعبد والام بواحد ثم ينقل كما فى حسن نحو حسن ابوه ثم حسن الاب . ١٠

الثانى والاربعون ، قال ابن القواس فى (شرح الدرة) قد عوضوا عن الواو فى القسم ثلاثة احرف هاء التنبيه والف الاستفهام وقطع همزة الوصل بجروا بها لنيابتها عنها بدليل امتناع الجمع بين هذه الاحرف وبينها .

تنبيه

١٥

قال السخاوى فى (تنوير الدياجى) ابدلوا من ياء الاضافة تاء فى نحو يا ابت ويا امت وابدلوا منها الفا فقالوا يا ابا ويا اما فلها بد لان التاء والالف ثم جمعوا بينهما فقالوا يا ابتا ويا امتا ولم يعدوا ذلك جمعا بين العوض والمعوض عنه لأنه جمع بين العوضين وكذا ذكر ابن النحاس فى (التعليقة) وقال لايكره الجمع بين العوضين كما يكره الجمع بين العوض والمعوض منه . ٢٠

تنبيه

قال ابن جنى فى (كتاب التعاقب) لايجمع بين ان يبدل من الحرف ويعوض منه هذا لم يأت فى شىء من كلامهم .

---

(١) ى ـ يتعدى ـ

تنبيه

قال ابو حيان قال بعض اصحابنا فى قول النحاة ان التاء فى فرازنة
عوض من الياء نظر اذ يمكن ان تكون للجمع كما استقرت فى غير هذا الموضع
وامكن انهم لم يجمعوا بينها وبين التاء لان الاسم يطول بهما وهما غير واجبين
٥ فى الكلمة وعند ما رأى النحاة انها تعاقبها اعتقدوا فيها انها للمعاوضة حتى نسبوا
ذلك للعرب وجعلوا انهم وضعوها على معنى المعاوضة والمعاوضة ليس معنى
تعتبره العرب بحيث تجعل الهاء له بالقصد بل هذه عبارة تكون من النحوى
عند رؤية التعاقب فى كلامهم وان كان سيبويه قد جرى على مثل هذه الطريقة
فى الاعواض الا انه لا يقدح فيه معنى بل انما ينبغى ان ينسب الى العرب المعاوضة
١٠ اذا كان للتعويض فائدة واى فائدة فى اسقاط حرف وزيادة آخر انتهى .

قلت هذا السؤال قد تعرض له ابن جنى واجاب عنه فقال فى (كتاب
التعاقب) فان قلت فلعل الهاء فى زنادقة وجحاجحة لتأنيث الجمع كهاء
ملائكة وصياقلة فلا تكون عوضا ، قلنا لم تأت الهاء لتأنيث الجمع فى مثال مفاعيل
انما جاءت فى مثال مفاعلة نحو ملائكة انتهى .

قاعدة

١٥

ما كان عوضا لا يحذف فلا تحذف ما فى أما انت منطلقا انطلقت ولا كلمة
لا من قولهم افعل هذا امالا ولا التاء من عدة واقامة واستقامة فاما قوله تعالى
(واقام الصلوة) فمما يجب الوقوف عنده ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر
احرف النداء عوضا من ادعو او انادى لاجازتهم حذفها . وقال الآمدى (فى شرح
٢٠ الجزولية) ان قال قائل لم جاز دخول يا على هذا ولا تدخل على الالف واللام

فالجواب ما قال المازنى ، ان اصل هذا ان تشير به الى واحد حاضر
فلما دعوته نزعت منه الاشارة التى كانت فيه والزمته اشارة النداء فصارت
يا عوضا من نزع الاشارة ومن اجل ذلك لا يقال هذا اقبل لان يا قد صارت
عوضا

عوضا من الاشارة .

التغليب

قال ابن هشام فى (المغنى) القاعدة الرابعة انهم يغلبون على الشئ ما لغيره لتناسب بينهما او اختلاط فلهذا قالوا الابوين فى الاب والام وفى الاب والخالة والمشرقين والمغربين والخافقين فى المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب سمى خافقا مجازا وانما هو مخفوق فيه والقمرين فى الشمس والقمر والعمرين فى ابى بكر وعمر والعجاجين فى رؤبة والعجاج والمروتين فى الصفا والمروة ولاجل الاختلاط اطلقت من على ما لايعقل فى نحو (فمنهم من يمشى على بطنه) الآية واسم المخاطبين على الغائبين فى نحو قوله تعالى (اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون) لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على المؤنث حتى عدت منهم فى (وكانت من القانتين) والملائكة على ابليس حتى استثنى منهم فى (فسجدوا الا ابليس) .

ومن التغليب (اولتعودن فى ملتنا) فان شعيبا عليه السلام لم يكن فى ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه وقوله (يذرؤكم فيه) فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والانعام فغلب المخاطبون والعقلاء على الغائبين والانعام قالوا ، ويغلب المؤنث على المذكر فى مسئلتين .

احداهما ضبعان فى تثنية ضبع للمؤنث وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا ضبعانان .

والثانية التاريخ فانهم ارخوا بالليالى دون الايام ذكر ذلك الزجاجى وجماعة .

قال ابن هشام وهو سهو فان حقيقة التغليب ان يجتمع شيئان فيجرى حكم احدهما على الآخر ولايجتمع الليل والنهار ولاهنا تعبير عن شيئين بلفظ احدهما وانما ارخت العرب بالليالى لسبقها اذ كانت اشهر هم قمرية والقمر انما يطلع ليلا ، وقال ابن فلاح فى (مغنيه) العرب تغلب الاقرب على الابعد بدليل تغليب

المتكلم على المخاطب وهما على الغائب فى الاسماء نحوانا وانت قمنا وانت وزيد قمتما
واستدل بذلك على ان المضارع حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال لان الحال
اقرب والعرب تغلب الاقرب على الابعد .

التغيير يأنس بالتغيير

٥ فمن ذلك قال ابو حيان ، باب النسب بنى على ثلاث تغييرات . لفظى
وهو كسر ما قبل الياء وانتقال الاعراب اليها . ومعنوى وهو صيرورته اسما لما
لم يكن له ، ألا ترى ان عليا مثلا ينطلق على رجل اسمه على فاذا نسب اليه صار ينطلق
على رجل ينسب الى على .

وحكمى ، وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشتقة نحو مررت
١٠ برجل قرشى ابوه كأنك قلت منتسب الى قريش ابوه ويطرد ذلك فيه وان
لم يكن مشتقا وان لم يرفع الظاهر رفع الضمير مستكنا فيه كما يرفعه اسم الفاعل
المشتق فهذه ثلاث تغييرات ، ولما كان فيه هذه التغييرات كثر فيه التغيير
والخروج عن القياس اذ التغيير يأنس بالتغيير .

وقال غيره النسب يغير الاسم تغييرات . منها انه ينقله من التعريف
١٥ الى التنكير تقول فى تميم تميمى والاضافة فى غير هذا الباب حكمها فى الاكثر ان
تعرف .

ومنها انه ينقله من الجمود الى الاشتقاق والا لما جاز وصف المؤنث
به ولحاقه التاء ولما عمل الرفع فيما بعده من ظاهر اوضمير .

ومن ذلك قال ابن يعيش ، انما اختصت الاعلام بالحكاية دون سائر
٢٠ المعارف لكثرة دورها وسعة استعمالها فى باب الاخبارات والعلامات ونحوها
ولان الحكاية ضرب من التغيير اذ كان فيه عدول عن مقتضى عمل العامل
والاعلام مخصوصة بالتغيير ، ألا ترى انهم قالوا حيوة ومحبب ومكره ، وشاع فيها
الترخيم دون غيرها من الاسماء لأنها فى اصلها مغيرة بنقلها الى العلمية والتغيير
يأنس بالتغيير .

ومن ذلك قال السخاوى فى (تنوير الدياجى) دخلت تاء التأنيث فى ام واب فى حال النداء عوضا من ياء الاضافة نحو، يا امت ويا ابت، والاصل يا امى ويا ابى والدليل على انها تاء التأنيث قولهم فى الوقف يا ابه ويا امه وانما اختص ذلك بالنداء لأنه من باب تغيير.

٥ ومن ذلك قال ابن يعيش يجوز ترخيم ما فيه تاء التأنيث وان لم يكن علما نحو، ياثب وياعض، فى ثبةوعضة لأنها تبدل هاء فى الوقف ابدا لامطردا فساغ حذفها لأن التغيير اللازم لها من نقلها من التاء الى الهاء يسهل تغييرها بالحذف لأن التغيير يأنس بالتغيير.

ومن ذلك قال ابن النحاس فى (التعليقة) لايرخم المتعجب منه لأنا
١٠ لايرخم الا ماحدث فيه النداء البناء وليس بمندوب لأنه لما تطرق اليه التغيير بالبناء جاز ان يتطرق اليه تغيير آخر بالترخيم لأن التغيير يأنس بالتغيير.

ومن ذلك قال ابن فلاح فى (المغنى) انما اتبعت حركة المنادى لحركة الصفة اذا كانت ابنابين علمين لكثرة تغيير الاعلام بالنقل. والتغيير يأنس بالتغيير.

ومن ذلك قال السخاوى، باب فعيلة اذا نسب اليه يحذف منه التاء ثم
١٥ الياء فيقال فى حنيفة حنفى لأن ياء النسبة لما تسلطت على حذف التاء تسلطت على حذف الزائد الآخر، والتغيير يأنس بالتغيير، بخلاف باب فعيل فلا يحذف منه الياء نحو تميم وتميمى لفقد العلة المذكورة وكذا قال ابن النحاس لما تطرق اليه التغيير بحذف تاء التأنيث جاز ان يتطرق اليه تغيير آخر لأن التغيير يأنس بالتغيير.

٢٠ وقال ابن فلاح فى (المغنى) انما اختص العلم بالترخيم لوجهين.

احدهما ان الاعلام منقولة فى الاغلب عن وضعها الاول الى وضع ثان والنقل تغيير والترخيم تغيير والتغيير يأنس بالتغيير، كما قلنا فى حذف الياء فى النسب الى حنيفة تبعا لحذف التاء دون حذفها من حنيف، والثانى ان النداء اثر فيها التغيير بالبناء، والتغيير يأنس بالتغيير.

ومن ذلك قال ابن عصفور فى (شرح الجمل) والذى خرج عن نظائره أىّ من الموصولات وذلك ان كل موصول اذا وصل بالمبتدأ والخبر ولم يكن فى الصلة طول وكان المبتدأ مضمرا لم يجز حذف المبتدأ وابقاء الخبر الا فى ضرورة شعر ويجوز حذف المبتدأ فى اى (١) فصيح الكلام نحو، يعجبنى ايهم هو قائم، وان شئت قلت ايهم قائم فلما غيروها بالخروج عن نظائرها غيروها ايضا بالبناء لأن التغيير يأنس بالتغيير.

التقاص

منه حمل الجر على النصب فى باب ما لا ينصرف كما حمل النصب على الجر فى باب جمع المؤنث السالم وفى التثنية والجمع المذكر السالم طلبا للقاصة ذكره فى (البسيط).

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصل) ابدلت الهمزة من الهاء فى ماء وشاء والاصل موه وشوه وفى أيهات والاصل هيهات وكان ذلك لضرب من التقاص لكثرة ابدال الهاء من الهمزة قالوا هن فعلت والمراد ان وهبرت الثوب فى ابرته.

وقال ابن فلاح فى (المغنى) قلبت الهمزة فى نحو صحراء وعشراء ونفساء واوا فى الجمع بالألف والتاء فيقال صحراوات وعشراوات ونفساوات لأن الواو قد تبدل همزة فابدلت الهمزة واوا طلبا للتقاص.

تقارض اللفظين

هو قريب من الباب الذى قبله وقد ذكر ابن هشام هذه القاعدة فى المغنى فقال القاعدة الحادية عشرة من ملح كلامهم تقارض اللفظين ولذلك امثلة

احدها، اعطاء غير حكم الا فى الاستثناء بها واعطاء الاحكم غير فى الوصف بها.

---

(١) ى، فى اى شى صحيح فصيح كذا – ولعله – فى اى، فى فصيح. الثانى

الثانى اعطاء أن المصدرية حكم ما المصدرية فى الاهمال كقوله .

ان تقرآن على اسماء ويحكما　　منى السلام وان لا تشعرا احدا

واعمال ما حملا على أن نحو (كما تكونوا يولى عليكم) ذكره ابن الحاجب.

الثالث، اعطاء إن الشرطية حكم لو فى الاهمال (نحو «ان لا تراه فانه يراك»)

واعطاء لو حكم إن فى الجزم نحو (لو يشأ طار بها ذو ميعة) ذكره ابن الشجرى .

الرابع ، اعطاء اذا حكم متى فى الجزم بها كقوله (وذا تصبك خصاصة فتحمل) واهمال متى حملا على اذا كقول عائشة رضى الله عنها (وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس) .

الخامس ، اعطاء لم حكم لن فى عمل النصب قرئ (ألم نشرح) وفى اعطاء لن حكم لم فى الجزم كقوله .

لن يخب الآن من رجائك من　　حرك من دون بابك الحلقه

السادس ، اعطاء ما النافية حكم ليس فى الاعمال واعطاء ليس حكم ما فى الاهمال عندا نتقاض النفى بالا كقولهم (ليس الطيب الا المسك) .

السابع ، اعطاء عسى حكم لعل فى العمل كقوله (يا ابتاعلك اوعساكا) واعطاء لعل حكم عسى فى اقتران خبرها بأن .

الثامن ، اعطاء الفاعل اعراب المفعول وعكسه كقولهم ، خرق الثوب المسمار ، وقوله (اوبلغت سوآتهم هجر) .

التاسع ، اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل فى النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه فى الجر .

العاشر ، اعطاء افعل فى التعجب حكم افعل التفضيل فى جواز التصغير واعطاء افعل التفضيل حكم افعل فى التعجب فى انه لا يرفع الظاهر .

قال ولو ذكرت احرف الجر ودخول بعضها على بعض فى معناه لجاء من ذلك امثلة كثيرة ، وذكر محمد بن مسعود بن الزكى فى كتابه (البديع) ان الذى وأن المصدرية يتقارضان فتقع الذى مصدرية كقوله .

أتقرح اكباد المحبين كالذى أرى كبدى من حب ميّة تقرح

وتقع أن بمعنى الذى كقولهم (زيد اعقل من ان يكذب).

اى من الذى يكذب قال ابن هشام فاما وقوع الذى مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسى وارتضاه ابن خروف وابن مالك، وجعلوا منه ذلك الذى يبشر الله به عباده (وخضتم كالذى خاضوا) واما عكسه فلم اعرف قائلا به والذى جرى عليه اشكال هذا الكلام بأن ظاهره تفضيل زيد فى العقل على الكذب وهذا لا معنى له ونظائر هذا التركيب مشهورة الاستعمال وقل من يتنبه لأشكالها.

قال وظهر لى توجيهان احدهما ان يكون فى الكلام تأويل على تأويل فيؤل ان والفعل بالمصدر ويؤل المصدر بالوصف فيؤل الى المعنى الذى اراده ولكن بوجه يقبله العلماء ألا ترى انه قيل فى قوله تعالى (وما كان هذا القرآن أن يفترى) ان التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا ما كان مفترى.

الثانى، ان اعقل ضمن معنى ابعد فمعنى المثال زيد ابعد من الكذب لعقله من غيره فمن المذكورة ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بافعل لما تضمنه من معنى البعد لا لما فيه من المعنى الوصفى والمفضل عليه متروك ابدا مع افعل هذا لقصد التعميم وفى (شرح الدرة) لابن القواس شبهت ليس بلا فحملت عليها فى العطف كما حملت لاعليها فى العمل قال بعضهم فى قوله تعالى (وان كلالما ليوفينهم) خرج المازنى الآية على ان ان وان كانت مشددة فهى النافية بمعنى ما ثقلت كما ان ان المشددة لا تخفف وهذا من التقارض.

فائدة

قال الزمخشرى (فى المفصل) واعلم ان الاوغيرا يتقارضان ما لكل واحد منهما. قال ابن يعيش معنى التقارض ان كل واحد منهما يستعير من الآخر حكما هو اخص به فاصل غير ان يكون وصفا والاستثناء فيه عارض معار من الا.

التقدير

التقدير

فيه مباحث الاول قال ابن هشام القياس ان يقدر الشيء فى مكانه الاصلى لئلا يخالف الاصل من وجهى الحذف ووضع الشيء فى غير محله فيجب ان يقدر المفسر فى نحو زيدا رأيته مقدما عليه .

وجوز البيانيون تقديره مؤخرا عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند اقتضاء امر معنوى لذلك .

فالاول نحو ايهم رأيته اذلا يعمل فى الاستفهام ما قبله ونحو (وأما ثمود فهديناهم) فيمن نصب اذ لا يلى أما فعل وكنا قد منا فى نحو فى الدار زيد ان متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن زيد لانه فى الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتأخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة اصل آخر وهو انه عامل فى الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير لأن الخبر الفعلى لايتقدم على المبتدأ فى مثل هذا واذا قلت ان خلفك زيدا وجب تأخير المتعلق فعلا كان او اسما لأن مرفوع إن لا يسبق منصوبها واذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لأن خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذلا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية ، والثانى نحو (١) متعلق البسملة الشريفة فان الزمخشرى قدره مؤخرا عنها لأن قريشا كانت تقول باسم اللات والعزى نفعل كذا ، فيؤخرون افعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا تفخيما لشأنه بالتقديم فوجب على الموحد ان يعتقد ذلك فى اسم الله تعالى فانه الحقيق بذلك .

الثانى ينبغى تقليل المقدر ما امكن لتقل مخالفة الاصل ولذلك كان تقدير الاخفش ضربى زيدا قائما ضربه قائما اولى من تقدير باقى البصريين حاصل اذ كان او اذا كان قائما لانه قدرا ثنين وقدروا خمسة ولان التقدير من اللفظ اولى وكان تقديره فى انت منى فرسخان بعدك منى فرسخان أولى من تقدير الفارسى

---

(١) اصل ـ هو

انت مني ذو مسافة فرسخين لانه قدر مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شيء آخر يتعلق بـه الظرف والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما الى تقدير ثالث وضعف قول بعضهم في (وأشربوا في قلوبهم العجل) ان التقدير حب عبادة العجل والاولى تقدير الحب فقط وضعف قول الفارسي ومن وافقه في (واللائي يئسن) الآية ان الاصل (واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر) والاولى ان يكون الاصل واللائي لم يحضن كذلك تقليلا للمحذوف .

الثالث اذا استدعى الكلام تقدير اسماء متضايفة او موصوف وصفة مضافة اوجار ومجرور ومضمر عائد على ما يحتاج الى الرابط فلا يقدر ان ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدريج فالاول نحو (كالذي يغشى عليه) اى كدوران عين الذي والثاني نحو (اذا قامتا تضوع المسك منهما نسيم الصبا) اى تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا والثالث كقوله تعالى (واتقوا يوما لاتجزى نفس عن نفس شيئا) اى لا تجزى فيه ثم حذف في فصار لا تجزيه ثم حذف الضمير منصوبا لامخفوضا قاله الاخفش .

الرابع ، ينبغي ان يقدر المقدر من لفظ المذكور مهما امكن فيقدر في ضربي زيدا قائما ضربه قائما فانه من لفظ المبتدأ دون اذ كان او اذا كان ويقدر اضرب دون اهن في زيدا اضربه فان منع من تقدير المذكور مانع معنوى اوصناعي قدر ما لا مانع لـه فالاول نحو زيدا أضرب اخاه يقدر فيه اهن دون اضرب .

فان قلت زيدا أهن أخاه قدرت أهن والثاني نحو زيدا امرر به يقدر فيه جاوز دون امرر لأنه لايتعدى بنفسه نعم ان كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصح في قولك زيدا نصحت لـه جاز ان تقدر نصحت زيدا بل هو اولى من تقدير غير الملفوظ به .

ومما لايقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله (يا ايها المائح دلوى دونكا) اذا قدر دلوى منصوبا فالمقدر خذ ، لا دونك وقوله (واضرب منا بالسيوف القوانسا

القوانسا) الناصب فيه للقوانس فعل محذوف لااسم تفضيل محذوف لانا فرونا
بالتقدير من اعمال اسم التفضيل المذكور فى المفعول وكيف يعمل فيه المقدر
وقولك هذا معطى زيدا امس درهما التقدير اعطاه ولا يقدر اسم فاعل لأنك
انما فررت بالتقدير من اعمال اسم الفاعل الماضى المجرد من أل .

الخامس ، قد يكون اللفظ على تقدير وذلك المقدر على تقدير آخر نحو ٥
(وما كان هذا القرآن أن يفترى) فان يفترى مؤول بالافتراء والافتراء مؤول
بمفترى (ثم يعودون لما قالوا) قيل ما قالوا بمعنى القول والقول بتأويل المقول
وقال ابو البقاء فى (حتى تنفقوا مما تحبون) يجوز عند ابى على كون ما مصدرية
والمصدر فى تأويل اسم المفعول .

السادس قال ابو البقاء فى (التبيين) ليس كل مقدر عليه دليل من اللفظ ١٠
بدليل المقصور فان الاعراب فيه مقدر وليس له لفظ يدل عليه وكذلك الاسماء
الستة عند سيبويه الاعراب مقدر فى حروف المد منها وان لم يكن فى اللفظ
ما يدل عليه .

التقديم والتأخير

قال ابن السراج فى الاصول الاشياء التى لايجوز تقديمها ثلاثة عشر ١٥
١ – الصلة على الموصول – ٢ – والمضمر على الظاهر فى اللفظ والمعنى الا ما جاء
منه على شريطة التفسير – ٣ – والصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع
الاسماء – ٤ – والمضاف اليه وما اتصل به على المضاف – ٥ – وما عمل فيه حرف
او اتصل به لا يقدم على الحرف وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع
فلا يقدم مرفوعها على منصوبها – ٦ – والفاعل لا يقدم على الفعل – ٧ – والافعال ٢٠
التى لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها – ٨ – والصفات المشبهة باسماء الفاعلين
والصفات التى لا تشبه اسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه – ٩ – والحروف
التى لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها – ١٠ – وما عمل فيه معنى الفعل
فلا يقدم المنصوب عليه – ١١ – ولا يقدم التمييز وما بعد الا – ١٢ – وحروف

الاستثناء لا تعمل فيما قبلها – ١٣ – ولا يقدم مرفوعه على منصوبه ، ولا يفرق بين العامل والمعمول فيه بشئ لم يعمل فيه العامل الا الاعتراضات .

واما ما يجوز تقديمه فكل شئ عمل فيه فعل يتصرف وكان خبر المبتدأ سوى ما استثنيناه، انتهى كلام ابن السراج .

تقوية الأضعف واضعاف الاقوى

قال ابن جنى فى (الخاطريات) العرب تضعف الاقوى وتقوى الاضعف تصرفا وتلعبا .

فمن تقوية الاضعف الوصف بالاسم نحو ،مررت بقاع عرفج كله، وبصحيفة طين خاتمها،وهو كثير وذلك ان معنى الوصف فى الاسم حكم زائد على شرط الاسمية ألا ترى كل وصف اسما او واقعا موقع الاسم وليس كل اسم وصفا فالوصفية معنى زائد على الاسمية .

ومن تقوية الاسماء اعمالها عمل الفعل وذلك ان العمل معنى قوى زائد على شرط الاسمية .

ومن اضعاف الاقوى منع فعل التعجب التصرف او تقديم مفعوله عليه وكذلك نعم وبئس وعسى ومنه، والد، وصاحب وعبد، اصلها الوصف ثم منعته وكذلك (لله درك) اصله المصدر ثم منع المصدرية وكذلك ما لا ينصرف اصله الانصراف ومبنى الاسماء اصله الاعراب والموجود من هذين الضربين كثير الا ان هذا وجه يشبهها، انتهى .

تكثير الحروف يدل على تكثير المعنى

عقد له ابن جنى بابا فى (الخصائص) وترجم عليه ، باب فى قوة اللفظ لقوة المعنى .

قال هذا فصل من العربية حسن منه قولهم خشن ، واخشوشن فمعنى خشن دون معنى اخشوشن لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو وكذا قولهم

أعشب المكان، فاذا ارادوا كثرة الشعب فيه قالوا اعشوشب ومثله حلا واحلولى وخلق واخلولق وغدن واغدودن، ومنه باب فعل وافتعل نحو قدر واقتدر فاقتدر اقوى معنى من قدر كذا قال ابو العباس وهو محض القياس وقال تعالى (أخذ عزيز مقتدر) فمقتدر هنا اوثق من قادر حيث كان الوضع لتفخيم الامر وشدة الأخذ وعليه قوله تعالى (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) لان كسب الحسنة بالاضافة الى كسب السيئة أمر يسير، ومثله قول الشاعر.

إنا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار

عبر عن البر بالحمل وعن الفجرة بالاحتمال، ومن ذلك قولهم رجل جميل ووضيء فاذا ارادوا المبالغة قالوا جمال ووضاء وكذلك حسن وحسان ومنه باب تضعيف العين نحو قطع وقطع وكسر وكسر وقام الفرس وقومت الخيل ومات البعير وموتت الابل ومنه باب فعال فى النسب كالبزاز والعطار والقصاب انما هو لكثرة تعاطى هذه الاشياء وكذلك النساف لهذا الطائر كأنه قيل له ذلك لكثرة نسفه بجناحه والخضارى للطائر ايضا كأنه قيل له ذلك لقوة خضرته والحوارى لقوة حوره وهو بياضه والخطاف لكثرة اختطافه والسكين لكثرة تسكين الذبائح.

قال، ونحو ذلك من تكثير اللفظ لتكثير المعنى المعدول عن معتاد حاله وذلك فعال فى معنى فعيل نحو طوال فهو ابلغ من معنى طويل وعراض ابلغ معنى من عريض وكذا خفاف من خفيف وقلال من قليل وسراع من سريع ففعال وان كانت اخت فعيل فى باب الصفة فان فعيلا اخص بالباب من فعال لانه اشد انقيادا منه تقول جميل ولا تقول جمال وبطيء ولا تقول بطاء وشديد ولا تقول شداد و(١) عريض ولا تقول عراض فلما كانت فعيل هى الباب المطرد واريدت المبالغة عدلت الى فعال فضارعت فعال بذلك فعالا والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن اصله، اما فعال فبالزيادة واما فعال الخفيف فبالانحراف عن فعيل، وبعد فاذا كانت الالفاظ ادلة على المعانى ثم زيد

---

(١) ى – ونحم عريض.

فيها شئ اوجبت القسمة به زيادة المعنى له وكذلك ان انحرف به عن سمته وهديه كان ذلك دليلا على حادث متجدد له .

قال ابن يعيش فى (شرح المفصل) ذا اشارة للقريب فاذا ارادوا الاشارة الى متنح متباعد زاد واكاف الخطاب فقالوا ذاك فان زاد بعد المشار اليه أتوا با للام مع الكاف فقالو ذلك واستفيد باجتماعها زيادة فى التباعد لأن ٥ قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى .

تنبيه

خرج عن هذه القاعدة باب التصغير فانه زادت فيه الحروف وقل المعنى ولهذا قال العلم السخاوى .

١٠ واسماء اذا ما صغروها　　تزيد حروفها شططا وتعلو
وعادتهم اذا زاد واحروفا　　يزيد لاجلها المعنى ويعلو

يشير الى مغير بان تصغير مغرب وانيسان تصغير انسان وعشيان تصغير عشاء وعشيشية تصغير عشية .

تلاقى اللغة

١٥ عقد له ابن جنى بابا فى (الخصائص) قال هذا موضع لم اسمع لاحد فيه شيئا الا لابى على وذلك أنه كان يقول فى باب اجمع وجمعاء وما يتبع ذلك من أكتع وكتعاء وبقيته إن هذا اتفاق وتوارد وقع فى اللغة على غير ما كان فى وزنه منها قال لان باب أفعل وفعلاء انما هو للصفات وجميعها يجئ على هذا الوضع نكرات نحو احمر وحمراء واصفر وصفراء واخرق وخرقاء فاما أجمع وجمعاء ٢٠ فاسمان معرفتان وليسا بصفتين وانما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكد بها . قال ، ومثله ليلة طلقة وليال طوالق قال وليس طوالق تكسير طلقة لان فعلة لايكسر على فواعل وانما طوالق جمع طالقة وقعت موقع جمع طلقة وهذا الذى قاله وجه صحيح وابين منه عندى واوضح .

قولهم

قولهم فى العلم ، سلمان وسلمى ، فليس سلمان اذا من سلمى كسكران من سكرى لان باب سكران وسكرى الصفة وليس سلمان ولا سلمى بصفتين ولا نكرتين وانما سلمان من سلمى كقحطان من ليلى غير أنهما لما كانا من لفظ واحد تلاقيا فى عرض اللغة من غير قصد لجمعهما وكذلك أيهم للجمل الهائج ويهماء للفلاة ليسا كادهم ودهماء لأنهما لو كانا كذلك لوجب ان يأتى فيهما يهم ٥ كدهم ولم يسمع فعلم بذلك ان هذا تلاقٍ من اللغة وان أيهم لامؤنث له ويهماء لامذكر لها .

ومن التلاقى قولهم ، فى العلم اسلم وسلمى ومثله شتان وشتى كل ذلك توارد وتلاق وقع فى اثناء هذه اللغة من غير قصد له ولا مراسلة بين بعضه وبعض . ١٠

التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد

اشار ابن جنى الى دعوى الاتفاق على هذه القاعدة وترجم عليها . باب احتمال اللفظ الثقيل لضرورة التمثيل .

قال وذلك كقولهم وزن حبنطى فعنلى فيظهرون النون الساكنة قبل اللام وهذا شيء ليس موجودا فى شئ من كلامهم ألاترى ان سيبويه ١٥ قال ليس فى الكلام مثل قنروعنل ، ويقولون فى تمثيل عرند فعنل وجحنفل فعنلل وعرنقصان فعنللان وهو كالاول ولابد فى هذا ونحوه من الاظهار ولايجوز ادغام النون فى اللام فى هذه الاماكن لانه لو فعل ذلك لفسد الغرض وبطل المراد المعتمد، ألا ترى انك لو ادغمت وقلت وزن عرند فعل لم يكن فرق بينه وبين قمد وعتل وصمل ولو قلت وزن جحنفل فعلل لالتبس بباب سفرجل ٢٠ وفرزدق وبباب عديس وهملع ولو قلت فى حبنطى فعلى لالتبس بباب صلخدى وجلعبى .

وقال وبهذا يعلم ان التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد ألا ترى لو قيل لك أبن من دخل مثل جحنفل لم تجزه لأنك كنت تصيره الى دخنلل فتظهر

النون ساكنة قبل اللام وهذا غير موجود فدل انك فى التمثيل لست ببان
ولا جاعل ما تمثله من جملة كلام العرب كما تجعله منها اذا بنيته غير ممثل ولو
كانت عادة هذه الصناعة ان يمثل فيها من الدخول كما مثل من الفعل لجاز ان
تقول وزن جحنفل من دخل دخنلل كما قلت فى التمثيل وزن جحنفـل من
٥ الفعل فعنلل فاعرف ذلك فرقا بين الموضعين .

حرف الثاء

الثقل والخفة

يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ ذكر هذه القاعدة ابو البقاء
فى (التبيين) قال فالخفيف من الكلمات ما قلت مدلولاته ولوازمه والثقيل
١٠ ما كثر ذلك فيه فخفة الاسم انه يدل على مسمى واحد ولا يلزمه غيره فى تحقق
معناه كلفظة رجل فان معناها ومسماها الذكر من بنى آدم والفرس هو الحيوان
الصهال ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره ومعنى ثقل الفعل ان مدلولاته
ولوازمه كثير فمدلولاته الحدث والزمان ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف
وغير ذلك .

١٥ ثبوت الحدث

فى اسم الفاعل اقوى من ثبوته فى الفعل

ذكره ابن الصائغ فى (تذكرته) قال فعثا زيد وهو مفسد متقاربان
بخلاف عثا وقد افسد ولهذا جعل الزمخشرى مفسدين من قوله تعالى (ولا تعثوا
فى الارض مفسدين) ، حالا مؤكدة .

٢٠ حرف الجيم

الجمل نكرات

قال ابن يعيش ، ألا ترى انها تجرى اوصافا على النكرات قال ولولا ان الجمل
نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة لان ما يعرف لا يستفاد فلما كانت تجرى اوصافا
على

على النكرات لتنكيرها ارادوا ان يكون فى المعارف مثل ذلك فلم يمكن ان يقال
مررت بزيد قام ابوه وانت تريد النعت لزيد لانه قد ثبت ان الجمل نكرات
والنكرة لا تكون وصفا للعرفة ولم يمكن ادخال لام المعرفة على الجملة لان هذه
اللام من خواص الاسماء والجملة لاتختص بالاسماء بل تكون جملة اسمية وفعلية فجاؤا
حينئذ بالذى متوصلين بها الى وصف المعارف بالجمل فجعلوا الجملة التى كانت صفة ٥
للنكرة صلة للذى هو الصفة فى اللفظ والغرض الجملة كما جاؤا باى متوصلين بها
الى نداء ما فيه الالف واللام فقالوا يا أيها الرجل والمقصود نداء الرجل أوى
وصلة وكما جاؤا بذى التى بمعنى صاحب متوصلين بها الى وصف الاسماء بالاجناس
الا ان لفظ الذى قبل دخول الالف واللام لم يكن على لفظ اوصاف المعارف
فزادوا فى اولها الالف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذى قصدوه ١٠
فيتطابق اللفظ والمعنى .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام فى تذكرته، بنى ابن عصفور على ان
اضافة افعل لاتفيد تعريفا انه لابد من حذف فى قوله تعالى (إن اول بيت وضع
للناس للذى ببكة مباركا) والتقدير لهو الذى ببكة فالخبر جملة اسمية لامفرد
معرفة والجمل نكرات كما قال الزجاج فى (إن هذا ان لساحران) ان التقدير ١٥
لهما ساحران .

وقال صاحب (البسيط) انما اختصت النكرة بالوصف بالجملة لوجهين
احدهما، أنها تطابقها فى التنكير بدليل وضعها على التنكير الذى لايقبل التعريف
والثانى، ان فائدة الجمل فى احكامها وهى نكرات ولو فرض تعريف الحكم
فى بعض الصور لكان نكرة فى المعنى لاستحالة الحكم بالمعلوم على المعلوم وانما ٢٠
يحكم على المعلوم بما يجهله السامع فيحصل بذلك فائدة واذا كان الحكم نكرة وهو
مقصود الجملة كان مطابقا لموصوفه فى التنكير .

الجوار

عقد له ابن جني بابا فى (الخصائص) ولخصه ابن هشام فى (المغنى)

بزيادة ونقص فقال (القاعدة الثانية) ان الشيء يعطى حكم الشيء اذا جاوره كقول بعضهم (هذا جحر ضب خرب) بالجر وقوله (كبير أناس فى بجاد مزمل).

قال ابن هشام وقيل فى (وارجلكم) بالخفض انه عطف على ايديكم لا على رؤسكم اذ الارجل مغسولة لا ممسوحة ولكنه خفض لمجاورة رؤسكم والذى عليه المحققون ان خفض الجوار يكون فى النعت قليلا وفى التوكيد نادرا كقوله (يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم) ولا يكون فى النسق لان العاطف يمنع التجاور ، قال ومن ذلك قولهم ، هنأنى ومرأنى ، والاصل امرأنى وقولهم، هو رجس نجس، بكسر النون وسكون الجيم والاصل نجس بفتح النون وكسر الجيم.

قال ابن هشام كذا قالوا وانما يتم هذا ان لو كانوا لا يقولون هنا نجس بفتحة فكسرة وحينئذ فيكون محل الاستشهاد انما هو الالتزام للتناسب واما اذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم رجس اذ يقال فعل بكسرة فسكون فى كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف ولبن ونبق وقالوا أخذه ما قدم وما حدث بضم دال حدث وقرأ بعضهم (سلا سلاوا غلالا) بصرف سلاسل وفى الحديث (ارجعن مأزورات غير مأجورات) والاصل موزورات بالواو ولانه من الوزر وقرأ ابو حيوة يؤقنون بالهمزة وقال جرير.

(لحب (١) المؤقدان الى مؤسى) بهمزة المؤقدان ومؤسى على اعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة فهمزت كما قيل فى وجوه أجوه وفى وقتت أقتت ،ومن ذلك قولهم فى صوم صيم وفى جوع جيع حملا على قولهم فى عصو عصى لان العين لما جاورت اللام حملت على حكمها فى القلب.

وكان ابو على ينشد فى مثل ذلك (قد يؤخذ الجار بجرم الجار) قال ابن جنى، وعليه ايضا اجازوا النقل لحركة الاعراب الى ما قبلها فى الوقف نحو هذا ابكر ومررت ببكر الا تراها لما جاورت اللام بكونها فى العين

(١) كذا ــ وفى المغنى ــ احب المؤقدين الخ

العين صارت لذلك كأنها فى اللام لم تفارقها وكذلك ايضا قولهم شابة ودابة صار فضل الاعتماد بالمد فى الالف كأنه تحريك الحرف الاول المدغم حتى كأنه لذلك لم يجمع بين ساكنين فهذا نحو من الحكم على جوار الحركة للحرف .

قال ومن الجوار استقباح الخليل العقق مع الحمق المخترق وذلك ان هذه الحركات قبل الروى المقيد لما جاورته وكان الروى فى اكثر الامر وغالب العرف مطلقا لامقيدا صارت الحركة قبله كأنها فيه وكاد يلحق ذلك بفتح الاقوى وقال ابن جنى فى قوله .

فى أى يومىّ من الموت افر أيوم لم يقدر أم يوم قدر

الاصل يقدر بالسكون ثم لما تجاورت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة وقد اجرت العرب الساكن المجاور للتحرك مجرى المتحرك والمتحرك مجرى الساكن اعطاء للجار حكم مجاوره ابدلوا الهمزة المتحركة الفا كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة معنى (١) ولزم حينئذ فتح ما قبلها اذ لا تقع الالف الا بعد فتحة قال وعلى ذلك قولهم المراة والكماة بالالف وعليه خرج ابو على قوله .

(كأن لم ترى قبلى اسيرا يمانيا) اصله ترءا بهمزة بعدها الف .

قال سراقة (أرى عينى مالم تراياه) ثم حذفت الالف للجازم ثم ابدلت الهمزة الفا لما ذكرنا .

وقال ابن يعيش اختار البصريون فى باب التنازع اعمال الثانى لأنه اقرب الى المعمول فروعى فيه جانب القرب وحرمة المجاورة .

قال ومما يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا جحر ضب خرب، وماء شن بارد، فاتبعوا الاوصاف اعراب ما قبلها وان لم يكن المعنى عليه، ألا ترى ان الضب لا يوصف بالخراب والشن لا يوصف بالبرودة وانماهما من وصف الجحر والماء .

قال ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم خشنت بصدره وصدر زيد فاجازوا فى المعطوف وجهين اجودهما الخفض فاختاروا الخفض

---

(١) اصل – يعنى (كذا) ولعله – الفاء .

هنا حملا على الباء وان كانت زائدة فى حكم الساقط للقرب والمجاورة فكان اعمال الثانى فى ما نحن بصدده اولى للقرب والمجاورة والمعنى فيهما واحد وقال ابو البقاء فى (التبيين) المجاورة توجب كثيرا من احكام الاول للثانى والثانى للاول، الا ترى الى قولهم الشمس طلعت وانه لايجوز فيه حذف التاء لما جاور الضمير الفعل وكذلك قامت هند لايجوز فيه حذف التاء فلو فصلت بينهما جاز حذفها وما كان ذاك الا لاجل المجاورة وقال فى موضع آخر قد اجرت العرب كثيرا من احكام المجاور على المجاور له حتى فى اشياء يخالف فيها الثانى الاول فى المعنى كقولهم جحر ضب خرب وكقولهم(إنى لآتيه بالغدايا والعشايا) .

والغداة لا تجمع على غدايا ولكن جاز من أجل العشايا وهو كثير وقال فى موضع آخر ذهب الكوفيون الى ان جواب الشرط جزم لمجاورته المجزوم وللمجاورة أثر ، ألا ترى ان كلا لما جاورت المنصوب والمجرور حملت على ما قبلها ولا سبب الا الجوار وما حمل على ما قبله بسبب الجوار كثير جدا ثم قال وكل موضع حمل فيه على الجوار فهو خلاف الاصل اجماعا للحاجة .

حرف الحاء

الحركة فيها فوائد

الاولى، اختلف الناس فى الحركة هل تحدث بعد الحرف او معه او قبله على ثلاثة مذاهب .

قال ابن جنى والاول هو مذهب سيبويه قال الفارسى، وسبب هذا الخلاف لطف الامر (١) وغموض الحال .

قال، ويشهد للقول بانها تحدث بعده وفساد القول بانها قبله وجودنا اياها فاصلة بين المثلين مانعة من ادغام الاول فى الآخر، نحو الملل والضفف والمشش؛ كما تفصل الالف بعدها بينهما نحو الملال والضفاف والمشاش فلو كانت الحركة فى الرتبة قبل الحرف لما حجزت عن الادغام ونحو من ذلك قولهم

(١) هامش الاصل - الاثر .

ميزان وميعاد فقلب الواو ياء يدل على ان الكسرة لم تحدث قبل الميم لأنها لو كانت حادثة قبلها لم تل الواو والواو انما تقلب ياء للكسرة التى تجاورها من قبلها فاذا كان بينها وبينها حرف حاجز لم تقلب لانها لم تلها وايضا لو كانت الحركة قبل حرفها لبطل الادغام فى الكلام لأن حركة الثانى كانت تكون قبله حاجزة بين المثلين .

وقال ويفسد كونها حادثة مع الحرف أنا لو امرنا مذكرا من الطى ثم اتبعناه امرا آخر له من الوجل من غير حرف عطف لقلنا اطويجل والاصل فيه اطووجل فقلبت الواو التى هى فاء الفعل من الوجل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فلولا ان كسرة واو اطوفى الرتبة بعدها لما قلبت واو وجل وذلك ان الكسرة انما تقلب الواو لمخالفتها اياها فى جنس الصوت فتجتذبها الى ما هى بعضه ومن جنسه وهى الياء وكما ان هناك كسرة فى الواو فهناك ايضا الواو وهى وفق الواو الثانية لفظا وحسا وليست الكسرة على قول المخالف أدنى الى الواو الثانية من الواو الاولى لأنه يروم ان يثبتها جميعا فى زمان واحد ومعلوم ان الحرف أوفى صوتا وأقوى جرسا من الحركة فاذا لم يقل لك أنها اقوى من الكسرة التى فيها فلا اقل من ان تكون فى القوة والصوت مثلها واذا كان كذلك لزم ان لا تنقلب الواو الثانية للكسرة قبلها لأن بازاء الكسرة المخالفة للواو الثانية الواو الاولى الموافقة للفظ الثانية فاذا تأدى الامر بالمعادلة الى هنا ترافعت(١) الواو والكسرة احكامها فكان لا كسرة قبلها ولا واو واذا كان كذلك لم تجد امرا تقلب له الواو الثانية ياء فكان يجب على هذا ان تخرج الواو الثانية من اطووجل صحيحة غير معلة لترافع (٢) ما قبلها من الواو والكسرة احكامها وتكافيهما فيما ذكرنا فدل قلب الواو الثانية ياء حتى صارت اطويجل على ان الكسرة أدنى اليها من الواو قبلها واذا كانت أدنى اليها كانت بعد الواو المحركة بها لا محالة .

قال الفارسي ويقوى قول من قال انها تحدث مع الحرف ان النون

---

(١) كذا ــ ولعله ــ توفت (٢) كذا ــ ولعله ــ لتوفى

الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الأنف والمتحركة مخرجها من الفم فلو كانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب ان تكون النون المتحركة ايضا من الأنف وذلك ان الحركة انما تحدث بعدها فكان ينبغي ان لا تغني عنها شيئا لسبقها هي لحركتها .

٥ قال ابن جني كذا قال الفارسي قال ورأيته معنيا بهذا الدليل وهو عندى ساقط عن سيبويه وغير لازم له لانه لا ينكر ان يؤثر الشيء فيما قبله من قبل وجوده لانه قد علم ان سيرد فيما بعده وذلك كثير فمنه ان النون الساكنة اذا وقعت بعدها الباء قلبت النون ميما في اللفظ وذلك نحو عمبر وشمباء في عنبر وشنباء فكما لا يشك في ان الباء في ذلك بعد النون وقد قلبت النون قبلها فكذلك

١٠ لا ينكر ان تكون حركة النون الحادثة بعدها تزيلها عن الأنف بل اذا كانت الباء ابعد عن النون قبلها من حركة النون فيها وقد اثرت على بعدها ما أثرته كانت حركة النون التي هي أقرب اليها واشد التباسا بها اولى بان تجتذبها وتنقلها من الأنف الى الفم ، ومما غير متقدما لتوقع مايرد من بعده ضمهم همزة الوصل لتوقع الضمة بعدها نحو أدخل . أستصغر ، استخرج ، قال ابن جني

١٥ ومما يقوى عندى قول من قال ان الحركه تحدث قبل الحرف اجماع النحويين على قولهم إن الواو في نحو يعد ويزن انما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة يعنون في يوعد ويوزن لو خرج على اصله فقولهم بين ياء وكسرة يدل على ان الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها ألا ترى انه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في يوعد بين فتحة وعين وفي يوزن بين فتحة وزاء فقولهم بين

٢٠ ياء وكسرة يدل على ان الواو في نحو يوعد عندهم بين الياء التي هي أدنى اليها من فتحها وكسرة العين التي هي أدنى اليها من العين بعدها ، قال وهذا وان كان من الوضوح على ما تراه فانه لا يلزم من موضعين .

احدهما ، انه لا يجب ان يكون دلالة على اعتقاد القوم في هذا ما نسبه السائل الى انهم مريدوه ومعتقدوه ، ألا ترى ان من يقول ان الحركة تحدث بعد الحرف

الحرف ومن يقول انها معه قد اطلقوا جميعا هـذا القول الذى هو قولهم ان الواوحذفت من يعد ونحوه لو قوعها بين ياء وكسرة فلوكانوا يريدون ما عزوه اليهم وحملته عليهم لكانوا متناقضين وهذا امر لايظن بهم .

والآخر، ان اكثر ما فى هذا ان يكون القوم ارادوه وهذا لايصلح دليلا على موضع الخلاف لأن هذا موضع انما يتحاكم فيه الى النفس والحس ولا يرجع فيه الى اجماع لأن اجماع النحويين فى هذا ونحوه لا يكون حجة لأن كلامهم انما يرجع فيه الى التأمل والطبع لا الى التبعية والشرع وهذا كله يشهد بصحة مذهب سيبويه فى ان الحركة حادثة بعد حرفها المتحرك بها .

قال وقد كنا قلنا فيه قديما قولا آخر مستقيما وهو ان الحركة قد ثبت أنها بعض حرف فالفتحة بعض الالف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو فكما ان الحرف لا يجامع حرفا آخر فى وقت واحد فينشآن معا فى وقت واحد فكذا بعض الحرف لا يجوز ان ينشأ مع حرف آخر فى وقت واحد لأن حكم البعض فى هـذا جار مجرى حكم الكل ولا يجوز ان تتصور ان حرفا من الحروف حدث بعضه مضافا لحرف وبقيته من بعده فى غير ذلك الحرف لا فى زمان واحد ولا فى زمانين فهذا يفسد قول من قال ان الحركة تحدث مع حرفها المتحرك بها وقبله ايضا، ألا ترى ان الحرف الناشئ عن الحركة لوظهر لم يظهر الا بعد الحرف المتحرك بتلك الحركة والا فلوكانت قبله لكانت الالف فى نحو ضارب ليست تابعة للفتحة لاعتراض الضاد بينهما والحس يمنعك و يحظر عليك ان تنسب اليه قبوله اعتراض معترض بين الفتحة والالف التابعة لها فى نحو ضارب وقائم وكذلك القول فى الكسرة والياء والضمة والواو اذا تبعتاهما وهـذا تناه فى البيان والبروز الى حكم العيان، انتهى .

وقد جزم اكثر النحاة بالقول الذى صار اليه سيبويه فقال ابن الخباز فى (شرح الدرة) بعد ان تكلم على اعراب الاسم المنصرف وههنا

ترتيب وهو ان حرف الاعراب قبل الحركة والتنوين بعد الحركة لكن خالفه ابو البقاء العكبرى فقال فى (اللباب) الحركة مع الحرف لاقبله ولابعده وقال قوم منهم ابن جنى هى بعده والدليل على الاول من وجهين .

احدهما ، ان الحرف يوصف بالحركة فكانت معه كالمد والجهر

٥ والشدة ونحو ذلك وانما كانت كذلك لأن صفة الشيء كالعرض والصفة العرضية لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه اذ فى ذلك قيامها بنفسها .

والثانى ، ان الحركة لولم تكن مع الحرف لم تقلب الالف اذا حركتها همزة ولم تخرج النون من طرف اللسان اذا حركتها بل كنت تخرجها من الخيشوم وفى العدول عن ذلك دليل على ان الحركة معها ، واحتج من قال

١٠ هى بعد الحرف من وجهين .

احدهما ، انك لما تدغم الحرف المتحرك فيما بعده نحو طلل دل على ان بينهما حاجزا وليس الا الحركة .

والثانى ، انك اذا اشبعت الحركة نشأ منها حرف والحرف لاينشأ منه حرف آخر فكذلك ما قاربه .

١٥ والجواب عن الاول ان الادغام امتنع لتحصن الاول لتحركه لا للحاجز بينهما كما يتحصن بحركته عن القلب نحو عوض وعن الثانى من وجهين .

احدهما، ان حدوث الحرف عن الحركة كان لأنها تجانس الحرف الحادث فهى شرط لحدوثه وليست بعضا له ولهذا اذا حذفت الحرف بقيت الحركة بحالها ولو كان الحادث تماما للحركة لم تبق الحركة ومن سمى الحركة

٢٠ بعض حرف اوحرفا صغيرا فقد تجوز ولهذا لايصح النطق بالحركة وحدها .

والثانى ، لو قدرنا ان الحركة بعض الحرف الحادث لم يمتنع ان تقارن الحرف الاول كما انه ينطق بالحرف المشدد حرفا واحدا وان كانا حرفين فى التحقيق إلا أن الاول لما ضعف عن الثانى امكن ان يصاحبه والحركة اضعف من الحرف الساكن فلم يمتنع ان يصاحب الحرف الحرف ، انتهى .

الفائدة

الفائدة الثانية

• قال ابو البقاء ويتعلق بهذا الاختلاف مسئلة اخرى وهى ان الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لوجهين ، احدهما . ان الحرف له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولا معنى لقول من قال انه مجتمع من حركتين لأن الحركة اذا اشبعت نشأ الحرف المجانس لهالوجهين . ٥

احدهما ، ماسبق من ان الحركة ليست بعض الحرف .

والثانى ، انك اذا اشبعت الحركة نشأ منهاحرف تام وتبقى الحركة قبله بكمالها فلوكان الحرف كحركتين لم تبق الحركة قبل الحرف انتهى ،وكأنه يشير بذلك الى مخالفة ابن جنى ايضا فانه عقد لذلك بابا فى(الخصائص) قال فيه الحركة حرف صغير ألا ترى أن من متقدمى القوم من كان يسمى الضمة الواو الصغيرة ١٠ والكسرة الياء الصغيرة والفتحة الالف الصغيرة ويؤكد ذلك عندك أنك متى اشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدهاحرفا من جنسها كما قال الشاعر .

نفى الدراهيم تنقاد الصياريف

وقوله

وانى حيثما يسرى الهوى بصرى من حيث ما سلكوا أدنو فانظور ١٥

يريد فانظر ، وقول ابن هرمة يرثى ابنه .

فانت من الغوائل حين ترمى ومن ذم الرجال بمنتزاح

يريد بمنتزح وهو مفتعل من النزوح ولكون الحركات ابعاض الحروف اجريت الحروف مجراها فى الاعراب بها فى الابواب المعروفة من الاسماء الستة والتثنية والجمع على حدها والافعال الخمسة وتضارعت الحروف ٢٠ والحركات فى الحذف للتخفيف فحذفت الحركة فى قوله (ومن يتق الله فان الله معه)وقوله (وقد بدا هنك من المئزر) وقوله(فاليوم أشرب غير مستحقب) وحذف الحرف فى قوله (فالحقت اخراهم طريق ألاهم) يريد اولاهم وقوله (وصانى العجاج فيما وصنى) . يريد فيما وصانى قال ومن مضارعة الحرف

للحركة ان الاحرف الثلاثة الالف والياء والواو اذا أشبعن ومطلن أدين الى حرف آخر غير هن الا انه شبيه بهن وهو الهمزة فانك اذا مطلت الالف أدتك الى الهمزة فقلت، آ أ ،وكذلك الياء فى قولك إئْ والواو فى قولك أؤْ ،فهذا (كالحركة الى الهمزة فقلت آ ا ا – وكذلك الثانى فى قولك أو والواو فى قولك أو،فهذا –١) كالحركة ادتك الى صورة اخرى غير صورتها وهى الف والياء والواو فى منتزاح والصياريف وانظور وهذا غريب فى موضعه .
ومن ذلك ان تاء التأنيث فى الواحد لايكون ماقبلها الامفتوحانحو حمزة وطلحة وقائمة ولا يكون ساكنا فان كانت الالف وحدها من بين سائر الحروف جازت نحو قطاة وحصاة وارطاة وحبنطاة ألا ترى الى مساواتهم بين الفتحة والالف حتى كأنها هى هى .
وقال وهذا احد مايدل على ان اضعف الاحرف الثلاثة الالف دون اختيها لأنها قدخصت هنا بمساواة الحركة دونها ومن ذلك انهم قدبينوا الحرف بالهاء كما بينوا الحركة بهاوذلك نحو قولهم وازيداه واغلامهياه واغلامهوه واغلامهيه واانقطاع ظهرهيه فهذا نحو قولهم اعطيتكه ومررت بكه واعزه ولا تدعه والهاء فى الجميع لبيان الحركة لاضمير ،ومن ذلك ان اقعد الثلاثة فى المد لايسوغ تحريكه وهو الالف بجرت لذلك مجرى الحركة ألا ترى ان الحركة لايمكن تحريكها فهذا وجه ايضا من المضارعة فيها .
واما شبه الحركة بالحرف ففى نحوتسميتك امرأة بهند وجمل فلك فيها مذهبان الصرف وتركه فان تحرك الاوسط ثقل الاسم فيتعين منع الصرف نحو قدم اسم امرأة بجرت الحركة مجرى الحرف فى منع الصرف كسعاد ونحوه ومن ذلك انك اذا اضفت اى نسبت الرباعى المقصور جزت اقرار الفه وقلبها الفا فتقول فى حبلى حبلى وان شئت حبلوى وفى الخماسى تحذف الفه البتة كحبارى ومصطفى فى حبارى و مصطفى وكذلك ان تحرك الثانى من الرباعى تحذف الفه البتة كقولك فى جمزى جمزى وفى بشكى بشكى فاوجبت الحركة الحذف كما اوجبه

(١) من ى

او جبه الحرف الزائد على الاربعة .

ومن مشابهة الحركة للحرف انك تفصل بها ولا تصل الى الادغام معها كما تفصل بالحرف ولا تصل اليه معه وذلك نحو وتد ونظر (١) فجزت الحركة بين متقارببين كما يحجزا لحرف بينهما نحو شمليل و(٢) جيرير .

ومنها انهم قد اجروا الحروف المتحرك مجرى الحرف المشدد وذلك انه اذا وقع رويا فى الشعر المقيد سكن كما ان الحرف المشدد اذا وقع رويا فيه خفف، والمتحرك كقوله .

وقاتم الاعماق خاوى المخترق

فاسكن القاف وهى مجرورة والمشدد كقوله .

اصحوت اليوم أم ساقتك هر

فحذف احدى الراثين كما حذف الحركة من قاف المخترق .

قال وهذا ان شئت قلبته فقلت ان الحرف اجرى فيه مجرى الحركة وجعلت الموضع فى الحذف للحركة ثم لحق بها فيه الحرف .

قال وهو عندى اقيس ومن ذلك استكراهم اختلاف التوجيه ان يجتمع مع الحركة غيرها من اختها نحو الجمع بين المخترق وبين العقق والحمق فكراهيتهم هذا نحو من امتناعهم من الجمع بين الالف مع الياء او الواو ردفين قال .

ومن ذلك عندى ان حرفى العلة الياء والواو وقد صحا فى بعض المواضع للحركة بعدهما كما يصحان لوقوع حرف اللين ساكنا بعدها وذلك نحو القود والحوكة والخونة والغيب، والصيد وحول ورووع (وان بيوتنا عورة) فيمن قرأ كذلك بجرت الياء والواو هنا فى الصحة لوقوع الحركة بعدهما مجراهما فيها لوقوع حرف اللين ساكنا بعدها نحو القواد والحواكة والخوانة والغياب والصياد وحويل ورويع وان بيوتنا عويرة وكذلك ما صح من نحو قولهم هيؤ الرجل من الهيأة هو جار مجرى صحة هيؤ لو قيل فاعرف ذلك فانه لطيف

---

(١) كذا (٢) ى، جبريل

غريب .

الفائدة الثانية

قال ابن جنى باب كية الحركات اما ما فى ايدى الناس فى ظاهر
الامر فثلاث وهى الضمة والكسرة والفتحة ومحصولها على الحقيقة ست
٥ وذلك ان بين كل حركتين حركة فالتى بين الفتحة والكسرة هى الفتحة قبل
الالف الممالة نحو فتحة عين عالم وكاتب كما ان الالف التى بعدها بين الالف
والياء والتى بين الفتحة والضمة هى التى قبل الف التفخيم نحو فتحة لام
الصلوة والزكوة وكذلك قام وعاد والتى بين الكسرة والضمة ككسرة
قاف قيل وسين سير فهذه الكسرة المشمة ضما ومثلها الضمة المشمة كسرة
١٠ كنحو قاف النقير وضمة عين مذعور وابن بور فهذه ضمة اشربت كسرة
كما انها فى قيل وسير كسرة أشربت ضمافهما لذلك كالصوت الواحد لكن ليس
فى كلا مهم ضمة مشربة فتحة ولا كسرة مشربة فتحة .

ويدل على ان هذه الحركات معتدات اعتداد سيبويه بالف الامالة
والف التفخيم حرفين غير الالف المفتوح ماقبلها .

١٥ وقال صاحب البسيط جملة الحركات المتنوعة اربع عشرة حركة
ثلاث للاعراب وثلاث للبناء وثلاث متوسطة بين حركتين .

احدها ، بين الضمة والفتحة وهى الحركة التى قبل الالف المفخمة فى
قراءة ورش نحو الصلوة والزكوة والحيوة .

والثانية ، بين الكسرة والضمة وهى حركة الاشمام فى نحو قيل وغيض
٢٠ على قراءة الكسائى .

والثالثة ، بين الفتحة والكسرة وهى الحركة قبل الالف الممالة نحو رمى

والعاشرة ، حركة اعراب تشبه حركة البناء وهى فتحة مالا ينصرف
فى حال الجر على مذهب من جعلها حركة إعراب

والحادية عشر ، حركة بناء تشبه حركه الاعراب وهى ضمة المنادى
وفتحة

وفتحة المبنى (١) مع لا على مذهب من جعلها حركة بناء .

الثانية عشر ، حركة الاتباع .

الثالثة عشر ، حركة التقاء الساكنين .

الرابعة عشر ، حركة ما قبل ياء المتكلم على مذهب من جعله معربا
فانه جيئ بها لتصح الياء وليست حركة اعراب ولا حركة بناء ٥

قال وانما لقبت الحركة بهذا اللقب لانها تطلق الحروف بعد سكونها
فكل حركة تطلق الحرف نحو اصلها من حروف اللين فاشبهت بذلك انطلاق
المتحرك بعد سكونه وقال المهلبي فى (نظم الفرائد) .

عددنا جملة الحركات ستا وستا بعدها ثم اثنتين
فاعراب ثلاث اوبناء ثلاث اوثلاث بين بين ١٠
ومشبهتان والاتباع حاد واخرى لالتقاء الساكنين
وواحدة مذبذبة تردت لدى اخواتها فى حيرتين

وقال بعضهم الحركات سبع حركة إعراب ، وحركة بناء ، وحركة
حكاية ، وحركة اتباع ، وحركة نقل ، وحركة تخلص من سكونين ، وحركة
المضاف الى ياء المتكلم . ١٥

الفائدة الرابعة

قال الشريف الجرجانى فى حاشية الكشاف ، الحركة الاعرابية مع
كونها طارئة اقوى من البنائية الدائمة لان الاعرابية علم لمعان معتورة يتميز
بعضها عن بعض فالاخلال بها يفضى الى التباس المعانى وفوات ما هو الغرض
الاصلى من وضع الالفاظ وهيئاتها اعنى الابانة عما فى الضمير . ٢٠

الفائدة الخامسة

يقال فى حركات الاعراب ، رفع ونصب وجر اوخفض وجزم
وفى حركات البناء ضم وفتح وكسر ووقف .

قال بعض شراح الجمل ، والسبب فى ذلك ان الاعراب جعلت القابه

(١) اى - المثنى

مشتقة من القاب عوامله فالرفع مشتق من رافع والنصب من ناصب والجر اوالخفض من جار وخافض والجزم من جازم .

قال وهذا الاشتقاق من باب ما اشتق فيه المصدر من الاسم نحو العمومة والخوؤلة لانهما مشتقان من العم والخال فلما صار الرفع والنصب والجر والجزم اقبالا الاعراب ولم يكن للبناء عامل يحدثه يشتق له منه القاب جعلت القابه الضم والفتح والكسر والوقف .

وقال ابو البقاء العكبرى فى (اللباب) انما خصوا الاعراب بذلك لان الرفع ضمة مخصوصة والنصب فتحة مخصوصة وكذلك الجر والجزم وحركة البناء حركة مطلقة والواحد المخصوص من الجنس لا يسمى باسم الجنس كالواحد من الآدميين اذا اردت تعريفه غلبت(١) عليه علما كزيد وعمرو ولا تسميه رجلا لاشتراك الجنس فى ذلك فضمة الاعراب كالشخص المخصوص وضمة البناء كالواحد المطلق .

وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس فى (التعليقة على المقرب) اختلف النحاة هل يطلق احدهما على الآخر فيقال مثلا للمعرب مضموم وللمبنى مرفوع أم لا على ثلاثة مذاهب ، فمنهم من قال لايجوز اطلاق واحد منهما على الآخر لان المراد الفرق وذلك يعدمه ، ومنهم من قال يجوز مجازا والمجاز لابد له من قرينة وتلك القرينة تبينه ، ومنهم من قال يجوز اطلاق اسماء البناء على الاعراب ولا ينعكس .

الفائدة السادسة

قال ابو البقاء العكبرى فى (اللباب) اختلفوا فى حركات الاعراب هل هى اصل لحركات البناء ام بالعكس ام كل واحد منهما اصل فى موضعه فذهب قوم الى الاول وعلته ان حركات الاعراب دوال على معان حادثة بعلة بخلاف حركات البناء وما ثبت بعلة اصل لغيره ، وذهب قوم الى الثانى وعلته أن حركات البناء لازمة وحركات الاعراب منتقلة واللازم اصل للتزلزل

---

(١) اصل – علقت

اذ كان اقوى منه، وهذا ضعيف لان تنقـل حركات الاعراب لمعنى ولزوم حركات البناء لغير معنى، وذهب قوم الى الثالث لان العرب تكلمت بالاعراب والبناء فى اول وضع الكلام وكل منهما له علة غير علة الآخر ولا معنى لبناء احدهما على الآخر.

وعبر فى (التبيين) عن هذا الخلاف بقوله اختلفوا فى حركات الاعراب هل هى سابقة على حركات البناء اوبالعكس اوهما متطابقان من غير ترتيب قال والاقوى هو الاول.

الفائدة السابعة

أثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة

قال رجل للخليل لا اجد بين الحركات فرقا فقال له الخليل ما أقل من يميز أفعاله أخبرنى بأخف الافعال عليك فقال لا أدرى قال أخف الافعال عليك السمع لانك لا تحتاج فيه الى استعمال جارحة انما تسمعه من الصوت وانت تتكلف فى اخراج الضمة الى تحريك الشفتين مع اخراج الصوت وفى تحريك الفتحة الى تحريك وسط الفم مع اخراج الصوت فاعمل فيه عضوان أثقل مما عمل فيه عضو واحد هكذا نقله الزجاجى فى (كتاب الايضاح) فى اسرار النحو.

وقال ابن جنى، أرى الدليل على خفة الفتحة أنهم يفرون اليها من الضمة كما يفرون من السكون.

اذا علمت ذلك فتتفرع عليه فروع احدها، اختصاص الرفع بما اختص به والنصب (والكسر -١) بما اختص به وذلك ان المرفوعات قليلة بالنسبة الى المنصوبات اذ هى الفاعل والمبتدأ والخبر وما ألحق بها من نائب الفاعل واسم كان وخبر ان بخلاف المنصوبات فأنها اكثر من عشرة فجعل الاثقل للاقل لقلة دورانه والاخف للاكثر ليسهل ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثر وتثقيل ما يقل.

وايضا فالمرفوع لايتعدد منه سوى الخبر على خلاف والفرع الواحد

---

(١) من - الاصل -

من المنصوبات يتعدد كالمفعول به والظرف والحال والمستثنى، قال الزجاجي الفعل ليس له الا مرفوع واحد وينصب عشرة اشياء ولما كانت المجرورات اكثر من المرفوعات وأقل من المنصوبات اعطيت الحركة الوسطى فى الثقل والخفة .

٥ الفرع الثانى ، اختصاص الضم بما بنى عليه (والفتح والكسر بما بنى عليه ـ ١) لما ذكر ايضا فان المبنى على الفتح اكثر من المبنى على الكسر ومنه ما كان بجوار ياء نحو أين وكيف فزاد بعدا عن الكسرة طلبا للخفة اذ هو مع الياء اثقل منه وحده ، والمبنى على الضم اقل من المبنى على الكسر اذلم يبن عليه الاحيث والظروف الستة وغير وأى فى بعض احوالها والمنادى وبعض الضمائر .

١٠ الثالث ، اختصاص نون التثنية بالكسر ونون الجمع بالفتح لثقل الجمع فاعطى الأخف واعطيت التثنية لخفتها الكسر ليتعادلا .

الرابع، قلة وجود الضم فى جنس الفعل فلم يوجد فيه الا اعرابا فى بعض الاحوال وذلك لانه اثقل من الاسماء فنحى فى الغالب عن الضم لئلا يكثر الثقل .

الخامس ، امتناع الجر والكسر فى الافعال جملة فرارا من الثقل ايضا

١٥ وفى (البسيط) لاخلاف ان الفتح اخف عندهم من الكسر والألف اخف من الياء وفيه الفتحة اقرب الى الكسرة من الضمة ولذا حمل الجر على النصب فى فى مالاينصرف والنصب على الجر فى جمع المؤنث السالم حملا على القرب

وقال السخاوى، فى (شرح المفصل) قال الخليل اول الحركات الضمة لأنها من الشفة واول ما يقع فى الكلام الفاعل فكان حق الكلام اذا

٢٠ حمل على المشاكلة ان يقسم اول الحركات لاول الاشياء وقال ابن الدهان فى (الغرة) الضمة والكسرة مستثقلتان مباينتان للسكون والفتحة قريبة من السكون بدلالة ان العرب تفر الى الفتحة كما تفر الى السكون من الضمة والكسرة وذلك انهم يقولون فى غرفة غرفات وفى كسرة كسرات بالاتباع ثم انهم يستثقلون ذلك فيقولون كسرات وغرفات بالسكون وبعضهم يقول

---

(١) من ـ ى . غرفات

غرفات وكسرات بالفتح فيعرف ان بين الفتحة والسكون مناسبة ولا يقولون ذلك فى ضرب(١) وانما يقولون ضربات بالفتح لا غير، وايضا فان العرب تخفف الكسرة فى فخذ والضمة فى عضد ولا تخفف الفتحة فى جمل فاما القدَر والقدْر فلغتان وكذلك الدَّرك والدرْك .

٥ ومما يدل على مناسبة الفتحة السكون ان الواحد اذا اعتلت عينه بالسكون اعتل فى الجمع بالقلب الى الياء على شرائط تقول ثوب وثياب وسوط وسياط ولم يقولوا اثواب كما قالوا طوال لان الواو فى طويل متحركه وقالوا فى جواد جياد فقلبوا فى الجمع لانها فى الواحد مفتوحة والفتح يقارب السكون ، انتهى .

الفائدة الثامنة

١٠ قال ابن جنى، باب فى مطل الحركات ومطل الحروف

اما الاول فينشأ عن الحركة حرف من جنسها فينشأ بعد الفتحة ألف وبعد الكسرة ياء وبعد الضمة واو وقد تقدمت امثلته فى الفائدة الثانية قال ومن مطل الفتحة قول عنترة (ينباع من ذفرى غضوب جسرة) وقال ابوعلى اراد ينبع فاشبع الفتحة فانشأ عنها الفا .

١٥ وقال الاصمعى يقال انباع الشجاع ينباع انبياعا اذا انخرط من بين الصفين ماضيا وأنشد فيه .

يطرق(٢) حلما وأناة معا   ثمت ينباع انبياع الشجاع

فهذا انفعل ينفعل انفعالا والالف فيه عين وينبغى ان يكون عينه واوا لانها اقرب معنى من الياء هنا نعم وقد يمكن عندى ان تكون هذه لغة تولدت ٢٠ وذلك انه لما سمع ينباع اشبه فى اللفظ ينفعل فجاؤا منه بماض ومصدر كما ذهب ابوبكر اليه فيما حكاه ابو زيد من قولهم ضفن الرجل يضفن اذا جاء ضيفا مع الضيف وذلك انه لما سمعهم يقولون ضيفن وكانت فيعل فى الكلام اكثر من فعلن توهمه فيعلا فاشتق الفعل منه بعد ان سبق الى وهمه هذا فيه فقال ضفن يضفن

(١) لعله ضربة، (٢) كذا — وفى التاج — يجمع —

فلو سئلت عن مثال ضفن يضفن علی هذا القول لقلت فلن يفلن لان العين قد حذفت قال ومن مطل الفتحة عندنا قول الهذلی .

بينا تعنقه(١) الكماة وروغه يوما اتيح له جری‌ءُسلفع

ای بين اوقات تعنقه(١) فاشبع الفتحة فانشأ عنها الفا . وحدثنا ابو علی ان احمد بن يحيی حكی (خذه من حيث وليسا) قال وهو اشباع ليس وحكی الفراء عنهم أكلت لحما شاة ، اراد لحم شاة فمطل الفتحة فانشأ عنها الفا . ومن اشباع الكسرة ومطلها ما جاء عنهم من الصياريف والمطافيل والجلاعيد والاصل جلاعد جمع جلعد وهو الشديد فاما ياء مطاايق ومطياليق فعوض من النون المحذوفة وليست مطلا . ومن مطل الضمة قوله .

١٠ ممكورة جم العظام عطبول كأن فی أنيابها القرنفول

واما الثانی فالحروف المطولة هی الحروف الثلاثة المصوتة الالف والياء والواو وهی من حيث وقعت فيها امتداد ولين الا ان الاماكن التی يطول فيها صوتها ويتمكن مدتها ثلاثة وهی ان تقع بعدها وهی سواكن توابع لما هن منهن وهو الحركات من جنسهن الهمزة والحرف المشدد وان يوقف عليها

١٥ عند التذكر . فالهمزة نحو كساء ورداء وخطيئة ورزيئة ومقروءة ومخبؤة وانما تمكن المد فيهن مع الهمزة لأن الهمزة حرف نأی منشأه وتراخی مخرجه فاذا أنت نطقت بهذه الاحرف المصوتة قبله ثم تماديت بهن نحوه طلن وشعن فی الصوت فوفين له وزدن لبنائه ولمكانه وليس كذلك اذا وقع بعدهن غيرها وغير المشدد ، ألا تراك اذا قلت كتاب وحساب وسعيد وعمود وضروب

٢٠ وركوب لم تجدهن لدنات ناعمات ولاوافيات مستطيلات كما تجدهن كذلك اذا تلاهن الهمز او الحرف المشدد .

واما سبب نعمهن ووفائهن وتماديهن اذا وقع المشدد بعدهن فلأنهن كما تری سواكن واول المثلين مع التشديد ساكن فيجفو عليهم ان يلتقی الساكنان حشوا فی كلامهم فحينئذ ما ينهضون الالف بقوة الاعتماد عليها

(١) كذا ـ فی الاصلين ـ وفی التاج ـ تعانقه ـ

فيجعلون

فيجعلون طولها وفاء للصوت بها عوضا مما كان يجب لالتقاء الساكنين من
تحريكها اذ لم يجدوا عليه تطرقا ولا بالاستراحة اليه معلقا وذلك نحو شابة ودابة
وهذا قضيب بكر وقد تمود الثوب وقد توص بما كان عليه واذا كان كذلك
فكلما رسخ الحرف فى المد كان حينئذ محقوقا بتمامه وتمادى الصوت به وذلك
الألف ثم الياء ثم الواو فشابة اذا اوفى صوتا وانعم جرسا من اختيها وتضيبكر ٥
انعم وأتم من قوص به وتمود الثوب لبعد الواو من اعرق الثلاث فى المد وهى
الألف وقرب الياء اليها، نعم وربما لم يكتف من تقوى لغته ويتعالى تمكينه
وجهارته مما تجشمه من مد الالف فى هذا الموضع دون ان يطغى به طبعه
وينحط به اعتماده ووطؤه الى ان يبدل من هذه الالف همزة فيحملها الحركة
التى كان كلفا بها ومصانعا بطول المد عنها فيقول شابة ودابة، قال كثير (اذا ما ١٠
العوالى بالعبيط احمارت). وقال

أما سودها فتجللت (١) بياضا وأما بيضها فاسوأدت،

وهذا الهمز الذى تراه امر يخص الالف دون اختيها وعلة اختصاصه
بها أن همزها فى بعض الاحوال انما هو لكثرة ورودها ههنا ساكنة بعدها
الحرف المدغم فتحاملوا وحملوا انفسهم على قلبها همزة تطرقا الى الحركة اذ ١٥
لم يجدوا الى تحريكها سبيلا لا فى هذا الموضع ولا فى غيره وليست كذلك
اختاها لانهما وان سكنتا فى نحو تضيبكر وقوص به فانهما قد يتحركان كثيرا
فى غير هذا الموضع فصار تحركهما فى غير هذا الموضع عوضا من سكونهما فيه
فاعرف ذلك فرقا.

وقد اجروا الياء والواو الساكنتين المفتوح ما قبلهما مجرى التابعين ٢٠
لما هو منهما وذلك نحو قولهم هذا جيبكر اى جيب بكر وثوبكر اى ثوب بكر
وذلك ان الفتحة وان كانت مخالفة الجنس للياء والواو فان فيها سرا له ومن
اجله جاز ان تمتد الياء والواو بعدها فى نحو ما رأينا وذلك ان اصل المد واقواه

(١) كذا اورده هنا ولعله اكتفى بموضع الشاهد، والا ففى همعه وللأرض
أما سودها فتجللت الخ

واعلاه وانعمه وانداه انما هو الألف وانما الياء والواو فى ذلك محمولان عليها وملحقان فى الحكم بها والفتحة بعض الالف فكأنها اذا تقدمت قبلهما فى نحو بيت وسوط انما قدمت الألف اذ كانت الفتحة بعضها فاذا جاءتا بعد الفتحة جاءتا فى موضع قد سبقتهما اليه الفتحة التى هى الف صغيرة فكان ذلك سببا للأنس بالمد لاسيما

٥ وهما بعد الفتحة لكونهما اختى الالف وقويتى الشبه بها فصار شيخ وثوب نحو امرء شاخ وثاب فلذلك ساغ وقوع المدغم بعدهما فاعرف ذلك .

واما مدها عند التذكر فنحو قولك اخواك ضربا اذا كنت متذكرا المفعول به اى ضربا زيدا ونحوه ، وكذلك مطل الواو اذا تذكرت فى نحو ضربوا اذا كنت تتذكر المفعول او الظرف او نحو ذلك اى ضربوا زيدا

١٠ وضربوا يوم الجمعة اوضربوا قياما فتتذكر الحال ، وكذلك الياء فى نحو اضربى اى اضربى زيدا ونحوه ، وانما مطلت ومدت هذه الاحرف فى الوقف عند التذكر لأنك لو وقفت عليها غير ممطولة ولا ممكنة المدوانت متذكر ولم يكن فى لفظك دليل على انك متذكر شيئا ولا وهمت ان كلامك قد تم ولم يبق بعده مطلوب متوقع لك فلما وقفت ومطلت علم انك متطاول الى كلام تال

١٥ للاول منوط به معقود ما قبله على تضمنه وخلطه بجملته ، ووجه الدلالة من ذلك ان حروف اللين الثلاثة اذا وقف عليهن ضعفن وتضاءلن ولم يعب مدهن واذا وقعن بعد(١) الحرفين تمكن واعترض الصدى معهن .

ولذلك قال ابو الحسن ، ان الألف اذا وقعت بعد(١) الحرفين كان لها صدى ويدل على ذلك ان العرب لما ارادت مطلهن للندبة واطالة الصوت بهن فى

٢٠ الوقف وعلمت ان السكوت عليهن ينتقصهن ولايفى بهن اتبعتهن الهاء فى الوقف توفية لهن وتطاولا الى اطالتهن وذلك قولهم ، وازيداه ، ولابد من الهاء فى الوقف فان وصلت اسقطتها وقام التابع فى اطالة الصوت مقامها نحو ، وازيداه واعمراه ، وكذلك اختاها نحو واانقطاع ظهرهيه واغلامكيه واغلامهوه واغلامهموه وتقول فى الوصل ، واغلامهمو لقد كان كريما ، وانقطاع ، ظهرهى

(١) ى ـ بين ـ

من هذا الامر .

والمعنى الجامع بين التذكر والندبة قوة الحاجة الى إطالة الصوت في الموضعين فلما كانت هذه حال هذه الاحرف وكنت عند التذكر كالناطق بالحرف المستذكر صار كأنه هو الملفوظ به فتمت هذه الأحرف وان وقعن اطرافا كما يتممن اذا وقعن حشوا لا اواخر فاعرف ذلك ، .

وكذلك الحركات عند التذكر يمطلن حتى يفين حروفا فاذا صرنها جرين مجرى الحروف المبتدأة توأم فيمطلن ايضا حينئذ كما تمطل الحروف وذلك قولهم عند التذكر مع الفتحة في قمت قمتا اى قمت يوم الجمعة ومع الكسرة أنتي أى أنت عاقلة ومع الضمة قمتو اى قمت الى زيد فان كان الحرف الموقوف عليه عند التذكر ساكنا صحيحا كسر لأنه لا يجرى الصوت في الساكن فاذا حرك اتبعت الصوت فى الحركة ثم انتهى الى الحرف ثم اشبعت ذلك الحرف ومطلته كقولك فى قد وانت تريد قد قام قدى وفى من منى وفى هل هلى وفى نعم نعمى وفى لام التعريف من الغلام مثلا الى وانما حرك بالكسرة دون أختيها لأنه ساكن احتيج الى حركة فجرى مجرى التقاء الساكنين نحو قم الليل وعليه اطلق المجزوم والموقوف فى القوافى المطلقة الى الكسر كقوله (وأنك مهما تأمرى القلب يفعل) .

وقوله (لما تزل برحالنا وكأن قدى) ونحو ممانحن عليه حكاية الكتاب هذا سيفنى ، يريد سيف من امره كذا فلما اراد الوصل اثبت التنوين ولما كان ساكنا صحيحا لم يجز الصوت به كسر ثم اشبع فانشأ عنها ياء فقال سيفنى وان كان الموقوف عليه عند التذكر ساكنا معتلا غير تابع لما قبله وهو الياء والواو الساكنتان بعد الفتح نحو اى وكى ولو واو كسر نحو ، قمت كيى اى كى تقوم ومن كان من لغته ان يفتح او يضم لالتقاء الساكنين نحو قم الليل فقياس قوله ان يفتح ويضم عند التذكر نحو قما وبعا وسرا ، .

وعن قطرب ان من العرب من يقول شم يارجل فان تذكرت على

هذه اللغة مطلت الضمة واوا فقلت شموا.

ومن العرب من يقرأ (اشتروا الضلالة) بالضم ومنهم من يكسر ومنهم من يفتح فان مطلت مستذكرا قلت على من ضم اشتروا وعلى من كسر اشتروي وعلى من فتح اشتروا ، وروينا عن محمد بن محمد عن احمد بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد قول الشاعر .

منهم بطانتهم وهم وزراؤهم وهم القضاة ومنهم الحكام

فان وقفت على هم من قوله وهم القضاة قلت وهمي وكذا الوقف على منهم الحكام منهمي وان وقفت على هم من قوله وهم وزراؤهم قلت وهموا لأنك كما رأيته فعل الشاعر وان شئت عكست حملا للثاني على الاول وللاول على الثاني لأنك إذا فعلت ذلك لم تعدان حملت على نظيره .

وكلما جاز شيء من ذلك عند وقفه التذكر جاز في القافية البتة على ما تقدم وعليه يقول عجبت منا اى من القوم على من فتح النون ومن كسرها فقال من القوم قال مني .

(التاسعة) في انابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة ، قال ابن جنى الاول منهما ان تحذف الحرف وتقر الحركة قبله نائبة عنه ودليلا عليه كقوله .

كفاك كفّ لا تليق درهما جودا واخرى تعط بالسيف الدما

يريد تعطي وقوله (وآخر صفوا ان متى يشا بصير منه —[1]) وقوله، (دوامي الايد يخبطن السريحا) ومنه قوله تعالى (يا عباد فاتقون) وهو كثير في الكسرة وقد جاء في الضمة منه قوله .

ان الفقير بيننا قاض حكم ان يرد الماء اذا غاب النجم

يريد النجوم فحذف الواو واناب عنها الضمة وقوله (حتى اذا بلت حلاقيم الحاق) يريد الحلوق وقال الاخطل .

كلمع ايدى مثاكيل مثلبة (٢) ينديندبن ضرس بنات الدهر والخطب

---

(١) كذا (٢) كذا — وفي ديوانه — مسلبة —

يريد

يريد الخطوب ، ومنه قوله تعالى (ويمح الله الباطل ـ ويوم يدع الداع ـ وسندع الزبانية) كتب ذلك بغير واو دليلا فى الخط على الوقف عليه بغير واوفى اللفظ وله نظائر وهذا فى المفتوح قليل لخفة الالف، قال (مثل النقاء لبده ضرب الطلل) يريد الطلال ، ونحو منه قوله .

ألا لا بارك الله فى سهيل   اذا ما الله بارك فى الرجال ٥

لحذف الالف من لفظة الله ومنه قوله . (أوالفا مكة من ورق الحمى) لأنه اراد الحمام لحذف الالف فالتقت الميمان فغير على ما ترى وقال ابوعثمان فى قوله تعالى يا ابت اراد يا ابتا لحذف الالف ، وقال الشاعر .

فلست بمدرك ما فات منى   بلهف و لا بليت و لا لوأنى

يريد بلهفا . ١٠

والثانى منهما، وهو انابة الحرف عن الحركة فى بعض الآحاد وهى الاسماء الستة وجميع التثنية وكثير من الجمع فان الالف والواو والياء فيها نائبة عن الحركات فى الاعراب وكذا النون فى الافعال الخمسة نائبة عن الضمة وليس من هذا الباب اشباع الحركات (على الحركات ـ ١) فى نحو مستراح والصياريف وانظور لأن الحركة فى نحو هذا لم تحذف ويثبت الحرف عنها بل هى موجودة لا مزيد فيها ولا منتقص منها . ١٥

(العاشرة) فى هجوم الحركات على الحركات قال ابن جنى هو على ضربين . احدهما كثير مقيس والآخر قليل غير مقيس .

فالاول قسمان احدهما ان تتفق فيه الحركات والآخر ان مختلفان فيكون الحكم للطارئ منهما على ما مضى فالمتفقان . نحوهم يغزون و يدعون اصله يغزوون فاسكنت الواو الاولى التى هى اللام وحذفت لسكونها وسكون واو الضمير والجمع بعدها ونقلت تلك الضمة المحذوفة عن اللام الى الزاى التى هى العين لحذفتها الضمة الاصلية فى الزاى لطروء الثانية عليها ولابد من هذا التقدير فى هجوم الثانية الحادثة على الاولى الراتبة اعتبارا فى ذلك بحكم المختلفين ٢٠

(١) من ى .

ألا تراك تقول فى العين المكسورة بنقل الضمة اليها مكان كسرتها نحو يرمون
ويقضون، نقلت ضمة ياء يرميون الى ميمها فابتزت الضمة الميم لكسرتها اوحلت
محلها فصارت يرمون فكما لا نشك فى ان ضمة ميم يرمون غير كسرتها فى يرميون
لفظا فكذلك نحكم على ان ضمة زاى يغزون غير ضمتها فى يغزوون تقديرا وحكما
٥ ونحو من ذلك قولهم فى جمع مئة مئون فكسرة ميم مئون غير كسرتها فى مئة
اعتبارا بحال المختلفين فى سنة وسنون وبرة وبرون ومثله ترخيم برثن و منصور
فيمن قال ، ياحار ، اذا قلت يامنص ويابرث فالضمة فيهما غير الضمة فيمن قال
يابرث ويا منص على يا حار اعتبارا بالمختلفين فكما لا يشك فى ان ضمة يا حار
غير كسرة يا حارسماعا ولفظا فكذلك الضمة على يا حار فى يا برث ويامنص
١٠ غير الضمة فيهما على يا حار تقديرا وحكما.

وكذلك كسرة صاد صنو وقاف قنو غير كسرتهما فى صنوان وقنوان .

وكذلك كسرة ضاد تقضين فى الجمع غير كسرتها المقدرة فيها فى اصل
حالها وهو تقضيين فى المفرد على حد ما تقدم فى يغزون ويدعون .

واما المختلفتان فامرهما واضح نحو يرمون ويقضون والاصل يرميون
١٥ ويقضيون فاسكنت الياء استثقالا للضمة عليها ونقلت الى ما قبلها فابتزته كسرته
لطروءها عليها فصارت يرمون ويقضون .

وكذلك انت تغزين اصله تغزوين نقلت الكسرة من الواو الى الزاى
فابتزتها ضمتها فصار تغزين الا ان منهم من يشم الضمة ارادة للضمة المقدرة و منهم
من يخلص الكسرة فلا يشم ويدلك على مراعاتهم لتلك الكسرة والضمة المبتزة
٢٠ عن هذين الموضعين أنهم اذا أمروا ضموا همزة الوصل وكسروها ارادة لها نحو
اقضوا أرموا ونحو اغزى ادعى فكسرهم مع ضمة الثالث وضمهم مع كسرته يدل
على قوة مراعاتهم للاصل المغير وانه عندهم مراعى معتد مقدر .

ومن المتفقة حركتاه، ما كانت فيه الفتحتان نحو اسم المفعول من نحو
اشتدوا حمر وهو مشتد ومحمر واصله مشتدد ومحمرر فاسكنت الدال والراء

الاوليان

الاوليان وادغمتا فى المثل ولم تنقل الحركة الى ما قبلها فتغلبه على حركته التى
فيه كما نقلت فى يغزون ويرمون يدل على ذلك قولهم فى اسم الفاعل ايضا
كذلك مشتد ومحمر ألاترى ان اصله هنا مشتدد ومحمرر فلونقلت هنا لوجب
ان تقول مشتدومحمر فلما لم تقل ذلك وصح فى المختلفين اللذين الثقل فيهما
موجود لفظا امتنعت من الحكم به فيما تحصل الصيغة فيه تقديراووهما . ٥

وسبب ترك النقل فى المفتوح انفراد الفتح عن الضم والكسر فى
هذا النحو لزوال الضرورة فيه ومعه ، ألاترى الى صحة الواو والياء جميعا بعد
الفتحة وتعذر صحة الياء الساكنة بعد الضمة والواو الساكنة بعد الكسرة
وذلك انك لوحذفت الضمة فى يرميون ولم تنقلها الى الميم لصار التقدير الى
يرمون ثم وجب قلب الواوياء وان تقول هم يرمين فيصيرالى لفظ جماعة ١٠
المؤنث .

وكذلك لولم تنقل كسرة الواوفى تغزوين الى الزاى لصار التقدير
الى تغزين ثم يجب قلب الياء واوالانضمام الزاى قبلها فتقول للمرأة ، انت تغزون
فيلتبس بجماعة المذكر فهذا حكم المضموم مع المكسور وليس كذلك المفتوح
ألا ترى الواو والياء صحيحتين بعد الفتحة نحوهؤلاء يخشون ويسعون وانت ١٥
ترضين وتخشين فلما لم تغير الفتحة هنافى المختلفين اللذين تغييرهما واجب لم تغير
الفتحتان اللتان انماهما فى التغيير محمولتان على الضمة مع الكسرة .

فان قيل ، قديقع اللبس ايضا حيث رمت الفرق لأنك تقول للرجال
أنتم تغزون وللنساء انتن تغزون وتقول للمرأة انت ترمين ولجمع النساء
انتن ترمين . ٢٠

قيل، انما احتمل هذا النحو فى هذه الاماكن ضرورة ولولا ذلك
لما احتمل .

ووجه الضرورة ان اصل انتم تغزون تغزوون فالحركتان كما ترى
متفقتان .

وكذلك أنت ترمين اصله ترميين فالحركتان ايضا متفقتان فاذا اسكنت المضموم الاول ونقلت اليه ضمة الثانى واسكنت المكسور الاول ونقلت اليه كسرة الثانى بقى اللفظ بحاله كأن لم تنقله ولم تغير شيئا منه فوقع اللبس فاحتمل لما يصحب الكلام من اوله وآخره كاشياء كثيرة يقع اللبس فى لفظها فيعتمد فى بيانها على مايقارنها كالتحقير والتكسير وغير ذلك فلما وجدت الى رفع اللبس بحيث وجدته طريقا سلكتها ولمالم تجداليه طريقا فى موضع آخر احتملته ودللت بما يقارنه عليه .

الضرب الثانى ، ماهجمت فيه الحركة على الحركة من غير قياس كقوله . وقال (اضرب الساقين امك هابل) ، اصله امك فكسر الهمزة لانكسار ما قبلها على حد من قرأ (فلأمه الثلث) فصار امك ثم اتبع الكسر الكسر فهجمت كسرة الاتباع على ضمة الاعراب فابتزتها موضعها فهذا شاذ لا يقاس عليه ألا تراك لاتقول،قدرك، واسعة ولاعدلك ثقيل ولابنتك عاقلة ونحو من ذلك فى الشذوذ قراءة الكسائى بما انزليك وقياسه فى تخفيف الهمزة ان تجعل الهمزة بين بين فتقول بما أنزل اليك لكنه حذف الهمزة حذفا والقى كسرتها على لام انزل وقد كانت مفتوحة فغلبت الكسرة الفتحة على الموضع فصار تقديره بما انزلليك فالتقت اللامان متحركتين فاسكنت الاولى وادغمت فى الثانية كقوله تعالى (لكنا هو الله ربى) .

ونحو منه ما حكاه لنا ابو على عن ابى عبيدة انه سمع (دعه فى حرمه) وذلك انه نقل ضمة الهمزة بعد ان حذفها على الراء وهى مكسورة فنفى الكسرة واعقب منها ضمة .

ومنه ما حكاه احمد بن يحيى فى خبر له مع ابن الاعرابى بحضرة سعيد ابن مسلم عن امرأة قالت لبنات لها وقد خاون الى أعرابى كان يأفهن (أفى السوءة نتنه) قال احمد بن يحيى فقال لى ابن الاعرابى تعال الى ههنا اسمع ماتقول قلت وما فى هذا ارادت استفهام انكارا فى السوءة انتنه فالقت فتحة انتن على

كسرة

كسرة الهاء فصارت بعد تخفيف السؤة أفى السؤ تنتنه فهذا نحو مما نحن بسبيله وجميعه غير مقيس لانه ليس على حد التخفيف القياسى لان طريق قياسه ان تقول فى حرامه فتقر كسرة الراء عليها وتجعل همزة امه بين بين اى بين الهمزة والواو ولأنها مضمومة كقوله تعالى يستهزون فيمن خفف اوفى حريمه فيبدلها ياء البتة على يستهزيون وهو رأى ابى الحسن فاما فى حرمه فليس على قياس البتة وكذلك قياس تخفيف قولها أفى السوءة انتنه ان تقول أفى السوء تنتنه فتخلص همزة انتنه ياء البتة لانفتاحها وانكسار ماقبلها كقولك فى تخفيف ميزر مئزر انتهى ما ذكره ابن جنى .

ومن فروع هذا الباب كسرة شرب اذا بنى للفعول وكسرة زبرج اذا صغر هل تبقى.

ظاهر كلامهم نعم قال ابوحيان ولو قيل انها زالت وجاءت كسرة اخرى لكان وجها كما قالوا فيمن زيد فى الحكاية على احد القولين وفى منص اذا رخمت منصورا على لغة من لاينتظر فانهم زعموا انها ضمة بناء غير الضمة فى منصور التى هى من حركات الكلمة الاصلية ، قال واذا صغرت فعلا على فعيل فضمة فعيل غير ضمة فعل وقيل هى هى .

الحادية عشرة ، قال ابن القيم فى (بدائع الفوائد) قال السهيلى قولهم حرف متحرك وتحركت الواو ونحو ذلك تساهل منهم فان الحركة عبارة عن انتقال الجسم من حيز الى حيز والحرف جزء من الصوت ومحال ان تقوم الحركة بالحرف لانه عرض والحركة لا تقوم بالعرض وانما المتحرك فى الحقيقة هو العضو من الشفتين او اللسان او الحنك الذى يخرج منه الحرف ، فالضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق فيحدث من ذلك صوت خفى مقارب للحرف ان امتد كان واوا وان قصر كان ضمة والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف وحدوث الصوت الخفى الذى يسمى فتحة وكذا القول فى الكسرة .

والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف ولايحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك اى ينقطع فلذلك سمى جزما اعتبارا بانجزام الصوت وهو انقطاعه وسكونا اعتبارا بالعضو الساكن ، فقولهم فتح وضم وكسر هو من صفة العضو واذا سميت ذلك رفعا ونصبا وجرا وجزما فهى من صفة الصوت لأنه يرتفع عند ضم الشفتين وينتصب عند فتحهما وينخفض عند كسرهما وينجزم عند سكونهما ، وعبروا بهذه عن حركات الاعراب لأنها لاتكون الابسبب وهو العامل كما ان هذه انما لا تكون بسبب وهو حركة العضو وعن احوال البناء تلك لانه لا يكون بسبب اعنى بعامل كما ان هذه الصفات يكون وجودها بغير آلة .

قال ابن القيم وعندى ان هذا ليس باستدراك على النحاة فان الحرف وان كان عرضا فقد يوصف بالحركة تبعالحركه محله فان الاعراض وان لم تتحرك بانفسها فهى تتحرك بحركة محالها فاندفع الاشكال جملة .

الثانية عشرة ، قال ابو حيان فى (شرح التسهيل) اختلف النحاة فى الحركات الثلاث أهى ماخوذة من حروف المدواللين ام لا ،فذهب الاكثرون الى ان الفتحة من الالف والضمة من الواو والكسرة من الياء اعتمادا على ان الحروف قبل الحركات والثانى مأخوذ من الاول .

وذهب بعض النحويين الى ان هذه الحروف مأخوذة من الحركات الثلاث الالف من الفتحة والواو من الضمة والياء من الكسرة اعتمادا على ان الحركات قبل الحروف وبدليل ان هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات اذا اشبعت وان العرب قد استغنت فى بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفاء بالاصل على فرعه .

وذهب بعض النحويين الى انه ليست هذه الحروف مأخوذة من الحركات ولا الحركات مأخوذة من الحروف اعتمادا على ان احدهما لم يسبق الآخر وصححه بعضهم ، انتهى .

الثالثة عشرة ، قال فى (البسيط) تمكن النطق بالحرف اقوى من تمكنه بالحركة .

الرابعة عشرة ، الاصل فى تقدير الحروف ان يقدر ساكنالان الحركة امر زائد فلايقدم عليه الابدليل و من ثم كان مذهب سيبويه فى شاة ان الاصل فيها شوهة بسكون الواو كصحفة لا شوهة بالفتح وفى دم ان وزنه فعل بالسكون لافعل بالتحريك

الخامسة عشرة ، الحركة قد تقوم مقام الحرف وذلك فى الثلاثى المؤنث بغيرها ء نحوسقر فانه يمنع الصرف كما لوكان فوق ثلاثة إقامة للحركة مقام حرف رابع بدليل تحتم حذف الف جمزى فى النسب كتحتم الف مصطفى لا كتخيير الف حبلى المشاركة لها فى عدد الحروف .

قال فى (البسيط) فان قيل،لوجرت الحركة مجرى الحرف الرابع لم تلحقه تاء التأنيث فى التصغير كالرباعى ولاشك فى لحوقها نحو سقيرة .

قلت،نحن لا ندعى ان الحركة تجرى مجرى الحرف الرابع فى كل حكم بل فى موضع يثقل اللفظ بها وذلك فى المكبر بخلاف المصغر .

السادسة عشرة ، قال ابو البقاء فى (التبيين) اعلم انهم لايريدون بالحركة المنقولة فى الوقف فى نحو ، هذا بكر ومررت ببكر ، ان حركة الاعراب صارت فى الكاف اذ الاعراب لايكون قبل الطرف وانما يريدون انها مثلها .

السابعة عشرة . قال ابن يعيش– كان المتقدمون يسمون الفتحة الالف الصغيرة والضمة الواوالصغيرة والكسرة الياء الصغيرة لان الحركات والحروف اصوات وانمارأى النحويون صوتا اعظم من صوت فسموا العظيم حرفا والضعيف حركة وان كانا فى الحقيقة شيئا واحدا ولذلك دخلت الامالة على الحركة كما دخلت الالف اذ الغرض انماهو تجانس الصوت و تقريب بعضها من بعض .

فائدة

قال بعض شراح الجمل ، السؤال عن مبادى اللغات يؤدى الى

التسلسل فلهذا لا ينبغي ان يسأل لاى شئ انفردت الاسماء بالجر وانفردت الافعال بالجزم، وانما ينبغي ان يسأل عما كان يجب فامتنع وهو خفض الافعال المضارعة بالاضافة لان الفعل مرفوع وان اضيف اليه كقوله تعالى (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وجزم الاسماء التى لاتنصرف وذلك انها لما اشبهت الفعل المضارع وحكم لها بحكمه فلم تنون ولم تخفض كالفعل كان يجب ان يحمل فيها الخفض على جزم الفعل الذى اشبهته بدل حمله على النصب ويكون الاسم الذى لاينصرف ساكنا فى حال الخفض ويكون فيه ترك العلامة علامة .

والجواب عن ذلك ماذكره الزجاجى انه لم تخفض الافعال المضارعة لان الخفض لوكان فيها انما كان يكون بالاضافة لانه ليس من عوامل الخفض مايدخل على الفعل الا الاضافة والاضافة اما للملك اوللاستحقاق والافعال لاتملك شيئا ولا تستحقه فلايكون فيها اضافة واذا لم يكن فيها اضافة لم يكن فيها خفض فان اضيف الى الفعل فانما يضاف اليه فى اللفظ ولمصدره فى المعنى ولذلك لا تؤثر الاضافة فيه ولم تجزم الاسماء التى لا تنصرف لانها قد ذهب منها التنوين فلو ذهبت الحركة لادى ذلك الى ذهاب شيئين من جهة واحدة وذلك اخلال بالكلمة لتوالى الحذف على آخرها .

حكاية الحال من القواعد الشهيرة

قال ابن هشام فى (المغنى) القاعدة السادسة ، انهم يعبرون عن الماضى والآتى كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصد الاحضاره فى الذهن حتى كأنه مشاهد حالة الاخبار نحو (وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة) لان لام الابتداء للحال ونحو (هذا من شيعته وهذا من عدوه) اذ ليس المراد تقريب الرجلين من الرسول عليه الصلوة والسلام كما تقول هذا كتابك فخذه وانما الاشارة كانت اليهما فى ذلك الوقت هكذا فحكيت ومثله (والله الذى ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه لبلد ميت فاحيينا به الارض) ألاترى انه تعالى قصد بقوله فتثير سحابا احضار

تلك

تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثارة السحاب تبدو اولا قطعا ثم تتضام متقلبة بين اطوار حتى تصير ركاما ، ومنه (ثم قال له كن فيكون) اى فكان (ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير أو تهوى به الريح فى مكان سحيق) .

(ونريد ان نمن على الذين استضعفوا) الى قوله (ونرى فرعون وهامان) ٥

ومنه عند الجمهور (وكلبهم باسط ذراعيه) اى يبسط ذراعيه بدليل وتقلبهم ولم يقل وقلبنا هم وبهذا التقرير يندفع قول الكسائى وهشام ان اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى يعمل ومثله (والله مخرج ما كنتم تكتمون) الا ان هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارىء وفى الآية الاولى حكيت الحال الماضية . ١٠

ومثلها قوله

جارية فى رمضان الماضى تقطع الحديث بالايماض

ولولا حكاية الحال فى قول حسان (يغشون حتى لا تهر كلابهم) لم يصح الرفع لأنه لا يرفع الا وهو للحال ، ومنه قوله تعالى (حتى يقول الرسول) . ١٥

الحمل على ماله نظير اولى من الحمل على ما ليس له نظير

وفيه فروع ، منها مروان يحتمل إن يكون وزنه فعلان او مفعالا او فعوالا والاول له نظير فيحمل عليه والآخران مثلان لم يجيئا ، ذكره ابن جنى . ٢٠

ومنها ، فم اصلها فوه بزنة فوز حذفت الهاء اشبهها بحرف العلة لخفائها وقربها فى المخرج من الالف فحذفت كحذف حرف العلة فبقيت الواو التى هى عين حرف الاعراب وكان القياس قلبها الفا لتحركها بحركات الاعراب وانفتاح ما قبلها ثم يدخل التنوين على حد دخوله فى نحو عصا ورحى فتحذف

الالف لالتقاء الساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وذلك معدوم النظير فلما كان القياس يؤدى الى ما ذكر ابدلوا من الواو ميما لأن الميم حرف جلد يتحمل الحركات من غير استثقال وهما من الشفتين فهما متقاربان ، ذكره ابن يعيش .

ومنها ، الف كلا وليست زائده ائلا يبقى الاسم الظاهر على حرفين وليس ذلك فى كلامهم اصلا ذكره ابن يعيش ايضا .

ومنها ، مذهب سيبويه ان التاء فى كلتا بدل من لام الكلمة كما ابدلت منها فى بنت واخت والفها للتأنيث ووزنها فعلى كذكرى، وذهب الجرمى الى ان التاء للتأنيث والالف لام الكلمة كما فى كلا والوجه الاول لأنه ١٠ ليس فى الاسماء فعتل ولم يعهد ان تاء التأنيث تكون حشوا فى كلمة ذكره ابن يعيش .

ومنها ، قال ابن الانبارى فى (الانصاف) ذهب البصريون الى ان الاسماء الستة معربة من مكان واحد والواو والالف والياء هى حروف الاعراب ، وذهب الكوفيون الى انها معربة من مكانين، قال والذى يدل على ١٥ صحة ما ذهبنا اليه وفساد ما ذهبوا اليه ان ما ذهبنا اليه له نظير فى كلام العرب فان كل معرب فى كلامهم ليس له الا اعراب واحد وما ذهبوا اليه لانظير له فى كلامهم فانه ليس فى كلامهم معرب له اعرابان والمصير الى ما له نظير اولى من المصير الى ما ليس له نظير .

ومنها ، قال ابن الانبارى ، ذهب البصريون الى ان الالف والواو ٢٠ والياء فى التثنية والجمع حروف اعراب ، وذهب الجرمى الى ان انقلابها هو الاعراب ، وقد افسده بعض النحويين بان هذا يؤدى الى ان يكون الاعراب بغير حركة ولا حرف وهذا لا نظير له فى كلامهم .

ومنها ، قال ابن فلاح فى (المغنى) صفة اسم لا المبنى يجوز فتحه نحو ، لا رجل ظريف فى الدار ، وهى فتحة بناء لأن الموصوف والصفة

جعلا

جعلا كالشيء الواحد بمنزلة خمسة عشر ثم دخلت لاعليهما بعد التركيب ولا يجوز ان تكون دخلت عليهما وهما معربان فبنيا معها لأنه يؤدي الى جعل ثلاثة اشياء كشيء واحد ولا نظير له .

ومنها ، قال ابن فلاح ذهب البصريون الى ان اللهم اصله يا الله حذفت يا وعوض منها الميم المشددة فى آخره . ٥

وقال الكوفيون ليست الميم بعوض بل اصله يا الله امّ اى اقصد فحذفت الهمزة من فعل الامر واتصلت الميم المشددة باسم الله فامتزجا وصارا كلمة واحدة ولا يستنكر تركيب فعل الامر مع غيره بدليل هلم فانها مركبة عند البصريين من حرف التنبيه ولم وعندنا من هل وأم قالوا فما صرنا اليه له نظير وما صرتم اليه دعوى بلادليل . ١٠

وقال الاندلسى فى (شرح المفصل) قال الكوفيون ضمير الفصل إعرابه باعراب ما قبله لانه توكيد لما قبله ورده البصريون بان المكنى لايكون تاكيدا للظهر فى شئ من كلامهم والمصير الى ما لا نظير له فى كلامهم غير جائز

وقال ابن جنى فى الخصائص، اذادل الدليل لايجب ايجاد النظير وذلك على مذهب الكتاب فانه حكى مما جاء على فعل إبلا وحدها ولم يمنع الحكم بها عنده ان لم يكن لها نظير لان ايجاد النظير بعد قيام الدليل انما هو للأنس به لا للحاجة اليه فاما ان لم يقم دليل فانك محتاج الى النظير ألا ترى الى عزويت لما لم يقم الدليل على ان واوه وياءه اصلان احتجت الى التعليل بالنظير فمنعت ان يكون فعويلا لما لم تجد له نظيرا وحملته على فعليت لوجود النظير وهو عفريت ونفريت . ١٥ ٢٠

وكذلك قال ابوعثمان فى الرد على من ادعى ان السين وسوف يرفعان الافعال المضارعة لم نرعاملا فى افعل تدخل عليه اللام وقد قال الله تعالى (ولسوف يعطيك ربك فترضى) فجعل عدم النظير ردا على من انكر قوله فاما ان لم يقم الدليل ولم يوجد النظير فانك تحكم مع عدم النظير وذلك قولك فى

الهمزة والنون من انداس انهما زائدتان وان وزن الكلمة بهما انفعل وان
كان هذا مثالا لانظير له وذلك ان النون لامحالة زائدة لانه ليس فى ذوات
الخمسة شئ على فعلال فتكون النون فيه اصلا لوقوعها موقع العين واذا ثبت ان
النون زائدة فقد يرد فى ذلك ثلاثة احرف اصول وهى الدال واللام والسين
٥ وفى اول الكلمة همزة ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة ولا تكون
النون اصلا والهمزة زائدة لان ذوات الاربعة لاتلحقها الزوائد من اوائلها
الا فى الاسماء الجارية على افعالها نحو مدحرج وبابه وقد وجب اذا ان الهمزة
والنون زائدتان وان الكلمة بهما على انفعل وان كان هذا مثالا لا نظير له
فان ضام الدليل النظير فلا مذهب بك عن ذلك وهذا كنون عنتر فالدليل يقضى
١٠ بكونها اصلا لانها مقابلة لعين جعفر والمثال ايضا معك وهو فعلل .

وقال ابن يعيش، ذهب المبرد الى ان نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لك
معربان وليسا بمبنيين مع لا قال لأن الاسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون
لاتكون مع ما قبلها اسما واحدا فلم يوجد ذلك .

وقال ابن يعيش، وهذا اشارة الى عدم النظير قال واذا قام الدليل
١٥ فلا عبرة بعدم النظير اما اذا وجد فلا شك انه يكون مؤنسا واما ان يتوقف
ثبوت الحكم على وجوده فلا .

وقال الشلوبين، قول من قال ان الحروف فى الاسماء الستة دلائل
اعراب وليست باعراب ولا حروف اعراب يؤدى الى ان يكون الاسم المعرب
على حرف واحد فى قولك ذومال وهذه الحروف زوائد عليه للدلالة على
٢٠ الاعراب وذلك خروج عن النظائر فلا ينبغى ان يقال به .

قاعدة

قال ابن يعيش، يجوز ان يسمى الرجل بما لا نظير له فى كلام ولهذا
لم يذكر سيبويه دئل فى ابنية الاسماء لانه اسم لقبيلة أبى الاسود والمعارف غير
معول عليها فى الابنية .

حمل الشيء على نظيره

قال ابن الأثير في النهاية ، الحداث جماعة يتحدثون وهو جمع على غير قياس حملا على نظيره وهو سامر وسمار فان السمار المتحدثون .

الحمل على أحسن القبيحين

٥

عقد له ابن جني بابا في الخصائص قال وذلك ان تحضرك الحال ضرورتين لابد من ارتكاب احداهما فينبغي حينئذ ان تحمل الامر على اقربهما واقلهما فحشا وذلك كواوورنتل انت فيها بين ضرورتين . احداهما ان تدعى كونها اصلا في ذوات الاربعة غير مكررة والواو لا توجد في ذوات الاربعة الامع التكرير نحو الوصوصة والوحوحة وضوضيت وقوقيت ١٠

والاخرى ان تجعلها زائدة اولا والواو لا تزاد اولا فاذا كان كذلك كان ان تجعلها اصلا اولى من ان تجعلها زائدة وذلك ان الواو قد تكون اصلا في ذوات الاربعة على وجه من الوجوه اعني حال التضعيف فاما ان تزاد اولا فان هذا امر لم يوجد على حال فاذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه ومثل ذلك فيها قائما رجل لما كنت بين ان ترفع قائما فتقدم الصفة على الموصوف وهذا ١٥ لا يكون وبين ان تنصب الحال من النكرة وهذا على قلته جائز حملت المسئلة على الحال فنصبت وكذلك ما قام الا زيدا احد عدلت الى النصب لأنك اذا رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه وان نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه وهذا وان كان ليس في قوة تأخيره عنه فقد جاء على كل حال فاعرف ذلك اصلا في العربية تحمل عليه غيره ، انتهى . ٢٠

وقال ابن اياز ، في نحو فيها قائما رجل ، ابو الفتح يسمى هذا الحمل احسن القبيحين لان الحال من النكرة قبيح وتقديم الصفة على الموصوف اقبح فحمل على احسنهما .

وقال ابن يعيش ، انما امتنع العطف على عاملين عند الخليل وسيبويه

لان حرف العطف خلف عن العامل ونائب عنه وما قام مقام غيره فهو اضعف منه فى سائر ابواب العربية فلا يجوز ان يتسلط على عمل الاعراب بما لا يتسلط ما اقيم مقامه فاذا اقيم مقام الفعل لم يجز ان يتسلط على عمل الجر فلذا لم يخرجوا قولهم فى المثل (ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة) على العطف على عاملين كما

٥ هو رأى الكوفيين حيث جعلوا جر بيضاء بالعطف على سوداء والعامل فيها كل ونصب شحمة عطفا على خبر ما ومثله عندهم ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ويخفضون قاعدا بالعطف على قائم المخفوض بالباء ويرفعون عمرا بالعطف على اسم ما بل يخرجونه على حذف المضاف وابقاء عمله .

فان قيل حذف المضاف وابقاء عمله على خلاف الاصل وهو ضعيف

١٠ والعطف على عاملين ضعيف ايضا فلم كان حمله على الجار اولى من حمله على العطف على عاملين .

قيل ، لان حذف الجار قد جاء فى كلامهم وله وجه من القياس فاما مجيئه فنحو (وبلدة ليس بها أنيس) اى ورب بلدة وقولهم فى القسم (الله لا فعلن) وقول رؤبة لما قيل له كيف اصبحت (خير عافاك الله) اى بخير .

١٥ وقد حمل اصحابنا قراءة حمزة والارحام على حذف الجار وان التقدير فيه وبالارحام والامر فيه ليس ببعيد ذلك البعد فقد ثبت بهذا جواز حذف الجار فى الاستعمال وان كان قليلا ولم يثبت فى الاستعمال العطف على عاملين فكان حمله على ماله نظير اولى وهو من قبيل احسن القبيحين .

واما من جهة القياس فلان الفعل لما كان يكثر فيه الحذف وشارك

٢٠ الحرف الجار فى كونه عاملا جاز فيه ما جاز فى الفعل على سبيل الندرة .

حمل الشىء على الشىء

من غير الوجه الذى اعطى الاول ذلك الحكم

عقد له ابن جنى بابا فى الخصائص ، قال اعلم ان هذا باب طريقه الشبه اللفظى وذلك كقولنا فى النسب الى ما فيه همزة التأنيث بالواو وذلك نحو حمراوى

وصفراوى وعشراوى وانما قلبت الهمزة فيه ولم تقر بحالها لئلا تقع علامة التأنيث حشوا فمضى هذا على هذا لايختلف، ثم أنهم قالوا فى النسب الى علباء علباوى والى حرباء حرباوى وابدلوا هذه الهمزة وان لم تكن للتانيث لكنها لما شابهت همزة حمراء وبابها بالزيادة حملوا عليها همزة علباء ونحن نعلم ان همزة حمراء لم تقلب فى حمراوى لكونها زائدة فتشبه بها همزة علباء من حيث كانت ٥
زائدة مثلها لكن لما اتفقتافى الزيادة حملت همزة علباء على همزةحمراء ثم انهم تجاوزوا هذا الى ان قالوا فى كساء وقضاء كساوى وقضاوى فابدلوا الهمزة واواحملالها على همزة علباءمن حيث كانت همزة قضاء وكساء مبدلة من حرف ليس للتأنيث[1]فهذه علة غير الاولى الاتراك لم تبدلهمزة علباء واوافى علباوىلأنها ليست للتأنيث فتحمل عليها همزة كساء وقضاء من حيث كانتا لغير التانيث ثم ١٠
انهم قالوا من بعد فى قراء قراوى فشبهوا همزة قراء بهمزة كساء من حيث كانت اصلاغير زائدة كما ان همزة كساء غير زائدة وانت لم تكن ابدلت همزة كساء فى كساوى من حيث كانت غير زائدة لكن هذه اشباه لفظية يحمل احدها على ما قبله تشبثا به وتصوراله واليه والى نحوه اومأ سيبويه بقوله وليس شىء مما يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجها وعلى ذلك قالوا ١٥
صحراوات فابدلوا الهمزة واوا لئلا يجمعوا بين علمى تأنيث ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية ثم قالوا علباوان حملا بالزيادة على حمراوان ثم قالوا كساوان تشبيها له بعلباوان ثم قالوا قراوان حملاله على كساوان على ما تقدم وسبب هذه الحمول والاضافات والالحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة اهلها الى التصرف بها والتركح فى اثباتها ٢٠
لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور والشعر الموزون والخطب والسجوع ولقوة احساسهمفى كلشىءشيئاو تخيلهم مالا يكاديشعربه من لم يألف مذاهبهموعلىهذا مامنع الصرف منالاسماء للشبهاللفظى نحوا حمر(واصفر-؛)و اصرم واحمد وتألب وتنضب علمين لما فى ذلك من شبه لفظ الفعل فحذفوا

---

(١) من الخصائص

التنوين من الاسم لمشابهته مالاحصة له فى التنوين وهو الفعل قال والشبه اللفظى كثير وفى هذا كفاية، انتهى .

الحمل على الاكثر اولى من الحمل على الاقل

ومن ثم قال الاكثرون ان رحمن غير منصرف وان لم يكن له فعلى لأن مالا ينصرف من فعلان اكثر فالحمل عليه اولى قاله صاحب البسيط .

وقال ابن يعيش ذهب بعضهم الى ان الف كلامنقلبة عن ياء وذلك لأنه رآها قداميلت .

قال سيبويه لو سميت بكلا وثنيت لقلبت الالف ياء لأنه قد سمع فيها الامالة والامثل ان تكون منقلبة عن واو لأنها قد ابدلت تاء فى كلتا وابدال التاء من الواواضعاف ابدالها من الياء والعمل انما هو على الاكثر وانما اميلت لكسرة الكاف .

وقال السخاوى (فى تنوير الدياجى) سأل سيبويه الخليل عن رمان فقال لا اصرفه فى المعرفة واحمله على الاكثر اذا لم يكن له معنى يعرف به .

قال السخاوى اى اذا كان لايعلم من اى شيء اشتقاقه حمل على الاكثر والاكثر زيادة الالف والنون .

وقال ابن يعيش القياس يقتضى زيادة النون فى حسان وان لاينصرف حملا على الاكثر .

وقال الشلوبين المحذوف من ذو ياء او واو لأن الغالب على الاسم الثنائى المحذوف منه لامه ان تكون اللام المحذوفة منه ياء اوواو والاغلب فيها الواو وقل ان يكون المحذوف غيرهما كالحاء من حرفينبغى ان يحكم على ذو بان المحذوف منه ياء اوواولاغيرهما لأنهما اكثر من غيرهما وان كان يمكن ان يكون المحذوف منه هاء .

وقال ايضا قد تكون الصفة مجتمعة فيها شروط الجمع بالواو والنون ولا يجمع بها اذا كانت محمولة على غيرها مما لايجمع بالواو والنون وذلك نحو ندمان

ندمان كان قياسه ان يقال فى جمعه ندمانون لأن مونثه ندمانة ولكن سيبويه
قال انهم لا يقولون ذلك وان كان قد اجازه هو بعد ذلك ، وتوجيه شذوذه ان
المطرد فى باب فعلان ان لا يقال فيه فعلانة فحمل فى ذلك على الاكثر ولكن
مثل هذا يقل فى الصفات التى اجتمعت فيها هذه الشروط حتى لا اذكر منه
الا هذا . ٥

وقال ايضا الألف المجهولة الاصل من الثلاثى اذا لم تمل تقلب فى
التثنية واوا واذا اميلت تقلب ياء لأنه لا يمال من هذا النوع الا ما كانت ألفه
منقلبة عن ياء ولا يميلون ذوات الواو الا شاذا نحو العشاء فى العين فحمل المجهول
من هذا النوع على الاكثر ولم يحمل على الشاذ وا لاكثر مما يمال من هذا النوع
ان تكون الفه منقلبة عن ياء فحمل هذا المجهول عليه وما لم يمله الميلون من ١٠
هذا النوع فالفه منقلبة عن واو فحمل هذا المجهول عليه قال فان جهل امر الامالة
اعنى وجودها وعدمها فى هذا النوع حمل على ما الفه منقلبة عن الياء لأن
الاكثر زعموا فيما لامه الف ان يكون انقلابها عن الياء لا عن الواو ولأن الياء
اغلب على اللام من الواو ويقوى ذلك ان ذوات الواو ترجع فى الاربعة الى
الياء نحو ملهيان ومدعيان ولا ترجع الياء الى الواو نحو مرميان، انتهى . ١٥

وقال ابن عصفور قول سيبويه ان المرفوع بعد لولا مبتدأ محذوف
الخبر اولى من قول الكسائى انه فاعل باضمار فعل لان اضمار الخبر اكثر من اضمار
الفعل والحمل على الاكثر اولى .

وقال ابن أياز ذهب الكسائى الى ان حتى حرف تنصب المضارع دائما
واذا وقع بعدها الاسم مجرورا كان بتقدير الى وقول البصريين انها حرف يجر
الاسم دائما واذا نصب المضارع بعدها كان بتقدير أن ارجح لأنه اذا ترددت ٢٠
الكلمة بين ان تكون من عوامل الاسماء او من عوامل الافعال فجعلها من
عوامل الاسماء اولى وذلك لأن عوامل الاسماء هى الاصول وعوامل الافعال
فروع وايضا فعوامل الاسماء هى الاكثر ومن اصولهم الحمل على الاكثر

وقال ابن النحاس فى باب الاشتغال اذا كان العطف على جملة فعلية فالمختار الحمل على اضمار فعل لأنك حينئذ تكون قد عطفت جملة اسمية عـلى جملة فعلية فتتفق الجمل واذا رفعت تكون قد عطفت جملة اسمية عـلى جملة فعلية فتختلف الجمل وتوافق الجمل اولى من اختلافها .

٥ فان قيل، توافق الجمل يعارضه أنك اذا نصبت تحتاج الى تقدير واذا رفعت لم تحتج الى تقدير شىء .

فالجواب ، انه اذا دار الأمر بين الاختلاف والتقدير كان التقدير اولى لكثرة التقدير فى كلام العرب وقلة الاختلاف والحمل على الكثير اولى.

وقال ابن فلاح فى (المغنى) لام ذى بمعنى صاحب ياء عـلى الاصح

١٠ حملا على الأكثر فيما عينه واو .

وقال ابن يعيش الهاء من هـذه بدل الياء من هذى وانما كسرت ووصلت بالياء لأنها فى اسم غير متمكن مبهم فشبهت بهاء الاضمار الذى قبله كسرة نحو به وبغلامه .

وقال سيبويه ولا اعلم احدا يضمها لأنهم شبهوها بهاء الضمير وليست

١٥ للضمير فحملوها على اكثر الكلام واكثر الكلام كسر الهاء اذا كان قبلها كسرة ووصلوا بالياء كما وصلوا فى به وبغلامه ومن العرب من يسكنها فى الوصل ويجرى على اصل القياس يقول هذه هند .

وقال ايضا الياء الثانية (١) فى قوقيت وضوضيت اصل لأنها الاولى كررت واصلها قوقوت وضوضوت وانما قلبوا الثانية ياء لوقوعها رابعة على حد

٢٠ اغزيت وادعيت .

فان قيل ، فهلا كانت زائدة على حد زيادتها فى سعليت وجعييت .

قيل ، لو قيل ذلك لصارت من باب سلس وقلق وهو قليل وباب زلزلت وقلقلت اكثر والعمل انما هو على الاكثر ، وقال الميم من منيح اسم بلد زائدة والنون اصل لأن زيادة الميم اولا اكثر من زيادة النون اولا

(١) كذا فى الاصلين .

والعمل

والعمل انما هو على الاكثر .

وقال المالقى فى وصف المبانى ألا المفتوحة المشددة حرف تحضيض وتبدل همزتها هاء فيقال هلا ولا تنعكس القضية فتقول ان الهمزة بدل من الهاء لأن بدل الهاء من الهمزة اكثر من بدل الهمزة من الهاء لأنها لم تبدل الافى ماء وامواء والاصل ماه وامواه وفى اهل قالوا آل والاصل أل فسهلوا الهمزة والهاء قد ابدلت من الهمزة فى إياك فقالوا هياك وفى ارحت الماشية قالوا هرحت وفى ارقت المـاء قالوا هرقت وفى اشياء غير هذه فالحمل على الاكثر اولى .

وقال ابو حيان فى شرح (التسهيل) الى اما أن تقترن بما بعدها قرينة تدل على انه داخل فى حكم ما قبلها اوخارج عنه فان اقترن بذلك قرينة كان على حسبها وان لم تقترن به قرينة فالذى عليه اكثر المحققين انه لايدخل فى حكم ماقبلها وهو الصحيح لأن الاكثر فى كلامهم اذا اقترنت قرينة ان لايدخل مابعدها فى حكم ماقبلها فاذا عرى عن القرينة وجب الحمل على الاكثر .

الحمل على المعنى

قال فى الخصائص ، اعلم ان هذا النوع غور من العربية بعيد ومذهب نازح فصيح وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا و منظوما كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد فى الجماعة والجماعة فى الواحد وفى حمل الثـانى على لفظ قد يكون عليه الاول اصلا كان ذلك اللفظ اوفرعا وغير ذلك .

فمن تذكير المؤنث قوله تعالى (فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى) اى هذا الشخص (فمن جاءه موعظة من ربه) لأن الموعظة والوعظ واحد . (إن رحمة الله قريب) اراد بالرحمة هنا المطر .

ومن تأنيث المذكر قراءة من قرأ (تلتقطه بعض السيارة) وقولهم ذهبت بعض اصابعه . أنث ذلك لما كان بعض السيارة سيارة فى المعنى وبعض

الاصابع اصبعا ، وقولهم ما جاءت حاجتك لما كانت ما هى الحاجة فى المعنى وانشدوا .

اتهجر بيتا بالحجاز تلفعت به الخوف والاعداء من كل جانب

ذهب بالخوف الى المخافة وقال .

٥ يا أيها الراكب المزجى مطيته سائل بنى اسد ما هذه الصوت

أنث على معنى الاستغاثة وحكى الاصمعى عن ابى عمر و انه سمع رجلا من اهل اليمن يقول (فلان لغوب جاءته كتابى فاحتقرها) فقلت له أتقول جاءته كتابى فقال نعم اليس بصحيفة قلت فما اللغوب قال الاحمق وقال .

لو كان فى قلبى كقدر قلامة حبا لغيرك قد اتاها ارسلى

١٠ كسر رسولا وهو مذكر على ارسل وهو من تكسير المؤنث كاتان وأتن وعناق وأعنق لما كان الرسول هنا انما يراد به المرأة لأنها فى غالب الأمر مما تستخدم فى هذا الباب ، وكذلك ما جاء عنهم من جناح واجنح قالوا ذهب بالتأنيث الى الريشة ، وقال .

فكان مجنى دون من كنت أتقى ثلاث شخوص كاعبان و معصر

١٥ انث الشخص لأنه اراد به المرأة وقال .

وان كلابا هذه عشر ابطن وانت برئ من قبائلها العشر

ذهب بالبطن الى القبيلة وابان ذلك بقوله من قبائلها واما قوله .

كما شرقت صدر القناة من الدم

فان شئت قلت انث لأنه اراد القناة وان شئت قلت ان صدر القناة

٢٠ قناة وقال .

لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع

وقال (طول الليالى اسرعت فى نقضى) وقال تعالى (و من يقنت منكن لله ورسوله) لأنه اراد امرأة .

ومن باب الواحد والجماعة قولهم (هو احسن الصبيان وا جمله) افرد الضمير

الضمير لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد كقولك (هو احسن فتى فى الناس) وقال ذو الرمة .

ومية احسن الثقلين وجها وسالفة واحسنه قذالا

فافرد الضمير مع قدرته على جمعه ، وقال تعالى (ومن الشياطين من يغوصون له) فحمل على المعنى ، وقال تعالى (ومن أسلم وجهه لله وهو محسن فله اجره عند ربه) فافرد على لفظ من ثم جمع من بعد ، والحمل على المعنى واسع فى ٥

هذه اللغة جدا ، منه قوله تعالى (الم ترالى الذى حاج ابراهيم فى ربه) ثم قال (اوكالذى مرعلى قرية) قيل فيه انه محمول على المعنى حتى كأنه قال ارأيت كالذى حاج ابراهيم اوكالذى مرعلى قرية فجاء بالثانى على ان الاول قد سبق كذلك ومن ذلك قول امرئ القيس . ١٠

الا زعمت بسباسة اليوم أننى كبرت وان لايحسن السرا مثالى

بنصب يحسن والظاهر انه يرفع لأنه معطوف على ان الثقيلة الا انه نصب لان هذا موضع قد كان يجوز ان تكون فيه الخفيفة حتى كأنه قال الازعمت بسباسة ان يكبر فلان ومنه قوله .

يا ليت زوجك قد غدا متقلدا سيفا ورمحا ١٥

اى وحاملا رمحا ،فهذا محمول على معنى الاول لا لفظه ، وكذا قوله (علفتها تبنا وماء باردا) اى وسقيتها ماء باردا، وقوله.

تراه كأن الله يجدع أنفه وعينيه ان مولاه ثاب له وفر

اى ويفقأ عينيه .

ومنه باب واسع لطيف ظريف ٢٠

وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به لأنه فى معنى فعل يتعدى به كقوله تعالى (أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم) لما كان فى معنى الافضاء عداه بالى،ومثله قول الفرزدق (قد قتل الله زيا داعنى) لأنه فى معنى صرفه وقول الاعشى (سبحان من علقمة الفاخر) عاق حرف الجر بسبحان

وهو علم لما كان معناه براءة منه .

وقال ابن يعيش فان قيل قررتم ان العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها والحال فى ،هذا زيد قائما،من زيد العامل فيه الابتداء من حيث هو خبر والابتداء لا يعمل نصبا .

٥ فالجواب ان هذا كلام محمول على معناه دون لفظه والتقدير اشير اليه اوأنبه له فهو مفعول من جهة المعنى وصل اليه الفعل قال وقولهم نشدتك الله الافعلت كلام محمول على المعنى كأنه قال ماانشدك الافعلك اى مااسئلك الا فعلك ومثل ذلك ، شراهرذا ناب ، واذا ساغ ان يحمل شراهرذا ناب على معنى النفى كان معنى النفى فى نشدتك الله الا فعلت اظهر لقوة الدلالة على النفى لدخول

١٠ الا لدلالتها عليه ومثله من الحمل على المعنى قوله (وانما يدافع عن احسابهم انا اومثلى) والمراد مايدافع ولذلك فصل الضمير حيث كان المعنى مايدافع الاانا .

وقال ابوحيان فى اعرابه كلام العرب منه ماطابق اللفظ المعنى نحو قام زيد وزيد قام وهواكثر كلام العرب وهووجه الكلام ومنه ما غلب فيه حكم اللفظ على المعنى نحو علمت أقام زيد أم قعد لايجوز تقديم الجملة على

١٥ علمت وان كان ما بعد علمت ليس استفهاما مابل الهمزة فيه للتسوية ، ومنه ماغلب فيه المعنى على اللفظ وذلك نحوالاضافة للجملة الفعلية نحو (على حين عاتبت المشيب على الصبا) اذقياس الفعل ان لايضاف اليه لكن لوحظ المعنى وهو المصدر فصحت الاضافة .

وقال الزمخشرى فى الاحاجى قولهم نشدتك بالله لمافعلت كلام محرف

٢٠ عن وجهه معدول عن طريقته مذهوب مذهب ماغرب وابه على السامعين من امثالهم ونوادر الغازهم واحاجيهم وملحهم واعاجيب كلامهم وسائر مايدلون به على اقتدارهم وتصرفهم أعنة فصاحتهم كيف شاؤا وبيان عدله ان الاثبات فيه قائم مقام النفى والفعل قائم مقام الاسم واصله ما اطلب منك الا فعلك .

وقال الشيخ علم الدين السخاوى فى (تنوير الدياجى) هذا الكلام مماعدل من كلامهم عن طريقته الى طريقة اخرى تصرفا فى الفصاحة وتفننا فى العبارة وليس من قبيل الالغاز.

وقال ابو على هو كقولهم، شر أهر ذا ناب، معنى فى ان اللفظ على معنى والمراد معنى آخر لان المعنى ماأهر ذا ناب الاشر . ٥

قال وقول الزمخشرى اقيم الفعل فيه مقام الاسم يعنى الافعلت أقيم مقام الافعلك، قال ومثل هذا من الذى هو بمعنى ماهو متروك اظهاره، قوله .

أبا خراشة أما انت ذا نفر فان قومى لم تأكلهم الضبع

قال سيبويه المعنى لان كنت منطلقا انطلقت لانطلاقك اى لان كنت فى نفر وجماعة من أسرتك فان قومى كذلك وهم كثير لم تأكلهم السنة ولايجوز ١٠ عند سيبويه اظهار كنت مع المفتوحة ولاحذفه مع المكسورة وقال الزمخشرى من المحمول على المعنى قولهم حسبك (يتم ـ ١)الناس ولذا جزم به كما يجزم بالامر لانه بمعنى اكفف وقولهم . أتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه لانه بمعنى ليتق الله امرءو وليفعل خيرا .

وقال ابو على الفارسى فى (التذكرة) اذا كانوا قد حملوا الكلام فى ١٥ النفى على المعنى دون اللفظ حيث لو حمل على اللفظ لم يؤد الى اختلال معنى ولا فساد فيه وذلك نحو قولهم شر اهر ذاناب، وشىء جاء بك وقوله (وانما يدافع عن احسابهم انا اومثلى) وقولهم قل احد لا يقول ذاك وقولهم نشدتك الله الا فعلت وكل هذا محمول على المعنى ولو حمل على اللفظ لا يؤد الى فساد و التباس فان الحمل على المعنى حيث يؤدى الى الالتباس يكون واجبا فمن ثم نفى سيبويه ٢٠ قوله مررت بزيد وعمرو اذا مر بهما مرورين مامررت بزيد ولا بعمر وفنفى على المعنى دون اللفظ وكذلك قوله ضربت زيدا اوعمرا ماضربت واحدا منهما لانه لو قال ما ضربت زيدا اوعمرا امكن ان يظن ان المعنى ماضربتهما ولما كان قوله مامررت بزيد وعمرو لونفى على اللفظ لا يمكن ان يكون نفى

---

(١) كذا ـ وفى الاصل نعم .

مرورا واحدا فنفاه بتكرير الفعل ليتخلص من هذا المعنى كذلك جمع قوله مامررت بزيداوعمر ومامررت بواحد منهما ليتخلص من المعنى الذى ذكرنا .

قاعدة

اذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدئ بالحمل على اللفظ وعلل ذلك بان اللفظ هو المشاهد المنظور اليه واما المعنى فخفى راجع الى مراد المتكلم فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها اولى وبان اللفظ متقدم على المعنى لانك اول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه فاعتبر الاسبق وبأنه لوعكس لحصل تراجع لانك اوضحت المراد اولا ثم رجعت الى غير المراد لان المعول على المعنى لحصل الابهام بعد التبيين .

وقال ابن جنى فى (الخصائص) اعلم ان العرب اذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ لأنه اذا انصرف عن اللفظ الى غيره ضعفت معاودته اياه لانه انتكاث وتراجع فجرى ذلك مجرى ادغام الملحق وتوكيد ما حذف على انه قد جاء منه شئ قال (رؤس كبير بهن ينتطحان ـ ١) .

وقال ابن الحاجب، اذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى واذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ لان المعنى اقوى فلايتعدى(٢) الرجوع اليه بعد اعتبار اللفظ ويضعف بعد اعتبار المعنى الاقوى الرجوع الى الاضعف .

واعترض عليه صاحب (البسيط) بان الاستقراء دل على ان اعتبار اللفظ اكثر من اعتبار المعنى وكثرة موارده دليل على قوته فلايستقيم ان يكون قليل الموارد اقوى من كثير الموارد .

قال واماضعف العود الى اللفظ بعد اعتبار المعنى فقد ورد به التنزيل كما ورد باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ قال تعالى (خالدين فيها ابدا قد احسن الله له رزقا) فحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى وما ورد به التنزيل ليس بضعيف فثبت انه يجوز الحمل على كل واحد منهما بعد الآخر من غير ضعف .

وقال الامام ابو الحسن الآمدى فى (شرح الجزولية) العرب تكره

---

(١) كذا ـ وفى ـ ى ـ رؤس كثيرة ينتطحا (٢) اصل ـ يبعد . الانصراف

الانصراف عن الشيء ثم الرجوع اليه بعد ذلك فى معانيهم فكذلك يكرهونه فى الفاظهم وانشد .

اذا انصرفت نفسى عن الشيء لم تكد   اليه بوجه آخر الدهر ترجع

ولذلك يكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى فى لفظ مفرد ومعنى مجموع كمن واخواتها ولذلك يكرهون الرجوع الى الاتباع بعد القطع فى النعوت قال الشلوبين فى (شرح الجزولية) اذا قلت ما اظن احدا يقول ذلك الازيدا فالنصب اجود على انه بدل من احدوا ما الرفع على انه بدل من الضمير فحمل على المعنى والحمل على المعنى مع وجود الحمل على اللفظ كاتباع الاثر مع وجود العين .

حمل الشي على نقيضه

فيه فروع ، منها قال فى البسيط ذهب سيبويه الى ان حرف التعريف اللام وحدها لان دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين فكذلك دليل نقيضه وهو التعريف حرف واحد قياسا لاحد النقيضين على الآخر ولذلك كانت ساكنة كالتنوين .

وقال فى (المجمل) لم يجمع من الصفات التى مذكرها افعل على فعال الاعجفاء واعجف وعجاف .

قال فى (البسيط) والذى حسن جمعها فى قوله تعالى (سبع عجاف) حملها على سمان لانهم قد يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على النظير ، وقال ابن جنى فى (الخصائص) كان ابوعلى يستحسن قول الكسائى فى قوله ، (اذا رضيت على بنو قشير ،) انه لما كان رضيت ضد سخطت عدى رضيت بعلى حملا للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره وقد سلك سيبويه هذه الطريق فى المصادر كثيرا فقال قالوا كذا كما قالوا كذا واحدهما ضد الآخر ، وقال ابن أياز فى (شرح الفصول) ربما جعلوا النقيض مشاكلا للنقيض لان كل واحد منهما ينا فى الآخر ولان الذهن يتنبه لهما معا بذكر احدهما .

قال وقد ذهب ابو سعيد السيرافى الى ان لام الامر انما جزمت لان الامر للمخاطب موقوف الآخر نحو اذهب بجعل لفظ المعرب كلفظ المبنى لانه مثله فى المعنى وحملت عليها لا فى النهى من حيث كانت ضدا لها ، وقال ابن عصفور فى (شرح الجمل) كم ان كانت اسم استفهام كان بناؤها لتضمنها معنى حرف الاستفهام وان كانت خبرية كان بناؤها حملا على رب وذلك انها اذ ذاك للباهات والافتخار كما ان رب كذلك وهى ايضا للتكثير فهى نقيضة رب لان رب للتقليل والنقيض يجرى مجرى ما يناقضه كما ان النظير يجرى مجرى ما يجانسه .

وقال ابن النحاس فى (التعليقة) انما كسرت النون فى المثنى لسكونها وسكون الالف قبلها والكسرة نقيض السكون فاردوا ان يأتوا بالشىء الذى هو نقيضه لان الشىء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره ، وقال السهيلى فى (الروض الأنف) يحملون الصفة على ضدها قالوا عدوة بالهاء حملا على صديقة .

وقال الشيخ شمس الدين ابن الصائغ فى (تذكرته) قيل لم بنى عوض على الضم مع انه غير مضاف الى الجملة قال ويمكن ان يكون بنى حملا على نقيضه وهو قط كما قيل فى كم ، وقال ابن النحاس فى (التعليقة) لا يثنى بعض ولا يجمع حملا على كل لانه نقيض وحكم النقيض ان يجرى على نقيضه .

وقال ابن فلاح فى (المغنى) الحقت العرب عدمت وفقدت بافعال القلوب فقالوا عدمتنى وفقدتنى حملا على وجدت فيكون من باب حمل الشىء على ضده وقال الجاربردى فى (شرح الشافية) بطنان فعلان لا فعلال لانه نقيض ظهران لان ظهرانا اسم لظاهر الريش وبطنانا لباطنه وظهران فعلان بالاتفاق فبطنان كذلك حملا للنقيض على النقيض ، وقال ابن هشام فى (تذكرته) هذا باب ما حملوا فيه الشىء على نقيضه وذلك فى مسائل ، الاولى لا النافية ، حملوها على ان فى العمل فى نحو لا طالعا جبلا حسن ، الثانية ، رضى عدوها بعلى حملا على سخط قاله الكسائى ، الثالثة ، فضل عدوه بعن حملا على نقص ودليله قوله ،

لاه

لاه ابن عمك لا افضلت فى حسب عنى ولا انت ديانى فتخزونى ،

قال ابن هشام وهذا مما خطر لى ، الرابعة ، نسى علقوها حملا على علم قال، .

ومن أنتم انا نسينا من انتم وريحكم من أى ريح الاعاصر

الخامسة، خلاصة حملوها على ضدها من باب فعالة لا نه وزن نقيض (١) المرمى والمنفى (٢) قال وهذا لما خطر لى عرضته على الشيخ فاعترضه بان الدال هنا على خلاف باب زبالة و فضالة لا نسلم انه الوزن بل الحروف ، قال وهو محل نظر .

السادسة ، جيعان وعطشان حملوها على شبعان وريان وملأن لان باب فعلان للا متلاء .

السابعة ، دخل حملوها على اخرج بجاؤا بمصدرها كمصدره فقالوا دخولا كخروجا هذا ان قلنا ان دخل متعدية وان قلنا انها قاصرة فلاحمل .

الثامنة ، شكر عدوها بالباء حملا على كفر فقالوا شكرته واه وبه قاله ابن خالويه فى الطارقيات .

التاسعة ، قالوا بطل بطالة حملا على ضده من باب الصنائع كنجر نجارة .

العاشرة . قالوا مات موتانا حملا على حى حيوانا لان باب فعلان للتقلب والتحرك

الحادية عشرة كم الخبرية حملوها على رب فى لزوم الصدرية لانها نقيضتها .

الثانية عشرة . معمول ما بعد لم ولما قدم عليهما حملا على نقيضه وهو الايجاب قاله الشلوبين واعترضه ابن عصفور بانه يلزمه تقديم المعمول على ما ضرب زيد الا نه ايضا نقيضه الايجاب وليس بشىء لانه لا يلزم اعتبار النقيض .

الثالثة عشرة . قالوا اكثر ما تقولن ذلك حملا على قلما تقولن ذلك وانما

---

(١) اصل – يقتضى (٢) اصل – المبقى

قالوا فلما تقولن ذلك لان قلما تكون للنفى، انتهى .

وقال فى موضع آخر من تذكرته كما يحملون النظير على النظير غالبا كذا يحملون النقيض على النقيض قليلا مثل لا النافية للجنس حملوها على إن وكم للتكثير اجروها مجرى رب التى للتقليل فصدروها وخصوها بالنكرات ٥ وقالوا امرأة عدوة فالحقوا فيها تاء التأنيث وحكم فعول اذا كانت صفة للمؤنث وكان فى معنى فاعل ان لا تدخله تاء التأنيث وقالوا امرأة صبور وناقة رغوت (١) لأنهم اجروا عدوة مجرى صديقة وهى ضدها فكما ادخلوا التاء فى صديقة ادخلوها فى عدوة وقالوا الغدايا والعشايا بجمع غدوة وغداة على فعالى وحكمه ان يقال فيه، غداة وغدوات وغدوة وغدوات، لأنهم حملوها على العشايا وهى ١٠ فى مقابلتها لأن الغداة اول النهار كما ان العشية آخره .

حمل الاصول على الفروع

قال ابن جنى قال ابو عثمان، لا يضاف ضارب الى فاعله لأنك لا تضيفه اليه مضمرا فكذلك لا تضيفه اليه مظهرا قال وجازت اضافة المضمر الى الفاعل لما جازت اضافته اليه مظهرا .

١٥ قال ابن جنى، كأن اباعثمان انما اعتبر فى هذا المضمر فقدمه وحمل عليه المظهر من قبل ان المضمر اقوى حكما فى باب الاضافة من المظهر وذلك ان المضمر اشبه بما تحذفه الاضافة وهو التنوين من المظهر ولذلك لا يجتمعان فى نحو ضاربانك وقاتلونه من حيث كان المضمر بلفظه وقوة اتصاله مشابها للتنوين بلفظه وقوة اتصاله وليس كذلك المظهر لقوته وقوة صورته الا ترى انك ٢٠ تثبت معه التنوين فتنصبه نحو ضاربان زيدا فلما كان المضمر مما يقوى معه مراعاة الاضافة حمل المظهر وان كان هو الاصل عليه .

ومن ذلك قولهم انما استوى النصب والجر فى المظهر فى نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين لاستوائهما فى المضمر نحو رأيتك ومررت بك وانما كان هذا الموضع للمضمر حتى حمل عليه حكم المظهر من حيث كان المضمر عاريا

(١) كذا فى الاصلين ـ والعله ـ رغو .

من الاعراب واذا عرى منه جاز ان ياتى منصوبه بلفظ مجروره وليس
كذلك المظهر لان باب الاظهار ان يكون مرسوما بالاعراب فلذلك حملوا
الظاهر على المضمر فى التثنية وان كان المظهر هو الاصل اذ كان المراعى هنا
امرا غير الفرعية والاصلية وانما هو امر الاعراب والبناء واذا تأملت ذلك
علمت انك فى الحقيقة انما حملت فرعا على اصل لا اصلا على فرع الاترى ان ٥
المضمر اصل فى عدم الاعراب فحملت المظهر عليه لانه فرع فى البناء كما حملت
المظهر على المضمر فى باب الاضافة من حيث كان المضمر هو الاصل فى مشابهته
للتنوين والمظهر فرع عليه فى ذلك لانه انما هو متأصل فى الاعراب لا فى البناء
فاذا بدهتك هذه المواضع فتعاظمتك فلا تجتمع لها ولا تعط باليد مع اول ورودها
وتأن لها ولاطف بالصنعة ما يورده الخصم منها مناظرا كان او خاطرا انتهى . ١٠

وقال فى باب غلبة الفروع على الاصول قد شبه النحاة الاصل بالفرع
فى المعنى الذى افاده ذلك الفرع من ذلك الاصل الاترى ان سيبويه اجاز فى
قولك هذا الحسن الوجه ان يكون الجر فى الوجه من موضعين احدهما الاضافة
والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الذى انما جاز فيه الجر تشبيها له بالحسن الوجه
وذلك ان العرب اذا شبهت شيئا بشيء مكنت ذلك الشبه لهما وعمرت به وجه ١٥
الحال بينهما الاتراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فاعربوه تمموا ذلك المعنى بينهما
بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فاعملوه وكذلك شبهوا الوقف بالوصل فى نحو
قولهم عليه السلام والرحمت وشبهوا الوصل بالوقف فى نحو قولهم ثلثهربعة وفى قولهم
سبسبا وكلكلا واجروا غير اللازم مجرى اللازم فى قولهم لحمرو ريى (١) وهو الله
وهى التى فعلت وقوله (فقلت أهى سرت أم عادنى حلم) وقوله (ومن يتق ٢٠
فان الله معه) اجرى تقف مجرى علم حتى صار تقف كعلم واجروا اللازم مجرى غير
اللازم فى قوله تعالى (اليس ذلك بقادر على ان يحى الموتى) فاجرى النصب مجرى
الرفع الذى لا تلزم فيه الحركة ومجرى الجزم الذى لا يلزم فيه الحرف اصلا وهو
كثير وحمل النصب على الجر فى التثنية والجمع وحمل الجر على النصب فيما لا ينصرف

---

(١) كذا – وفى الخصائص – لحمد وريا .

وشبهت الياء بالألف في قوله (كأن أيديهن بالقاع القرق) وحملت الألف على الياء في قوله.

إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق

ووضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله (قد ضمنت، إياهم الارض) والمتصل موضع المنفصل في قوله (ألا يجاورنا الاك ديار) وقلبت الواو ياء استحسانا لاعن قوة علة في نحو غديان وعشيان وابيض لياح وقلبت الياء واوا استحسانا لاعن قوة علة في التقوى والبقوى والرعوى والفتوى وقولهم عوى الكلب عوية وعوة واتبعوا الثاني الاول في نحو شد وفر وعض ومنذ واتبعوا الاول الثاني نحو أقتل أدخل أخرج، فلما رأى سيبويه العرب اذا شبهت شيئا بشيء فحملته على حكمه عادت ايضا فحملت الآخر على حكم صاحبه تثبيتا لهما وتعميما لمعنى الشبه بينهما حكم ايضا بجر الوجه من قولنا هذا الحسن الوجه ان يكون محمولا على جر الرجل في قولهم هذا الضارب الرجل كما اجازوا ايضا النصب في قولهم هذا الحسن الوجه حملا له منهم على هذا الضارب الرجل ونظيره ايضا قولهم يا اميمة الا تراهم لما حذفوا الهاء فقالوا يا اميم ثم اعادوا الهاء اقروا الفتحة بحالها اعتبارا للفتحة في الميم وان كان الحذف فرعا وكذلك قولهم اجتمعت اهل اليمامة اصله اجتمع اهل اليمامة ثم حذف المضاف فانث الفعل فصار اجتمعت اليمامة ثم اعيد المحذوف فاقر التأنيث الذي هو الفرع بحاله فقيل اجتمعت اهل اليمامة (١).

قال ومن غلبة الفروع للاصول اعرابهم في الآحاد بالحركات وفي التثنية والجمع بالحروف فاما ماجاء في الواحد من ذلك نحو اخوك وابوك وهنيك فان ابا بكر ذهب فيه الى ان العرب قدمت منه هذا القدر توطئة لما اجمعوه من الاعراب في الجمع (والتثنية ـ ١) بالحروف وهذا ايضا نحو آخر من حمل الاصل على الفرع الا تراهم اعربوا بعض الاحاد بالحروف حملا له على

---

(١) من الخصائص.

ذلك فى التثنية والجمع .

فاما قولهم انت تفعلين فانهم انما اعربوه بالحرف وان كان فى رتبة الآحاد والاول من حيث كان قد صار بالتأنيث الى حكم الفرعية ومعلوم ان الحرف اقوى من الحركة فقد ترى الى علم اعراب الواحد اضعف لفظا من اعراب ما فوقه فصار لذلك الاقوى كأنه الاصل والاضعف كأنه الفرع ٥ ومن ذلك حذفهم الاصل لشبهه عندهم بالفرع الا تراهم لما حذفوا الحركات ونحن نعلم انها زوائد فى نحو لم يذهب تجاوزوا ذلك الى ان حذفوا للجزم ايضا الحروف الاصول فقالوا لم يخش ولم يرم ولم يغز .

ومن ذلك ايضا انهم حذفوا الف معزى ومدعى فى النسب فاجازوا معزىّ ومدعىّ لحملوا الالف هنا وهى لام على الالف الزائد فى نحو حبلى وسكرى ١٠

ومن ذلك حذفهم ياء تحية وان كانت اصلا حملا لها على ياء شقية وان كانت زائدة فقالوا تحوى كما قالوا شقوى وحذفوا النون الاصلية فى قوله .

(ولاك اسقنى ان كان ماؤك ذافضل) وقوله (كأنهما ملآن لم يتغيرا) .

وقوله (غير الذى يقال ملكذب) كما حذفوا الزائد فى قوله (وحاتم الطائى وهاب المئى) وقوله(ولا ذاكر الله الاقليلا) . ١٥

ومن ذلك حملهم التثنية وهى اقرب الى الواحد على الجمع وهى انأى عنه ألا تراهم قلبوا همزة التأنيث فيها واوا فقالوا حمراوان كما قلبوها فيه واوا فقالوا حمراوات .

ومن ذلك حملهم الاسم وهو الاصل على الفعل وهو الفرع فى باب ما لا ينصرف نعم وتجاوزوا بالاسم رتبة الفعل الى ان شبهوه بما وراءه وهو ٢٠ الحرف فبنوه وعلى ذلك ذهب بعضهم فى ترك تصرف ليس الى انها الحقت بما فيه كما الحقت ما بها فى العمل وكذلك قال ايضا فى عسى انها منعت التصرف لحملهم اياها على لعل فهذا ونحوه يدلك على قوة تداخل هذه اللغة وتلاحمها واتصال اجزائها وتلاحقها وتناسب اوضاعها ، وقال ابن النحاس فى (التعليقة) انما عمل

المصدر لانه اصل للفعل وفيه حروف الفعل فأشبهه فعمل .

حرف الخاء

خلع الادلة

هكذا ترجم على هذا الاصل ابن جنى فى (الخصائص) وقال من ذلك ما حكاه يونس من قول العرب ضرب من منا اى انسان انسانا ورجل رجلا الا تراه كيف جرد من من الاستفهام ولذلك اعربها ونحوه قولهم فى الخبر مررت برجل أى رجل بخرد ايا من الاستفهام ايضا وعليه بيت الكتاب (والدهر ايتما حال دهارير) اى والدهر فى كل وقت وعلى كل حال دهارير اى متلون ومتقلب باهله وانشدنا ابو على .

١٠ الا هيما مما لقيت وهيما وويحا لما لم الق منهن ويحما
واسماء مااسماء ليلة ادلجت الى واصحابى باى واينما

قال بخرد اى من الاستفهام ومنعها الصرف لما فيها من التعريف والتأنيث وذلك انه وضعها علما على الجهة التى حلتها فاما قوله واينما فكذلك ايضا غير ان لك فى اينما وجهين .

١٥ احدهما ، ان تكون الفتحة هى التى فى موضع جر ما لا ينصرف لانه جعله علما للبقعة ايضا فاجتمع فيه التعريف والتأنيث وجعل ما زائدة بعدها للتأكيد .

والآخر ، ان تكون فتحة النون من اينما فتحة التركيب وتضم اين الى ما فيبنى الاول على الفتح كما فى حضر موت وبيت بيت وحينئذ يقدر فى

٢٠ الالف فتحة ما لا ينصرف فى موضع الجر ويدل على انه قد يضم ما هذه الى ما قبلها ما انشدناه ابو على عن ابى عثمان .

أثورما اصيدكم ام ثورين ام تيكم الجماء ذات القرنين

فقوله أثورما فتحة الراء منه تركيب ثور مع ما بعده كفتحة راء حضرموت ولو كانت فتحة اعراب لوجب التنوين لا محالة لانه مصروف

وبنيت

وبنيت مامع الاسم مبقاة على حرفيتها كما بنيت لا مع النكرة فى نحو لا رجل والكلام فى ويحما هو الكلام فى أثور ما .

واخبرنا ابوعلى ان ابا عثمان ذهب فى قول الله تعالى (انه لحق مثل ما انكم تنطقون) الى انه جعل مثل وما اسما واحدا فبنى الاول على الفتح وهما جميعا عنده فى موضع رفع صفة لحق ، ومما خلعت عنه دلالة الاستفهام قول ٥ الشاعر انشدناه ابوعلى .

أنى جزوا عامرا سوءا بفعلهم ام كيف يجزونني السوء من الحسن

ام كيف ينفع ماتعطى العلوق به ريمان أنف اذا ماضن باللبن

فأم فى اصل الوضع للاستفهام كما ان كيف كذلك ومحال اجتماع حرفين لمعنى واحد فلابد ان يكون احدهما قدخلعت عنه دلالة الاستفهام وينبغى ١٠ ان يكون ذلك الحرف ام دون كيف حتى كأنه قال بل كيف ينفع فجعلها بمنزلة بل للترك والتحول ولايجوز ان تكون كيف هى المخلوعة عنها دلالة الاستفهام لانها لو خلعت عنها لوجب اعرابها لانها انما بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام فاذا زال ذلك عنها وجب اعرابها كما اعربت من فى قولهم ضرب من منا لما خلعت عنها دلالة الاستفهام . ١٥

ومن ذلك كاف الخطاب للذكر والمؤنث نحو رأيتك هى تفيد شيئين الاسمية والخطاب ثم قدتخلع عنها دلالة الاسم فى قولهم ذلك واولائك وهاك وابصرك زيدا وانت تريد ابصر زيدا وليسك اخاك فى معنى ليس اخاك وقولهم أرايتك زيد اماصنع ، وحكى ابوزيد، بلاك والله وكلاك، اى بلى وكلا فالكاف فى جميع ذلك حرف خطاب مخلوعة عنه دلالة الاسمية ولاموضع ٢٠ لها من الاعراب ونظير ذلك التاء من انت فانها خلعت عنها دلالة الاسمية وتخلصت حرفا للخطاب والاسم ان وحده .

قال ولم يستنكر الناس خطاب الملوك بالكاف فى قول الانسان هو مثلا للملك ضربت ذلك الرجل لهذا المعنى وهو عروها من معنى الاسمية .

قال فأن قيل فكان ينبغي ان لا يستنكر خطابه بأنت لما ذكر، قيل التاء وان كانت حرف خطاب لا اسما فان معها نفسها الاسم وهو ان من انت فالاسم على كل حال حاضر وليس كذلك قولنا ذلك لانه ليس للمخاطب بالكاف هنا اسم غير الكاف كما كان له مع التاء اسم للمخاطب نفسه وهو ان

٥ والمقصود إعظام الملوك بان لا تبتذل اسماؤها فاعرف الفرق بين الموضعين ومن ذلك الواو في نحو (أكلوني البراغيث) وقاموا اخوتك والالف في قاما اخواك والنون في (ويعصرن السليط أقاربه) كلها مخلوعة من معنى الاسمية مقتصر فيها على دلالة الجمع والتثنية والتأنيث.

ومن ذلك قولنا الاقد كان كذا وقول الله سبحانه (ألا انهم يثنون

١٠ صدورهم) فالا هذه فيها شيئان التنبيه وافتتاح الكلام فاذا جاء معها يا خلصت افتتاحا لاغير وصار التنبيه الذي كان فيها ليا دونها وذلك نحو قوله تعالى (ألا يسجدوا لله) وقول الشاعر.

الايا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق على كريم

ومن ذلك واو العطف فيها معنيان العطف ومعنى الجمع فاذا وضعت

١٥ موضع مع خلصت للاجتماع وخلعت عنها دلالة العطف نحو قولهم (استوى الماء والخشبة) وجاء البرد والطيالسة.

ومن ذلك فاء العطف فيها معنيان العطف والاتباع فاذا استعملت في جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف وخلصت للاتباع نحو ان تقم فانا اقوم.

٢٠ ومن ذلك همزة الخطاب في هاء يا رجل وهاء يا امرأة كقولك هاك وهاك فاذا الحقتها الكاف جردتها من الخطاب لانه يصير بعدها في الكاف وتفتح هي ابدا وهو قولك هاءك وهاءك وهاء كما وهاء كم.

ومن ذلك يا في النداء تكون تنبيها ونداء في نحو يا زيد ويا عبدالله وقد تجرد من النداء للتنبيه البتة نحو قول الله تعالى (ألايا اسجدوا) كأنه قال الاها

الاها اسجدوا .

وقول ابى العباس انه اراد الا يا هولاء اسجدوا مردود عندنا وكذلك قول العجاج (يا دارسلمى يا اسلمى ثم اسلمى) انما هو كقولك ها اسلمى ، وكذلك قولهم هلم فى التنبيه على الامر، هذا خلاصة ماذكره ابن جنى فى هذا الاصل ، وقال شيخه ابوعلى فى (التذكرة) وقال ابو البقاء فى (التبيين) ٥ اصل كان واخواتها ان تكون دالة على الحدث ثم خلعت دلالتها عليه وبقيت دلالتها على الزمان .

حرف الراء

الرابط

يحتاج اليه فى احد عشر، موضعا (الاول) جملة الخبر وروابطها ١٠ عشرة اشياء تأتى (فى الفن الثانى الضوابط فى المبتدأ-١) (الثانى) جملة الصفة ولا يربطها الا الضمير (الثالث) جملة الصلة ولا يربطها غالبا الا الضمير .

(الرابع) جملة الحال ورابطها اما الواو والضمير اوكلاهما .

(الخامس) المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيدا ضربته او ضربت اخاه . ١٥

(السادس) (والسابع) بدل البعض وبدل الاشتمال ولا يربطهما الا الضمير نحو (عموا وصموا كثير منهم) (عن الشهر الحرام قتال فيه) وانما لم يحتج بدل الكل الى رابط لانه نفس المبدل منه فى المعنى كما ان الجملة التى هى نفس المبتدأ لا تحتاج الى رابط لذلك .

(الثامن) معمول الصفة المشبهة ولا يربطه ايضا الا الضمير . ٢٠

(التاسع) جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطه ايضا الا الضمير نحو (فمن يكفر منكم فانى أعذبه) .

(العاشر) العاملان فى باب التنازع لابد من ارتباطهما اما بعاطف كما فى قام وقعد اخواك او عمل اولهما فى ثانيهما نحو (وانه كان يقول سفيهنا) (وأنهم

---

(١) من – ى .

ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا) .

(الحادى عشر) الفاظ التوكيد الاول وانما يربطها الضمير الملفوظ به نحو جاء زيد نفسه والزيد ان كلاهما والقوم كلهم وسائر ما تقدم يجوز ان يكون الضمير فيه مقدرا .

فائدة

اذا قلت مررت برجل حسن الوجه ففى الرابط ثلاثة اقوال . احدها، قول الكوفيين ان ال نائبة عن الاضافة اى وجهه فربطت كما ربطت الاضافة الثانى ، قول البصريين انه محذوف اى الوجه منه الثالث قول الفارسى وتبعه ابن الخباز انه ضمير فى الصفة والوجه بدل منه ذكره ابن هشام فى تذكرته .

قاعدة

قال الشلوبين فى (شرح الجزولية) اصل الحذف للرابط انما هو للصلة لا للصفة .

الرجوع الى الاصل ايسر من الانتقال عنه

قال ابو الحسن بن ابى الربيع فى (شرح الايضاح) اذا اسند الفعل المضارع الى نون الأناث بنى لشبهه حينئذ بالماضى وقد كان اصل المضارع ان يكون مبنيا وانما اعرب لشبهه بالاسم من وجهين العموم والاختصاص فان يرجع الى اصله لشبهه بماهو من جنسه اقيس واولى لان الرجوع الى الاصل ايسر من الانتقال عنه وتشبيه الشىء بجنسه اقرب من تشبيهه بغير جنسه .

قال وكذلك اذا اتصلت به نون التوكيد اشبه فعل الامر من وجهين أنه لحق هذا ما لحق هذا وان المعنى الذى لحقت له الامر هو المعنى الذى لحقت له المضارع فبنته العرب لماذكرناه وهو ان الرجوع الى الاصل وهو البناء فى الافعال

الافعال ايسر من الانتقال عن الاصل وتشبيه الشيء بجنسه اولى من تشبيهه بغير جنسه .

قلت ونظير ذلك ان الاسم منع الصرف اذا اشبه الفعل من وجهين ثم يرجع الى الاصل اذا دخله ال او الاضافة التى هى من خصائص الاسماء .

رب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة ٥

قال ابو على الفارسى فى (البغداديات) فى قوله (لاتجزعى إن منفسا اهلكته) ان الفعل المحذوف والفعل المذكور مجزومان فى التقدير وان الجزم الثانى ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير إن اى ان اهلكت منفسا ان اهلكته، وساغ اضمار ان وان لم يجز اضمار لام الأمر ١٠ الا ضرورة لاتساعهم فيها بدليل ايلائهم اياها الاسم ولان تقدمها مقو للدلالة عليها ولهذا اجاز سيبويه بمن تمرر امرر ومنع من تصرف انزل حتى يقول عليه وقال فيمن قال مررت برجل صالح الاصالح فطالح بالخفض انه اسهل من اضمار رب بعد الواو ،ورب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة كما فى ضرب غلامه زيد افانه ضعيف جدا وحسن فى ضربونى وضربت قومك واستغنى بجواب ١٥ الاولى عن جواب الثانية كما استغنى فى نحو ازيد اظننته قائما بثانى مفعولى ظننت المذكورة عن ثانى مفعولى المقدرة .

رب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا

قال ابن هشام فى (المغنى) أما حرف شرط بدليل لزوم الفاء بعدها نحو (فاما الذين آمنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون) ٢٠ الآية ولو كانت الفاء عاطفة لم تدخل على الخبر اذلا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين انها فاء الجزاء فان قلت فقد استغنى عنها فى قوله (فاما القتال لا قتال لديكم)

قلت هو ضرورة فان قلت فقد حذفت فى التنزيل فى قوله تعالى (فاما الذين اسودت وجوههم أكفرتم) قلت الاصل فيقال لهم أكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء فى الحذف ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتى الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح، وبما
٥ كان فى الشيء لغتان فاتفقوا على احداهما فى موضع كقولهم لعمر الله وانت تقول العمر والعمر، ذكره الفارسى فى التذكرة.

حرف الزاى

الزيادة

فيها فوائد، الاولى قال ابن دريد فى اول الجمهرة لا يستغنى الناظر فى
١٠ اللغة عن معرفة الزوائد لانها كثيرة الدخول فى الابنية قل ما يمتنع منها الرباعى والخماسى والملحق بالسداسى فاذا عرف مواقع الزوائد فى الابنية كان ذلك حريا ان لا يشذ عليه النظر فيها .

الثانية قال ابن دريد الزوائد عند بعض النحويين عشرة احرف وقال بعضهم تسعة يجمع هذه الاحرف كلمتان وهو قوله (اليوم تنساه) وهذا عمله
١٥ ابو عثما المازنى وقال ابن يعيش فى (شرح المفصل) يحكى ان ابا العباس سأل ابا عثمان عن حروف الزيادة فانشده .

هويت السمان فشيبننى وما كنت قدما هويت السمان

فقال له الجواب فقال قد اجبتك مرتين يعنى هويت السمان قال ابن يعيش وزيادة الحرف مما يشترك فيه الاسم والفعل واما الحروف فلا يكون فيها
٢٠ زيادة لان الزيادة ضرب من التصرف ولا يكون ذلك فى الحروف قال ومعنى الزيادة الحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها اما لافادة معنى كالف ضارب وواو مضروب واما الضرب من التوسع فى اللغة نحو الف حمار وواو عمود وياء سعيد، قال واذا ثبتت زيادة حرف فى كلمة فى لغة ثبتت زيادتها فى لغة اخرى نحو سؤذر حكى فيه الجوهرى الفتح والضم فالهمزة فيه زائدة لانها زائدة فى لغة

من ضم اذ ليس فى الاصول مثل جعفر بفتح الفاء وضم الجيم واذا ثبتت زيادتها فى هذه اللغة كانت زائدة فى اللغة الاخرى لأنها لا تكون زائدة فى لغة اصلا فى لغة اخرى هذا محال. وكذلك تتفل بفتح الفاء وضمها فمن فتح كانت زائدة لامحالة لعدم النظير ومن ضم كانت ايضا زائدة لانها لاتكون اصلافى لغة زائدة فى لغة اخرى انتهى . ٥

الثالثة فى زيادة حروف المعانى قال الزمخشرى فى (المفصل) حروف الصلة إن وأن وما ولا ومن والباء .

قال ابن يعيش فى (شرح المفصل) الزيادة والالغاء من عبارات البصريين والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، ونعنى بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير احداث معنى، وجملة الحروف التى تزاد هى هذه الستة ١٠ قال وقد انكر بعضهم وقوع هذه الاحرف زوائد لغير معنى لانه اذذاك يكون كالعبث وليس يخلو انكارهم لذلك من انهم لم يجدوه فى اللغة اولما ذكروه من المعنى، فان كان الاول فقد جاء منه فى التنزيل والشعر ما لا يحصى، وان كان الثانى فليس كما ظنوه لان قولنا زائد ليس المراد أنه دخل لغير معنى البتة بل زيد لضرب من التاكيد ، والتأكيد معنى صحيح . ١٥

وقال السخاوى من النحاة من قال فى هذه الحروف اذا جاءت صلة لأنها قدوصل بها ماقبلها من الكلام ومنهم من يقول زائدة ومنهم من يقول لغو ومنهم من يقول توكيد وابى بعضهم الاهذا ولم يجز فيها ان يقال صلة ولا لغو لئلا يظن انها دخلت لا لمعنى البتة .

وقال ابن الحاجب فى (شرح المفصل) حروف الزيادة سميت حروف ٢٠ الصلة لانها يتوصل بها الى زنة اواعراب لم يكن عند حذفها .

وقال الاندلسى فى (شرح المفصل) اكثر ما تقع الصلة فى الفاظ الكوفيين ومعناه انه حرف يصل به كلامه وليس بركن فى الجملة ولا فى استقلال المعنى .

وقال والغرض بزيادة هذه الحروف عند سيبويه التأكيد قال عند ذكره (فبمانقضهم) فهى لغوف انها لم تحدث اذجاءت شيئا لم يكن قبل ان تجىء من العمل وهو توكيد للكلام .

قال السيرافى بين سيبويه عن معنى اللغوفى الحرف الذى يسمونه لغوا وبين انه للتأكيد لئلا يظن انسان انه دخل الحرف لغير معنى البتة لان التوكيد معنى صحيح ومذهب غيره انها زيدت طلبا للفصاحة اذ ربما لم يتمكن دون الزيادة للنظم والسجع وغيرهما من الامور اللفظية فاذا زيد شيء من هذه الزوائد تأتى له وصلح .

ومذهب الفراء ان هذه الحروف معتبر فيها معانيها التى وضعت لها وانما كررت تأكيدا فهى عنده من التأكيد اللفظى وعند سيبويه تأكيد للمعنى ويبطل مذهب الفراء بانه لا يطرد فى كل الحروف ألا ترى ان من فى قولك ماجاءنى من احد ليست حرف نفى وقد اكدت النفى وجعلته عاما .

فان قلت العرب تحذف من نفس الكلمة طلبا للاختصار فلا تزيد شيئا لا يدل على معنى وهل هذا الا تناقض فى فعل الحكيم .

قلت انما يكون ما ذكرت لو كان زائدا لالمعنى اصلا ورأسا اما اذا كان فيه ماذكرنا من الوجهين وهى التوسل الى الفصاحة والتمكن وتوكيد المعنى وتقريره فى النفس فكيف يقال انها تزاد لالمعنى .

فان قلت فكان ينبغى ان تزاد ان المشددة فى هذا الباب . قلت حروف الصلة تتبين زيادتها بالاضافة الى ما لها من المعنى بالاضافة الى اصل الكلام بخلاف انّ وانّ فانه لم يتبين زيادتهما بالاضافة الى ما لهما من المعنى انتهى .

وقال النبلى(١) معنى كون هذه الحروف زوائد انك لو حذفتها لم يتغير الكلام عن معناه الاصلى وانما قلنا لم يتغير عن معناه الاصلى لأن زيادة هذه

---

(١) ى ـ « السلى » ولعل الصواب « اللبلى » وهو احمد بن يوسف ـ انظر ترجمته فى البغية ـ

الحروف تفيد معنى وهو التوكيد ولم تكن الزيادة عند سيبويه لغير معنى البتة لأن التوكيد معنى صحيح لان تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى .

وقيل انما زيدت طلبا للفصاحة اذ ربما يتعذر النظم بدون الزيادة وكذلك السجع فافادت الزيادة التوسعة فى اللفظ مع ماذكرنا من التوكيد وتقوية المعنى .

وقال الرضى فائدة الحرف الزائد (١) فى كلام العرب اما معنوية واما لفظية، فالمعنوية تأكيد المعنى كما فى من الاستغراقية والباء فى خبر ليس وما

فان قيل فيجب ان لاتكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية .

قيل انما سميت زائدة لأنها لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الاتأكيد المعنى الثابت وتقويته فكأنها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدة العارضة الفائدة الحاصلة قبلها .

ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد اسماء كانت اولا زوائد ولم يقولوا به وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين وبعضها لايعمل (نحو فبما رحمة من الله) .

واما الفائدة اللفظية فهى تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح اوكون الكلمة اوالكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر اوحسن السجع اوغير ذلك من الفوائد اللفظية ولايجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معا والا لعدت عبثا ولايجوز ذلك فى كلام الفصحاء ولاسيما كلام البارى تعالى وانبيائه عليهم الصلاة والسلام .

وقد يجتمع الفائدتان فى حرف وقد تنفرد احداهما عن الاخرى . وانما سميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة اوالى اقامة وزن اوسجع اوغير ذلك .

الرابعة قال ابن عصفور فى (شرح المقرب) زيادة الحروف خارجة عن القياس فلا ينبغى ان يقال بها الا ان يرد بذلك سماع اوقياس مطرد

---

(١) ى الحروف الزوائد

كما فعل بالباء فی خبر ما وليس ومن ثم لم يقل بزيادة الفاء فی خبر المبتدأ لانه لم يجیء منه الا ماحكی من كلامهم اخوك فوجد بل اخوك فجهد، وقول الشاعر

يموت اناس اويشيب فتاهم ويحدث ناس والصغير فيكبر

الخامسة قال ابن ايا ز من الزوائد ما يلزم وذلك نحو الفاء فی خرجت
٥ فاذا زيد، ذهب ابو عثمان الی انها زائدة مع لزومها واختاره ابن جنی فی (سر الصناعة)،.

وكذلك قولهم افعله آثر اما ای اول شیء فما زائدة لايجوز حذفها، وكذلك الالف واللام فی الآن زائدة فی القول المشهور مع لزومها، وكذلك الالف واللام فی الذی والتی، وما فی مهما، وان فی خبر عسی قال بعضهم انها زائدة وهی
١٠ لازمة وحينئذ لا تتقدر بالمصدر ويزول اشكال كيف يقع الخبر مصدرا عن الجثة فی قولك عسی زيد أن يقوم حتی احتاج ابو علی الی تأويله فی (القصريات) بحذف المضاف ای عسی زيد ذا القيام. انتهی.

السادسة قال ابن يعيش انما جاز أن تكون حروف النفی(١) اصله (٢) للتأكيد لانه بمنزلة نفی النقيض فی نحو قولك ماجاءنی الا زيد فهو اثبات قد نفی
١٥ فيه النقيض وحقق المجیء لزيد وكذلك قول العجاج (فی بئر لا حور سری وماشعر) المراد فی بئر حور ولا مزيدة، وقالوا ماجاءنی زيد ولا عمر فالواو هی التی جمعت بين الثانی والاول فی نفی المجیء ولا حققت النفی واكدته ألا تری انك لو اسقطت لا فقلت ماجاءنی زيد وعمر ولم يختلف المعنی.

وذهب الرمانی فی (شرح الاصول) الی انك اذا قلت ما جاءنی
٢٠ زيد وعمر واحتمل ان تكون انما نفيت ان يكونا اجتمعا فی المجیء فهذا يفرق بين المحققة والصلة فالمحققة تفتقر الی تقدم نفی والصلة لا تفتقر الی ذلك فمثال الاول قوله تعالی (لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا) فلا هنا المحققة وقال (ولا تستوی الحسنة ولا السيئة) فلا فيها المؤكدة والمعنی ولا تستوی الحسنة السيئة

---

(١) ی – ان يكون حرف النفی (٢) ی «مثله» ولعل الصواب «صلة» ای زائدة – ح

والسيئة لان تستوى من الافعال التى لا تكتفى بفاعل واحد كقولنا اصطلح واختصم، وفى الجملة لا تزاد الا فى موضع لالبس فيه . انتهى .

السابعة قال ابن السراج لا زائد فى كلام العرب لان كل ما يحكم بزيادته يفيد التأكيد، ونقل عنه ابن يعيش انه قال حق الملغى عندى أن لا يكون عاملا ولا معمولا فيه حتى يلغى من الجميع ويكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التوكيد واستغرب زيادة حروف الجر لانها عاملة قال ودخلت لمعان غير التأكيد .

فائدة

قولهم عجبت من لا شىء ، قال الطيبى فى حاشية الكشاف يجوز فيه الفتح وهو ظاهر والجر وفيه وجهان ، احدهما ان تكون لا زائدة لفظا لا معنى اى لا تكون عاملة فى اللفظ وتكون مرادة من جهة المعنى فتكون صورتها صورة الزائدة ومعنى النفى فيه كقول النابغة (امسى ببلدة لاعم ولاخال) وقول الشماخ .

اذا ما ادلجت وضعت يداها ... لها ادلاج ليلة لا هجوع

لا هجوع صفة ليلة اى لليلة النوم فيها مفقود لان الهجوع النوم . والثانى ان تكون لاغير زائدة لا لفظا ولا معنى كقولهم غضبت من لاشىء وجئت بلامال، قال ابو على فلا مع الاسم المنكر (١) فى موضع جر بمنزلة خمسة عشر وقد بنى الاسم بلا .

حرف السين

سبب الحكم قد يكون سببا لضده على وجه

عقد لذلك ابن جنى بابا فى (الخصائص) فمن ذلك الادغام يقوى المعتل وهو ايضا بعينه يضعف الصحيح ، ومنه ان الحركة نفسها تقوى الحرف وهى بنفسها تضعفه .

(١) كذ

سبك الاسم من الفعل بغير حرف سابك فيه نظائر

منها اضافة الزمان الى الفعل وهو فى الحقيقة الى المصدر نحو (هذا يوم ينفع).

٥ ومنها وقوع الفعل فى باب التسوية والمراد به المصدر نحو سواء على أقمت أم قعدت.

ومنها وقوع المضارع بعد الفاء والواو فى الاجوبة الثمانية نحو ما تأتينا فتحدثنا اى مايكون منك اتيان فحديث فالفعل الذى قبل الفاء فى تأويل المصدر ولهذا صح النصب على اضمار أن ليكون من عطف مصدر مقدر على

١٠ مصدر متوهم ومن ثم امتنع الفصل والنصب فى نحو ما زيد يكرم فيكرمه اخانا، يريد ما زيد يكرم اخانا فيكرمه لأنه كما تقرر معطوف على مصدر متوهم من قولك يكرم فكما لم يجز أن يفصل بين المصدر ومعموله فكذلك لا يجوز أن يفصل بين يكرم ومعموله لأن يكرم فى تقدير المصدر.

حرف الشين

١٥
الشذوذ

ويقابله الاطراد، قال ابن جنى فى (الخصائص) اصل مواضع (ط ر د) فى كلامهم التتابع والاستمرار.

منه طردت الطريدة اذا اتبعتها واستمرت بين يديك.

ومنه مطاردة الفرسان واطراد الجدول اذا تتابع ماؤه بالريح.

٢٠ واما مواضع (ش ذ ذ) فالتفرق والتفرد هذا اصل هذين الاصلين فى اللغة ثم قيل ذلك فى الكلام والاصوات على سمته وطريقه فى غيرهما فجعل اهل علم العرب ما استمر من الكلام فى الاعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك الى غيره شاذا.

قال

قال والكلام فى الاطراد والشذوذ على اربعة اضرب، مطرد فى القياس والاستعمال جميعا وهذا هو الغاية المطلوبة وذلك نحو قام زيد وضربت عمرا ومررت بسعيد، ومطرد فى القياس شاذ فى الاستعمال وذلك نحو الماضى من يذر ويدع وكذلك قولهم مكان مبقل هذا هو القياس والاكثر فى السماع باقل والاول مسموع ايضا ومما يقوى فى القياس ويضعف فى الاستعمال مفعول عسى اسما صريحا نحو عسى زيد قائما او قيا ما هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم هنا وذلك قولهم عسى زيد أن يقوم وقد جاء عنهم شىء من الاول فى قوله(لا تعذ ان انى عسيت صائما) وقولهم(عسى العوير ابؤسا) .　٥

والثالث المطرد فى الاستعمال الشاذ فى القياس نحو قولهم استحوذ واخوص الرمث واستصوبت الامر واستنوق الجمل واستفيل الجمل واستتيست الشاة واغيلت المرأة وقول زهير (هنالك ان يستخولوا المال يخولوا) .　١٠

والرابع الشاذ فى القياس والاستعمال جميعا كتتميم مفعول مما عينه واو او ياء نحو ثوب مصوون ومسك مدووف وفرس مقوود ورجل معوود من مرضه وهذا لايسوغ القياس عليه ولارد غيره اليه .　١٥

واعلم ان الشىء اذا اطرد فى الاستعمال وشذ فى القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ اصلا يقاس عليه غيره ألا ترى انك اذا سمعت استحوذوا ستصوب اديتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما الى غيرهما فلا تقول فى استقام استقوم ولا فى استباع استبيع ولا فى اعاد اعود فان كان الشىء شاذا فى السماع مطردا فى القياس تحاميت ما تحامت العرب منه وجريت فى نظيره على الواجب فى امثاله .　٢٠

من ذلك امتناعك من وذر وودع لانهم لم يقولوها ولا غرو عليك ان تستعمل نظيرها نحو وزن ووعد لو لم تسمعهما فاما قول ابى الاسود .

ايت شعرى عن خليلى ما الذى　　غاله فى الحب حتى ودعه

فشاذ فاما قولهم ودع الشيء يدع اذا سكن فانه مسموع متبع ومن ذلك استعمال ان بعد كاد نحو كاد زيد أن يقوم وهو قليل شاذ في الاستعمال وان لم يكن قبيحا ولا مأبيا في القياس .

ومن ذلك قول العرب أقائم اخواك ام قاعدان هكذا كلامهم قال ابو عثمان والقياس يوجب ان تقول أقائم اخواك ام قاعدهما الا ان العرب لا تقوله الا قاعدان فتصل الضمير والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الاولى، قال ومما ورد شاذا عن القياس مطردا في الاستعمال قولهم الحولة والخونة فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى وهو في الاستعمال منقاد غير متأب ولا تقول على هذا في جمع قائم قومة ولا في صائم صومة وقد قالوا على القياس خانة ولا تكاد نجد شيئا من تصحيح هذا في الياء ،لم يأت عنهم في نحو بائع وسائر بيعة ولا سيرة وانما شذ ما شذ من هذا مما عينه واو لا ياء نحو الخونة والحولة والحول والدول، وعلته عندى قرب الالف من الياء وبعدها عن الواو فاذا صححت نحو الخونة كان اسهل من تصحيح نحو البيعة وذلك ان الالف لما قربت من الياء اسرع انقلاب الياء اليها وكان ذلك اسوغ من انقلاب الواو اليها لبعد الواو عنها وفي (شرح المفصل) لابن يعيش من الشاذ في القياس والاستعمال دخول ال على المضارع في قوله .

ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره ذى الشيحة اليتقصع

قال والذى شجعه على ذلك انه رأى الالف واللام بمعنى الذى في الصفات فاستعملها في الفعل على المعنى وقوله ،

من اجلك يا التى تيمت قلبى وانت بخيلة بالود عنى

شاذ قياسا واستعمالا اما القياس فلما فيه من نداء ما فيه الالف واللام واما الاستعمال فلانه لم يأت منه الاحرف اوحرفان وقولهم ياصاح واطرق كرا ترخيم صاحب وكروان شاذ قياسا واستعمالا اما القياس فلان الترخيم بابه الاعلام وما الاستعمال فلقلة المستعملين له

قال

قال وقولهم مِن ابنك بالفتح شاذ فى القياس دون الاستعمال وقولهم مِن الرجل بالكسر شاذ فى الاستعمال صحيح فى القياس وهى خبيثة لقلة المستعملين .

قال وحكى بعضهم ان من العرب من يعتقد فى امس التنكير ويعربه ويصرفه ويجريه مجرى الاسماء المتمكنة فيقول ذهب امس بمافيه على التنكير ٥
وهو غريب فى الاستعمال دون القياس .

(فائدة)

قال الجاربردى فى (شرح الشافية) اعلم ان المراد بالشاذ فى استعمالهم مايكون بخلاف القياس من غير النظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود، والنادر ماقل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس كخزعال، والضعيف ما يكون فى ١٠
ثبوته كلام كقرطاس بالضم .

الشىء اذا اشبه الشىء اعطى حكما من احكامه على حسب قوة الشبه

ذكره ابن يعيش فى (شرح المفصل) قال وليس كل شبه بين شيئين ١٥
يوجب لأحدهما حكما هو فى الاصل للآخر ولكن الشبه اذا قوى اوجب الحكم واذا ضعف لم يوجب فكلما كان الشبه اخص كان اقوى وكلما كان اعم كان اضعف فالشبه الاعم كشبه الفعل الاسم من جهة انه يدل على معنى فهذا لايوجب له حكما لانه عام فى كل اسم وفعل وليس كذلك الشبه من جهة انه ثان باجتماع السببين فيه لان هذا يخص نوعا من الاسماء دون سائرها فهو خاص ٢٠
مقرب للاسم من الفعل .

ومن فروع ذلك الحال لما اشبهت الظرف عمل فيها حروف المعانى كليت وكأن .

ومنها الف الالحاق لما اشبهت الف التأنيث من حيث انها زائدة

وانها لاتدخل عليها تاء التأنيث كانت من اسباب منع الصرف.

ومنها سراويل لمااشبه صيغة منتهى الجموع منع الصرف.

ومنها الشبيه بالمضاف ينصب فى النداء كالمضاف نحو يا ضارا بازيدا ويامضر ويا غلامه.

٥ قال ابن يعيش ووجه الشبه بينهما من ثلاثة اوجه، احدها ان الاول عامل فى الثانى كما كان المضاف عاملا فى المضاف اليه.

فان قيل المضاف عامل فى المضاف اليه الجر وهذا عامل نصبا اورفعا فقد اختلفا، قيل الشيء اذا اشبه الشيء من جهة فلا بد أن يفارقه من جهات اخر ولولا تلك المفارقة لكان اياه فلم تكن المفارقة قادحة فى الشبه.

١٠ الوجه الثانى ان الاسم الاول يختص بالثانى كما ان المضاف يختص بالمضاف اليه ألا ترى ان قولنا ياضاربا رجلا اخص من قولنا ياضاربا.

الثالث ان الاسم الثانى من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف.

وقال السخاوى فى (شرح المفصل) اذا اشبه الشيء الشيء فى امرين

١٥ فما زاد اعطى حكمه مالم يفسد المعنى، ولهذا اعملت ماعمل ليس لما اشبهتها فى النفى مطلقا وفى نفى الحال خاصة.

وقال ابن هشام فى (المغنى) قد يعطى الشيء حكم ما اشبهه فى معناه اولفظه اوفيهما فاما الاول فله صور كثيرة.

احداها دخول الباء فى خبر إن فى قوله تعالى (أولم يروا ان الله الذى

٢٠ خلق السموات والارض ولم يعى بخلقهن بقادر) لانه فى معنى اوليس الله بقادر، وفى (كفى بالله شهيدا) لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدا، وفى قوله ـ لايقرأن بالسور ـ لما دخله معنى لا يتقربن بقراءة السور ولهذا قال السهيلى لايجوز ان تقول وصل الى كتابك فقرأت به على حد قوله ـ لا يقرأن بالسور ـ لانه عار من معنى التقرب.

بخير

الثانية جواز حذف خبر المبتدأ فى نحو إن زيدا قائم وعمر واكتفاء بخبر إن لما كان ان زيدا قائم فى معنى زيد قائم، ولهذا لم يجز ليت زيدا قائم وعمرو .

الثالثة جواز انا زيدا غير ضارب لما كان فى معنى انا زيدا لا اضرب ولولا ذلك لم يجز إذ لا يتقدم المضاف اليه على المضاف، وكذا لا يتقدم معموله ٥
لا تقول انا زيدا اول ضارب اومثل ضارب .

الرابعة جواز غير قائم الزيدان لما كان فى معنى ما قائم الزيدان ولولا ذلك لم يجز لأن المبتدأ إما ان يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغنى عن الخبر .

الخامسة أعطاؤهم ضارب زيد الآن اوغدا حكم ضارب زيدا فى التنكير لأنه فى معناه فلهذا وصفوا به النكرة ونصبوه على الحال وخفضوه برب ١٠
وادخلوا عليه ال ولا يجوز شيء من ذلك اذا اريد المضى لانه حينئذ ليس فى معنى الناصب .

السادسة وقوع الاستثناء المفرغ فى الايجاب نحو (وانها لكبيرة الاعلى الخاشعين) (ويأبى الله الا ان يتم نوره) لما كان المعنى وانها لا تسهل الاعلى الخاشعين، ولا يريد الله الا ان تم نوره . ١٥

السابعة العطف بولا بعد الايجاب فى نحو قوله (ابى الله ان اسمو بام ولاأب) لما كان معناه قال الله لى لا تسم بام ولا اب .

الثامنة زيادة لا فى قوله تعالى (ما منعك ان لا تسجد) قال ابن السيد المانع من الشيء آمر للممنوع ان لا يفعل فكأنه قيل ما الذى قال لك لا تسجد .

التاسعة تعدى رضى بعلى فى قوله (اذا رضيت على بنو قشير) لما كان ٢٠
رضى عنه بمعنى اقبل عليه بوجه وده، وقال الكسائى انما جاز هذا حملا على نقيضه وهو سخط .

العاشرة رفع المستثنى على ابدال من الموجب فى قراءة بعضهم (فشربوا منه الاقليل منهم) لما كان معناه فلم يكونوا منه بدليل (فمن شرب منه

فليس منى) .

الحادية عشرة تذكير الاشارة فى قوله تعالى (فذانك برهانان) مع ان المشار اليه اليد والعصا وهما مؤنثان ولكن المبتدأ عين الخبر فى المعنى والبرهان مذكر ومثله (ثم لم تكن فتنتهم الاان قالوا) فيمن نصب الفتنة وأنث ٥ الفعل .

الثانية عشرة قولهم علمت زيد من هو برفع زيد جوازا لانه نفس من فى المعنى .

الثالثة عشرة قولهم ان احدا الايقول ذلك فاوقع احد فى الاثبات لانه نفس الضمير المستتر فى يقول والضمير فى سياق النفى فكأن احد كذلك .

١٠ والثانى وهو ما اعطى حكم الشيء المشبه له فى لفظه دون معناه له صور كثيرة احداها زيادة ان بعد ما المصدرية الظرفية وبعد ما التى بمعنى الذى لانهما بلفظ ما النافية كقوله (ورج الفتى للخير ماإن رأيته) وقوله (يرجى المرء ما ان لايراه) فهذان محمولان على نحو قوله (ما ان رايت ولا سمعت بمثله) .

الثانية دخول لام الابتداء على ما النافية حملا لها فى اللفظ على ١٥ ما الموصولة الواقعة مبتدءا كقوله (لما اغفلت شكرك فاصطنعنى) فهذا محمول فى اللفظ على نحو قولك لما تصنعه حسن .

الثالثة توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملا لها فى اللفظ على لا الناهية نحو (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) .

الرابعة حذف الفاعل فى نحو (أسمع بهم وأبصر) لما كان احسن بزيد ٢٠ مشبها فى اللفظ لقولك امرر بزيد .

الخامسة دخول لام الابتداء بعد إن التى بمعنى نعم لشبهها فى اللفظ بان المؤكدة قاله بعضهم فى قراءة (ان هذان لساحران) .

السادسة قولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة بضم اية ورفع صفتها كما يقال يا ايتها العصابة، وكان حقه النصب كقولهم نحن العرب اقرى الناس

للضيف ، ولكنه لما كان فى اللفظ بمنزلة المستعمل فى النداء اعطى حكمه وان انتفى موجب البناء .

السابعة بناء باب حذام تشبيها له بنزال .

الثامنة بناء حاشا فى (وقلن حاشا لله) لشبهها فى اللفظ بحاشا الحرفية .

التاسعة قول بعض الصحابة قصرنا الصلاة مع رسول الله صلى الله　٥
عليه وسلم اكثر ما كنا قط وآمنه فاوقع قط بعد المصدرية كما تقع بعد ما النافية .

العاشرة ، اعطاء الحرف حكم مقاربه فى المخرج حتى ادغم فيه نحو (خلق كل شيء) و(لك قصورا) وحتى اجتمعا رويين كقوله .

بنى ان البرشيء هين　　　المنطق اللين والطعيم

والثالث وهو ما اعطى حكم الشيء لمشابهته له لفظا و معنى نحو اسم　١٠
التفضيل وافعل فى التعجب فانهم منعوا افعل التفضيل ان يرفع الظاهر لشبهه بافعل فى التعجب وزنا واصلا وافادة للمبالغة واجازوا تصغير افعل فى التعجب لشبهه بافعل التفضيل فيما ذكرنا .

وقال الابذى فى (شرح الجزولية) حذفت ان مع عسى تشبيها بكاد
وزعم ابن السيد أن الاحسن ان يقال شبهت عسى بلعل لأن كلا منهما رجاء　١٥
وكما حملوا لعل على عسى فادخلوا فى خبرها ان نحو (لعلك يوما ان تلم ملمة).

وقال ابن الصائغ هذا الذى قاله ممكن وتشبيه الفعل بالفعل اولى من تشبيهه بالحرف .

الشيئان اذا تضادا تضاد الحكم الصادر عنهما

ذكر هذه القاعدة ابن الدهان فى (الغرة) قال ولهذا نظائر فى　٢٠
المعقولات وسائر المعلومات مشاهدا ومقيسا ألا ترى ان الاعراب لما كان ضد البناء وكان الاعراب اصله الحركة والتنقل كان البناء اصله الثبوت والسكون . وكذلك الابتداء لما كان اصله الحركة ضرورة كان الوقف اصله السكون .

الشروط المتضادة فى الابواب المختلفة

قال ابن هشام العرب يشترطون فى باب شيئا ويشترطون فى آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح اقيستهم فاذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الابواب والشرائط.

من ذلك اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت، والتعريف لعطف البيان ونعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز وافعل من ونعت النكرة، وتعريف العلمية بخصوصه لمنع الصرف وتعريف اللام الجنسية لنعت الاشارة واى فى النداء وفاعل نعم وبئس، والابهام فى ظروف المكان والاختصاص فى المبتدأ وصاحب الحال، والاضمار فى مجرور لولا ووحد ولبى وسعدى وحنانى وفى مرفوع خبركاد واخواتها الا عسى تقول كاد زيد يموت ولا يجوز يموت ابوه ومرفوع اسم التفضيل فى غير مسئلة الكحل والاظهار فى تأكيد الاسم المظهر والنعت والمنعوت وعطف البيان والمبين، والافراد فى الفاعل ونائبه والجملة فى خبر أن المفتوحة اذا خففت وخبر القول المحكى نحو قولى لااله الاالله وخبر ضمير الشان، والجملة الفعلية فى الشروط غير لولا وفى جواب لو ولولا والجملتين بعد لما والجمل التالية لأحرف التحضيض وجملة اخبار افعال المقاربة وخبر أن المفتوحة بعد لو عندالزمخشرى ومتابعيه نحو (ولو أنهم آمنوا) والاسمية بعد اذا الفجائية وليتما على الصحيح فيهما، والاخبار فى الصلة والصفة والحال والخبر وجواب القسم غير الاستعطافى والانشاء فى جواب القسم الاستعطافى، والوصف فى مجرور رب اذا كان ظاهرا واى فى النداء والجماء فى قولهم جاؤ الجماء الغفير وما وطىء به من خبر اوصفة اوحال وعدم الوصف فى فاعل نعم وبئس والاسماء المتوغلة فى شبه الحرف الامن وما النكرتين والضمير، والتقديم فى الاستفهام والشرط وكم الخبرية والتأخير فى الفاعل ونائبه ومفعول التعجب والمعمول الذى هو أى الموصولة والمعمول الذى هو أن وصلتها والمبتدأ الذى هو أن وصلتها، والحذف فى احد معمولى لات وعدم الحذف فى الفاعل ونائبه والجار

والجار الباقى عمله، والرابط فى المواضع الاحد عشر السابقة وعدم الرابط فى الجملة المضاف اليها نحو يوم قام زيد، والاضافة فى بناء اى الموصولة والقطع عنها فى بناء قبل وبعد وغير .

حرف الصاد

(صدر الكلام) قال الرضى كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر فى مضمونه وان كان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفى والتنبيه والاستفهام والتحضيض وإن واخواتها وغير ذلك، واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت فى مضمون الجملة لم تلزم التصدر اجراء لها مجرى سائر الافعال .

وقال فى (البسيط) الاسماء المتضمنة للمعانى تقتضى الصدر وإن لم تكن معارف ولهذا تقدم الاشارة على العلم فى قولك هذا زيد وان كان العلم اعرف لتضمنه معنى الاشارة .

ضابط

قال ابن يعيش لا يعمل فى الاستفهام ما قبله من العوامل اللفظية الاحروف الجر وذلك لئلا يخرج عن حكم الصدر وانما عمل فيه حروف الجر دون غيرها لتنزلها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم .

وفى (امالى ابن الحاجب) سئل العرب تجعل صدر الكلام كل شىء دل على قسم من اقسام الكلام كالاستفهام والنفى والتحضيض وان واخواتها سوى ان فقولهم زيدا ضربت وضربت زيدا يقال عليه انه اذا قيل زيدا البس (١) على السامع ان يكون المذكور بعده ضربت او اكرمت اونحوه واذا قيل ضربت البس(١) على السامع ان يكون زيدا وان يكون عمرا ونحوه فاجاب بامور .

احدها ان هذا لا يمكن ان يكون الا كذا لانه لابد من تقديم مفرد على مفرد فمهما قدمت احد المفردين فلابد من احتماله كلما يقدر تجويزه فى الآخر .

الثانى ان هذا الباس فى آحاد المفردات وذاك الباس فى اصول اقسام

---

(١) ى «التبس» .

الكلام فكان اهم .

الثالث ان تلك الالفاظ وضعت للدلالة عليه وكان تقديمها مرشدا الى ماوضع له بخلاف هذه فانه ليس لها الفاظ غير لفظها ولوكان لها الفاظ غير لفظها لأدى الى التسلسل وهو محال .

مسئلة

قال ابن هشام فى (تذكرته) زعم بدر الدين بن مالك ان اللام لاتدخل على خبر إن اذا تقدم معموله عليه فلاتقول ان زيدا طعامك لآكل، وكأنه رأى ان اللام لايتقدم معمول ما بعدها عليها لان لها الصدر والحكم فاسد والتعليل كذلك على تقدير أن يكون رآه (الامام ـ ١) اما فساد الحكم فلان السماع جاء بخلافه وقال تعالى (وان كثيرا من الناس بلقاء ربهم لكافرون) وقال الشاعر .

فانى الى قوم سواكم لأميل

واما فساد التعليل فلان هذه اللام مقدمة من تأخير فهى انما تحمى ما هو فى حيزها الاصلى ان يتقدم عليها لاما هو فى حيزها الآن والالم يصح ان زيدا قائم (٢) ولا ان فى الدار لزيدا ألا ترى ان العامل فى خبر إن هو إن عند البصريين والعامل فى اسمها هى باجماع النحاة فلوكانت اللام تمنع العمل لمنعت ان .

حرف الضاد

الضرورة

قال ابوحيان لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين فى ضرورة الشعر فقال فى غير موضع ليس هذا البيت بضرورة لأن قائله متمكن من ان يقول كذا، ففهم ان الضرورة فى اصطلاحهم هو الالجاء الى الشيء فقال انهم لايلجأون الى ذلك اذ يمكن ان يقولوا كذا فعلى زعمه لاتوجد ضرورة اصلا لانه ما من ضرورة الا ويمكن ازالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب

(١) ليس فى س (٢) كذا ولعله ولقائم .

وانما يعنون بالضرورة ان ذلك من تراكيبهم الواقعة فى الشعر المختصة به ولا يقع فى كلامهم النثرى وانما يستعملون ذلك فى الشعر خاصة دون الكلام ولايعنى النحويون بالضرورة انه لامندوحة عن النطق بهذا اللفظ وانمايعنون ماذكرناه والاكان لاتوجد ضرورة لانه ما من لفظ الاويمكن الشاعر أن يغيره . انتهى .

وقال ابن جنى فى (الخصائص) سألت ابا على هل يجوزلنافى الشعر من الضرورة ماجاز للعرب اولا ؟ فقال (كما — ١) جازلنا ان نقيس منثورنا على منثورهم فكذا يجوز لنا ان نقيس شعرنا على شعرهم فما اجازته الضرورة لهم اجازته لنا وماحظرته عليهم حظرته علينا واذا كان كذلك فما كان من احسن ضروراتهم فليكن من احسن ضروراتنا، وما كان من اقبحها عندهم فليكن من اقبحها عندنا ، وما بين ذلك بين ذلك .

فائدة

قال الاندلسى يجوزللشاعر استعمال الاصل المهجوركما استعمله من قال(كأن بين فكها والفك .)

فائدة

قال اشلوبين علة الضرائر التشبيه لشيء بشيء اوالرد الى الاصل .

قاعدة

ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها ، ومن فروعه اذا دعت الضرورة الى منع صرف المنصرف المجرور فانه يقتصر فيه على حذف التنوين وتبقى الكسرة عند الفارسى لان الضرورة دعت الى حذف التنوين فلا يتجاوز محل الضرورة بابطال عمل العامل، والكوفى يرى فتحه فى محل الجر قياسا على مالاينصرف لئلايلتبس بالمبنيات على الكسرة ذكره فى (البسيط) .

ومنها لايجوز الفصل بين أما والفاء باكثر من اسم واحد لان الفاء

---

(١) ليس فى ى

لا يتقدم عليها مابعدها وانما جاز هذا التقديم للضرورة وهي منذ فعة باسم واحد فلم يتجاوز قدر الضرورة ذكره السيرافى والرمى .

قاعدة

ما لا يؤدى الى الضرورة اولى مما يؤدى اليها ، قال ابن النحاس فى (التعليقة) قول الشاعر (لاه ابن عمك) اختلف الناس فيه هل المحذوف لام الجر دون الاصلية واللام التى هى موجودة مفتوحة اوالمحذوف اللام الاصلية والباقية هى لام الجر ،والاظهر أن الباقية هى لام الجرلان القول بحذفها مع بقاء عملها يؤدى الى ان يكون البيت ضرورة والقول بحذف الاصلية لايؤدى الى ضرورة ومالايؤدى الى الضرورة اولى ممايؤدىاليها .

الضمائر ترد الاشياء الى اصولها

هذه القاعدة متفق عليها وفيها فروع .

منها قال ابن جنى الباء اصل حروف القسم والواو بدل منها ولهذا لا تجر الا الظاهر فاذا ادخلت على المضمر ردت الى الاصل وهى الباء فيقال بك لأفعلن لأن الضمائر ترد الاشياء الى اصولها .

ومنها اذا اريد وصل مثل لم يك واحد بالضمير عادت النون المحذوفة فيقال لم يكنه ومن لدنه لأن الضمير يرد الاشياء الى اصولها .

ومنها قال الاندلسى انما التزم دخول تاء التانيث فى الفعل المسند الى ضمير المؤنث المجازى دون المسند الى ظاهره لان الاصل الحاق العلامة والضمير يرد الشيء الى اصله فوجب ان لا تحذف العلامة لان ذلك خلاف مقتضاه .

ومنها اذا اتصل بالماضى ضمير بنى على السكون نحوضربت وضربنا وعلله ابن الدهان بان اصله البناء واصل البناء السكون والضمير يرد اكثر الاشياء الى اصولها .

قال

قال ابن اياز وهذا احسن من التعليل بكراهة توالى اربع متحركات لأنه يطرد فى استخرجت واشباهه .

ومنها قال ابن اياز زعم بعضهم ان لولا صريحة فى التعليل كقولك لولا احسانك لما شكرتك .

قال ابن برى فى (اماليه) ولهذا اجروا بها المضمر تنبيها على هذا المعنى ٥
لان المضمر يعيد الشيء الى اصله .

ومنها قال ابن فلاح فى (المغنى) فان قيل لم (١) اختلف كلا وكلتا مع المضمر عند البصريين وليس اختلافه للتثنية لان الاعراب مقدر عندهم مطلقا ؟

قلنا لشبهه بلدا وعلى والى فانها مع المظهر بالالف ومع المضمر بالياء ١٠
فرقا بين المتمكن نحو الف عصا والف غير المتمكن نحو لدا ووجه المشابهة بينهما ملازمة الاضافة فيهما، ولم تقلب فى الرفع لان المشبه به ليس له حالة رفع، وخص التغيير مع المضمر دون المظهر لان المضمر يرد الشيء الى اصله .

ومنها قال الاندلسي فى (شرح المفصل) نحو قوله تعالى (أنلزمكموها)
رد فيه الواو الساقطة فى الوصل اذ كان الضمير يرد الشيء الى اصله كما تفتح ١٥
لام الجر فى قولك لك مال حتى انهم فتحوا لام الاستغاثة لوقوع المنادى موقع المضمر .

ومنها قال الاندلسي قيل انما لم تدخل الكاف على مضمر لترددها بين الاسم والحرف وذلك اشتراك فيهما والاشتراك فرع والضمير يرد الاشياء الى اصولها ولا اصل لها ، ولهذه العلة امتنع دخول حتى ايضا على المضمر . ٢٠

ومنها قال ابن فلاح فى (المغنى) بنى المضارع مع ضمير جمع المؤنث على السكون منبهة على ان اصل الافعال البناء على السكون لأن الضمير يرد الشيء الى اصله .

ومنها قال ابن يعيش فائدة الاتساع فى الظرف تظهر اذا كنيت عنه

---

(١) فى الاصل « لما » كذا ـ ح .

فان كان ظرفا لم يكن بد من ظهورفى مع مضمره نحواليوم قمت فيه لان الاضمار
يرد الاشياء الى اصولها، وان اعتقدت انه مفعول به على السعة لم تظهر فى معه
لانها لم تكن منوية مع الظاهر فتقول اليوم قمته قال الشاعر (ويوم شهدناه)
لم يظهر فى حين اضمره لانه جعله مفعولا به مجازا ولو جعله ظرفا على اصله
٥ لقال شهدنا فيه .

تنبيه

قال السهيلى قول عبد المطلب .

وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك

فيه رد على ابن النحاس والزبيدى ومن قال بقولها حيث منعا اضافة
١٠ آل الى الضمير لأنه يرد الشىء الى اصله واصله اهل وما وجدنا قط مضمرا يرد
معتلا الى اصله الا اعطيتكموه وليس من هذا الباب فى ورد ولا صدر .

تنبيه

قال السخاوى فى (سفر السعادة) لايدخل على المقسم به غير الباء
اذا كان مضمرا لأنها الاصل، وقال ابو الفتح لأن الاضمار يرد الاشياء الى
١٥ اصولها فى كثير من المواضع تقول اعطيتكم درهما ثم تقول الدرهم اعطيتكموه ،
وما حكاه يونس من قولهم اعطيتكمه شاذ، وقال ابو بكر محمد بن عبدالملك النحوى
انما يرد الاضمار الاشياء الى اصولها لاسباب توجب الرد لا لاجل الاضمار
فلا يقاس عليه ما لا سبب فيه مع ان الشىء اذا جاء على اصله ولم يمنعه مانع
فلاسؤال فيه ولايحتاج الى تعليل الا ان يخالف الاستعمال فقوله اعطيتكم درهما
٢٠ اصله اعطيتكموفأسكنوا الميم تخفيفا وكرهوا الاسكان مع الهاء لخفائها وقربها
من الساكن ولذلك كان عليه مال احسن من قولك عليهى مال، وكذلك اليوم
سرت فيه لان الاضمار يبطل كونه ظرفا فاحتاجوا فيه الى فى كسائر الاسماء التى
ليست ظروفا .

قال السخاوى قوله انما يرد الاضمار الاشياء الى اصولها لاسباب توجب
الرد

الردلالاجل الاضمار كلام متنا قض يقتضي ان الاضمار يرد ولا يرد ، وقوله مع ان الشيء اذا جاء على اصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه، فاقول بلى فيه سؤال لان قولنا بك لأفعلن قد جاء على اصله وفيه من السؤال لم لم يجزأن يقول وك ولا تك فاختصاص الباء بهذا لابد له من سبب ولا سبب الا ان الباء الاصل ولهذا تقول اقسم بالله ولا تقول اقسم والله ولا اقسم تالله. انتهى . ٥

تنبيه

قال ابن عصفور في (شرح المقرب) خرج قول الفرزدق (واذ ما مثلهم بشر) على ان مثلهم مرفوع الا انه بنى على الفتح لاضافته الى مبنى كقوله تعالى (مثل ما انكم تنطقون) فان قيل كيف يسوغ ذلك والمبنى الذى اضفت اليه مضمر والمضمر يرد الاشياء الى اصولها فكيف يكون سببا فى اخراج ١٠ مثل عن اصلها من الاعراب الى البناء ؟

فالجواب ان المضمر لا يلزم رده الاشياء الى اصولها فى جميع المواضع ألا ترى ان التاء بدل من الواو فى تكأة لانه من توكأ ثم اذا اضافوها الى مضمر قالوا هذه تكأتك ولم يردوها الى اصلها .

تذنيب ١٥

قال الابذى فى (شرح الجزولية) بنيت اى فى نحو قوله تعالى (ايهم اشد) عند سيبويه لخروجها عن نظائرها وكان حقها ان تعرب لتمكنها بالاضافة ولا سيما وهى مضافة الى مضمر والمضمرات ترد الاشياء الى اصولها ولذلك تقول زيد ضربتم اخاه ثم تقول وضربتموه ولا تقول وضربتمه .

مسئلة ٢٠

قال ابن النحاس فى (التعليقة) اجمع النحاة على انك اذا قلت عساى وعساك وعساه ولولاى ولولاك ولولاه ان هنا شيئا قد تجوز فيه باستعماله على غير اصله، واختلف فيما وقع المجاز فقال سيبويه ان عسى خرجت عن عمل كان

وعملت عمل لعل لشبهها بلعل فى الطمع فالضمير منصوب على انه اسمها، ولولا قدصارت حرف جر والضمير معها مجرور. وقال الاخفش ان عسى على بابها من عملها عمل كان، ولولا على بابها من انها غير عاملة واستعرنا فى عسى ضمير المنصوب للرفوع فالضمير عنده فى عسى فى موضع رفع لا فى موضع نصب، والضمير فى لولا ايضا وان كان صورة ضمير الجر مستعار للرفع فهو عنده ايضا فى لولا فى موضع رفع على الابتداء لا فى موضع جر.

وقال ابن النحاس والاوجه ما ذكره سيبويه لان التجوز فى الفعل اوالحرف احسن من التجوز فى الضمير لان المضمرات ترد الاشياء الى اصولها فلا اقل من ان لا تخرج هى عن اصلها وموضعها.

الضمير اطلب بالاضافة(١) من الظاهر

بدليل جواز الاضافة والنصب فى ضارب زيدا فى الحال والاستقبال والاقتصار على الاضافة فى نحو ضاربك وضاربه على مذهب سيبويه انه مضاف ليس الا، ذكره الشلوبين فى (شرح الجزولية).

حرف الطاء

الطارئ يزيل حكم الثابت

عقدله ابن جنى بابا فى الخصائص وفيه فروع، منها لام التعريف والاضافة اذا دخلت على المنون حذف لها تنوينه.

ومنها ياء النسبة اذا دخلت على مافيه تاء التأنيث حذفت لها التاء، واذا دخلت على ما فيه ياء مثلها نحو كرسى ومختى حذفت لأجلها.

ومنها علامة الجمع بالالف والتاء اذا دخلت على مافيه التاء حذفت لاجلها نحو تمرة وتمرات ولوسميت رجلا اوامرأة بهندات لقلت فى الجمع ايضا هندات بحذف الالف والتاء الاولين لا الآخرين.

ومن ذلك نقض الاوضاع اذا طرأ عليها طارئ كلفظ الاستفهام اذا طرأ عليه معنى التعجب استحال خبرا كقولك مررت برجل اى رجل اوايما رجل

(١) كذا

رجل فانت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهما وانما كان كذلك لان اصل الاستفهام الخبر، والتعجب ضرب من الخبر فكأن التعجب لما طرأ على الاستفهام انما اعاده الى اصله من الخبرية.

ومن ذلك ايضا لفظ الواجب اذا لحقته همزة التقرير صار نفيا، واذا لحقه لفظ النفي عاد ايجابا نحو (آلله اذن لكم) اي لم يأذن (ألست بربكم) اي انا كذلك. ٥

ومن ذلك ان تصف العلم فاذا انت فعلت ذلك فقد اخرجته به عن حقيقة ما وضع له فادخاله معنى لولا الصفة لم يدخله اياه (١) وذلك ان وضع العلم ان يكون مستغنى بلفظه عن عدة من الصفات فاذا انت وصفته فقد سلبت الصفة له ما كان في اصل وضعه مرادا فيه من الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته. انتهى. ١٠

وقال ابن يعيش فان قيل هل التعريف الذي في يا زيد في النداء تعريف العلمية بقي على حاله بعد النداء كما كان قبل النداء ام تعريف حدث فيه غير تعريف العلمية؟.

فالجواب ان المعارف كلها اذا نوديت تنكرت ثم تكون معارف بالنداء، هذا قول المبرد وهو الصواب كاضافة الاعلام وخالفه ابن السراج. ١٥

وقال الشلوبين اذا جمع المؤنث الحقيقي جمع تكثير جاز ترك التاء من فعله نحو قام الهنود، لانه ذهب منه لفظ المفرد فكان الحكم للطارئ.

وقال ابن الدهان في (الغرة) المقصور المنصرف يلحقه التنوين وهو ساكن والالف ساكنة فيستحيل الجمع بينهما ويجحف الامر بحذفهما ولم نر ساكنين التقيا حذفا معا ولا يجوز تحريك التنوين لأنه تحريك للساكن اذا كان بعده لا له اذا كان قبله، ولا تحريك الالف لانها تغير عن صورتها فيقع اللبس بين المقصور وغيره من المهموز، ولا يجوز حذف التنوين لانه لمعنى فاذا زال زال المعنى، وايضا فان الطارئ يزيل حكم الثابت لانه لو علم انه اذا جيء به ٢٠

(١) كذا

حذف لم يجأ به، فلم يبق الا حذف الا الف .

طرد الباب

قال ابو البقاء فى (التبيين) اذا ثبت الحكم لعلة اطرد حكمها فى الموضع الذى امتنع فيه وجود العلة ألا ترى انك ترفع الفاعل وتنصب المفعول فى موضع يقطع بالفرق بينهما من طريق المعنى كما لو قلت ضرب الله مثلا فانك ترفع (الفاعل ــ ١) وتنصب (المفعول ــ ؛) مع ان الفاعل والمفعول معقول قطعا .

قال ونظيره من المشروع ان الرمل فى الطواف شرع فى الابتداء لاظهار الجلد ثم زالت العلة وبقى الحكم .

ومثل ذلك العدة عن النكاح شرعت لبراءة الرحم ثم ثبتت فى مواضع ليس فيها شغل الرحم . قال وسبب ذلك ان النفوس تأنس بثبوت الحكم فلا ينبغى ان يزول ذلك الانس ،

قال ونظيره فى التصريف ان الواو فى مضارع وعد ووزن حذفت منه لوقوعها بين ياء وكسرة نحو يعد ثم حذفت مع بقية حروف المضارعة مع عدم العلة ليكون الباب على سنن واحد، وله نظائر اخر . انتهى .

وقال ابن عصفور فى (شرح الجمل) الاعراب اصل فى الاسماء لانه يفتقر اليه للتفرقة بين المعانى نحو ما احسن زيدا بنصب زيدا إن اردت التعجب من حسنه ، وبرفعه ان اردت نفى الاحسان عنه، وبرفع احسن وخفض زيد إن اردت الاستفهام عن الاحسن، ألا ترى ان هذه المعانى لولا الاعراب لالتبست .

وان قيل ان الاعراب قد يوجد فى الاسماء غير مفتقر اليه نحو شرب محمد الماء وركب الفرس عمرو واشباه ذلك ألا ترى ان الفاعل ههنا لا يلتبس بالمفعول اذا ازيل الاعراب .

فالجواب ان الاعراب لما افتقر اليه فى بعض الاسماء حمل سائرها على

على ذلك كما ان العرب لما حذفت الياء من يعد لوقوعها بين ياء وكسرة حذفت من اعد ونعد وتعد حملا على ذلك .

وقال ابو البقاء فى (التبيين) اذا جرى اسم الفاعل والصفة المشبهة على غير من هما له وجب ابراز الضمير فيهما مطلقا عند البصريين لان ترك ابرازه يفضى الى اللبس فى بعض المواضع نحو زيد عمرو ضاربه هو واللبس يزول بابراز الضمير فيجب ان يبرز نفيا للبس . ٥

ثم يطرد الباب فيما لا يلبس نحو زيد هند ضاربته هي كما فعلوا ذلك فى كثير من المواضع نحو نعد وتعد وأعد فانهم حذفوا منها الواو كما حذفوها من يعد وكذلك يكرم ونكرم وتكرم محمولة على اكرم .

وقال ابن القواس فى (شرح الفية ابن معط) قدر الكسرة فى المنقوص لاجتماع الامثال اذ الياء بكسرتين ، والضم حملا على الكسر للمناسبة بينهما بدليل اجتماع اصليهما ردفين دون الالف، ولان الضمة اثقل من الكسرة بدليل قلب الواو ياء اذا اجتمعتا مطلقا، وظهر النصب لخفة الفتحة ، ولم تعد الواو فى رأيت غازيا وداعيا فيقال غازوا وداعوا لثبوت القلب رفعا وجرا تغليبا للحالتين وطردا للباب . ١٠

١٥

وقال عبد القاهر هذا أقيس من حمل اعد ونعد وتعد لان الحمل المؤدى لاعلال اللام اولى من المؤدى لاعلال الفاء لان اللام محل التغيير ولان المنقوص حمل فيه حالة على حالتين وباب يعد حمل فيه ثلاثة اشياء على شيء واحد .

وقال ابن النحاس فى (التعليقة) من اجاز تقديم خبر ليس عليها دليله ان ليس فعل ناقص مثل اخواتها فاذا جوزنا فى كان واخواتها يجوز فى ليس ايضا طردا للباب . ٢٠

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصل) الاصل فى نرى ويرى وترى نرأى ويرأى وترأى لان الماضى منه رأى وانما حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال

تخفيفا لانه اذاقيل أرأى اجتمع همزتان بينهما ساكن والساكن حاجز غير حصين فكأنهما قدتوالتا فحذفت الثانية على حدحذفها فى اكرم ثم اتبع سائر الباب وفتحت الراء لمجاورة الالف التى هى لام الكلمة وغلب كثرة الاستعمال هنا الاصل حتى هجر ورفض .

وقال ابن فلاح فى (المغنى) قلبت الهمزة فى صحراء واوا فى الجمع نحو صحراوات كراهة الجمع بين علامتى تأنيث، وقلبت فى التثنية طردا للباب على سنن واحد .

وقال ابن عصفور (فى شرح المقرب) لما الحقوا نون الوقاية لتقى الفعل من الكسر حملوا على ذلك يضربانني ويضربونني وضربانى وضربونى كما حملوا تعد واخواته غير ذى الياء واكرم واخواته غير ذى الهمزة على يعد واكرم .

وقال بعضهم انما بنيت المضمرات لشبهها بالحرف وضعا فى كثير منها ثم حمل ما ليس كذلك طردا للباب على سنن واحد، وبهذا بدأ ابن مالك فى (شرح التسهيل) . وعبارة ابن اياز لان وضع المضمر بالاصالة وضع الحرف الواحد ألا تراه على حرف واحد فى ضربت وضربك ثم حمل على ذلك فى البناء ما هو على اكثر نحو نحن واياك لان الجميع من باب واحد .

وقال ابن فلاح فى (المغنى) انما سكنوا آخر الفعل عند اتصال تاء الفاعل به نحو ضربت فرارا من اجتماع اربع حركات لوازم ثم طرد الباب فى مالم يجتمع فيه اربع حركات نحو دحرجت تعميما للحكم لان الافعال شرع واحد بدليل تعميم الحكم فى حذف الواو من اعد ونحوه والهمزة من نكرم ونحوه وان انتفت علة الحذف .

وقال ابن القواس ذهب الاكثرون الى ان متعلق الظرف والمجرور اذا كان خبرا يقدر بفعل لانه اذا وقع صلة اوصفة يقدر بالفعل اتفاقا فيجب ان يقدر فى محل الخلاف طردا للباب .

وقال ابن اياز المضاف لا يكون الا اسما لان الغرض الاهم بالاضافة

تعريف

تعريف المضاف والفعل لايتعرف .

فان قيل هلا اضيف الفعل للتخصيص اذ قد يصح ذلك فيه ألا ترى ان سوف والسين يخصصانه بالحال .

فالجواب انه لما امتنع منه الغرض الاهم وهو التعريف امتنع الآخر طردا للباب وهذا من قواعدهم . ٥

وقال الاندلسى فى (شرح المفصل) الموجب لبناء اسماء الاشارة تضمنها معنى الحرف وذلك ان الاشارة معنى كالاستفهام وغيره فحقه ان يوضع له حرف فلما ادى هذا الاسم هذا المعنى نيابة عن الحرف فى ذلك ناسب الحرف فبنى ، ويدل على انه تضمن هذا المعنى انهم لم يضعوا للاشارة حرفا ، وكان هذا الاسم المسموع مبنيا يفيد معنى الحرف ، فوجب اعتقاد تضمينهم اياه هذا المعنى ١٠ طردا لاصولهم واقامة سبب لبنائه .

قال ابن جنى بنى اولاء لانه تضمن حرف الاشارة لان الاشارة معنى لم يستعملوا لها حرفا فتضمنها هذا الاسم فبنى .

وقال ابن اياز واما اسم الاشارة فبنى لتضمنه معنى حرف الاشارة اذ الاشارة معنى والموضوع لافادة المعانى الحروف فلما افادت هذه الاسماء ١٥ الاشارة علم انها كان القياس يقتضي ان يكون لها حرف فلما تضمنت معناه بنيت وهذا قول السيرافى .

قال الاصفهانى فلو قيل ان ذلك انما يتصور فى أولاء دون هؤلاء لظهور الحرف وهوها ، لامكن ان يقال فيه ان الحرف الذى هوها غير ذلك الذى تضمن معناه وان هذا زائد كما ان الالف واللام فى الامس عند من ٢٠ بناه زائدة وان الاسم بنى لتضمنه معنى الف ولام اخرى .

حرف الظاء

الظرف والمجرور

فيهما مباحث (الاول) لابد من تعلقهما بالفعل اوما يشبهه اوما اول

بمايشبهه او ما يشير الى معناه فان لم يكن شيء من هذه الاربعة موجودا قدر .
مثال الاول والثانى(انعمت عليهم غير المغضوب عليهم) .
والثالث (وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله) لانـه مؤول بمعبود .
٥ والرابع نحو فلان حاتم فى قومه، تعلق بمافى حاتم من معنى الجود.
ومثال المتعلق بالمحذوف (والى ثمود اخاهم صالحا) بتقدير وارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبى والمرسل اليهم يدل على ذلك ، وهل يتعلقان بالفعل الناقص ؟ فيه خلاف .
الثانى يستثنى من قولنا لابد لحرف الجر من متعلق ستة امور .
١٠ احدها الحرف الزائد كالباء ومن فى (وكفى بالله شهيدا) (هل من خالق غير الله) وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوى والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر ، والزائد انما دخل فى الكلام تقوية وتوكيدا ولم يدخل للربط
الثانى والثالث لعل ولولا عند من جر بهما .
١٥ الرابع رب فى قول الرمانى وابن طاهر .
الخامس كاف التشبيه عند الاخفش وابن عصفور .
السادس حرف الاستثناء وهو خلاوعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحية الفعل عمادخلن عليه كما ان إلا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذى هو ايصال معنى الفعل الى الاسم .
٢٠ الثالث يجب تعلقهما بمحذوف فى ثمانية مواضع .
ان يقعا صفة نحو(اوكصيب من السماء) اوحالا نحو (فخرج على قومه فى زينته) اوصلة نحو(وله من السموات والارض ومن عنده لايستكبرون) اوخبرا نحو زيد عندك اوفى الدار ، اومثلا نحو قولهم للعرس بالرفاء والبنين باضمار اعرست، اويرفعا الاسم الظاهر نحو(أفى الله شك) أعندك زيد

زيد، او يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو أيوم الجمعة صمت .

(الثامن) القسم بغير الباء نحو (والليل اذا يغشى) (تالله لأكيدن اصنامكم)

(الرابع) هل المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف ؟ لا خلاف فى تعيين الفعل فى بابى القسم والصلة لان القسم والصلة لايكونان الاجملتين .

واختلف فى الخبر والصفة والحال ، فمن قدر الفعل وهم الاكثرون ٥ فلأنه الاصل فى العمل، ومن قدر الوصف فلأن الاصل فى الثلاثة الافراد .

واما فى الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل فى نحو أيوم الجمعة يعتكف فيه ، والوصف فى أيوم الجمعة انت معتكف فيه .

وقال ابن النحاس فى (التعليقة) اذا وقع الظرف والمجرور خبرين فلابد لهما من عامل ،واختلف النحاة فى تقدير العامل ماهو فذهب بعضهم الى ان العامل ١٠ المقدر فعل تقديره استقر اوكان اووجد اوثبت قالوا لان بنا حاجة الى تقدير عامل وتقدير ما هو اصل فى العمل وهو الفعل اولى من تقدير ماليس باصل .

قالوا ولأن لناموضعا يجب فيه تقدير الظرف والمجرور بالفعل وهو ما اذا وقع الظرف والمجرور صلة لان الصلة لا تكون مفردا فاذا وجب هنا تقديره بالفعل فان لم يكن فى الخبر واجبا فلا اقل من رجحانه ١٥

وذهب بعضهم الى ان العامل المقدر هنا اسم لافعل تقديره كائن او مستقر او موجود او ثابت .

قالوا لان بنا حاجة الى جعل الظرف اوالمجرور خبرا والاصل فى الخبر المفرد فيقدر العامل الذى وقع الظرف موقعه مفردا على ماهو الاصل فى الخبر

قالوا ولان لنا موضعا يتعين فيه تقدير الظرف والمجرور بالمفرد وهو ٢٠ ما اذا وقع الظرف اوالمجرور بين اما وفائها نحو أما عندك فزيد وأما فى الدار فزيد فهما يجب تقديره بالمفرد لان أما وفاءها لا يفصل بينهما بجملة واذا وجب تقديره هنا بالمفرد فلا اقل من الرجحان فيما اذا وقع خبرا وهو رأى ابن عصفور، ويترجح هذا بان تقديره بالفعل لزم فى حال كونه غير خبر وتقديره بالمفرد لزم

فى حال كونه خبرا فكان تقديره بالمفرد اولى .

قال واعلم انه على كل تقدير سواء قلنا العامل فيه فعل اواسم انانعتقد اناحذفنا ذلك العامل لما اعتزمنا ان نجعل الخبر فى اللفظ نفس الظرف والمجرور لا الاستقرار ولذلك التزمنا حذف العامل بعدنقل الضمير الذى كان فى العامل
٥ الى الظرف او المجرور واستتاره فيه ويبقى الضمير مرتفعا بالظرف اوبالجار والمجرور كما كان مرتفعا بذلك العامل لنيابة الظرف او المجرور عن ذلك العامل ولايجوز اظهار ذلك العامل حينئذ قال ابو على اظهار عامل الظرف شريعة منسوخة .

الخامس فى كيفية تقديره - أما فى القسم فتقديره اقسم، واما فى الاشتغال
١٠ فتقديره كالمنطوق به ، واما فى المثل فيقدر بحسب المعنى، واما فى البواقى فيقدر كونا مطلقا وهو كائن او مستقر او مضارعهما ان اريد الحال او الاستقبال .

قال ابن هشام ويقدر كان اواستقر اووصفهما ان اريد المضى هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم فى نحو ضربى زيدا قائما ان التقدير اذكان ان اريد المضى واذا كان ان اريد المستقبل ولا فرق، واذا جهل المعنى قدر
١٥ الوصف فانه صالح فى الازمنة كلها وان كانت حقيقته الحال ولايجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس الا لدليل ويكون الحذف حينئذ جائز الا واجبا .

قال ابن هشام وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ويبطله انا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه اماان يكون هو الدليل
٢٠ اومقويا للدليل او اشتراط النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه .

ومما خرج على ذلك قوله تعالى (وطلقوهن لعدتهن) اى مستقبلات (وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس) الآية اى تقتل وتفقأ وتصلم وتقلع، او مقتولة ومفقوأة ومصلومة ومقلوعة .

قال

قال ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا فى جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لايتقدم على المبتدأ، قال ومن هنا لانحتاج الى ماذكره ابن مالك وجماعة انه يتعين تقديره وصفا بعد أما نحو أما فى الدار فزيد واذا الفجائية نحو (اذا لهم مكر) لان اذا الفجائية لايليها الفعل وأما لايليها فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو (فاما ان كان من المقربين) . ٥

قال وهذا على مابيناه غير وارد لان الفعل يقدر مؤخرا.

تنبيه

قال ابن النحاس فى (التعليقة) اختلف النحاة فى تقدير عامل الظرف والمجرور اذا قدما على اسم ان فقال قوم يقدر الاستقرار بعد اسم ان لئلا نكون قد فصلنا بين ان واسمها بغير الظرف والمجرور . وقال قوم لا بل نقدره قبل الظرف ١٠ والمجرور ولا نعتد بهذا فصلا لكونه لازم الاضمار ولايجوز اظهاره .

السادس فى الفرق بين الظرف المستقر والظرف اللغو . قال الشيخ سعد الدين التفتازانى فى حاشية الكشاف وفى شرح المفصل للاندلسى قال الخوارزمى فى الظرف المستقر بفتح القاف كذا سماعنا فى المفصل وفى الكشاف والمراد به الموضع ولفظ ابن السراج اذا كان الظرف غير محل سماه الكوفيون ١٥ الصفة الناقصة وجعله البصريون لغوا ويريدون بالمستقر ما كان خبرا محتاجا اليه وسمى مستقرا لانه يتعلق بالاستقرار والاستقرار فيه فهو مستقر فيه ثم حذف فيه اختصارا ، وبا للغو ما كان فضلة وسمى لغوا لانه لو حذف لكان الكلام مستغنيا عنه لا حاجة اليه . انتهى .

السابع انهم يتسعون فى الظرف والمجرور ما لا يتسعون فى غيرها ٢٠ فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو كان فى الدار او عندك زيد جالسا، وفعل التعجب من المتعجب منه نحو ما احسن فى الهيجاء لقاء زيد وما اثبت عند الحرب زيدا، وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو .

فلا تلحنى فيها فأن بحبها   اخاك مصاب القلب جم بلابله

وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن كقوله(أبعد بعد تقول الدار جامعة)وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما نحو(لله در اليوم من لامها) واشتريته بو الله درهم وهذا غلام والله زيد.وبين اذن ولن ومنصوبهما نحو (اذن والله نرميهم بحرب) .

٥ لن ما رأيت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجاء

وقدموهما خبرين على الاسم فى باب إن نحو(ان لدينا انكالا)(ان فى ذلك لعبرة)ومعمولين للخبر فى باب ما نحو(وما كل من وافى منى انا عارف)وما فى الدار زيد جالسا وصلة ال نحو(وكانوا فيه من الزاهدين)وعلى الفعل المنفى بما نحو (و نحن عن فضلك مااستغنينا)وعلى ان معمولا لخبرها نحو أما بعد فانى افعل كذا، ١٠ وعلى العامل المعنوى فى قولهم أكل يوم لك ثوب .

وقال الخفاف فى (شرح الايضاح) الظرف والمجرور اتسع فيهما ووجه ذلك ان جميع الافعال وما كان على معانيها يدل على الزمان والمكان دلالة قائمة وان لم يذكرا فاذا ذكرا فعلى التأكيد وما كان بهذه الصفة فهو كالمستغنى عنه او فى حكمه فكأنك اذا فصلت بظرف او مجرور لم تفصل بشىء .

١٥ فائدة

قال الجزولى بنو تميم لا تلفظ بخبر لا الا ان يكون ظرفا .

قال الشلوبين هذا استثناء طريف لا اعلمه عن احد ولا نقله احد ولاندرى من اين نقله وان كان له وجه من اتساعهم فى الظروف ما لم يتسع به فى غيرها ولكنه غير منقول وهذا ليس موضع القياس لانه اتساع والاتساع ٢٠ انما هو منقول .

(الثامن) فى(تذكرة ابن الصائغ) قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح وينبغى ان يكون الظرف الذى يلزم به الرفع لما بعده ما كان صفة اوصلة كررت برجل او بالذى معه صقر لما بين الصفة والصلة من المناسبة لا يكونان الا بالفعل او المشتق منه فاما الخبر والحال كزيد فى الدار ابوه

ومررت بزيد فى الدار ابوه فانه يجوز فى الاب الابتداء والفاعلية،كونه فاعلا لانه يرفع الضمير كاسم الفاعل بل اقوى عند ابى على،وكونه مبتدءا لان اسم الفاعل نفسه يصح فيه ذلك كزيد قائم ابوه على ان اباعلى جعل الجميع شيئا واحدا ولم يفرق بين الصفة والخبر والحال لانه يجعل الظرف اذا اعتمد مقدرا بالفعل دون الاسم ، وكذا ينبغي ان يكون قياسه،واما ابن جنى فلايرى ذلك الا فى الصفة والصلة وهو الظاهر من كلام سيبويه . ٥

حرف العين

العامل

فيه مباحث (الاول) العمل اصل فى الافعال فرع فى الاسماء والحروف فما وجد من الاسماء والحروف عاملا فينبغي ان يسأل عن الموجب لعمله، كذا فى (شرح الجمل)، وقال صاحب (البسيط) اصل العمل للفعل ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ثم لما شبه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهى الصفة المشبهة ،واما افعل التفضيل فانه اذا صحبته من امتنعت منه هذه الاحكام فيبعد لذلك عن شبه الفعل فلذلك لم يعمل فى الظاهر . ١٠ ١٥

وقال ابن السراج فى (الاصول) انما اعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل وصار الفعل سببا له وشاركه فى المعنى وان افترقا فى الزمان كما اعربوا الفعل لما ضارع الاسم ،فكما اعربوا هذا اعملوا ذاك ،والمصدر أعمل كما اعمل اسم الفاعل اذ كان الفعل مشتقا منه ، ثم قال واعلم ان الاسم لا يعمل فى الفعل ولا فى الحرف بل هو المعرض للعوامل من الافعال والحروف ، قال والاصل عندنا ان الاسماء لا تعمل فى الاسماء الا ما ضارع الفعل منها ولولا معنى الحرف ماجر الثانى اذا اضيف اليه الاول . ٢٠

وقال الجرجانى الاصل فى الاسماء ان لا تكون عاملة وباعتمادها لايذهب عنها بوصف الاسمية ، فان قيل اذا كان الاعتماد لايوجب لها صفة

زائدة فلم عملت اولم اشترط الاعتماد ؟ .

قيل الاسم الصريح هو الذى يصح ان يحدث عنه بوجه من الوجوه والصفة اذا اعتمدت لم يصح ان يخبر عنها بل هى بمنزلة خبر لان الاسم الصريح ليس فيه الا تميز ذات عن ذات. واذا عرفت ذلك تبين ان الاسم يكتسب بهذا الاعتماد تحقيقا فى شبه الفعل اذ هو واقع فى موضع هو خاص بالفعل . والاستفهام والنفى ايضا من حيث انهما يطلبان الفعل وهما اخص به حتى بلغ من قوة طلبه للفعل ان قدروا قبل الاسم فعلا يعمل فى الاسم كقوله تعالى (أبشرا منا واحدا نتبعه) والنفى اخو الاستفهام .

وقال ابن النحاس فى (التعليقة) الافعال اصل فى العمل من حيث كان كل فعل يقتضى العمل اقله فى الفاعل. وللحروف المختصة اصالة فى العمل من حيث كانت انما عمل لاختصاصها بقبيل الذى تعمل فيه، وانما كان الاختصاص موجبا للعمل ليظهر اثر الاختصاص كما ان الفعل لما اختص بالاسم كان عاملا فيه فعرفنا ان الاختصاص موجب للعمل وانه موجود فى الحرف المختص فكان الحرف المختص عاملا باصالته فى العمل لذلك، ولا كذلك الاسم لانه لايعمل منه شيء الا بشبه الفعل او الحرف وهو المضاف اذا قلنا انه هو العامل ، ومعنى الاصالة ان يعمل بنفسه لابسبب غيره . انتهى .

الثانى عوامل الاسماء لا تعمل فى الافعال والا ابطل الاختصاص الموجب للعمل ومن ثم كان لاصح فى كى انها حرف مشترك تارة يكون حرف جر بمعنى اللام وتارة يكون حرفا موصولا ينصب المضارع لا انها حرف واحد تجر وتنصب . وكان الاصح فى حتى انها حرف جر فقط وان نصب المضارع بعدها انما هو بان مضمرة لابها لما ذكر .

الثالث العامل المعنوى قيل به فى مواضع .

احدها الابتداء عامل فى المبتدأ على الصحيح واختلف فى تفسيره فقيل هو التعرى من العوامل اللفظية، وقيل هو التعرى واسناد الفعل اليه .

قال

قال ابن يعيش والقول على ذلك ان التعرى لا يصلح ان يكون سببا ولا جزءا من السبب وذلك ان العوامل توجب عملا اذ لا بد للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك ونسبة العدم الى الاشياء كلها نسبة واحدة فان قيل العوامل فى هذه الصناعة ليست مؤثرة تأثيرا حسيا كالاحراق للنار والبرد للماء وانما هى امارات ودلالات والامارات قد تكون بعدم الشىء كما تكون بوجوده . ٥

قيل هذا فاسد لانه ليس الغرض من قولهم ان التعرى عامل انه معرف للعامل اذ لو زعم انه معرف لكان اعترافا بان العامل غير التعرى . وكان ابو اسحاق يجعل العامل فى المبتدأ ما فى نفس المتكلم يعنى من الاخبار عنه ، قال لان الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ . ١٠

قال ابن يعيش والصحيح ان الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك اياه اولا لثان يكون خبرا عنه والاولية معنى قائم به يكسبه قوة اذ كان غيره متعلقا به وكانت رتبته متقدمة على غيره وقيل انه عامل فى الخبر ايضا ، ثم قال ابن يعيش والذى اراه ان العامل فى الخبر هو الابتداء وحده كما كان عاملا فى المبتدأ الا ان عمله فى المبتدأ بلا واسطة وعمله فى الخبر بواسطة المبتدأ فالابتداء يعمل فى الخبر عند وجود المبتدأ وان لم يكن الابتداء(١) اثر فى العمل الا انه كالشرط فى عمله كما لو وضعت ماء فى قدر ووضعتها على النار وان النار تسخن الماء والتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لابها وكذلك ههنا . ١٥

الثانى عامل الرفع فى الفعل المضارع معنوى على الصحيح بل ادعى بدر الدين بن مالك فى (تكملة شرح التسهيل) انه لا خلاف فيه ، وليس كذلك بل الخلاف فيه موجود وقد ذهب الكسائى الى ان عامله لفظى وهو حروف المضارعة وعلى انه معنوى اختلف فيه فقيل هو تجرده من الناصب والجازم وعليه الفراء . ٢٠

وقيل هو تعريه من العوامل اللفظية مطلقا وعليه جماعة من البصريين

(١) كذا

منهم الاخفش .

وقال الاعلم ارتفع بالاهمال ، قال ابوحيان وهو قريب من الاول.

وقال جمهور البصريين هو وقوعه موقع الاسم كقولك زيد يقوم ، كونه وقع موقع قائم هوالذى اوجب له الرفع .

٥ وقال ثعلب ارتفع بنفس المضارعة . وقال بعضهم ارتفع بالسبب الذى اوجب له الاعراب لان الرفع نوع من الاعراب .

قال ابوحيان فهذه سبعة مذاهب فى الرافع للفعل المضارع واحد منها لفظى وثلاثة معنوية ثبوتية وهى الاخيرة وثلاثة معنوية عدمية وهى التى قبلها ، قال وليس لهذا الخلاف فائدة ولا ينشأ عنه حكم نطقى.

١٠ الثالث الخلاف جعله الفراء وبعض الكوفيين عاملا للنصب فى الفعل المضارع بعد او وبعد الفاء وبعد الواو فى الاجوبة الثمانية يريدون بذلك مخالفة الثانى للاول من حيث لم يكن شريكا له فى المعنى ولا معطوفا عليه فهو (١) عندهم نظير لو تركت والاسد لأكلك نصبت لما لم ترد عطف الاسد على الضمير اذلا يتصور أن يكون التقدير لو تركت وترك الاسد لان الاسد لا يقدر عليه فيترك ، وكذلك

١٥ عندهم زيد امامك وخلفك انما انتصب بالخلاف لان الظرف خلاف المبتدأ ولذلك لم يرفع كما يرفع قائم من قولك زيد قائم وقد يرفعون ايضا على المخالفة كقوله.

على الحكم المأتى يوما اذا قضى قضيتـه ان لا يجور ويقصد

قال الفراء هو مرفوع على المخالفة . قال ابن يعيش معنى الخلاف

٢٠ عندهم عدم المماثلة ، وقال ابن يعيش ذهب الكوفيون الى ان المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك انا اذا قلنا استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى الماء واستوت الخشبة لان الخشبة لم تكن معوجة فتستوى فلما خالفه ولم يشاركه فى الفعل نصب على الخلاف ، قالوا وهذه قاعدتنا فى الظرف نحو زيد عندك .

---

(١) ى « فهذا »

الرابع عامل الفاعل ذهب قوم من الكوفيين الى ان الفاعل ارتفع باحداثه الفعل، وذهب خلف الاحمر الى ان العامل فى الفاعل معنى الفاعلية، كذا نقله عنه ابن عمرون وابن النحاس فى (التعليقة)، وذهب هشام الى انه يرتفع بالاسناد، قال ابن فلاح ورد ذلك بان العامل اللفظى مجمع عليه والمعنوى مختلف فيه والمصير الى المجمع عليه اولى من المصير الى المختلف فيه. ٥

الخامس عامل المفعول ذهب خلف الاحمر الى ان العامل فى المفعول معنى المفعولية نقله ابن فلاح فى (المغنى).

السادس عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان ذهب الاخفش الى انه معنوى وهو كونها تابعة بمنزلة عامل المبتدأ او الفعل المضارع ذكره فى (البسيط).

فائدة

١٠

قال ابن الحاجب فى (اماليه) العوامل اللفظية مطلقة على كان واخواتها وعلى ظننت واخواتها وان واخواتها وما الحجازية، وحروف الجر وان كانت لفظية ايضا الا انها لما كانت تقتضى شيئا واحدا لم تعد معتيك بخلاف ما ذكرا ولا.

المبحث الرابع

١٥

كل حرف اختص بشىء ولم ينزل منزلة الجزء منه فانه يعمل، ذكره الجزولى فى (حواشيه) ونقله ابن الخباز فى (شرح الدرة الالفية) قال وقوله ولم ينزل الى آخره يحترز به من قد والسين وسوف ولام التعريف فانهن مختصات ولم يعملن لانهن كالجزء مما يلينه وسبقه الى ذلك ابن السراج فى (الاصول) وفى بعض شروح (الجمل) مثله وزاد إن الدليل على ذلك فى سوف ٢٠ دخول اللام عليها فى قوله تعالى (ولسوف يعطيك ربك) فلولا انها بمنزلة حرف من حروف الفعل لما جاز الفصل بها بين اللام والفعل. قال فان واخواتها وحروف الجر انما عملت فى الاسماء لانفرادها بها، والنواصب والجوازم انما عملت فى الافعال لانفرادها بها، وكان القياس فى ما النافية ان لا تعمل الا انها لما كان لها

شبهان شبه عام وشبه خاص عملت،فشبهها العام شبهها بالحروف غير المختصة فى كونها تلى الاسماء والافعال،وشبهها الخاص شبهها بليس وذلك انها للنفى كما ان ليس كذلك،وداخلةعلى المبتدأ والخبر كما ان ليس كذلك،وتخلص الفعل المحتمل للحال كما ان ليس كذلك،فمن راعى الشبه العام لم يعملها وهم بنو تميم،ومن راعى
٥ الشبه الخاص اعملها وهم الحجازيون .

وقال النيلى الحق ان يقال الحرف يعمل فيما يختص به ولم يكن مخصصا لـه كلام التعريف وقد والسين وسوف لان المخصص للشيء كالوصف له والوصف لا يعمل فى الموصوف وهذا اولى من قولهم ولم ينزل منزلـة الجزء منه لان أن المصدريـة تعمل فى الفعل المضارع وهى بمنزلة الجزء منه لانها
١٠ موصولة .

وفى (شرح التسهيل) لابى حيان انما اعملت اذن وان كانت غير مختصة بالمضارع لشبهها بأن كما اعمل اهل الحجاز ما اعمال ليس وان كانت غير مختصة بالاسماء لشبهها بها ،ووجـه الشبه ان كل واحد منهما حرف آخره نون ساكنة قد دخل على مستقبل،وبعض العرب الغى اذن مراعاة لعدم الاختصاص
١٥ كما الغى بنو تميم ما فلم يعملوها لعدم الاختصاص .

وفيه ــ قال بعض اصحابنا انما لم تعمل ادوات التحضيض لانها بجواز تقديم الاسم فيها عـلى الفعل صارت كأنها غير مختصة بالفعل .

وفيه ــ ان لولا ولوما لم تعملا وان كان لا يليهما الا الاسم لانهما ليستا مختصتين بالاسماء اذ لو كانتا مختصتين بالاسم لكانتا عاملتين فيه وكان يكون
٢٠ عملهما الجر اعطاء للمختص بالاسم المختص فى الاعراب وهو الجر عـلى ما تقرر فى العوامل، او يكونان كان واخواتها من الحروف المختصة بالاسماء وانما هما حرفان يدخلان عـلى الجمل لكن تلك الجمل تكون اسمية، وقد لاحظ معنى الاختصاص من ذهب الى ان تاليهما مرفوع بهما وهو مذهب الفراء وابن كيسان وعزاه ابو البركات ابن الانبارى الى الكوفيين وقال انه الصحيح

وعزاه

وعزاه صاحب (الافصاح)(١) الى جماعة من البغداديين .

وقال ابو الحسن الابذى الصواب مذهب البصريين انه مرفوع بالابتداء لان كل حرف اختص باسم مفرد فانه يعمل فيه الجر إن استحق العمل فلو كانت لولا عاملة لجرت .

قال ايضا والصواب ان الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الفعل اذ لو كانت كذلك لعملت الهمزة التى للاستفهام لانها بمعنى أستفهم ، وما النافية لانها بمعنى انفى ،ولا بالنيابة مناب الفعل نعم تزاد كالعوض ولا ينسب اليها العمل

وقال ابن يعيش لم تعمل حروف العطف جرا ولا غيره لانها لا اختصاص لها بالاسماء ، والحروف التى تباشر الاسماء والافعال لا يجوز ان تكون عاملة اذ العامل لا يكون الا مختصا بما يعمل فيه ، قال وكذلك إلا فى الاستثناء لا تعمل لانها تباشر الاسماء والافعال والحروف تقول ما جاءنى زيد قط الا يقرأ ولا رأيت بكرا الا فى المسجد والعامل لا يكون الا مختصا .

قال واعلم ان لا من الحروف الداخلة على الاسماء والافعال فحكمها ان لا تعمل فى واحد منها غير أنها اعملت فى النكرات خاصة لعلة عارضة وهو مضارعتها إنّ كما اعملت ما فى لغة اهل الحجاز لمضارعتها ليس والاصل ان لا تعمل

وقال ابو الحسين بن ابى الربيع فى (شرح الايضاح) اعلم ان الحروف اذا كان لها اختصاص بالاسم او بالفعل فالقياس ان تعمل فيما تختص به فان لم يكن لها اختصاص فالقياس ان لا تعمل فمتى وجدت مختصا لا يعمل اوغير مختص يعمل فسبيلك ان تسأل عن العلة فى ذلك فان لم تجد فيكون ذلك خارجا عن القياس .

وقال واذا صحت هذه القاعدة فأقول ان ما النافية ليس لها اختصاص فيجب ان لا تعمل ولذلك لم يعملها بنو تميم فهى عندهم على القياس فلا سؤال فى كونها لم تعمل لان الشىء اذا جاء على قياسه وقانونه لا يسأل عنه واما اهل الحجاز فاعملوها لشبهها بليس من وجوه ـ وذكر الاوجه السابقة .

---

(١) ى « الايضاح »

وقال ابوحيان فى (شرح التسهيل) اصل عمل الحرف المختص بنوع من المعرب ان يكون مختصا بنوع من الاعراب الذى اختص به ذلك المعرب ولذلك لما كان الجزم نوعا من الاعراب مختصا بالمضارع والحرف الجازم مختص به اعطى المختص للمختص وكذا القول فى حروف الجر. انتهى.

٥ وقال ابن عصفور فى (شرح المقرب) لم يجىء من الحروف المختصة باسم واحد ما يعمل فيه غير خفض إلا ألا التى للتمنى فان الاسم المبنى معها فى موضع نصب بها فى مذهب سيبويه وذلك نحو قولك ألاما ل وسبب ذلك انها تضمنت معنى ماينصب وهو تمنيت .

ضابط

١٠ قال ابن اياز ليس فى كلامهم حرف يرفع ولاينصب ولهذا بطل قول من قال ان لولاهى الرافعة للاسم .

وقال الشلوبين قول من قال ان اصل عمل الحروف الجر خطأوانما القول الصحيح ان اصل الحرف ان لايعمل رفعا ولانصبا لان الرفع والنصب هما من عمل الافعال من حيث كان كل مرفوع فاعلا او مشبها به وكل

١٥ منصوب مفعولا او مشبها به فاذاعملهما الحرف فانما يعملهما لشبه الفعل ولايعمل عملا ليس له بحق الشبه الاعمل الجر اذا كان مضيفا للفعل اولما هو فى معناه الى الاسم .

الخامس قال السهيلى اصل الحروف ان تكون عاملة لانهاليست لهامعان فى انفسها وانما معانيها فى غيرها واما الذى معناه فى نفسه وهو الاسم فأصله

٢٠ ان لايعمل فى غيره وانما وجب ان يعمل الحرف فى كل ما دل على معنى فيه لانه اقتضاه معنى فيقتضيه لفظا (١) لان الالفاظ تابعة للمعانى فلما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب ان يتشبث به لفظا وذلك هو العمل فأصل الحرف ان يكون عاملا، فنذكر الحروف التى لم تعمل وسبب سلبها العمل .

فمنها هل فانها تدخل على جملة قد عمل بعضها فى بعض وسبق اليها

(١) ى «عملا»

الابتداء والفاعلية قد خلت لمعنى فى الجملة لا لمعنى فى اسم مفرد فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف وهو الابتداء ونحوه .

وكذلك الهمزة فانها حرف دخل لمعنى فى الجملة ولا يمكن الوقوف عليه ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه لانه حرف مفرد لا يوقف عليه ولو توهم ذلك فيه لعمل فى الجملة ليؤكدوا بظهور اثره فيها تعلقه بها ودخوله عليها ٥
واقتضاءه لها كما فعلوا فى ان واخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة احرف فصاعدا يجوز الوقوف عليها كانه وليته ولعله فاعملوها فى الجملة اظهارا لارتباطها وشدة تعلقها بالحديث الواقع بعدها .

وربما ارادوا توكيد تعلق الحرف بالجملة اذا كان مؤلفا من حرفين نحو هل فربما توهم الوقف عليه اوخيف ذهول السامع عنه فادخل فى الجملة ١٠
حرف زائد ينبه السامع عليه وقام ذلك الحرف مقام القلب نحو هل زيد بذاهب وما زيد بقائم فاذ اسمع المخاطب الباء وهى لا تدخل فى الثبوت تأكد عنده ذكر النفى والاستفهام وان الجملة غير منفصلة عنده .

ولذلك اعمل اهل الحجاز ما النافية لشبهها بالجملة ومن العرب من اكتفى فى ذلك التعلق وتأكيده بادخال الباء فى الخبر ورآها ثابتة (١) فى التأثير عن العمل ١٥
الذى هو النصب ، وانما اختلفوا فى ما ولم يختلفوا فى هل لمشاركة ما ليس فى النفى فحين ارادوا أن يكون لها اثر فى الجملة يؤكد تعلقها بها جعلوا ذلك الأثر كأثر ليس وهو النصب ، والنصب فى باب ليس اقوى لانها كلمة كليت ولعل وكأن والوهم الى انفصال الجملة عنها اسرع منه الى توهم انفصال الجملة عن ما وهل فلم يكن بد من اعمال ليس وابطال معنى الابتداء السابق . وكذلك اذا قلت ما زيد الا قائم فلم ٢٠
يعملها احد منهم لانه لا يتوهم انقطاع زيد عن ما ، لان إلا لا تكون ايجابا الا بعد نفى فلم يتوهم انفصال الجملة عن ما ، ولذلك لم يعملوها عند تقدم الخبر نحو ما قائم زيد اذ ليس من رتبة النكرة أن تكون مبتدءا بها مخبرا عنها الا مع الاعتماد على ما قبلها فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عما قبلها لهذا السبب الحديث فلم يحتج

(١) كذا ولعله « نائبة »

الى اعمالها واظهارها ونفى الحديث كما كان قبل دخولها مستغنيا عن تأثيرها فيه .

واما حرف لا فان كان عاطفا فحكمه حكم حروف العطف ولا شيء منها عامل فان لم تكن عاطفة نحو لا زيد قائم ولا عمرو فلا حاجة الى اعمالها فى الجملة لانه لا يتوهم انفصال الجملة بقوله ولا عمرو ولان الواو مع لا الثانية تشعر بالاولى لامحالة وترتبط الكلام بها فلم يحتج الى اعمالها وبقيت الجملة عاملا فيها الابتداء كما كانت قبل دخول لا ، الا انهم فى النكرات قد ادخلوها على المبتدأ والخبر تشبيها بليس لان النكرة ابعد فى باب الابتداء من المعرفة ، والمعرفة اشد استبدادا باول الكلام .

واما التى للتبرئة فللنحويين فيها اختلاف أهى عاملة ام لا فان كانت عاملة فكما اعملوا ان حرصا على اظهار نسختها (١) بالحديث، وان لم تكن عاملة فلا كلام

واما حرف النداء فعامل فى المنادى عند بعضهم والذى يظهر خلافه ولو كان عاملا لما جاز حذفه وابقاء عمله .

فان قلت فلم عملت النواصب والجوازم فى المضارع والفعل بعدها جملة ثم ان المضارع قبل دخولها كان مرفوعا بعامل معنوى فهلا منع هذا العامل هذه الحروف من العمل كما منع الابتداء الحروف الداخلة على الجملة من العمل الا ان يخشى انقطاع الجملة كما خيف فى ان واخواتها ؟ .

فالجواب من وجهين احدهما ان الابتداء اقوى من عامل المضارع وان كان كل منهما معنويا لان عامل المضارع هو وقوعه موقع الاسم المخبر عنه فهو تابع له فلم يقو قوته فلم يمنع شيئا من الحروف اللفظية عن العمل .

والثانى ان هذه الحروف لم تدخل لمعنى فى الجملة انما دخلت لمعنى فى الفعل خاصة فوجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجر فى الاسماء من حيث دلت على معنى فيها لا فى الجملة .

---

(١) ى « شبهها ».

واما إلا فى الاستثناء فقد زعم بعضهم انها عاملة والصحيح انها موصلة الفعل الى العمل فى الاسم بعدها كتوصيل واو المفعول معه الفعل الى العمل فيما بعدها فاستغنوا بايصالها العامل عن اعمالها عملا آخر وكأنها هى العاملة، ومثلها فى ذلك حروف العطف

ويقاس على ما تقدم لام التوكيد وتركهم اعمالها فى الجملة، مع انها لاتدخل ٥ لمعنى فى الجملة فقط بل لتربط ما قبلها من القسم بما بعدها

قال وهذا الاصل محيط بجميع اصول اعمال الحروف وغيرها من العوامل وكاشف عن اسرار العمل للافعال وغيرها من الحروف فى الاسماء ومنبهة على سر امتناع الاسماء ان تكون عاملة فى غيرها. هذا لفظ السهيلى.

وقال الشلوبين الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الافعال خاصة ١٠ لانها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلها اذ ليس حرف معنى يخلو من معنى الفعل فلو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلها وانما يعمل منها ما توفرت فيه اشباه الفعل كتوفرها فى ان واخواتها وما الحجازية ولهذا لم تعمل يا فى النداء لان تلك الاشباه ليست موجودة فيها.

(السادس) قال السهيلى الفعل لا يعمل فى الحقيقة الا فيما يدل عليه لفظه ١٥ كالمصدر والفاعل والمفعول به، او فيما كان تابعا لواحد من هذه نعتا او توكيدا او بدلا لان التابع هو الاسم الاول فى المعنى فلم يعمل الفعل الا فيما دل عليه لفظه لانك اذا قلت ضرب اقتضى هذا اللفظ ضربا وضاربا ومضروبا، وما عدا ذلك انما يصل اليه الفعل بواسطة حرف كالمفعول معه والظرف.

(السابع) اذا امكن نسبة العمل الى الموجود لم يصر الى مجاز الحذف ٢٠ ومن ثم ضعف بعضهم قول من قال ان نصب المعطوف فى قول الشاعر.

هل انت باعث دينار لحاجتنا وعبد رب اخا عون بن مخراق

بفعل يدل عليه اسم الفاعل وقال بل الناصب له اسم الفاعل الموجود لان التنوين فيه مراد واذا امكن نسبة العمل الى الموجود لم يصر الى مجاز الحذف.

ذكره فى (البسيط) .

وقال ايضا ذهب الكوفيون الى ان امثلة المبالغة لا تعمل لان اسم الفاعل انما عمل لجريانه على الفعل فى حركاته وسكناته وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها ، والمنصوب بعدها محمول على فعل يفسره الصفة ، قال صاحب (البسيط) وهذا ضعيف لان النص مقدم على القياس وتقدير ناصب غيرها على خلاف الاصل فلا يصار اليه ما امكن احالة العمل على الموجود .

فائدة

قال ابن فلاح فى (المغنى) المصدر المؤكد لا يعمل لعدم تقديره بأن والفعل فان كان مما التزم حذف فعله كقولهم سقيا زيدا ورعياله ففيه وجهان ، احدها ان العامل هو الفعل الناصب للمصدر قياسا على غيره من المصادر التى لا تقدر بان والفعل .

والثانى ان المصدر هو العامل لنيابته عن الفعل وقيامه مقامه ، ونظير هذا زيد فى الدار واقفا هل العامل الظرف لنيابته عن الفعل او نفس الفعل هو العامل ، والاكثر على ان العامل الظرف . انتهى .

(الثامن) اذا امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى صار كبعض حروفها تخطاها العامل ، ولذلك تخطى لام التعريف وها التنبيه فى قولك مررت بهذا وما المزيدة فى قوله تعالى (فبما رحمة من ربك) (عما قليل) ولا فى نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء و (لئلا يكون للناس) و (إن لا تفعلوه) .

(التاسع) قال الكوفيون لا يمتنع ان يكون الشيء عاملا فى شيء والآخر عاملا فيه وبنوا على ذلك ان المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان قالوا وانما قلنا ذلك لانا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر والخبر لا بد له من المبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضى صاحبه عمل كل واحد منهما فى صاحبه ، قالوا وقد جاء لذلك نظائر .

منها قوله تعالى (ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى) فنصب ايا بتدعو

وجزم

وجزم تدعو بايا فكان كل واحد منهما عاملا فى الآخر، ومثله (اينما تكونوا يدرككم الموت) فاينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم باينما، وذلك كثير فى كلامهم .

وقال ابن النحاس فى (التعليقة) حكى ابن جنى فى كتاب له يسمى (الدمشقيات) غير الدمشقيات المشهورة له بين الناس قولا عن الاخفش ٥ ان فعل الشرط وفعل الجواب يتجازمان كما قيل عن مذهب الكوفيين فى المبتدأ والخبر .

وقال ابن الدهان فى (الغرة) قول الكوفيين فاسد من وجهين .

احدهما ان الخبر اذا كان عاملا فرتبته التقديم واذا كان معمولا فرتبته التأخير والشيء الواحد لايكون مقدما ومؤخرا من كل وجه . ١٠

والثانى ان الاسم ليس من حقه العمل وانما يعمل بشبه الفعل الرفع والنصب وبشبه الحرف الجر والجزم وليس فيهما (١) شبه واما (ايا ما تدعوا) فان تدعوا عمل فى اى بحكم الاصل، واى عمل فى تدعوا بحكم النيابة عن الحرف الشرطى، ويلزمهم ايضا ان لا يعملوا ان وكان وظننت لان العامل موجود فكيف يجمع بينهما . ١٥

(العاشر فرق بين العامل والمقتضى) قال ابن يعيش فى (شرح المفصل) ليست الاضافة هى العاملة للجر وانما هى المقتضية له والمعنى بالمقتضى هنا ان القياس يقتضى هذا النوع من الاعراب لتقع المخالفة بينه وبين اعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما اذ الاعراب انما وضع للفرق بين المعانى والعامل هو حرف الجر أو تقديره فالاضافة معنى وحرف الجر لفظ وهى الاداة المحصلة له كما كانت ٢٠ الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب فى الفاعل والمفعول، والفعل اداة محصلة لهما فالمقتضى غير العامل . انتهى .

(الحادى عشر) قال ابن النحاس فى (التعليقة) هنا نكتة لطيفة وهو أن الاسم العامل ومعموله يتنزل منزلة المضاف والمضاف اليه فى باب النداء وباب لا

---

(١) ى « بينهما »

فكما يحذف المضاف ويقام المضاف اليه مقامه كذلك يحذف العامل ويبقى معموله الا انه لما كان الاكثر اذا حذف المضاف يعرب المضاف اليه باعرابه ولا كذلك العامل والمعمول كثر حذف المضاف وقل حذف العامل .

(الثانى عشر) قال ابن يعيش قد يكون للحرف عمل فى حال لا يكون
٥ فى حال اخرى وفيه نظائر .

الاول لولا تعمل الجر فى المضمر ولا تعمله فى المظهر .

الثانى لدن تنصب غدوة ولا تنصب غيرها .

الثالث عسى تنصب المضمر نحو عساك وعساى وعملها مع الظاهر الرفع .

١٠ الرابع لات تعمل عمل ليس فى الاحيان ومع غيرها لايكون لها عمل. هذا ما ذكره ابن يعيش .

وذكر ابو الحسين بن ابى الربيع فى (شرح الايضاح) مثله وزاد فى النظائر تاء القسم تختص باسم الله وكاف التشبيه تختص بالظاهر وكذا واو القسم ومذ ومنذ .

١٥ وقال ابو البقاء فى(التبيين)من الحروف ما يعمل فى موضع ولايعمل فى موضع آخر ألا ترى ان واو القسم تجر فى القسم ولا تجر فى موضع آخر،وما النافية تعمل فى موضع ولا تعمل فى موضع آخر، وكذلك حتى تجر فى موضع ولا تجر فى موضع آخر، وذلك كثير ولما ذكر سيبويه لولا وانها تجر المضمر دون غيره واستأنس لها بنظائر منها لدن ولات قال ولا ينبغى لك ان تكسر الباب
٢٠ وهو مطرد وانت تجد له نظائر .

(الثالث عشر) لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد ولهذا رد قول من قال ان الابتداء والمبتدأ معا عاملان فى الخبر ،وقول من قال ان المتبوع وعامله معا عاملان فى التابع ، وقول من قال ان إن وفعل الشرط معا عاملان فى الجزاء،وقول من قال ان الفعل والفاعل معا عاملان

فى

فى المفعول. حكاه ابو البقاء فى (التبيين) عن بعض الكوفيين وابن فلاح فى (المغنى) عن الفراء .

وقال ابن النحاس فى (التعليقة) اذا جعلنا مجموع حلو حامض خبرا فالعائد ضمير من طريق المعنى لان المعنى هذا مز ولا يكون ذلك العائد فى احدهما لانه حينئذ يكون مستقلا بالخبرية وليس المعنى عليه ولا فيهما لانهما حينئذ يكونان ٥
قد رفعا ذلك الضمير فيلزم اجتماع العاملين على معمول واحد وذلك لايجوز .

(الرابع عشر) مرتبة العامل ان يكون مقدما على المعمول قال ابن عصفور فى (شرح المقرب) فان قيل ينا قض ذلك قولهم العامل فى اسماء الشرط واسماء الاستفهام لا يجوز تقديمه عليها .

(فالجواب) ان اسماء الشرط تضمنت معنى إن واسماء الاستفهام ١٠
تضمنت معنى الهمزة فالاصل فى من ضربت أمن ضربت ثم حذفت الهمزة فى اللفظ وتضمن الاسم معناها واذا كان الاصل كذلك فتقديم العامل فى اسماء الشرط والاستفهام عليها سائغ بالنظر الى الاصل وانما امتنع تقديمه عليها فى اللفظ لعارض وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام .

(الخامس عشر) قال ابن اياز العامل اللفظى وان ضعف تعلقه اولى ١٥
من العامل المعنوى بدليل اختيارهم زيدا ضربت على زيد ضربت وقولهم ان زيد اضرب لايجوز الا فى الضرورة .

(السادس عشر) قال الشلوبين فى (شرح الجزولية) العوامل لايليها الا الجوامد لا الصفات الا ان تكون خاصة بجنس بها فيجوز حينئذ حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه فاجرى الاسم الذى بعد اسم الاشارة مجراه ٢٠
دون اسم الاشارة فكما انه ليس بمستحسن مررت بالحسن ولا مررت بالجميل لانه لايخص جنسا من جنس فكذلك ليس بمستحسن مررت بهذا الحسن ولا بهذا الجميل ولكن المستحسن انما هو مررت بهذا الضاحك كما يستحسن مررت بالضاحك لانه يخص جنسا من جنس فيعلم الموصوف هنا .

(السابع عشر) قال ابن عصفور العامل الضعيف لايعمل فيما قبله ولهذا لايتقدم أخبار إن واخواتها عليها . انتهى . ولا المجرور والمنصوب والمجزوم على الجار والناصب والجازم ولا الحال على عامله الضعيف غير الفعل المتصرف وشبهه كاسم الاشارة وليت ولعل وكأن وكالظروف المتضمنة معنى الاستقرار ولا التمييز على عامله الجامد اجماعا ولا معمول المصدر وفعل التعجب واسم الفعل .

(الثامن عشر) قال ابو البقاء فى (التبيين) العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلول والعلة لا يفصل بينها وبين معلولها فيجب ان يكون العامل مع المعمول كذلك الا فى مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الاصل لدليل راجح .

(التاسع عشر) قال ابو الحسين بن ابى الربيع فى (شرح الايضاح) الحروف لم يأت فيها تعليق وقد جاء التعليق فى الافعال وقد جاء فى الاسماء قليلا قالوا مررت بخير وافضل من زيد فمن مخفوضة(١) بالثانى والاول معلق وانشد سيبويه (بين ذراعى وجبهة الاسد) .

(العشرون) قال ابن هشام العامل الضعيف لايحذف ومن ثم لايحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا فى مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولايجوز القياس عليها .

(الحادى والعشرون) قال ابن جنى يدل على ضعف عوامل الافعال عن الاسماء ان جواب الشرط جزم بان وفعل الشرط كخبر المبتدأ بالمبتدأ والابتداء فجرت ان مجرى الابتداء .

العارض لايعتد به

فيه فروع منها افعل الوصف اذا طرأت عليه الاسمية فهو باق على منع صرفه ولايعتد بالعارض كادهم . وافعل الاسم اذا طرأت عليه الوصفية فهو باق على الصرف ولايعتد بعارض الوصفية كاربع فى . قولك مررت بنسوة اربع .

ومنها قال الشيخ عبدالقاهر الجرجانى فى (شرح الايضاح) العرب

(١) كذا

لاتنقض اصولها للبس يعرض.

ومنها قولهم صيد وخول بتصحيح الياء والواو وان تحركا وانفتح ماقبلهما مراعاة للاصل واهمال العارض .

ومنها الاصل فى التقاء الساكنين ان يحرك الاول بالكسرة فان كان بعده ضمة لازمة حرك بالضم اتباعا ولاعبرة بالضمة العارضة كضمة الاعراب ٥ نحو لم يضرب ابن زيد فانك تكسر البـاء لاغير وان كانت النون من ابن مضمومة لعروض ضمتها .

ومنها قال الشلوبين فى (شرح الجزولية) اذا اتصل بالمضارع نون النسوة فانه يبنى عند الجمهور وقال قوم هو باق على اعرابه وانما منع من ظهور الاعراب فيه مانع كما منع من ظهور الاعراب فى الاسم المضاف الى ياء ١٠ المتكلم وهذا قول قد ذهب اليه طائفة قليلة من المتقدمين حكاه ابن السراج واختاره ابوبكر بن طلحة وقال انه هو الحق وان مذهب اكثر المتقدمين فى ذلك خطأ .

قال وحجة الجمهور أن هذه النون لما اوجبت ذهاب الاعراب من الفعل وكان اصل الفعل البناء رجع الى اصله اذ قدذهب ذلك الامر الطارئ عليه ١٥ الذى هو الاعراب، قال هؤلاء وهذا فرق بين المضارع الذى يتصل به النون وبين الاسم الذى يتصل به ياء المتكلم اذ الاسم ليس اصله البناء انما اصله الاعراب فاذا كان اصله الاعراب فلاينبغى ان ينتقل عن الاصل ماوجدنا السبيل اليه بوجه وقد وجدنا السبيل بان نقول ان ذهاب الاعراب هنا عارض والعارض لا يعتد به .

ومنها قال ابو البقاء فى (التبيين) يجوز حذف الحرف الرابع من ٢٠ الاسم الرباعى فى الترخيم مطلقا ومنعه الكوفيون اذا كان قبل الطرف ساكن فانه اذا حذف وحده كان الباقى ساكنا وذلك حكم الحروف ولانظير له فى الاسماء المعربة .

واجيب بانه عارض ألاترى ان ترخيم حارث يصيره الى بناء لانظير

له فى الاصول وهو مانع ومع ذلك جاز أن يبقى على هذا المثال لان الترخيم عارض فلا اعتداد به فى هذا المعنى .

ومنها قال ابو البقاء ايضا اذا كان ما قبل آخر الاسم ساكنا مثل بكر جاز فى الوقف ان تنقل الضمة والكسرة اليه ، واختلفوا فى المنصوب الذى فيه الالف واللام نحو رأيت البكر فمذهب البصريين انه لا تنقل فتحة الراء الى الكاف بل يوقف عليها بغير نقل ووجهه ان هذا الاسم له حالة فى الوقف تثبت فيه الالف والفتحة قبلها نحو رأيت بكرا فلما كانت كذلك اطرد حكمها حتى صارت فى حال التعريف مثل حالها فى التنكير لان حالها حال واحد، وهذا نظير امتناع الحرم فى متفاعلن فى الكامل لئلا يفضى الى حال يلزم فيه الابتداء بالساكن، ويؤيد ذلك ان التنكير هو الاصل والتعريف عارض فوجب ان لا يعتد بالعارض وان يستمر حكم التنكير .

ومنها قول بعضهم كان ينبغى ان تثبت الياء فى جوار فى حال الجر كما تثبت فى حال النصب لان حركته فى الجر الفتح فينبغى ان لا تحذف .

قال ابن النحاس فى (التعليقة) فالجواب ان النظر الى اصل الحركة لا الى العارض بعد منع الصرف لانه لالتقائه مع تنوين الصرف نظر الى ما يستحقه الاسم فى الاصل .

ومنها قال ابن النحاس قاعدة الاعراب ان يثبت وصلا ويحذف وقفا وان قيل فان لنا فى الاعراب ما يثبت وقفا ويحذف وصلا وهو الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير جمع المذكرين او المخاطبة المؤنثة واكد فانه يحذف منه الضمير ونون الرفع لنون التوكيد فاذا وقف عليه حذفت نون التوكيد للوقف واعيد الضمير ونون الاعراب اللذان حذفا لنون التوكيد فهذا اعراب يثبت وقفا ويحذف وصلا .

قيل الحذف هنا انما كان لعارض فاعيد عند زوال العارض .

ومنها قال ابن يعيش اذا لحقت تاء التأنيث الفعل المعتل اللام حذفت اللام

اللام لالتقاء الساكنين نحو رمت، فان لقيها ساكن بعدها حركت بالكسر لالتقاء الساكنين نحو رمت المرأة ولا يرد الساكن المحذوف اذ الحركة عارضة، وكذلك تقول المرأتان رمتا فلا ترد الساكن وان انفتحت التاء لانها حركة عارضة اذ ليس بلازم ان يسند الفعل الى اثنين فأصل التاء السكون وانما حركت بسبب الف التثنية، وقد قال بعضهم رماتا فرد الالف الساقطة لتحرك التاء واجرى الحركة العارضة مجرى اللازمة من نحو قولا وبيعا وخافا وذلك قليل ردىء من قبيل الضرورة .

ومنها قال الشلوبين النحويون انما يعقدون ابدا قوانينهم على الاصول لا على العوارض ولذلك حدوا الاعراب بانه تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها، ومن الاسماء المعربة مالا تغيير فيه ولا اختلاف كالمصادر والظروف اللازمة للنصب فان الاصل فيها ان تغير لكن منع من ذلك قلة تمكنها فهى فى حكم ما يتغير نظرا الى الاصل والغاء للعارض .

ومنها قال الشلوبين قول من قال ان الضمة فى الخاء من جاءنى اخوك هى ضمة الرفع وانها منقولة عن حرف الاعراب وكذا الكسرة فى مررت باخيك فاسد وذلك ان فيه كون الاعراب فيما قبل الآخر فى الرفع والخفض وهذا لا نظير له الا فى الوقف على بعض اللغات فيما قبل آخره ساكن، والوقف عارض والعارض لا يعتد به . وهذا فى الوصل والوصل ليس عارضا بل هو الاصل .

ومنها قال الشلوبين انما لحق الفعل علامة التأنيث اذا كان فاعله مؤنثا ولم تلحقه علامة التثنية والجمع اذا كان فاعله مثنى ومجموعا لان الاكثر لزوم التأنيث فاعتدوا به وعدم لزوم التثنية والجمع فلم يعتدوا به لاعتدادهم باللازم وعدم اعتدادهم بالعارض وانه لا يعتد به فى اكثر اللغة .

ومنها قال ابن يعيش قولهم يضع ويدع انما حذفت الواو منهما لان الاصل يوضع ويودع لان فعل من هذا انما يأتى مضارعه على يفعل بالكسر وانما فتح فى يضع ويدع لمكان حرف الحلق فالفتحة اذن عارضة والعارض لا اعتداد به لانه

كالمعدوم فحذفت الواو فيها لان الكسرة فى حكم المنطوق به .

ومنها قال الشلوبين ذهب بعضهم الى ان الضمير فى نحو رب رجل واخيه نكرة لان العرب اجرته مجراها فهو فى معنى رب رجل ورب اخى رجل، وسيبويه ابقاه على معرفته لان اصل وضع ضمير النكرة ان يكون معرفة لانكرة ٥ فاجراه سيبويه على اصله ولم يبال بهذا الذى طرأ عليه من جهة معنى الكلام لانه امر طارئ فى هذا الموضع والنكرة فى كل موضع ليست كذلك فلذلك جعل سيبويه ضمير النكرة فى هذا الموضع معرفة .

ومنها قال الشلوبين اوجه اللغتين فى باب قاضى انه يقال فيه فى الوقف فى حالى الرفع والجر هذا قاض ومررت بقاض ويقال فى الاخرى هذا قاضى ١٠ ومررت بقاضى ووجه هذه اللغة ان حذف الياء فى الوصل انما كان التنوين لالتقائها معه وقد سقط فى الوقف فرجعت الياء، ووجه اللغة الاولى ان حذف التنوين فى الوقف عارض والعارض لايعتد به فبقيت الياء محذوفة وسكن ماقبلها لانه لايوقف على متحرك، وهذه اللغة اوجه اللغتين لانها مبنية على عدم الاعتداد بالعارض وهو الاكثر .

١٥ حرف الغين

الغالب واللازم يجريان فى العربية مجرى واحدا

ذكر هذه القاعدة الرمانى وبنى عليها ان وزن الفعل الذى يغلب عليه يجرى فى منع الصرف مجرى الوزن الذى يخص الفعل .

قال ابن النحاس فى (التعليقة) لكن شرط جريان الغالب مجرى اللازم ٢٠ هنا الزيادة فى اوله والمراد بالزيادة احدحروف المضارعة .

حرف الفاء

الفرع احط رتبة من الاصل

ومن ثم لم يجز اعمال اسم الفاعل عند البصريين من غير اعتماد ، قال

قال فى (البسيط) لانه فرع عن الفعل فى العمل والقاعدة حط الفروع عن رتب الاصول فاشتراط اعتماده على احدالامور الستة ليقوى بذلك على العمل .

وقال ابن يعيش قال الكسائى فى قوله تعالى (كتاب الله عليكم) انه نصب بعليكم على الاغراء كأنه قال عليكم كتاب الله نقدم المنصوب ، قال ومثله قول الشاعر (يا ايها المائح دلوى دونكا) اى دونك دلوى . ٥

قال وما قاله ضعيف لان هذه الظروف ليست افعالا وانما هى نائبة عن الافعال وفى معناها فهى فروع فى العمل على الافعال والفروع ابدا منحطة عن درجات الاصول فاعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الاصل والفرع وذلك لايجوز .

وقال ايضا اذا قلت عندى راقود خلا ورطل زيتا فلايحسن ان يجرى ١٠ وصفا على ماقبله لانه اسم جامد غير مشتق ولا اضافته لاجل التنوين فنصب على الفضلة تشبيها بالمفعول وتنزيلا للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل من جهة انه اذا نون نصب فعمل النصب ، وانحط عن درجة اسم الفاعل فاختص عمله فى النكرة دون المعرفة كما انحط اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى اذا اجرى على غيرمن هوله وجب ابراز ضميره نحو قولك زيد هند ضاربها هو . ١٥

وقال ابو البقاء فى (التبيين) اسم الفاعل والصفة المشبهة اذا جريا على غير من هما له وجب ابراز الضمير فيهما لانهما فرعان على الفعل فى العمل وتحمل الضمير وقد انضم الى ذلك جريانه على غير من هو له فقد انضم فرع الى فرع والفرع يقصر عن الاصل فيجب ان يبرز الضمير ليظهر اثر القصور ويمتاز الفرع عن الاصل . ٢٠

وقال ابن يعيش لايجوز تقديم خبر إن واخواتها ولا اسمها عليها ولا تقديم الخبر فيها على الاسم لكونها فروعا عن الافعال فى العمل فانحطت عن درجة الافعال .

وقال ابن فلاح فى (المغنى) انما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جره

مع امكان دخول النصب فيه لئلا يكون الفرع اوسع مجالا من الاصل مع ان الحكمة تقتضى انحطاط الفروع عن رتب الاصول ولانه يشارك المذكر فى التصحيح فشاركه فى الاعراب والمذكر معرب بحرفين فاعرب هذا بحركتين وخص بالحركة لانحطاطه عن رتبة الاصل .

٥ وقال ابن النحاس فى (التعليقة) انما اختص الجر بالاسماء لانه لو دخل الافعال وقد دخلها الرفع والنصب والجزم وهى فرع فى الاعراب على الاسماء لكان الفرع اكثر تصرفا فى الاعراب من الاصل ، والفروع ابدا تنحط عن الاصول فى التصرف لا تزيد عليها فمنع الجر من الافعال لذلك .

وقال ابن عصفور فى (شرح الجمل) لما كان جعل الواو بمعنى مع فى ١٠ المفعول معه فرعا عن كونها عاطفة لم يتصرفوا فى الاسم الذى بعدها فلم يقدموه على العامل وان كان متصرفا ولاعلى الفاعل لايقولون والطيالسة جاء البرد ولاجاء والطيالسة البرد لان الفروع لاتحتمل من التصرف ماتحتمله الاصول.

وقال ابو الحسين بن ابى الربيع فى (شرح الايضاح) انما لم تعمل ماعمل ليس مطلقا بل بالشروط المعروفة وهى ان يكون الخبر مؤخرا وان ١٥ يكون منفيا وان لايقع بعد ماإن فان إن تكف ماعن العمل كما تكف ما إن عن العمل لانها فى الدرجة الثالثة فى العمل لان مامشبهة بليس وليس مشبهة بالفعل وكل ما هو فى الدرجة الثالثة فلاتجده يعمل ابدا الا مختصا ليفرق بينهما ألاترى ان تاء القسم اختصت باسم الله وان كانت بدلا من الواو والواو تخفض فى القسم كل ظاهر وانما كان الاختصاص باسم الله فى التاء لانها مبدلة من الواو ٢٠ والواو بدل من الباء فهى فى الدرجة الثالثة فلذلك اختصت .

وكذلك الصفة المشبهة باسم الفاعل عملت تشبيها باسم الفاعل ، واسم الفاعل عمل شبهه فى الفعل ، والصفة فى عملها فى الدرجة الثالثة فكان عملها مختصا لانها لاتعمل الا ماكان من سبب الاول ، ولهذا نظائر .

وقال ابن اياز لما كانت لا فرعا فى العمل عن إن ومشبهة بها وجب

ان

ان تنحط عنها فلذلك اشترط فى إعمالها شروط كتنكير معمولها وعدم فصلها .

وقال السخاوى فى (تنوير الدياجى) انحط اسم الفاعل عن منزلة الفعل فى اشياء لانه فرع عنه فى العمل والفرع لايساوى بالاصل ، فمما انحط فيه عن الفعل بروز ضميره اذا جرى على غير من هو له نحو هند زيد ضاربته هى ٥
ولو كان فى مكان ضاربته تضربه لم يبرز الضمير لقوة الفعل .

وقال ابو البقاء لانرع على إن ، وان فرع على كان ، والفروع تنقص عن الاصول فلذلك لاتقوى على العمل فى الخبر اذ كانت فرع فرع .

وقال ابن اياز لما كان الفعل فرعا على الاسم فى الاعراب لم تكثر عوامله كثرة عوامل الاسم اذ من عادتهم التصرف فى الاصول دون ١٠
الفروع .

وقال ايضا أن الناصبة للمضارع فرع أنّ المشددة لان كلا منهما حرف مصدرى ولما كانت فرعا عليها نصبت فقط وان الثقيلة لاصلها انها نصبت ورفعت .

وقال ايضا أن اصل نواصب المضارع ولن واذن وكى فروع عنها ١٥
ومحمولة عليها لكونها تخلص الفعل للاستقبال مثلها ولهذا اعملت ظاهرة ومقدرة واخواتها لاتعمل الا فى حال الظهور دون التقدير .

وقال ابن القواس قيل ان تنوين عرفات مثل تنوين الصرف لفظا وصورة والجر فيها دخل تبعا للتنوين ولوكانت لاتنصرف لامتنع دخول الجر عليها ، واجيب بان الجر دخلها تبعا لتنوين المقابلة ، وقيل التنوين عوض عن ٢٠
الفتحة فى حالة النصب وابطل بانه لوعوض عنها لما حصل انحطاط الفرع عن رتبة الاصل .

وقال ايضا انما امتنعت اضافة العدد الى المميز لانه فرع عن اسم الفاعل والصفة المشبهة فى العمل فلو تصرف فيه بالاضافة تصرفهما لالزم مساواة

الفرع الاصل وهو محال

وقال ابن هشام فى (تذكرته) نص العبدى على ان إما لا تستعمل فى الاباحة لانها دخيلة على او وفرع لها والفرع ينقص عن درجة الاصل .

قال ابن هشام كأن العبدى لما لم يسمعه لم يجز قياسه وهو متجه انتهى .

تنبيه

قال الاندلسى فى (شرح المفصل) فان قيل الواو اكثر استعمالا فى القسم من الباء فكيف جعلتم القليل الاستعمال هو الاصل .

قيل لايبعد أن يكثر الفرع ويقل الاصل بضرب من التأويل ألاترى ١٠ ان نعم الرجل اكثر من نعم بالكسر .

الفروع هى المحتاجة الى العلامات والاصول لاتحتاج الى علامة

قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس فى (التعليقة) وجدت ذلك بخط غالى بن عثمان بن جنى عن ابيه قال بدليل انك تقول فى المذكر قائم واذا اردت ١٥ التأنيث قلت قائمة فجئت بالعلامة عند المؤنث ولم تأت للمذكر بعلامة ، وتقول رأيت رجلا فلا يحتاج الى العلامة وان اردت التعريف ادخلت العلامة فقلت رأيت الرجل فادخلت العلامة فى الفرع الذى هو التعريف ولم تدخلها فى التنكير ، واذا اردت بالفعل المضارع الاستقبال ادخلت عليه السين لتدل بها على استقباله وذلك يدل على ان اصله موضوع للحال ولو كان الاستقبال فيه ٢٠ اصلا لما احتاج الى علامة . انتهى .

وانظر الى دين الشيخ بهاء الدين وامانته كيف وجد فائدة بخط ولد ابن جنى نقلها عن ابيه ولم تسطر فى كتاب فنقلها عنه ولم يستجز ذكرها من غير عزو اليه لا كالسارق الذى اغار على تصانيفى التى اقمت فى تتبعها سنين

وهى (كتاب المعجزات الكبير) وكتاب الخصائص الصغرى وغير ذلك فسرقها وضمها وغيرها مما سرقه من كتب الخيضرى والسخاوى فى مجموع وادعاه لنفسه ولم يعز الى كتبى وكتب الخيضرى والسخاوى شيئا مما نقله منها وليس هذا من اداء الامانة فى العلم.

الفروع قد تكثر وتطرد حتى تصير كالاصول وتشبه الاصول بها

ذكر ذلك ابن جنى فى الخصائص وقال من ذلك قول ذى الرمة

ورمل كاوراك العذارى قطعته

والعادة ان تشبه اعجاز النساء بكثبان الانقاء فلما كثر ذلك واطرد عكس الشاعر التشبيه فجعل اوراك العذارى اصلا وشبه به الرمل، قال ولذلك لما كثر تقديم المفعول على الفاعل صار وان كان مؤخرا فى اللفظ كأنه مقدم فى الرتبة فجاز أن يعود الضمير من الفاعل عليه وان كان الفاعل مقدما والمفعول مؤخرا كما جاز أن يعود الضمير من المفعول اذا كان مقدما على الفاعل وان كان مؤخرا فى قولنا ضرب غلامه زيد.

وقال ابن عصفور فى (شرح الجمل) الدليل على ان الفرع هو الذى ينبغى ان تجعل فيه العلامة لا الاصل انهم جعلوا علامة التثنية والجمع ولم يجعلوا علامة الافراد لما كانت التثنية والجمع فرعين عن الافراد، وكذلك ايضا جعلوا علامة التصغير ولم يجعلوا علامة التكبير لان التصغير فرع عن التكبير، وكذلك ايضا جعلوا الالف واللام علامة للتعريف ولم يجعلوا للتنكير علامة لان التعريف فرع عن التنكير، فان كان التنكير فرعا عن التعريف جعلوا له علامة لم تكن فى التعريف وهى التنوين نحو قولك سيبويه وسيبويه آخر، واشباه ذلك فى اللسان كثير.

الفرق

عللوا به احكاما كثيرة، منها رفع الفاعل ونصب المفعول وضم تاء

المتكلم وفتح تاء المخاطب وكسر تاء المخاطبة، وتنوين التمكن دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وتنوين التنكير دخل للفرق بين النكرة والمعرفة من المبنيات .

ومنها بناء نحو سيبويه على الكسر ولم يعرب كبعلبك قال فى (البسيط) فرقا بين التركيب مع الاعجمى والتركيب مع اعربى .

ومنها كنوا عن اعلام الاناسى بفلان وفلانة قال فى (البسيط) واذا كنوا عن اعلام البهائم ادخلوا عليها اللام فقالوا الفلان والفلانة فرقا بين الكنايتين ، قال وانما اختصت باللام لوجهين

احدهما انها انقص عن درجة الاناسى فى التعريف فخصت باللام اشعارا بنقصان درجتها عن درجة الاصل .

والثانى ان اعلام البهائم اقل فكانت اقبل للزيادة لقلتها .

ومنها قال فى (البسيط) فتحت همزة الوصل فى اداة التعريف لكثرة الاستعمال وفرقا بينها وبين الداخلة على الاسم والفعل فانها مع الاسم مكسورة ومع الفعل مكسورة ومضمومة .

ومنها قال فى (البسيط) التاء الداخلة على العدد لم تدخل لتأنيث ما دخلت عليه لانه مذكر بل دخلت للفرق بين العددين .

ومنها قال فى (البسيط) لا يؤكد الضمير المنصوب بالمنفصل المنصوب فرقا بينه وبين البدل .

ومنها قال فى (البسيط) تحذف التاء من باب صبور وشكور فرقا بين فعول بمعنى فاعل وفعول بمعنى مفعول نحو حلوبة وركوبة بمعنى محلوبة ومركوبة . ومن باب جريح وقتيل فرقا بين فعيل بمعنى مفعول وبين فعيل بمعنى فاعل كعليم وسميع .

ومنها قال فى (البسيط) حذفت الف ذا فى التثنية هربا من التقاء الساكنين ولم تقلب كما قلبت الف المعرب فرقا بين تثنية المبنى وتثنية المعرب

وشددت النون فى ذان عند بعضهم فرقا بينها وبين النون فى الاسماء المعربة .

وقال فعيل بمعنى مفعول يكسر على فعلى كجريح وجرحى واسير واسرى ولايجمع جمع تصحيح فرقا بينه وبين فعيل بمعنى فاعل، وخص الثانى بجمع التصحيح لانه اشرف من المفعول وجمع التصحيح ادل على الشرف لكون صيغة المفرد فيه غير متغيرة ، قال ولما لم يفرقوا فى الذى بمعنى مفعول بين المذكر والمؤنث لم يفرقوا بينهما فى الجمع، ولما فرقوا فى الذى بمعنى فاعل نحو كريم وكريمة فرقوا بينهما فى الجمع .

ومنها تغيير صيغة الفعل المبنى للمفعول فرقا بينه وبين المبنى للفاعل قال ابن السراج فى (الاصول) وقد جعل بينهما فى جميع تصاريف الافعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيها ورباعيها ومافيه زائد منها فروق فى الابنية .

ومنها قال ابن يعيش ارادوا الفرق بين البدل والتأكيد، فاذا قالوا رايتك اياك كان بدلا واذا قالوا رأيتك انت كان تأكيدا فلذلك استعمل ضمير المرفوع فى تأكيد المنصوب والمجرور اشترك الجميع فيه كما اشتركن فى نا، وجروا فى ذلك على قياس اشتراكها كلها فى لفظ واحد .

ومنها قال ابو الحسن على بن محمد بن ثابت الخولانى المعروف بالحداد فى (كتاب المفيد فى معرفة التحقيق والتجويد) الهاء فى هذه ليست من قبيل هاء الضمير بدليل امتناع جواز الضم فيها وانما هى هاء تأنيث مشبهة بهاء تذكير ومجراها فى الصفة مجراها من حيث كانت زائدة وعلامة لمؤنث كما ان تلك زائدة وعلامة لمذكر ايضا ، وانما كسر ماقبلها وهاء التأنيث لايكون ماقبلها الامفتوحا لانها بدل من ياء، وانما ابدلت منها الهاء للتفرقة بين ذى التى بمعنى صاحب وبين ذى التى فيها معنى الاشارة .

ومنها قال الجزولى قد يبنى المبنى على حركة للفرق بين معنى اداة واحدة .

قال الشلوبين كالفتحة فى انا اسم المتكلم لان الالف انما هى للوقف فكان حق النون ان تكون ساكنة لان اصل البناء السكون الا انا فرقنا بين أن اداكانت

اداة للدلالة على المتكلم وبين التى تصير الفعل فى تأويل الاسم ففتحت النون من اداة المتكلم .

ومنها قال ابن عصفور فى (شرح الجمل) وابن النحاس فى (التعليقة) اصل لام الجر أن تكون مفتوحة لكونها مبنية على حرف واحد فتحرك بالفتح طلبا للتخفيف وانما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء فى نحو قولك لموسى غلام ولموسى غلام ولذا بقيت مع المضمر على فتحها لانه لا لبس معه لكون الضمير مع لام الابتداء من ضمائر الرفع والضمير مع لام الجر من ضمائر الجر ولفظ ضمائر الجر وضمائر الرفع مختلف فلا لبس حينئذ ، وكان ينبغى على هذا ان تكسر لام المستغاث فى نحو يا لزيد لدخولها على الظاهر الا انهم فتحوها تفرقة بينها وبين لام المستغاث من اجله ، وكانت احق بالفتح من لام المستغاث من اجله لان المستغاث به منادى والمنادى واقع موقع المضمر ولام الجر تفتح مع المضمر ففتحت مع ما وقع موقعه .

وقال ابن فلاح فى (مغنيه) افعل فعلى كالافضل والفضلى يجمع هو ومؤنثه جمع التصحيح فرقا بينه وبين افعل فعلاء .

وقال الاندلسى انما تبدل التاء فى قائمة فى الوقف هاء فرقا بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل .

خاتمة

قال ابن السراج فى (الاصول) التنوين نون صحيحة ساكنة وانما خصها النحويون بهذا اللقب وسموها تنوينا ليفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التى تكون فى التثنية والجمع .

الفعل لا يثنى

قال ابو جعفر بن الزبير فى (تعليقه على كتاب سيبويه) وسبب ذلك ان الفعل مدلوله جنس وهو واقع على القليل والكثير ألا ترى انك تقول ضرب زيد عمرا ويمكن ان يكون ضرب مرة واحدة ويمكن ان يكون ضرب

مرات

مرات، فهو اذن دليل على القليل والكثير ،والمثنى انما يكون مدلوله مفردا نحو رجل ألا ترى ان لفظ رجل لا يدل الا على واحد واذا قلت رجلان دلت هذه الصيغة على اثنين فقط، فلما كان الفعل لايدل على شيء واحد بعينه لم يكن لتثنيته فائدة،وايضا فان العرب لم تثنه .

فان قيل ان الفعل مثنى فى قولك يفعلان . ٥

فالجواب ان ذلك باطل لانه لوكان مثنى لجاز أن تقول زيد قاما اذا وقع منه القيام مرتين والعرب لم تقل ذلك فبطل ان يكون مثنى فى ذلك الفعل.

الفعل اثقل من الاسم

وعلله صاحب (البسيط) بوجهين .

احدهما انه لكثرة مقتضياته يصير بمنزلة المركب والاسم بمنزلة المفرد. ١٠

والثانى ان الاسم اكثر من الفعل بدليل ان تركيب الاسم يكون مع الفعل ومن غير فعل والكثرة مظنة الخفة كما فى المعرفة والنكرة .

قال واذا تقرر ثقله فهو مع ذلك فرع على الاسم من وجهين .

احدهما ان الفعل مشتق من المصدر على مذهب اهل البصرة والمشتق فرع على المشتق منه لانه يقف وجود الفرع على وجود الاصل . ١٥

والثانى ان الفعل يفتقر الى الاسم فى افادة التركيب والاسم يستقل بالتركيب من غير توقف .

وقال ابن يعيش الافعال اثقل من الاسماء لوجهين .

احدهما ان الاسم اكثر من الفعل من حيث ان كل فعل لابد له من فاعل اسم يكون معه وقد يستغنى الاسم عن الفعل ،واذا ثبت انه اكثر فى ٢٠ الكلام كان اكثر استعمالا واذا كثر استعماله خف على الالسنة لكثرة تداوله ألا ترى ان العجمى اذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله وكذلك العربى اذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلا عليه لقلة استعماله .

والثانى ان الفعل يقتضى فاعلا ومفعولا فصار كالمركب منهما اذ

لا يستغنى عنها والاسم لا يقتضى شيئا من ذلك فهو مفرد والمفرد اخف من المركب .

وقال ابن النحاس فى (التعليقة) الاسم اخف من الفعل لوجوه .

منها ان الاسماء اكثر استعمالا من الافعال والشيء اذ اكثر استعماله على السنتهم خف وانما قلنا انه اكثر استعمالا لامور .

منها الاوزان وعدد الحروف أما فى الاصول فلان اصول الاسماء ثلاثية ورباعية وخماسية، وليس فى الافعال خماسية، واما بالزيادة فالاسم يبلغ بالزيادة سبعة واكثر من ذلك على ماذكر والفعل لايزاد على الستة، فقد زاد عليه فى الاصول والزيادة ، واما الابنية فابنية الاصول فى الاسماء المجمع عليها تسعة عشر واصول الافعال اربعة، واما الابنية بالزيادة فالاسماء تزيد على ثلثمائة والفعل لايبلغ الثلاثين .

ومنها ان الاسم يفيد مع جنسه والفعل لايفيد الا بانضمام الاسم .

ومنها ان الفعل يفتقر الى الفاعل فيثقل ولا كذلك الاسم .

فان قلت فان المبتدأ يحتاج الى خبر فليكن كاحتياج الفعل الى فاعله .

قلنا تعلق الفعل بفاعله اشد من تعلق المبتدأ بخبره لان الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل ولا كذلك الخبر من المبتدأ .

ومنها ان الفعل تلحقه زوائد نحو حروف المضارعة وتاء التأنيث ونونى التوكيد والضمائر فتثقل بذلك .

ومنها ان الافعال مشتقة من المصادر والمشتق فرع على المشتق منه فهى اذن فرع على الاسماء والفرع اثقل من الاصل . انتهى .

فائدة (١)

قال ابن هشام انهم يعبرون بالفعل عن امور .

احدها وقوعه وهو الاصل .

الثانى مشارفته نحو (واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن) اى

(١) ى « قاعدة » .

فشارفن انقضاء العدة(وليخش الذين لو تركوا من خلفهم)اى لو شارفوا ان يتركوا .

الثالث ارادته واكثر مايكون ذلك بعد اداة الشرط نحو(فاذا قرأت القرآن فاستعذ) (اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا) (اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون) .

الرابع مقاربته كقوله .

الى ملك كاد الجبال لفقده تزول وزال الراسيات من الصخر

اى تزول الراسيات .

(الخامس) القدرة عليه نحو(وعدا علينا انا كنا فاعلين) اى قادرين على الاعادة ، واصل ذلك ان الفعل يتسبب عن الارادة وا قدرة وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس .

حرف القاف

القلب

قال ابن هشام فى (المغنى) القاعدة العاشرة من فنون كلامهم القلب واكثر وقوعه فى الشعر كقول حسان رضى الله عنه .

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء

نصب المزاج فجعل المعرفة الخبر والاصل رفعه ونصب العسل على ان المعرفة الاسم والنكرة الخبر ، وقول روبة .

ومهمه مغبرة ارجاؤه كأن لون ارضه سماؤه

اى كأن لون سمائه لغبرته لون ارضه فعكس التشبيه مبالغة وحذف المضاف،وقول عروة بن الورد (فديت بنفسه نفسى ومالى)،وقول القطامى (كما طينت بالفدن السياعا) الفدن القصر والسياع الطين ، ومنه فى الكلام ادخلت القلنسوة فى رأسى ، وعرضت الناقة على الحوض وعلى الماء ، قاله الجوهرى وجماعة منهم الكسائى والزمخشرى وجعل منه (ويوم يعرض الذين

كفروا على النار) .

وفى (كتاب التوسعة) لابن السكيت ان عرضت الحوض على الناقة مقلوب ، ويقال اذا طلعت الجوزاء انتصب العود فى الحرباء اى انتصب الحرباء فى العود .

٥ وقال ثعلب فى قوله تعالى (ثم فى سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه) ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة ، وقيل ان منه (وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا) (ثم دنى فتدلى) (اذهب بكتابى هذا فألقه اليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون) .

وقال الجوهرى فى (فكان قاب قوسين) ان اصله قابى قوس فقلب ١٠ التثنية والافراد ، وهو حسن لان القاب ما بين مقبض القوس وسيته اى طرفه وله طرفان فله قابان ، ونظيره قوله .

اذا احسن ابن العم بعد اساءة فلست لشرى فعله بحمول

اى لشر فعليه وقيل فى (فعميت عليكم) ان المعنى فعميتم عنها ، وفى (حقيق على ان لا اقول) ان المعنى حقيق على بياء التكلم كما قرأ نافع ، وفى (لتنوء ١٥ بالعصبة) ان المعنى لتنوء العصبة بها .

قد يزاد على الكلام التام فيعود ناقصا

قال ابن جنى وذلك قولك قام زيد كلام تام فان زدت عليه فقلت ان قام زيد صار شرطا واحتاج الى جواب ، وكذلك قولك زيد اخوك ان زدت عليه أعلمت لم تكتف بالاسمين تقول أعلمت زيدا بكرا اخاك ، وتقول ٢٠ زيد منطلق فاذا زدت عليه ان المفتوحة احتاج الى عامل يعمل فى ان وصلتها فتقول بلغنى ان زيدا منطلق ، قال وجماع هذا ان كل كلام مستقل زدت عليه شيئا غير معقود بغيره ولا مقتض لسواه فالكلام باق بحاله نحو زيد قائم وما زيد قائما ، وان زدت شيئا مقتضيا لغيره معقودا به عاد الكلام ناقصا .

وقال الاندلسي فى (شرح المفصل) الجملة قد تكون ناقصة بزيادة كما تكون

تكون بنقصان وان اذا دخلت على الجملة صيرتها جزء جملة اخرى وجعلتها فى حكم
المفرد فتحتاج فى تمامها الى امر آخر كما ان ان المصدرية اذا دخلت على جملة
صيرتها فى حكم المفرد واخرجتها عن كونها كلاما .

قد يكون للشى إعراب اذا كان وحده

فاذا اتصل به شيء آخر تغير اعرابه

من ذلك ما انت وما شأنك فانهما مبتدأ وخبر اذا لم تأت بعدهما بنحو
قولك وزيدا فان جئت به فانت مرفوع بفعل محذوف والاصل ما تصنع
او ما تكون فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل وارتفاعه بالفاعلية او على انه اسم
الكان، وشأنك بتقدير ما يكون وما فيهما فى موضع نصب خبر الكان او مفعولا
لتصنع ، ومثل ذلك كيف انت وزيدا الا انك اذا قدرت تصنع كان كيف حالا ١٠
اذ لا يقع مفعولا به .

قرائن الاحوال قد تغنى عن اللفظ

قال ابن يعيش وذلك ان المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فاذا ظهر المعنى
بقرينة حالية اوغيرها لم يحتج الى اللفظ المطابق فان اتى باللفظ المطابق جاز وكان
كالتأكيد وان لم يؤت به فللاستغناء عنه ، وفروع القاعدة كثيرة منها حذف ١٥
المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والمفعول وكل عامل جاز حذفه وكل اداة جاز
حذفها .

حرف الكاف

كثرة الاستعمال اعتمدت

فى كثير من ابواب العربية ٢٠

منها حذف الخبر بعد لولا قال ابن يعيش فى (شرح المفصل) حذف
خبر المبتدأ من قولك لولا زيد لخرج عمرو لكثرة الاستعمال حتى رفض

ظهوره ولم يجز استعماله .

وقال صاحب (البسيط) انما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن دون بكرة وغيرها لكثرة استعمال غدوة معها وكثرة الاستعمال يجوز معه مالايجوز مع غيره .

٥ قال ابن جنى اصل هلم عند الخليل ها للتنبيه ولم اى لم بنا ثم كثر استعمالها فحذفت الالف تخفيفا .

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصل) قدتوسعوا فى الظروف بالتقديم والفصل وخصوها بذلك لكثرتها فى الاستعمال ، ومماحذف لكثرة الاستعمال ياء المتكلم عند الاضافة ، والتنوين من هذازيد بن عمرو ، وقولهم ايش ولم ابل

١٠ ولاادر ولم يك وحذف الاسم(١) فى لاعليك اى لابأس عليك ، والتخفيف فى قدو قط اذأصلهما التثقيل لاشتقاقهما من قددت الشيء وقططته ، وقولهم الله لأفعلن باضمار حرف الجر قال سيبويه جاز حيث كثر فى كلامهم فحذفوه تخفيفا كما حذفوا رب قال وحذفوا الواو وكما حذفوا اللامين من قولهم لاه ابوك حذفوا لام الاضافة واللام الاخرى ليخففوا الحرف على اللسان .

١٥ وقال بعضهم لهى ابوك فقلبت العين وجعل اللام ساكنة اذصارت مكان العين كما كانت العين ساكنة وتركوا آخر الاسم مفتوحا كماتركوا آخر ابن مفتوحا وانما فعلوا ذلك به لكثرته فى كلامهم فغيروا اعرابه كما غيروه . ذكر ذلك ابن السراج فى(الاصول – ٢) .

قال ابن يعيش الكلمة اذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف مالم

٢٠ يجز فى غيرها .

وفى (تذكرة الفارسى) حكى ابوالحسن والفراء انهم يقولون ايش لك قال واقول فيه عندنا انه اى شيء فخفف الهمزة والقى الحركة على الياء فتحركت الياء بالكسرة فكرهت الكسرة فيها فاسكنت فلحقها التنوين فحذفت لالتقاء الساكنين كما انه لما خفف هويرم اخوانه فحذفت الهمزة وطرح حركتها

---

(١) ى « اسم لا » (٢) ى « شرح الاصول » .

حركتها على الياء كره تحريكها بالكسرة فأسكنها وحذفها لا لتقائها مع الخاء من الاخوان فالتنوين فى ايش مثل الخاء فى اخوانه، قال فان قلت الاسم يبقى على حرف واحد قيل اذا كان كذلك شيء فى ايش (١) وحسن ذلك ان الاضافة لازمة فصار لزوم الاضافة مشبها له بما فى نفس الكلمة حتى حذف منها فقالوا فيم وبم ولم فكذلك ايش . ٥

وقال الزمخشرى فى (المفصل) فى الذى ولاستطالتهم اياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا اللذ بحذف الياء ثم اللذ بحذف الحركة ثم حذفوه رأسا واجتزوا بلام التعريف الذى فى اوله وكذا فعلوا فى التى .

وقال ابن عصفور فى (شرح الجمل) انما بنيت اين على الفتح لكثرة الاستعمال اذ لو حركت بالكسر على اصل التقاء الساكنين لا نضاف ثقل الكسر الى ١٠ ثقل الياء التى قبل الآخر وهى مما يكثر استعماله فكان يؤدى ذلك الى كثرة استعمال الثقيل .

قال ومما يبين لك ان كثرة الاستعمال اوجب فتح اين انهم قالوا جير فحركوا بالكسر على اصل التقاء الساكنين واحتملوا ثقل الكسرة والياء لما كانت قليلة الاستعمال لانها لا تستعمل الا فى القسم وهى مع ذلك من نادر القسم . ١٥

قال وكذلك ثم بنيت على الفتح اذ لو حركوها بالكسر على اصل التقاء الساكنين لا نضاف ثقل الكسر الى ثقل التضعيف مع انها كثيرة الاستعمال فكان يلزم من ذلك كثرة استعمال الثقيل .

قال وكذلك ان واخواتها بنيت على الفتح ولم تكسر على اصل التقاء الساكنين استثقالا للكسرة مع التضعيف اوالياء فى ليت مع ان هذه الحروف ٢٠ كثيرة الاستعمال فلو كسرت لأدى ذلك الى كثرة استعمال الثقيل .

وقال ابن النحاس فى (التعليقة) انما لزم اضمار الفعل فى باب التحذير لكثرته فى كلامهم كما ذكر سيبويه .

وقال الرمانى لان التحذير مما يخاف منه وقوع المخوف فهو موضع اعجال لا يحتمل تطويل الكلام لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام .

---

(١) كذا .

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصل) اعلم ان اللفظ اذا كثر فى السنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف، ولما كان القسم مما يكثر استعماله ويتكرر دوره بالغوا فى تخفيفه من غير جهة فمن ذلك حذف فعل القسم نحو بالله لأقومن اى احلف، وربما حذفوا المقسم به واجتزوا بدلالة الفعل عليه نحو اقسم لأفعلن والمعنى اقسم بالله، ومن ذلك حذف الخبر من الجملة الابتدائية نحو لعمرك وايمن الله وامانة الله فهذه كلها مبتدآت محذوفة الاخبار، ومن ذلك ابدال التاء من الواو نحو (تالله تفتؤ)، ومن ذلك قولهم لعمر الله فالعمر البقاء والحياة وفيه لغات عمر بفتح العين وسكون الميم وبضم العين وسكون الميم وبضمهما فاذا جئت الى القسم لم تستعمل منه الا المفتوح العين لانها اخف اللغات الثلاث والقسم كثير فاختاروا له الاخف.

وقال ابو البقاء فى (التبيين) لاسم الله تعالى خصائص منها دخول يا عليه مع وجود اللام فيه، ومنها زيادة الميم فى آخره نحو اللهم ولا يجوز فى غيره، ومنها دخول تاء القسم عليه نحو تالله، ومنها التفخيم، ومنها الابدال كقوله ها الله وآلله وذلك لكثرة الاستعمال.

وقال ايضا يجوز حذف حرف القسم فى اسم الله من غير عوض ولا يجوز ذلك فى غيره ووجهه ان الشيء اذا كثر كان حذفه كذكره لان كثرته تجريه مجرى المذكور ولذلك جاز التغيير والحكاية فى الاعلام دون غيرها وانما سوغ ذلك الكثرة.

وقال ابن النحاس فى (التعليقة) اذا التقى ساكنان والثانى لام التعريف اختير فتح الاول نحو من الناس طلبا للخفة فيما يكثر استعماله، ويقل الكسر لثقل توالى الكسرتين فيما يكثر استعماله.

وقال ابن فلاح فى (المغنى) شرط الترخيم ان يكون المرخم منادى وذلك لانه حذف والنداء يكثر استعماله ولذلك اوقعوه على الحى والميت والجماد فناسب كثرة استعماله تخفيف لفظه بالحذف كما حذفوا منه التنوين وياء المتكلم

المضاف

المضاف اليها ، قال وشرطه ان يكون علما وانما رخموا صاحبا فقالوا ياصاح لانه لما كثر استعماله من غير ذكر موصوف صار بمنزلة العلم ، قال واختص يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء لكثرة الاستعمال حتى ان العرب تلقى الغريب فتقول له يا ابن ام ويا ابن عم استعطافا وتقربا اليه وان لم يكن بينهما نسب .

قال وانما وجب اضمار الفعل العامل فى المنادى وفى التحذير لان الواضع ٥ تصور فى الذهن انه لو نطق به لكثر استعماله فألزمه الاضمار طلبا للخفة لان كثرة الاستعمال مظنة التخفيف واقام مقامه فى النداء حرفا يدل عليه فى محله .

وقال المصدر الذى يجب اضمار فعله انما وجب اضماره لكثرة الاستعمال ومعنى كثرة الاستعمال انه تقرر فى اذهانهم انهم لو استعملوها لكثر استعمالها فخففوها بالحذف وجعلوا المصدر عوضا منها . ١٠

وقال ابن الدهان فى (الغرة) ذهب الاخفش الى ان ما غير لكثرة استعماله انما تصورته العرب قبل وضعه وعلمت انه لا بد من استعماله فابتدأوا بتغييره علما بان لابد من كثرة استعماله الداعية الى تغييره كما قال .

رأى الامر يفضى الى آخر فصير آخره اولا

وقال السخاوى فى (شرح المفصل) هم يغيرون الاكثر ويحذفون ١٥ منه كما فعلوا فى لم ابل وربما الحقوا فيه كقولهم امهات وكقولهم اللهم ويا ابت ويا امت .

حرف اللام

اللبس محذور

ومن ثم وضع له مايزيله اذا خيف واستغنى عن لحاق نحوه اذا امن . ٢٠ فمن الاول الاعراب انما وضع فى الاسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعانى المختلفة عليها ولذلك استغنى عنه الافعال والحروف والمضمرات والاشارات والموصولات لانها دالة على معانيها بصيغها المختلفة فلم تحتج اليه ولما كان الفعل المضارع قد تعتوره معان مختلفة كالاسم دخل فيه الاعراب ليزيل

اللبس عند اعتوارها، ومنه رفع الفاعل ونصب المفعول فان ذلك لخوف اللبس منهما لو استويا فى الرفع او فى النصب .

ومن ذلك قال فى (البسيط) يضاف اسم الفاعل المتعدى الى المفعول دون الفاعل لان اضافته الى الفاعل والمفعول تفضى الى اللبس لعدم تعين المضاف اليه فالتزم اضافته الى المفعول ليحصل بذلك تعين المضاف اليه ، بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل من اللازم فانه لا لبس فى اضافته الى فاعله لتعينه فجازت اضافته لذلك .

ومن ذلك قال فى (البسيط) كان قياس اسم المفعول من الثلاثى نحو ضرب وقتل على مفعل بان يقال مضرب ومقتل ليكون جاريا على يضرب ويقتل الا انه عدل عنه الى مفعول لئلا يلتبس باسم المفعول من افعل نحو مكرم ومضرب من اكرم واضرب وخص الثلاثى بالزيادة لقلة حروفه .

ومن ذلك قال فى (البسيط) قياس التفضيل فى افعل ان يكون على الفاعل نحو زيد فاضل وعمرو افضل منه لا على المفعول نحو خالد مفضول وبكر افضل منه لانهم لو فضلوا على الفاعل والمفعول لالتبس التفضيل على الفاعل بالتفضيل على المفعول فلما كان يفضى الى اللبس كان التفضيل على الفاعل اولى لانه كالجزء من الفعل والمفعول فضلة فكان التفضيل على ما هو كالجزء اولى من التفضيل على الفضلة .

ومن ذلك قال فى (البسيط) الجمهور على ان الصرف عبارة عن التنوين وحده وعلة منع الصرف انما ازالت التنوين خاصة وليس الجر من الصرف وانما حذف مع التنوين كراهة ان يلتبس بالاضافة الى ياء المتكلم لانه حكى حذف ياء المتكلم وابقاء الكسرة فى غير النداء قال (شرقت دموع بهن فهى سجوم) وكراهة ان يلتبس بالمبنيات على الكسر نحو حذام .

ومن ذلك قال فى (البسيط) فائدة العدل فى الاعلام خفة اللفظ ورفع لبس الصفة لان فاعلا اصل وضعه الصفة فاذا عدل الى فعل زال ذلك اللبس .

وقال

وقال تكسير الصفة ضعيف لانها اذا كسرت التبس فيها صفة المذكر بصفة المؤنث فى بعض الصور عند حذف الموصوف نحو قامت الصعاب تحتمل الرجال والنساء واذ اجمعت بالواو والنون او الالف والتاء انتفى اللبس .

ومن ذلك يجوز أن يقال فى النداء يا ابت ويا امت بحذف ياء الاضافة وتعويض التاء عنها، قال ابن يعيش ولا تدخل هذه التاء عوضا فيما له مؤنث من لفظه لو قلت فى ياخالى وياعمى ياخالة وياعمة لم يجز لانه كان يلتبس بالمؤنث فاما دخول التاء على الام فلا اشكال لانها مؤنثة واما دخولها على الاب فلمعنى المبالغة من نحو راوية وعلامة .

ومن ذلك قولهم لله دره من فارس وحسبك به من ناصر ، قال ابن يعيش فان قيل كيف جاز دخول من هنا على النكرة المنصوبة مع بقائها على افرادها ولا يقال هو افرس(١) منك من عبد ولاعندى عشرون من درهم بل رد الى الجمع عند ظهور من نحو من العبيد ومن الدراهم ، فالجواب ان هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال فأتوا بمن لتخلصه للتمييز .

ومن ذلك قال ابن يعيش انما اتى بالمضمرات كلها لضرب من الايجاز واحترا اسا من الالباس اما الايجاز فظاهر لانك تستغنى بالحرف الواحد عن الاسم بكماله فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم، واما الالباس فلان الاسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك فاذا قلت زيد فعل زيد جاز أن يتوهم فى زيد الثانى انه غير الاول وليس للاسماء الظاهرة احوال تفترق بها اذا التبست وانما يزيل الالتباس منها فى كثير من احوالها الصفات، والمضمرات لا لبس فيها فاستغنت عن الصفات لان الاحوال المقترنة بها وهى حضور المتكلم والمخاطب وتقدم ذكر الغائب تغنى عن الصفات .

ومن ذلك قال ابن فلاح فى (المغنى) انما ضم حرف المضارعة فى الرباعى دون غيره خيفة التباس الرباعى بزيادة الهمزة بالثلاثى نحو ضرب يضرب واكرم يكرم لان الهمزة فى الرباعى تزول مع حرف المضارعة

(١) ى « افوه »

فلو فتح حرف المضارعة لم يعلم أمضارع الثلاثى هو أم مضارع الرباعى ثم حمل بقية ابنية الرباعى على ما فيه الهمزة ، وانما خص الضم بالرباعى لان الثلاثى اصل والرباعى بزيادة الهمزة فرع فيجعل للاصل الحركة الخفيفة وللفرع الحركة الثقيلة وما زاد على الثلاثى محمول على الثلاثى .

٥ وخرج عن هذا الاصل اهراق يهريق واسطاع يسطيع فانه ضم حرف المضارعة منهما مع انهما اكثر من اربعة وفى ذلك وجهان .

احدهما ان الهاء والسين زيدتا على غير قياس والمعنى على الفعل الرباعى فهما فى حكم العدم .

والثانى انهما جعلا عوضا عن حركة عين الكلمة فانها نقلت الى فائها

١٠ واذا كانا عوضا عنها لم يعتد بهما حرفان مستقلان فلذلك لم يتغير حكم الرباعى ولو كانا حرفين مستقلين لخرجا الى الخماسى وتغيرت صيغة الرباعى من الضم وقطع الهمزة . وانما حكمنا بكونهما بدلا عن نقل حركة العين الى الفاء وان كان نقل حركة العين الى الفاء لا يقتضى عوضا لكون الرباعى لم تتغير صيغته بهما فصارا بمنزلة الحركتين لكونهما عوضا عن نقل الحركتين لا عن الحركتين لان

١٥ الحركتين موجودتان فكيف يعوض عنهما مع وجودهما . انتهى .

ومن ذلك قال الخفاف فى (شرح الايضاح) نقول فى التعجب ما احسننا وفى النفى ما احسنا وفى الاستفهام ما احسننا لا تدغم فى التعجب ولا فى الاستفهام لئلا يلتبس احدهما بالآخر والنفى بهما .

ومن ذلك قال ابن النحاس فى (التعليقة) لا يجوز أن يأتى المنصوب

٢٠ على الاختصاص من الاسماء المبهمة نحو إنى هذا افعل كذا لان المنصوب انما يذكر لبيان الضمير فاذا ابهمت فقد جئت بما هو اشكل من الضمير ولذلك لا يجوز أن يؤتى به نكرة فلا يقال إنا قوما نفعل كذا لان النكرة لا تزيل لبسا .

ومن ذلك قال ابن فلاح فى (المغنى) انما امتنع حذف حرف النداء من اسم الاشارة عند البصريين لئلا تلتبس الاشارة المقترنة بقصد النداء بالاشارة

العارية عن قصد النداء ، لا يقال ينتقض هذا بالعلم لانه تلتبس العلمية المقترنة بقصد النداء بالعلمية العارية عن قصد النداء ، لانا نقول بناؤه على الضم فى اعم الصور قرينة تدل على النداء وهذه القرينة منتفية فى اسم الاشارة .

قال وانما امتنع حذف حرف النداء من المستغاث به لئلا يلتبس لامه بلام الابتداء فانها مفتوحة مثلها ولا يكفى الاعراب فارقا لوجود اللبس ٥ فى المقصور والمبنى فى حالة الوقف .

ومن ذلك لم يجمعوا حية على حى لئلا يلتبس بالحى الذى هو ضد الميت بخلاف سائر ما كان من هذا النوع كبقرة ونعامة وحمامة وجرادة فانهم اسقطوا فى جمعه الهاء وكذا فى مذكره قال الكسائى سمعت كل هذا النوع يطرح من ذكره الهاء الا فى حية فانهم يقولون حية للذكر والمؤنث فيقولون ١٠ رأيت حية على حية فلا يطرحون الهاء من ذكره .

ومن ذلك اذا التقى ساكنان وخيف من تحرك احدهما بالكسر الالباس حرك بالفتح نحو انت فى خطاب المذكر واضربن ولا تضربن فى خطابه لانه لو حرك بالكسر لالتبس بخطاب المؤنث .

ومن ذلك اذا خيف من النسب الى صدر المضاف لبس حذف الصدر ١٥ ونسب الى العجز فيقال فى النسب الى عبد مناف وعبد اشهل منافى واشهلى لانهم لو قالوا عبدى لالتبس بالنسبة الى عبد القيس فانهم قالوا فى النسبة اليه عبدى فرقوا بين ما يكون الاول مضافا الى اسم يقصد قصده ويتعرف المضاف الاول به وهو مع ذلك اسم غالب او طرأت عليه العلمية – وبين ما ليس كذلك فان القيس ليس بشىء معروف معين يضاف اليه عبد . ٢٠

وقال الأخفش فى (الاوسط) فى النسب الى المركب المزجى وان خفت الالتباس قلت رامى هرمزى .

ومن الثانى عدم لحاق التاء فى صفات المؤنث الخاصة بالاناث كحائض وطالق ومرضع وكاعب وناهد وهى كثيرة جدا لانها لاختصاصها بالمؤنث

امن اللبس فيها بالمذكر فلم يحتج الى فارق .

ومن ذلك قال ابن النحاس فى (التعليقة) انما لم يجز حكاية المضمر والمشار به وان كانا من جملة المعارف لان كلا منهما لا يدخله لبس .

حرف الميم

٥ ماحذف للتخفيف كان فى حكم المنطوق به

ذكر هذه القاعدة ابن يعيش فى (شرح المفصل) ومن فروعها انهم قالوا ذلذل وجندل فاجتمع فى الكلمة اربع متحركات متواليات لان المراد ذلاذل وجنادل لكنهم حذفوا الالف منهما تخفيفا وماحذف للتخفيف كان فى حكم المنطوق به .

١٠ ومن فروعها قال ابن فلاح فى (المغنى) افصح اللغتين للعرب فى حذف الترخيم ان يكون المحذوف مرادا فى حكم المنطوق به .

وقال ابن جنى فى (الخصائص) باب فى ان المحذوف اذا دلت الدلالة عليه كان فى حكم الملفوظ به الا ان يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه ومن ذلك ان ترى رجلا قد سدد سهما نحو الغرض ثم ارسله فتسمع صوتا

١٥ فتقول القرطاس والله اى اصاب القرطاس ، فاصاب الآن فى حكم الملفوظ به البتة وان لم يوجد فى اللفظ غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به، وكذلك قولهم لرجل مهوبسيف فى يده – زيدا اى اضرب زيدا فصارت شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به ، وكذلك قولهم للقادم من سفر خير مقدم اى قدمت خير مقدم ، وقولك تدمررت برجل ان زيدا وان عمرا اى

٢٠ ان كان زيدا وان كان عمرا ، وقولك للقادم من حجه مبرور مأجور أى انت مبرور مأجور ، ومبرورا مأجورا اى قدمت مبرورا مأجورا .

وكذلك قولهم (رسم دار وقفت فى طلله) اى رب رسم دار، وكان روبة اذا قيل له كيف اصبحت؟ يقول خير عافاك الله اى بخير ويحذف الباء لدلالة

لدلالة الحال عليها بجرى العادة والعرف بها .

وكذلك قولهم الذى ضربت زيد تريد الهاء وتحذفها لان فى الموضع دليلا عليها ، وعلى نحو من هذا يتوجه عندنا قراءة حمزة (واتقوا الله الذى تساءلون به والارحام)

ليست هذه القراءة عندنا من الابعاد والضعف على ماراءاه فيها ٥ ابوالعباس بل الامر فيها اقرب واخف والطف وذلك ان لحمزة ان يقول لابى العباس لم احمل الارحام على العطف على المجرور المضمر بل اعتقدت ان يكون فيه باء ثانية حتى كأنى قلت وبالارحام ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها كما حذفت لتقدم ذكرها ايضا فى نحو قولك بمن تمرر امرر، وعلى من تنزل انزل واذا جاز للفرزدق ان يحذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه مع مخالفته فى ١٠ الحكم له فى قوله .

وانى من قوم بهم يتقى العدا ورأب الثأى والجانب المتخوف

اى وبهم رأب الثأى فحذف الباء فى هذا الموضع لتقدمها فى قوله بهم يتقى العدا وان كانت حالاهما مختلفين ألا ترى ان الباء فى قوله بهم يتقى العدا منصوبة الموضع لتعلقها بالفعل الظاهر الذى هو يتقى كقولك بالسيف يضرب ١٥ زيد ، والباء فى قوله وبهم رأب الثأى مرفوعة الموضع عند قوم وعلى كل حال فهى متعلقة بمحذوف ورافعة للرأب ونظائر هذا كثيرة ، كان حذف الباء من قوله (والارحام) لمشابهتها الباء فى (به) موضعا وحكما اجدر .

وقد اجازوا تباله وويل على تقدير وويل له فحذفوها وان كانت اللام فى تباله لا ضمير فيها وهى متعلقة بنفس تبا مثلها فى هلم لك وكانت اللام ٢٠ فى وويل خبرا ومتعلقة بمحذوف فيها ضمير .

فان قلت فاذا كان المحذوف لدلالة (١) عليه عندك بمنزلة الظاهر فهل تجيز توكيد الهاء المحذوفة فى نحو قولك الذى ضربت زيد فتقول الذى ضربت نفسه زيد كما تقول الذى ضربته نفسه زيد ؟ قيل هذا عندنا غير جائز وليس

---

(١) ى « للدلالة »

ذلك لان المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت بل لامر آخر وهو أن الحذف هنا انما الغرض فيه التخفيف لطول الاسم فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض وذلك ان التوكيد والاسهاب ضد التخفيف والايجاز فلما كان الامر كذلك تدافع الحكمان فلم يجز أن يجتمعا كما لا يجوز ادغام الملحق نحو اقعنسس لما يلحق فيه ٥ من نقض الغرض .

ومن هذا الباب قولهم راكب الناقة طليحان اى راكب الناقة والناقة فحذف المعطوف لتقدم ذكر الناقة الدال عليه ولما كان المحذوف لدليل بمنزلة الملفوظ به جاء الخبر مثنى .

وقال ابن هشام فى (المغنى) اول من شرط للحذف ان لا يكون ١٠ مؤكدا الاخفش فانه منع فى نحو الذى رأيت زيد أن يؤكد العائد المحذوف بقولك نفسه لان المؤكد مريد للطول والحاذف مريد الاختصار ، وتبعه الفارسى فرد فى كتاب (الاغفال) قول الزجاج فى (ان هذان لساحران) ان التقدير إن هذان لهما ساحران فقال الحذف والتوكيد باللام متنافيان (١) وتبع ابا على ابو الفتح فقال فى (الخصائص) لايجوز الذى ضربت نفسه زيد كما لا يجوز ١٥ ادغام نحو اقعنسس لما فيهما جميعا من نقض الغرض ، وتبعهم ابن مالك فقال لايجوز حذف عامل المصدر المؤكد كضربت ضربا لان المقصود تقوية عامله وتقرير معناه والحذف مناف لذلك ـ

وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه فان سيبويه سأل الخليل عن نحو مررت بزيد واتانى اخوه انفسهما كيف ينطق بالتوكيد فاجابه بانه يرفع ٢٠ بتقدير هما صاحباى انفسهما وينصب بتقدير أعنيهما انفسهما ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب (ان محلا وإن مرتحلا) وان مالا وان ولدا فحذفوا الخبر مع انه مؤكد بان ، وفيه نظر فان المؤكد نسبة الخبر الى الاسم لا نفس الخبر .

وقال الصفار انما فر الاخفش من حذف العائد فى نحو الذى رأيته

---

(١) ى « متبا ينان » نفسه

نفسه زيد لان المقتضى لحذفه الطول ولهذا لا يحذف فى نحو الذى هو قائم زيد واذا فروا من الطول فكيف يؤكدون؟ واما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافى بينهما لان المحذوف للدليل كالثابت، ولبدر الدين بن مالك مع والده فى المسئلة بحث اجاد فيه. انتهى ما اورده ابن هشام فى (المغنى).

والبحث الذى اشار اليه هو ما قال ابن المصنف فى (شرح الالفية) ٥ وقال ابن النحاس فى (التعليقة) اذا كان للفعل مفعولات اقيم مقام الفاعل المفعول المصرح لفظا وقد يراد دون المصرح لفظا فقط. وكذلك عمل الفرزدق فى قوله (منا الذى اختير الرجال سماحة) فاقام المصرح وهو الضمير المستتر فى اختير ونصب غير المصرح وهو الرجال، ولا تحفل بقول من قال يجوز اقامة ايهما شئت وذلك ان القاعدة ان المحذوف المنوى كالملفوظ به وههنا حرف ١٠ الجر المحذوف مراد فلو ظهر لم يجز الا اقامة المصرح فكذلك اذا كان مرادا. انتهى.

وقال ابن فلاح فى (المغنى) اهل الحجاز يحذفون خبر لا كثيرا وانما يحذف للعلم به وهو مراد فهو فى حكم المنطوق.

ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه ١٥

كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها

وفيه فروع الاول الصلة لا تتقدم على الموصول ولا شيء منها لانها بمنزلة الجزء من الموصول، الثانى الفاعل لا يتقدم على فعله لانه كالجزء منه، الثالث الصفة لا تتقدم على الموصوف لانها من حيث انها مكملة له ومتممة له اشبهت الجزء منه، الرابع المضاف اليه بمنزلة الجزء من المضاف فلا يتقدم عليه، الخامس حرف ٢٠ الجر بمنزلة الجزء من المجرور فلا يتقدم عليه المجرور.

وقال ابو الحسين بن ابى الربيع فى (شرح الايضاح) خمسة اشياء هى بمنزلة شيء واحد(١) الجار والمجرور كالشيء الواحد، والمضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد، والفعل والفاعل كالشيء الواحد، والصفة والموصوف

(١) ى « الشيء الواحد »

كالشيء الواحد، والصلة والموصول كالشيء الواحد

مايجوز تعدده ومالايجوز

فيه فروع الاول خبر المبتدأ وفيه خلاف منهم من اجازه مطلقا وبه جزم ابن مالك، ومنهم من منعه واوجب العطف نحو زيد قائم ومنطلق الا ان يريد
٥ اتصافه بذلك فى حين واحد فيجوز نحو هذا حلو حامض اى مز، وهذا اعسر يسر اى اضبط قال ابو حيان وهذا اختيار من عاصرناه من الشيوخ.

الثانى الحال وفيه خلاف قال فى (الارتشاف) ذهب الفارسى وجماعة الى انه لا يجوز تعدده ويجعلون نحو قولك جاء زيد مسرعا ضاحكا الحال الاول فقط وضاحكا صفة مسرعا اوحالا من الضمير المستكن وذهب ابن جنى الى
١٠ جواز ذلك.

وقال ابن مالك فى (شرح التسهيل) الحال شبيه بالخبر وشبيه بالنعت فكما جاز أن يكون للمبتدأ الواحد والمنعوت الواحد خبران فصاعدا اونعتان فصاعدا فكذلك يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعدا، وزعم ابن عصفور ان فعلا واحدا لاينصب اكثر من حال قياسا على الظرف وقال كما لا يقال قمت
١٥ يوم الخميس يوم الجمعة كذلك لايقال جاء زيد ضاحكا مسرعا واستثنى الحال المنصوب بافعل التفضيل نحو زيد راكبا احسن منه ماشيا قال فجاز هذا كالظرف نحو زيد اليوم افضل منه غدا وزيد خلفك اسرع منه امامك قال وصح هذا فى افعل التفضيل لانه قام مقام فعلين ألا ترى ان معنى قولك زيد اليوم افضل منه غدا زيد يزيد فضله اليوم على فضله غدا.

٢٠ الثالث المستثنى والجمهور على انه لايستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان واجازه قوم نحو ما اخذ احد الا زيد درهما وما ضرب القوم الا بعضهم بعضا.

الرابع الظرف وتعدده ممتنع بلاخلاف فقد اتفقوا على ان الفعل لايعمل فى ظرفين لايقال مثلا قمت يوم الجمعة يوم السبت لان وقوع قيام واحد فى

يوم

يوم الجمعة ويوم السبت محال، وكذا جلست امامك خلفك لان وقوع جلوس واحد فى مكانين محال ولهذا قالوا فى قوله تعالى (ولن ينفعكم اليوم اذظلمتم) لايصح ان يكون اذظرفا لينفع لانه لايعمل فى ظرفين .

الخامس النعت ويجوز تعدده بلاخلاف.

السادس عطف البيان ذكره الزمخشرى فى قوله تعالى (ملك الناس ٥ اله الناس) انهما عطفا بيان لرب الناس، وقال ابوحيان لاانقل عن النحاة شيئا فى عطف البيان هل يجوز أن يكرر المعطوف فى علم(١) واحد أم لايجوز ذلك .

السابع البدل قال ابوحيان فى البحر امابدل البداء عند من اثبته فيكرر فيه الابدال واما بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال فلانص عن احد من النحويين اعرفه فى جواز التكرار فيها اومنعه الا ان فى كلام بعض اصحابنا ١٠ مايدل على ان البدل لايتكرر .

مراجعة الاصول

فيها مباحث (الاول) فيما يراجع من الاصول ممالايراجع قال ابن جنى اعلم ان الاصول المنصرف عنها الى الفروع على ضربين احدهما اذا احتيج اليه جاز أن يراجع والآخر مالا يمكن مراجعته لان العرب انصرفت عنه فلم تستعمله ١٥

فالاول منه كالصرف الذى يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وجهين فمتى احتجت الى صرفه جاز أن تراجعه فتصرفه ، ومنه اجراء المعتل مجرى الصحيح نحو قوله .

لاباركـ الله فى الغوانى هل يصبحن الا لهن مطلب

وبقية الباب، ومنه اظهار التضعيف كالححت عينه وضبب البلد وال ٢٠ السقاء وقوله (الحمدلله العلى الاجلل) وبقية الباب، ومنه قوله (سماء الآله فوق سبع سمائيا) ومنه قوله (اهبى التراب فوقه اهبايا) وهو كثير.

والثانى وهو مالا يراجع من الاصول عند الضرورة وذلك كالثلاثى المعتل العين نحو قام وباع وخاف وهاب وطال فهذا لايراجع اصله ابدا ألاترى

(١) كذا .

انه لم يأت عنهم فى نثر ولا نظم شىء منه مصححا نحو قوم ولا بيع ولا خوف وكذلك مضارعه نحو يقوم و يبيع فاما ماحكاه بعض الكوفيين من قولهم هيؤ الرجل من الهيئة فوجهه انه خرج مخرج المبالغة فلحق بباب قولهم قضو الرجل اذا جاد قضاؤه ورمو اذا جاد رميه فكما بنى فعل مما لامه ياء كذلك خرج هذا
٥ على اصله فى فعل مما عينه ياء وعلتهما جميعا ان هذا بناء لا يتصرف لمضارعته لما فيه من المبالغة لباب التعجب ونعم وبئس فلما لم يتصرف احتملوا فيه خروجه فى هذا الموضع مخالفا للباب ألا تراهم انما تحاموا ان يبنوا فعل مما عينه ياء محافة انتقالهم من الاثقل الى ما هو اثقل منه لانه كان يلزمهم ان يقولوا بعت ابوع ويبوع وبوعا وبوعوا وبوعى ونحو ذلك من تصاريفه، وكذلك لو جاء فعل مما لامه
١٠ ياء متصرفا للزم ان يقولوا رموت ارمو ويرمو ان وهن يرمون ونحو ذلك فيكثر قلب الياء واوا وهى اثقل من الياء، فاما قولهم رمو الرجل فانه لا يتصرف فلا يفارق موضعه هذا كما لا يتصرف نعم وبئس فاحتمل ذلك فيه لجموده عليه وامنهم تعديه الى غيره، كذلك احتمل هيؤ الرجل ولم يعل لانه لا يتصرف لمضارعته بالمبالغة فيه باب التعجب ونعم وبئس واو صرف للزم اعلاله وان يقال
١٥ هاء يهوء فلما لم يتصرف لحق بصحة الاسماء فكما صح نحو القود والحوكة والصيد والغيب كذلك صح هيؤ الرجل فاعرفه كما صح ما اطوله وابيعه ونحو ذلك .

ومما لا يراجع باب افتعل اذا كانت فاؤه صادا او ضادا او طاء او ظاء فان تاءه تقلب طاء نحو اصطبر واضطرب واطرد واظلم وكذلك اذا كانت
٢٠ دالا او ذالا او زايا فان تاءه تبدل دالا نحو ادلج وادكر وازدان ولا يجوز خروج هذه التاء على اصلها ولم يأت ذلك فى نظم ولا نثر، فاما ماحكاه خلف من قول بعضهم التقطت النوى واستقطته واضتقطته فقد يجوز أن تكون الضاد بدلا من اللام فى التقطته فيترك ابدال التاء طاء مع الضاد ليكون ايذانا بانها بدل من اللام او السين فتصح التاء مع الضاد كما صحت مع ما الضاد بدل منه،
ونظير

ونظير ذلك قول الشاعر .

يا رب اباز من العفر صدع   تقبض الذئب اليه و اجتمع
لمارأى ان لا دعهْ و لا شبع   مال الى ارطاة حقف فالطجع

فابدل لام الطجع من الضاد وأقر الطاء بحالها مع اللام ليكون ذلك دليلا على انها بدل من الضاد. وهذا كصحة عور لانه فى معنى مايجب ٥ صحته وهو اعورّ .

ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة،ومن تصحيح الياء الساكنة بعد الضمة،فاما قراءة ابى عمرو فى ترك الهمزة (ياصالح ايتنا) بتصحيح الياء بعدضمة الحاء فلايلزمه عليه ان يقول ياغلام اوجل والفرق بينهما ان صحة الياء فى صالح ايتنا بعد الضمة له نظير وهو قولهم قيل وبيع لحمل ١٠ المنفصل على المتصل وليس فى كلامهم واو ساكنة صحت بعد كسرة فيجوز قياسا عليها ياغلام اوجل .

فان قلت فان الضمة فى نحو قيل وبيع لم تصح لانها اشمام ضم للكسرة والكسرة فى ياغلام اوجل كسرة صحيحة(١) فهذا فرق .

قيل الضمة فى حاء ياصالح ضمة بناء فاشبهت ضمة قيل من حيث كانت ١٥ بناء وليس لقولك ياغلام اوجل شبيه فيحمل عليه لا كسرة صريحة ولا كسرة مشوبة فاما تفاوت مابين الحركتين فى كون احدهما ضمة صريحة والاخرى ضمة غير صريحة فامر تغتفر العرب ما هو اعلى واظهر منه وذلك انهم قد اغتفروا اختلاف الحرفين مع اختلاف الحركتين فى نحو جمعهم فى القافية بين سالم وعالم مع قادم وظالم فاذا تسامحوا بخلاف الحرفين مع الحركتين كان ٢٠ تسامحهم بخلاف الحركتين وحدهما فى ياصالح ايتنا وقيل وبيع اجدر بالجواز .

فان قلت فقد صحت الواو الساكنة بعد الكسرة نحو اجلواذ واخرواط

قيل الساكنة هنا لما ادغمت فى المتحركة فنبا اللسان عنهما جميعا نبوة واحدة جرتا لذلك مجرى الواو المتحركة بعد الكسرة نحو طول وحول وعلى

(١) ى ـ « صريحة »

ان بعضهم قد قال اجليواذا فأعل مراعاة لأصل ما كان عليه الحرف ولم يبدل الواو بعدها لمكان الياء اذ كانت هذه الياء غير لازمة فجرى ذلك فى الصحة مجرى ديوان فيها،ومن قال ثيرة وطيال فقياس قوله هنا ان يقول اجليا ذا فيقلبهما جميعا اذ كانا قدجريا مجرى الواو الواحدة المتحركة .

٥ فان قيل فالحركات قبل الالفين فى سالم وقادم كلتاهما فتحة وانما شيبت احداهما بشيء من الكسرة وليست كذلك الحركتان فى حاء يا صالح وقاف قيل من حيث كانت الحركة فى حاء يا صالح ضمة البتة وحركة قاف قيل كسرة مشوبة بالضم فقدترى الاصلين هنا مختلفين وهما هناك اعنى فى سالم وقادم متفقان .

١٠ قيل كيف تصرفت الحال فالضمة فى قيل مشوبة غير مخلصة كما ان الفتحة فى سالم مشوبة غير مخلصة ، نعمولو تطعمت الحركة فى قاف قيل لوجدت حصة الضم فيها اكثر من حصة الكسر ،وادون احوالها ان تكون فى الذوق مثلها ثم من بعد ذلك ماقد مناه من اختلاف الالفين فى سالم وقادم لاختلاف الحركتين قبلهما الناشئة هما عنهما وليست الياء فى قيل كذلك بل هى ياء مخلصة

١٥ وان كانت الحركة قبلها مشوبة غير مخلصة ، وسبب ذلك ان الياء الساكنة سائغ غير مستحيل فيها ان تصح بعد الضمة المخلصة فضلا عن الكسرة المشوبة بالضم ألا تراك لا يتعذرعليك صحة الياء وان اخلصت قبلها الضمة فى نحو ميسر فى اسم الفاعل من اليسر او تجشمت اخراجه على الصحة وكذلك لو تجشمت تصحيح واو موزان قبل القلب وانما فى ذلك تجشم الكلفة فى اخراج الحرفين

٢٠ مصححين غير معلين فاما الالف فحديث غير هذا ألا ترى انه ليس فى الطوق ولا من تحت القدرة صحة الالف بعد الضمة ولا الكسرة بل انما هى تابعة للفتحة قبلها فان صحت الفتحة قبلها صحت بعدها وان شيبت الفتحة بالكسرة نحى بالالف نحو الياء نحو سالم وعالم وان شيبت بالضمة نحى بالالف نحو الواو فى الصلوة والزكوة وهى الف التفخيم فقد بان لك بذلك فرق بين الالف وبين الياء والواو

فهذا

فهذا طرف من القول على ما يراجع من الاصول للضرورة مما يرفض فلا يراجع فاعرفه وتنبه لا مثاله فانها كثيرة . انتهى .

المبحث الثانى

في مراعاتهم الاصول تارة واهمالهم اياها اخرى

عقد له ابن جنى بابا بعد الباب الذى تقدم قال فمن الاول قولهم صغت ٥ الخاتم وحكت الثوب ونحو ذلك وذلك ان فعلت ههنا عديت فلولا ان اصل هذا فعلت بفتح العين لما جاز أن تعمل فعلت ومن ذلك قوله .

ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح

ألا ترى ان اول البيت مبنى على اطراح ذكر الفاعل وان آخره قد عوود فيه الحديث عن الفاعل فان تقديره فيما بعد ليبكه مختبط فدل قوله ليبك ١٠ على ما اراده من قوله ليبكه . ونحوه قوله تعالى (ان الانسان خلق هلوعا) (وخلق الانسان ضعيفا) مع قوله تعالى (اقرأ باسم ربك الذى خلق خلق الانسان من علق) وقوله (خلق الانسان علمه البيان) وامثاله كثيرة ، ونحو من البيت قوله تعالى (في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال) اى يسبح له فيها رجال . ١٥

ومن الاصول المراعاة قولهم مررت برجل ضارب زيد وعمرا ، وليس زيد بقائم ولا قاعدا (انا مجوك وأهلك) واذا جاز أن تراعى الفروع نحو قوله .

بدا لى انى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

وقوله ٢٠

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الابين غرابها

كانت مراجعة الاصول اولى واجدر .

ومن ضد ذلك هذان ضارباك ألا ترى انك لو اعتددت بالنون المحذوفة لكنت كأنك قد جمعت بين الزيادتين المتعقبتين فى آخر الاسم وعلى هذا القبيل

اكثر الكلام ان يعامل الحاضر فيغلب حكمه لحضوره على الغائب لمغيبه وهو شاهد لقوة اعمال الثانى من الفعلين لقربه وغلبته على اعمال الاول لبعده .

ومن ذلك قوله (وما كل من وافى منى انا عارف) فى من نون او اطلق مع رفع كل، ووجه ذلك انه اذا رفع كلا فلا بد من تقديره الهاء ليعود على المبتدأ من خبره ضمير وكل واحد من التنوين فى عارف ومدة الاطلاق فى عارفو ينا فى اجتماعه مع الهاء المرادة المقدرة ألا ترى انك لو جمعت بينهما فقلت عارفنه اوعارفوه لم يجز شيء من ذينك وانما هذا لمعاملة الحاضر واطراح حكم الغائب فاعرفه وقسه فانه باب واسع .

المبحث الثالث فى مراجعة الاصل الاقرب دون الابعد

قال ابن جنى هذا موضع بحث قلما وقع تفصيله وهو معنى يجب ان ينبه عليه ويحرر القول فيه . من ذلك قولهم فى ضمة الذال من قولك ما رأيته مذ اليوم انهم يقولون فى ذلك انهم لما حركوها لالتقاء الساكنين لم يكسروها لكنهم ضموها لان اصلها الضم فى منذ ، كذ العمرى لكنه الاصل الاقرب ألا ترى ان اول حال هذه الذال ان تكون ساكنة وانها انما ضمت لالتقاء الساكنين اتباعا لضمة الميم فهذا على الحقيقة هوالاصل الاول فاما ضم ذال منذ فانما هو بعد سكونها الاول المقدر ، ويدل على ان حركتها انما هى لالتقاء الساكنين انه لما زال التقاؤهما سكنت الذال فى مذ وهذا واضح فضمة الذال اذن من قولهم مذ اليوم انما هورد الى الاصل الاقرب الذى هو منذ دون الابعد المقدر الذى هوسكون الذال فى منذ قبل ان تحرك ، ولا يستنكر الاعتداد بما لم يخرج الى اللفظ لان الدليل اذا قام على شيء كان فى حكم الملفوظ به وان لم يجر على السنتهم استعماله ألا ترى الى قول سيبويه فى سردد انه انما ظهر تضعيفه لانه ملحق بما لم يجىء وقد علمنا ان الالحاق انما هو صناعة لفظية

ومع

ومع هذا فلم يظهر ذاك الذى تدره ملحقا هذا به فلولا ان مايقوم الدليل عليه مما لم يظهر الى النطق بمنزلة الملفوظ به لما الحقوا اسرددا وسوددا بما لم يفوهوا به .

ومن ذلك قولهم بعت وقلت فهذه معاملة على الاصل الاقرب دون الابعد لان اصلهما فعل بفتح العين بيع وقول ثم نقلا من فعل الى فعل وفعل ثم قلبت الواو والياء فى فعلت الفا فالتقى ساكنان العين المعتلة المقلوبة الفا ولام ٥
الفعل فحذفت العين لالتقائهما فصار التقدير قلت وبعت فهذه مراجعة اصل الا انه ذلك الاصل الاقرب لا الابعد ألا ترى ان اول احوال هذه العين فى صيغة المثال انما هو فتحة العين التى ابدلت منها الضمة والكسرة وهذا واضح .

ومن ذلك قولهم فى مطايا وعطايا انهما لما اصارتهما الصنعة الى مطاء وعطاء ابدلوا الهمزة على اصل ما فى الواحد وهو الياء فى مطية وعطية ، ١٠
ولعمرى ان لاميهما ياء الا انك تعلم ان اصل هاتين اليائين واو لانهما فى الاصل مطيوة وعطيوة لانهما من مطوت وعطوت فأصل الياء فيهما الواو ولوحظ ما فيهما من الياء دون الاصل الذى هو الواو رجوعا الى الظاهر الاقرب اليك دون الاول الابعد عنك ، ففى هذا تقوية لاعمال الثانى من الفعلين لانه الاقرب وليس كذلك صرف ما لا ينصرف ولا اظهار التضعيف لان هذا ١٥
هو الاصل الاول على الحقيقة وليس وراءه اصل هذا ادنى اليك منه كما كان فيما تقدم فاعرف الفرق بين ماهو مردود الى اول دون ماهو اسبق رتبة منه وبين مايرد الى اول ليست وراءه رتبة متقدمة له .

المبحث الرابع فى مراجعة اصل واستئناف فرع ٢٠

قال ابن جنى اعلم ان كل حرف غير منقلب احتجت الى قلبه فانك حينئذ ترتجل له فرعا ولست تراجع به اصلا .

ومن ذلك الالفات غير المنقلبة الواقعة اطرافا للالحاق او للتأنيث

اولغيرها من الصيغة لاغير فالتى للالحاق كالف ارطى فيمن قال ٠أروط وحبنطى ودلنظى والتى للتأنيث كالف سكرى وغضبى وجمادى والتى للصيغة لاغير كالف ضبغطرى وقبعثرى وزبعرى فمتى احتجت الى تحريك واحدة من هذه الالفات للتثنية اوالجمع قلبتها ياء فقلت ارطيان وحبنطيان وكذا الباقى فهذه الياء فرع

٥ مرتجل وليست مراجعا بها اصل لانه ليس واحدة منها منقلبة اصلا لاعن ياء ولاغيرها بخلاف الالف المنقلبة كالف مغزى ومدعى لان هذه منقلبة عن ياء منقلبة عن واو فى غزوت ودعوت واصلها مغزو ومدعو فلما وقعت الواو رابعة هكذا قلبت ياءفصارت مغزى ومدعى ثم قلبت الياء الفافصارت مغزى ومدعى فلما احتجت الى تحريك هذه الالف راجعت بها الاصل الاقرب وهو

١٠ الياءفصار تا ياء فى مغزيان ومدعيان .

وقد يكون الحرف منقلبا فتضطر الى قلبه فلا ترده الى اصله الذى كان منقلبا عنه وذلك كقولك فى حمراء حمراوى وحمراوات فتقلب الهمزة واوا وان كانت منقلبة عن الف ، وكذلك اذا نسبت الى شقاوة فقلت شقاوى فهذه الواو فى شقاوى بدل من همزة مقدرة كأنك لما حذفت الهاء فصارت

١٥ الواو طرفا ابدلتها همزة فصارت فى التقدير الى شقاء فابدلت الهمزة واوا فصارت شقاوى فالواو اذن فى شقاوى غير الواو فى شقاوة ، ولهذا نظائر فى العربية كثيرة .

ومنها قولهم فى الاضافة الى عدوة عدوى وذلك انك لماحذفت الهاء حذفت لها واوفعولة كما حذفت لحذف تاء حنيفة ياءها فصارت فى التقدير الى

٢٠ عدو فابدلت من الضمة كسرة ومن الواو ياء فصارت الى عدفجرت فى ذلك مجرى عم فابدلت من الكسرة فتحة ومن الياء الفا فصارت الى عدى كهدى فابدلت من الالف واوا لوقوع يائى الاضافة بعدها فصارت عدوى كهدوى فالواو فى عدوى ليست بالواو فى عدوة انما هى بدل من الف بدل من ياء بدل من الواو الثانية فى عدوة فاعرفه .

وفى

وفى (البسيط) قيل ان تعريف الفاظ التأكيد اجمع واجمعون وجمعاء وجمع بالاضافة المقدرة كسائر اخواتها والدليل على ذلك مراجعة الشاعر للاصل قال (ان الخليط بانك اجمعه) فاجمعه تأكيد للضمير فى بانك .

مراعاة الصورة

قال ابن هشام فى (تذكرته) هذا باب ما فعلوه مراعاة للصورة . ٥

من ذلك الذين خصوه بالعاقل لانه على صورة مايختص بالعاقل وهو الزيدون والعمرون والا فمفرده الذى وهو غير مختص بالعاقل قاله ابن عصفور فى (شرح المقرب) .

ومن ذلك ذوالموصولة اعربها بعضهم تشبيها بذى التى بمعنى صاحب لتعاقبهما فى اللفظ وان كانت الموصولة فيها مقتضيا للبناء وهو الافتقار ١٠ للتأصل . (١)

معنى النفى مبنى على معنى الايجاب ما لم يحدث امر من خارج

ذكر هذه القاعدة ابن النحاس فى (التعليقة) وبنى عليها ان لما لنفى الماضى القريب من الحال لانها لنفى قد فعل، وقد فعل انما هو للماضى المقرب من الحال ١٥ وانه يجوز حذف الفعل مع لما دون لم وذلك لان لما نفى قد فعل وقد يجوز حذف الفعل معها كقوله (وكأن قد) وتقديره وكأنه قدزالت فجاز ايضاحذف الفعل مع لما حملا للنفى على الاثبات ، واما لم فانما هى نفى فعل وفعل لايجوز حذفها لانه حينئذ يكون سكوتا وعدم كلام لا حذفا فلما لم يحذف الفعل فى ايجابه لم يحذف فى نفيه . ٢٠

حرف النون

النادر لا حكم له

قال الاندلسى فى (شرح المفصل) يعنون انه لا يفرد بحكم يصير به

---

(١) كذا فى الاصلين .

اصلابل ينبغى ان يرد الى احد الاصول المعلومة محافظة على تقريرها واحترازا من نقضها ، قال ومامن علم الاو قدشذت منه جزئيات مشكلة فترد الى القواعد الكلية والضوابط الجملية .

نقض الغرض

٥ قال ابن جنى (١) حذف خبر كان ضعيف فى القياس وقلما يوجد فى الاستعمال .

فان قلت خبر كان يتجاذبه شيئان (٢) احدهما خبر المبتدألانه اصله والثانى المفعول به لانه منصوب بعد مرفوع وكل واحد من خبر المبتدأوالمفعول به يجوز حذفه .

١٠ قيل الا انه قد وجد فيه منع من ذلك وهو كونه عوضا من المصدر فلو حذفته لنقضت الغرض الذى جئت به من اجله وكان نحوا من ادغام الملحق وحذف المؤكد .

قال ابن جنى لا يجوز حذف المقسم عليه وتبقية القسم لان الغرض انما هو توكيد المقسم عليه بالقسم فمحال ان يؤتى بالمؤكد ويحذف المؤكد لانه ١٥ نقض الغرض كما لايجوز أن يؤتى باجمعين من غير تقدم المؤكد .

قال ابن يعيش حذف المضاف اليه اقل من حذف المضاف وابعد قياسا لان الغرض من المضاف اليه التعريف اوالتخصيص واذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضا للغرض وتراجعا عن المقصود .

قال وكذلك الموصوف والصفة القياس ان لايحذف واحد منهما لان ٢٠ حذف احدهما نقض للغرض وتراجع عما التزموه (٣) لأنهما كالشىء الواحد من حيث كان البيان والايضاح انما يحصل من مجموعهما .

وقال الاندلسى فى (شرح المفصل) الاصل فى هاء السكت ان تكون ساكنة لأنها انما زيدت لاجل الوقف والوقف لايكون الاعلى ساكن

---

(١) ى « ابن اياز » (٢) ى » شبهان » (٣) ى » اعتز ضوه » .

ومنه سمى وقفا لانه وقوف عن الحركة فتحريكه يناقض الغرض الذى جيء بها لأجله .

النهى والنفى من واد واحد

ذكره الشيخ تقى الدين السبكى فى (كتاب كل) قال فاذا قلت لاتضرب كل رجل اوكل الرجال فالنهى عن المجموع لاعن كل واحد الاان تكون قرينة تقتضى النهى عن كل فرد . ٥

النون تشابه حروف المد واللين من ستة عشر وجها

الاول ان تكون علامة للرفع فى الافعال الخمسة كما تكون الالف والواو علامة للرفع فى الاسماء المثناة والمجموعة . ١٠

الثانى انها تكون ضميرا للجمع المؤنث كما تكون الواو ضميرا للجمع المذكر .

الثالث ان الجازم قد يحذفها فى لم يك كما يحذف الواو والياء والالف .

الرابع ان الاسمين اذا ركبا وهى فى آخر الاسم الاول فانها قدتسكن ١٥ نحو ستنبويه وباذنجانة كما تسكن الياء فى معدى كرب .

الخامس انها قد تحذف لالتقاء الساكنين فى قوله (ولاك اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل) كما تحذف الواو والياء والالف لالتقاء الساكنين .

السادس ان النون قد تحذف اعتباطا عينا ولاما فى منذ ولدن فى قوله (من لدشولا) كما تحذف الواو عينا ولامافى ثبة فى احد القولين وفى اخ . ٢٠

السابع انها تحذف للطول فى قوله (أبنى كليب انعمى اللذا) كما تحذف الياء للطول فى قولهم اشهباب يريدون اشهيبابا .

الثامن ان الالف تبدل منها فى الوقف نحو رأيت زيدا واضربا .

التاسع ان فيها غنة كما ان فى الالف واختيهامدا

العاشر انها تكون علامة للجمع لاضميرا كما تكون الالف والنون علامة فى قوله (يعصرن السليط اقاربه) وقوله (يلومونني فى اشتراء النخيل قومى) وقوله (التقتا حلقتا البطان) .

٥ (الحادى عشر) انها من حروف الزيادة كما ان حروف المدواللين من حروف الزيادة .

(الثانى عشر) انها تدغم فى الواو والياء فى قولك زيد وعمرو ،وزيد يضرب .

(الثالث عشر) مصاحبتها حروف المدواللين وحركات الاعراب

١٠ فى قولك زيدان وزيدون وزيدين وزيد وحذفها بحذف حركات الاعراب فى الوقف فى قولك زيد .

(الرابع عشر) تعاقبهما فى المحل الواحد نحو جرنفش وجرافش .

(الخامس عشر) حذفها فى المحل الواحد الذى تحذف فيه الالف فيجتمع بحذفها اربعة احرف متحركات نحو عرنتن وعرتن وعلابط وعابط .

١٥ (السادس عشر) حذفها لكثرة الكلام بها كما تحذف الياء كذلك وذلك نحو بلعنبر وبلحرث كما قالوا لا ادر ، ذكر ذلك ابن الدهان فى (الغرة) قال فلما كان بين هذه الحروف وبين النون هذه المناسبة زيدت فى المضارع .

حرف الواو

الواسطة

٢٠ قيل بها فى ابواب ، الاول باب المعرب والمبنى فقيل ان بينهما واسطة لا توصف بالاعراب ولا بالبناء وذلك فى اشياء .

(احدها) الاسماء قبل التركيب ذهب قوم الى انها واسطة لامعربة لعدم موجب الاعراب ولا مبنية لعدم مناسبة مبنى الاصل واختاره ابن عصفور وابو حيان ، واختار ابن مالك انها مبنية ، واختار الزمخشرى انها معربة .

الثانى

(الثانى) المنادى المفرد نحو يا زيد، ذهب قوم الى انه واسطة بين المعرب والمبنى حكاه ابن يعيش فى (شرح المفصل) والصحيح انه مبنى .

(الثالث) المضاف الى ياء المتكلم قال ابن يعيش اختلفوا فى كسرته فذهب قوم الى انها حركة بناء وليست اعرابا لانها لم تحدث بعامل ولذلك لا تختلف باختلاف العوامل الا انها وان كانت بناء فهى عارضة فى الاسم ٥
لوقوع الياء بعدها واذا كانت عارضة لم تصر الكلمة بها مبنية ونظير ذلك حركة التقاء الساكنين نحو لم يقم الرجل فهذه الكسرة ليست اعرابا لان لم لا تعمل الكسر ومع ذلك فالكلمة باقية على اعرابها لكونها عارضة تزول عند زوال الساكن فهى كالضمة فى نحو لم يضربوا وكالفتحة فى نحو لم يضربا فى كونها عارضة للواو والالف . ١٠

وقد ذهب قوم الى ان هذه الحركة لها حكم بين حكمين وليست اعرابا ولا بناء اما كونها غير اعراب فلان الاسم يكون مرفوعا او منصوبا وهى فيه واما كونها غير بناء فلان الكلمة لم يوجد فيها شىء من اسباب البناء .

وقال ابن جنى فى (الخصائص) باب فى الحكم يقف بين الحكمين، هذا فصل موجود فى العربية لفظا وقد اعطته مقادا عليه وقياسا وذلك نحو كسرة ١٥
ما قبل ياء المتكلم فى نحو صاحبى وغلامى فهذه الحركة لا اعراب ولا بناء اما كونها غير اعراب فلان الاسم يكون مرفوعا او منصوبا وهى فيه وليس بين الكسرة وبين الرفع والنصب فى هذا ونحوه نسبة ولا مقاربة، واما كونها غير بناء فلان الكلمة معربة متمكنة فليست الحركة فى آخره ببناء ألا ترى ان غلامى فى التمكن واستحقاق الاعراب كغلامك وغلامهم وغلامنا . ٢٠

فان قلت فما هذه الكسرة فى نحو غلامى؟ قلت هى من جنس الكسرة فى الرفع والنصب اكره الحرف عليها فلزمت فى الحالات وليست اعرابا الا ان لفظها كلفظ حركة الاعراب كما ان كسرة الصاد من صنو غير كسرة الصاد فى صنوان حكما وان كانت اياها لفظا .

وقال ابو البقاء فى (اللباب) ليس فى الكلام كلمة لامعربة ولامبنية عند المحققين لان حد المعرب ضد حد المبنى وليس بين الضدين هنا واسطة ، وذهب قوم الى ان المضاف الى ياء المتكلم غير مبنى اذ لا علة فيه توجب البناء، وغير معرب اذلا يمكن ظهور الاعراب فيه مع صحة حرف اعرابه وسموه خصيا،والذى ذهبوا اليه فاسد لانه معرب عند قوم ومبنى عند آخرين على ان تسميتهم اياه خصيا خطأ لان الخصى ذكر حقيقة واحكام الذكور ثابتة له وكان الاشبه بما ذهبوا اليه ان يسموه خنثى مشكلا .

وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس فى (التعليقة) اختلف فى المضاف الى ياء المتكلم فقيل مبنى وكسرته كسرة بناء لانه لايحدثها عامل الجر وعلة بنائه شبهه بالحروف لخروجه عن كل مضاف (لان كل مضاف –١) لايتغير آخره لاجل المضاف اليه وخروج الشيء عن نظائره يلحقه بالحروف اذلانظير لها من الاسماء، وقيل معرب لعدم علة البناء ولان الاضافة الى المبنى لاتوجب بناء المضاف ولاتجوزه الافى الظروف وفيما اجرى مجراه كمثل وغير فوجب ان يكون معربا، وقيل لامعرب ولامبنى لان الاعراب غير موجود والبناء لاعلة له فوجب ان يحكم بعدمهما ويكون الاسم منزلة بين منزلتين ونحو ذلك الرجل ونحوه مما فيه الف ولام فانه لامنصرف لان الصرف التنوين ولاتنوين، ولاغير منصرف لانه لايشبه الفعل والجواب ان هذا لانظير له وما ذكره فى المنصرف وغيره فصحيح لان الصرف التنوين وغير المنصرف اشبه الفعل فليسا متقابلين بخلاف الاعراب والبناء لان الاسم اما معرب وهو المتمكن واما غير متمكن وهو المبنى فهما قسيما الاثبات والنفى ولا واسطة بينهما. انتهى .

(الرابع) قال ابن الدهان فى (الغرة) الكلام على ضربين معرب ومبنى وعند الرمانى وغيره قسم ثالث لا معرب ولامبنى وهو سحر المعدول لانه لايزول عن هذه الحال وما فيه شيء يوجب البناء وادعى قوم ذلك فى غلامى وهذا خطأ عند الاكثرين لانه يؤدى هذا القول الى ان عصا كذلك .

(١) من ى الخامس

(الخامس) قال ابو حيان فى (الارتشاف) زعم قوم منهم الكسائى ان امس ليس مبنيا ولا معربا بل هو محكى من فعل الامر من الامساء. فاذا قلت جئت امس فمعناه اليوم الذى كنت تقول فيه امس.

الباب الثانى

باب المنصرف وغير المنصرف

٥

قيل ان بينهما واسطة لا توصف بالصرف ولا بعدمه قال ابن جنى فى الباب المشار اليه ومن ذلك ما كانت فيه اللام او الاضافة نحو الرجل وغلامك وصاحب الرجل فهذه الاسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة وذلك انها ليست بمنونة فتكون منصرفة ولا مما يجوز للتنوين حلوله للصرف فاذا لم يوجد فيه كان عدمه منه امارة لكونه غير منصرف كاحمد وعمر. ١٠

وكذلك التثنية والجمع على حدها ليس شىء من ذلك منصرفا ولا غير منصرف معرفة كان او نكرة من حيث كانت هذه الاسماء ليس مما ينون مثلها فاذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابه عنها امارة لترك صرفها.

وقال (صاحب البسيط) من قال المنصرف ما ليس فيه علتان من العلل التسع وغير المنصرف ما فيه علتان وتأثيرها منع الجر والتنوين لفظا ١٥ او تقديرا فقد حصر المنصرف وغير المنصرف ودخل فى القيد التثنية والجمع والاسماء الستة وما فيه اللام والمضاف فى غير ما لا ينصرف فيكون على هذا رجلان اسم امرأة غير منصرف لوجود العلتين وتثنية رجل منصرفا لعدم العلتين، واما من قال المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين فان التثنية والجمع والمعرف باللام والاضافة ٢٠ تخرج عن الحصر فلذلك ذكرها صاحب (الخصائص) مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة، وقال ابو على ما دخله اللام او الاضافة من باب ما لا ينصرف لا اقول فيه بصرف ولا بعدمه ولا اقول انه منصرف لان المانع من الصرف موجود فيه وهو شبه الفعل وليس اللام او الاضافة بسالبة اياه شبه الفعل ولا

اقول انه غير منصرف لان امتناع التنوين عنه ليس لكونه لاينصرف وانما هو لدخول الالف واللام عليه فانها مانع من التنوين .

وقال الكزولى واما اقسام الاسماء من جهة العموم فعلى ثلاثة اضرب منصرف وغير منصرف وما لا يقال فيه منصرف ولا غير منصرف وهو اربعة المضاف وماعرف باللام والتثنية والجمع ، لا يقال منصرفة اذ ليس فيها تنوين ولا يقال فيها غير منصرف اذ ليس فيها علة تمنع من الصرف .

وقال ابن الحاجب ظاهر كلام النحويين ان القسمة الى المنصرف وغيره حاصرة وتفسيرهم كل واحد من القسمين ينفى الحصر .

الباب الثالث

باب العلم

منه منقول ومنه مرتجل ومنه قسم ثالث لامنقول ولامرتجل وهو الذى علميته بالغلبة ذكره ابو حيان .

وقال فى (البسيط) العلم المعدول كعمر وزفر فيه ثلاثة اقوال .

احدها انه مشتق من المعدول عنه فعلى هذا يكون منقولا .

والثانى انه مرتجل غير مشتق لان لفظ المعدول لم يستعمل فى مسمى ثم نقل منه وليس وزن المعدول موافقا اوزن المعدول عنه حتى يكون منقولا

والثالث انه ليس منقولا على الاطلاق ولا مرتجلا على الاطلاق بل هومشابه للمنقول لموافقة حروفه لحروف المعدول عنه ومشابه للمرتجل لاختصاصه بوزن لا يوافقه المعدول عنه فيه .

الباب الرابع

باب الظاهر والمضمر

قال الاندلسى فى (شرح المفصل) قال ابن درستويه ايا متوسط بين الظاهر والمضمر كاسم الاشارة ولذلك التبس امره لكونه اخذ شبها من هذا وشبها من هذا .

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصل) قال ابن درستويه ايا اسم لاظاهر ولا مضمر بل هو مبهم كنى به عن المنصوب وجعلت الكاف والهاء والياء بيانا عن المقصود وليعلم المخاطب من الغائب ولا موضع لها من الاعراب ويعزى هذا القول الى ابى الحسن الاخفش الا انه اشكل عليه امرإيا فقال هى مبهمة بين الظاهر والمضمر، والجمهور على انها اسم مضمر، وذهب الزجاج الى انها اسم ظاهر يضاف الى المضمرات .

وقال ابن يعيش ايضا قد جعل بعضهم اسم الاشارة من الاسماء الظاهرة وهو القياس اذ لا تفتقر الى تقدم ظاهر فتكون كناية عنه ولانه غلب عليه احكام الاسماء الظاهرة نحو وصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره وقد اشكل امره على قوم فجعلوه قسما ثالثا بين الاسماء الظاهرة والمضمرة لان له شبها بالظاهرة وشبها بالمضمرة فمن حيث كانت مبنيــة ولم يفارقها تعريف الاشارة كانت كالمضمرة ومن حيث صغرت ووصفت ووصف بها كانت كالظاهرة .

وقال الاندلسى بعض النحاة يقول انواع المعارف ثلاثة ظــاهر ومضمر وبينهما وهو المبهم .

الباب الخامس

باب الوقف والوصل قــال ابن جنى ومن ذلك قوله (له زجل كأنه صوت حاد) فحذف الواو من كأنه لا على حد الوقف ولا على حد الوصل اما الوقف فيقضى بالسكون كأنهْ واما الوصل فيقضى بالمطل وتمكن الواو كأنهو فقوله كأنه منزلة بين الوصل والوقف، وكذلك قوله .

يا مرحباه بحمار ناجيــه اذا اتى قربته للسانيــة

فثبات الهاء فى مرحبا ليس على حد الوقف ولا على حد الوصل امــا الوقف فيؤذن بأنها ساكنة يامرحباهْ واما الوصل فيؤذن بحذفها اصلا يامرحبا بحمار ناجية فثباتها فى الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين . وكذلك قوله (ببازل وجناء اوعيهل) فاثبات الياء مع التضعيف طريف وذلك ان التثقيل من امارة

الوقف والياء من امارة الاطلاق فهو منزلة بين المنزلتين .

الباب السادس

باب حروف الجر قال ابن هشام فى (المغنى) التحقيق فى اللام المقوية نحو (مصدقا لما معهم) (فعال لما يريد) (ان كنتم للرؤيا تعبرون) انها ليست زائدة محضة لما تخيل فى العامل من الضعف الذى نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين .

فصل

قال ابن اياز جعل ابن معط للمنادى مرتبتين البعد والقرب فياوأ ياوهيا للاول وأى والهمزة للثانى ، وابن برهان جعل له ثلاث مراتب بعدى وقربى ووسطى بينهما فللاولى ايا وهيا وللثانية الهمزة وللثالثة اى وجعل يا مستعملة فى الجميع . انتهى .

ونظير ذلك الاشارة جعل له ابن عصفور ثلاث مراتب دنيا ووسطى وقصوى فللاولى ذا وتى وللثانية ذاك وتيك بالكاف دون اللام وللثالثة ذلك وتلك بالكاف واللام وجعل له .... مرتبتين فقط .

ورود الشىء مع نظيره مورده مع نقيضه

قال ابن جنى وذلك اضرب منها اجتماع المذكر والمؤنث فى الصفة المؤنثة نحو رجل علامة وامرأة علامة ورجل نسابة وامرأة نسابة ورجل همزة لمزة وامرأة همزة لمزة ورجل صرورة وفروقة وامرأة صرورة وفروقة ورجل هلباجة فقاقة وامرأة كذلك وهو كثير وذلك ان الهاء فى نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هى فيه وانما لحقت لاعلام السامع ان هذا الموصوف بما هى فيه قد بلغ الغاية والنهاية فجعل تأنيث الصفة امارة لما اريد من تأنيث الغاية والمبالغة ، وسواء كان الموصوف بتلك الصفة مذكرا ام مؤنثا، يدل على ذلك ان الهاء لو كانت فى نحو امرأة فروقة انما لحقت لان المرأة مؤنثة لوجب ان

تحذف

تحذف فى المذكر فيقال رجل فروق كما ان التاء فى قائمة وظريفة لما لحقت لتأنيث الموصوف حذفت مع تذكيره فى نحو رجل ظريف وقائم وكريم وهذا واضح

ونحو من تأنيث هذه الصفة ليعلم انها بلغت المعنى الذى هو مؤنث ايضا تصحيحهم العين فى نحو حول وصيد واعتونوا واجتوروا ايذانا بان ذلك فى معنى ما لا بد من تصحيحه وهو احول واصيد وتعاونوا وتجاوروا. وكما كررت الالفاظ لتكرير المعانى نحو الزلزلة والصلصلة والصر صرة وهو باب واسع

ومنها اجتماع المؤنث والمذكر فى الصفة المذكرة وذلك نحو رجل خصم وامرأة خصم ورجل عدل وامرأة عدل ورجل ضيف وامرأة ضيف ورجل رضا وامرأة رضا وكذلك ما فوق الواحد نحو رجلان رضا وعدل وقوم رضا وعدل قال زهير .

متى يشتجر قوم يقل سر واتهم هم بيننا فهم رضا وهم عدل

وسبب اجتماعهما هنا فى هذه الصفة ان التذكير انما اتاها من قبل المصدرية فاذا قيل رجل عدل فكأنه وصف بجميع الجنس مبالغة كما تقول استولى على الفضل وحاز جميع الرياسة والنبل ولم يترك لأحد نصيبا فى الكرم والجود ونحو ذلك فوصف بالجنس اجمع تمكينا لهذا الموضع وتوكيدا وقد ظهر عنهم ما يؤيد هذا المعنى ويشهد به وذلك نحو قوله .

الا اصبحت اسماء جاذمة الحبل وضنت علينا والضنين من البخل

فهذا كقولك هو مجبول من الكرم ومطين من الخير وهى مخلوقة من البخل وهذا اوفق معنى من ان تحمله على القلب وانه يريد به والبخل من الضنين لان فيه من الاعظام والمبالغة ما ليس فى القلب ، ومنه قوله (وهن من الاخلاف قبلك والمطل) وقوله (وهن من الاخلاف والولعان) واقوى التأويلين فى قولها (فانما هى اقبال وادبار) ان تكون من هذا اى كأنها خلقت من الاقبال والادبار لا على ان يكون من باب حذف المضاف اى ذات اقبال وذات

ادبار ويكفيك من هذا كله قول الله تعالى (خلق الانسان من عجل) وذلك لكثرة فعله اياه واعتياده له وهذا اقوى معنى من ان يكون اراد خلق العجل من الانسان لأنه امر قد اطرد واتسع لحمله على القلب يبعد فى الصنعة ويصغر فى المعنى، وكأن هذا الموضع لما خفى على بعضهم قال فى تأويله ان العجل هنا الطين، ولعمرى انه فى اللغة كما ذكر غير أنه فى هذا الموضع لا يراد به الانفس العجلة والسرعة ولهذا قال عقبه (سأريكم آياتى فلا تستعجلون) ونظيره قوله تعالى (وخلق الانسان عجولا) (وخلق الانسان ضعيفا)لان العجلة ضرب من الضعف لما تؤذن به من الضرورة والحاجة فلما كان الغرض من قولهم رجل عدل وامرأة عدل انما هو ارادة المصدر والجنس جعل الافراد والتذكير امارة للمصدر المذكر (١).

فان قلت فان نفس لفظ المصدر قد جاء مؤنثا نحو الزيارة والعيادة والضؤولة والجهومة والمحمية والموجدة والطلاقة والبساطة وهو كثير جدا فاذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثا فما هو فى معناه ومحمول بالتأويل عليه احجى بتأنيثه.

قيل الاصل لقوته احمل لهذا المعنى من الفرع اضعفه وذلك ان الزيارة والعيادة ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها فلحاق التاء لها لا يخرجها عما ثبت فى النفس من مصدريتها وليس كذلك الصفة لانها ليست فى الحقيقة مصدرا وانما هى متأولة عليه ومردودة بالصنعة اليه فلو قيل رجل عدل وامرأة عدلة وقد جرت صفة كما ترى لم يؤمن ان يظن بها انها صفة حقيقية كصعبة من صعب وندبة من ندب وفخمة من فخم ورطبة من رطب فلم يكن فيها من قوة الدلالة على المصدرية ما فى نفس المصدر نحو الجهومة والشهومة والطلاقة والخلافة فالاصول لقوتها يتصرف فيها والفروع لضعفها يتوقف بها ويقتصر على بعض ما تسوغه القوة لاصولها.

فان قلت فقد قالوا رجل عدل وامرأة عدلة وفرس طوعة القياد

وقال

(١) ى « للصدرية والمذكر ».

وقال امية

والحية الحتفة الرقشاء اخرجها من بيتها آمنات الله والكلم

قيل هذا انما خرج على صورة الصفة لانهم لم يؤثروا ان يبعدوا كل البعد عن اصل الوصف الذى بابه ان يقع الفرق فيه بين مذكره ومؤنثه يجرى هذا فى حفظ الاصول والتلفت اليها للباقاة لها والتنبيه عليها مجرى اخراج بعض ٥ المعتل على اصله نحو استحوذ ومجرى اعمال صفته(١) وعدته وان كان قد نقل الى فعُلت لما كان اصله فعَلت وعلى ذلك انث بعضهم فقال خصمة وضيفة وجمع فقال.

يا عين هلا بكيت اربد اذ قمنا وقام الخصوم فى كبد

وعليه قول الآخر.

١٠ اذا نزل الاضياف كان عزورا (٢) على الحى حتى تستقل مراجله

الاضياف هنا بلفظ القلة ومعناها ايضا وليس كقوله (واسيافنا يقطرن من نجدة دما) فى ان المراد بها معنى الكثرة وذلك امدح لانه اذا قرى الاضياف وهم قليل بمراجل الحى اجمع فما ظنك لو نزل به الضيفان الكثيرون .

١٥ فان قيل فلم انث المصدر اصلا وما الذى سوغ التأنيث فيه مع معنى العموم والجنس وكلاهما الى التذكير حتى احتجت الى الاعتذار له بقولك انه اصل وان الاصول تحتمل ما لا تحتمله الفروع ؟

قيل علة جواز تأنيث المصدر مع ما ذكرته من وجوب تذكيره ان المصادر اجناس للمعانى كما ان غيرها اجناس للاعيان نحو رجل وفرس ودار ٢٠ وبستان فكما ان اسماء الاجناس الاعيان قد تأتى مؤنثة الالفاظ ولا حقيقة تأنيث فى معناها نحو غرفة ومشرفة وعلية ومروحة ومقرمة كذلك جاءت ايضا اجناس المعانى مؤنثا بعضها لفظا لا معنى وذلك نحو المحمدة والموجدة والرشاقة ونحوها، نعم واذا جاز تأنيث المصدر وهو على مصدريته غير موصوف

---

(١) لعله « صنعته » - ح (٢) فى اللسان وغيره « عذورا » وهما بمعنى - ح .

به لم يكن تأنيثه وجمعه وقد جرى وصفا وحل المحل الذى من عادته ان يفرق فيه بين مذكره ومؤنثه وواحده وجماعتـه قبيحا ولا مستكرها اعنى ضيفة وخصمة واضيا فا وخصوما وان كان التذكير والافراد اقوى فى اللغـة واعلى فى الصنعة قال تعالى (وهل اتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب) وانما كان التذكير والافراد اقوى من قبل انك لما وصفت بالمصدر اردت المبالغة بذلك وكان من تمام المعنى وكماله ان تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع كما يجب للمصدر فى اول احواله ألا ترى انك اذا انثت وجمعت سلـكت به مسلك الصفة الحقيقية التى لامعنى لمبالغة فيها نحو قائمة ومنطلقة وضاربات ومكرمات فكان ذلك يكون نقضا للغرض اوكالنقض له فلذلك قل حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنثا اومجموعا .

ومما جاء من المصادر مجموعا ومعملا ايضا قولهم (مواعيدعرقوب اخاه بيثرب) ومنه عندى قولهم ـ تركته بملاحس البقر اولادهاـ فالملاحس جمع ملحس ولا يخلو أن يكون مكانا اومصدرا فلا يجوز أن يكون هنا مكانا لانه قد عمل فى الاولاد فنصبها والمكان لايعمل فى المفعول به كما ان الزمان لايعمل فيه ،واذا كان الامر على ما ذكرنا كان المضاف هنا محذوفا مقدرا وكأنه قال تركته بمكان ملاحس البقر اولادها كما ان قوله .

وما هى الا فى ازار وعلقة مغار ابن همام على حى خثعما

محذوف المضاف اى وقت اعارة ابن همام على حى خثعم ألا تراه قد عـداه الى قوله عـلى حى خثعما فملاحس البقر اذن مصدر مجموع يعمل فى المفعول به كما ان مواعيد عرقوب اخاه بيثرب كذلك وهو غريب ،وكان ابو على يورد مواعيد عرقوب اخاه مورد الطريف المتعجب منه ،فاما قوله

كم جربوه فما زادت تجاربهم ابا قدامة الا المجد والفنعا

فقد يجوز أن يكون من هذا وقد يجوز أن يكون ابا قدامة منصوبا بزادت اى فما زادت ابا فدامة تجاربهم اياه الا المجد ،والوجه ان تنصبه بتجاربهم لانها

لانها العامل الاقرب ولانه لواراد اعمال الاول لكان حرى ان يعمل الثانى ايضا فيقول فما زادت تجاربهم اياه ابا قدامة الا كذا كما تقول ضربت فاوجعته زيدا ويضعف ضربت فاوجعت زيدا على اعمال الاول وذلك انك اذا كنت تعمل الاول على بعده وجب اعمال الثانى ايضا لقربه لانه لا يكون الأبعد اقوى حالا من الاقرب، فان قلت أكتفى بمفعول العامل الاول من مفعول العامل الثانى، قيل لك واذا كنت مكتفيا مختصرا فاكتفاؤك باعمال الثانى الاقرب اولى من اكتفائك باعمال الاول الابعد وليس لك فى هذا مالك فى الفاعل لانك تقول لا اضمر على غير تقدم ذكر الا مستكرها فتعمل الاول فتقول قام وقعد اخواك فاما المفعول فمنه بد فلا ينبغى ان يتباعد بالعمل اليه ويترك ما هو اقرب الى المعمول فيه منه .

ومن ذلك فرس وساع، الذكر والانثى فيه سواء وفرس جواد وناقة ضامر وجمل ضامر وناقة بازل وجمل بازل وهو لباب قومه وهى لباب قومها وهم لباب قومهم قال جرير .

تدرى فوق متنيها قرونا على بشر وآنسة لباب

وقال ذو الرمة

سبحلا ابا شرخين احيا بناته مقاليتها فهى اللباب الحبائس

فاما ناقة هجان ونوق هجان ودرع دلاص وادرع دلاص فليس من هذا الباب بل فعال منه فى الجمع تكسير فعال فى الواحد وهو من باب ما اتفق لفظه واختلف تقديره . انتهى.

قلت قد اشتمل هذا الاصل على ثلاثة ابواب باب ما دخلت فيه التاء فى صفة المذكر، وباب ما دخلت فيه التاء فى صفة المؤنث، وباب ما استوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع وها انا اسوق جملا من نظائرها، ذكر نظائر الباب الاول .... (١)

---

(١) فى الاصلين « وبيض له » اى ان المؤلف ترك هنا بياضا .

ورود الوفاق مع وجوب الخلاف

قال ابن جنى هذا الباب ينفصل من الذى قبله بان ذاك تبع فيه اللفظ اليس وفقانه نحو رجل نسابة وامرأة عدل وهذا الباب ليس بلفظ تبع لفظابل هو قائم برأسه وذلك قولهم غاض الماء وغضته سووا فيه بين المتعدى وغير ٥ المتعدى ، ومثله جبرت يده وجبرتها ، وعمر المنزل وعمرته ، وسار الدابة وسرته، ودان الرجل ودنته من الدين فى معنى ادنته وعليه جاء مديون فى لغة بنى تميم،وهلك الشيء وهلكته قال العجاج (ومهمه هالك من تعرجا) فيه قولان احدهما ان هالكا بمعنى مهلك اى مهلك من تعرج فيه،والآخر ومهمه هالك المتعرجين فيه كقولك هذا رجل حسن الوجه فوضع من موضع الالف ١٠ واللام ، ومثله هبط الشيء وهبطته قال .

ما راعنى الاجناح هابطا على البيوت قوطه العلابطا

اى مهبطا قوطه ويجوز أن يكون اراد هابطا بقوطه فلما حذف حرف الجر نصب الفعل ضرورة والاول اقوى ، فاما قوله تعالى (وان منها لما يهبط من خشية الله) فاجود القولين فيه ان يكون معناه وان منها لما يهبط من نظر اليه ١٥ لخشية الله وذلك ان الانسان اذا فكر فى عظم هذه المخلوقات تضاءل وخشع وهبطت نفسه لعظم ما شاهد فنسب الفعل الى تلك الحجارة لما كان الخشوع والسقوط مسببا عنها وحادثا لاجل النظر اليها كقوله تعالى (وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى) وانشدوا قول الآخر .

فاذكرى موقفى اذا التقت الخيل وسارت الى الرجال الرجالا

٢٠ اى سارت الخيل الرجال الى الرجال وقد يجوز أن يكون اراد وسارت الى الرجال بالرجال فحذف حرف الجر فنصب والاول اقوى وقال زهير (١) .

فلا تغضبا من سيرة انت سرتها فاول راض سنة من يسيرها

---

(١) البيت مشهور لخالد بن زهير الهذلى انظر اللسان (س ى ر) .

ورجنت

ورجنت الدابة بالمكان اذا اقامت فيه ورجنتها، وعاب الشيء وعبته، وهجمت على القوم وهجمت غيري عليهم ايضا، وعفا الشيء كثر وعفوته كثرته، وفغر فاه وفغر فوه، وشحا فاه وشحا فوه، وعثمت يده وعثمتها اى جبرتها على غير استواء، ومد النهر ومددته قال تعالى (والبحر يمده من بعده سبعة ابحر) قال الشاعر (ماء خليج مده خليجان) وسرحت الماشية وسرحتها، وزاد الشيء وزدته، وذرا الشيء وذروته اطرته، وخسف المكان وخسفه الله، ودلع لسانى ودلعته، وهاج القوم وهجتهم، وطاخ الرجل وطخته اى الطخته بالقبيح فى معنى اطخته، ووفر الشيء يفرو وفرته، وقال الاصمعى رفع البعير ورفعته فى السير المرفوع، وقالوا نفى الشيء ونفيته اى ابعدته قال القطامى (فاصبح جاراكم قتيلا ونافيا) ونحوه نكزت البئر ونكزتها اى اقللت ماءها، ونزفت ونزفتها، فهذا كله شاذ عن القياس وان كان مطردا فى الاستعمال الا ان له عندى وجها لأجله جاز وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه فانما الفعل فيه شيء اعيره واعطيه واقدر عليه فهو وان كان فاعلا فانه لما كان معانا مقدرا صار كأن فعله لغيره ألا ترى الى قوله تعالى (وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى) وقد قال قوم ـ يعنى اهل السنة فان ابن جنى كان معتزليا كشيخه الفارسى ـ ان الفعل لله وان العبد مكتسب فلما كان قولهم غاض الماء وغضته ان غيره اغاضه وان جرى لفظ الفعل له تجاوزت العرب ذلك الى ان اظهرت هناك فعلا بلفظ الاول متعديا لانه قد كان فاعله فى وقت فعله اياه انما هو معان عليه فخرج اللفظان لما ذكرناه خروجا واحدا فاعرفه انتهى.

ورود الشيء على خلاف العادة

قال ابن جنى المعتاد المألوف فى اللغة انه اذا كان فعل غير متعد كان افعل متعديا لان هذه الهمزة اكثر ما تجيء للتعدية وذلك نحو قام زيد واقمت زيدا وقعد بكر واقعدت بكرا فان كان فعل متعديا الى مفعول واحد فنقلته بالهمزة صار متعديا الى اثنين نحو طعم زيد خبزا واطعمته خبزا وعطا بكر درهما واعطيته درهما.

فاما كسي زيد ثوبا وكسوته ثوبا فانه وان لم ينقل بالهمزة فانه نقل بالمثال
الاترا ه نقل من فعل الى فعل وانما جاز نقله بفعل لما كان فعل وافعل كثيرا
مايعتقبان على المعنى الواحد نحو جد فى الامر وأجد وصددته عن كذا واصددته
وقصر عن الشيء واقصر، وسحته الله واسحته ونحو ذلك فلما كانت فعل وافعل
٥ على ما ذكرنا من الاعتقاب والتعاوض ونقل بافعل نقل ايضا فعل بفعل نحو
كسي زيد وكسوته وشترت عينه وشترتها وغارت عينه وغرتها ونحو ذلك هذا
هو الحديث ان تنقل بالهمزة فيحدث النقل تعديا لم يكن قبله غير أن ضربا من
اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة مخالفة فتجد فعل فيها متعديا وافعل غير
متعد وذلك قولهم أجفل الظليم وجفلته، وأشنق البعير وشنقته، وأنزفت البئر اذا
١٠ ذهب ماؤها ونزفتها، وأقشع الغيم وقشعته الريح، وأنسل ريش الطائر ونسلته،
وأمرت الناقة اذا درلبنها ومريتها، ونحو من ذلك الوت الناقة بذنبها والوت ذنبها،
وصر الفرس اذنه واصر باذنه، وكبه الله على وجهه واكب هو، وعلوت
الوسادة واعليت عليها، فهذا نقض عادة الاستعمال لان فعلت فيه متعد وافعلت
غير متعد.

١٥ وعلة ذلك عندى انه جعل تعدى فعلت وجمود افعلت كالعوض لفعلت
من غلبة افعلت لها على التعدى نحو جلس واجلسته ونهض وانهضته كما جعل
قلب الياء واوا فى التقوى والرعوى والتنوى والفتوى عوضا للواو من كثرة
دخول الياء عيلها وكما جعل لزوم الضرب الاول من المنسرح لمفتعلن وحظر
مجيئه تاما اومخبونا بل توبعت فيه الحركات الثلاث البتة تعويضا للضرب من
٢٠ كثرة السواكن فيه نحو مفعولن ومفعولات ومستفعلات ونحو ذلك مما التقى
فى آخره من الضروب ساكنان، ونحو من ذلك ماجاء عنهم من افعلته فهو مفعول
وذلك نحو احببته فهو محبوب، واجنه الله فهو مجنون، وازكه الله فهو مزكوم،
واكزه الله فهو مكزوز، واقره الله فهو مقرور، وآرضه الله فهو مأروض،
واملأه الله فهو مملوء، واضأده فهو مضؤود، واحمه من الحمى فهو محموم، واهمه من

الهم فهو مهموم ، وازعقه فهو مزعوق اى مذعور ، ومثله قوله .

اذا ما استحمت ارضه من سمائه   جرى وهو مودوع وواعده صدق

وهو من اودعته وينبغى ان يكون جاء على ودع واما احزنه الله
فهو محزون فقد حمل على هذا غير أنه قد قال ابو زيد يقولون الامر يحزننى
ولا يقولون حزننى الا ان مجيء المضارع يشهد للماضى فهذا امثل مما مضى وقد ٥
قالوا ايضا فيه محزن على القياس ، ومثله قولهم محب قال عنترة .

ولقد نزلت فلا تظنى غيره   منى بمنزلة المحب المكرم

وقال الآخر

ومن يناد آل يربوع يجب   ياتك منهم خير فتيان العرب
المنكب الايمن والردف المحب ١٠

وقال

لأنكحن ببه   جارية خدبه
مكرمة محبه

قالوا وعلة ما جاء من افعلته فهو مفعول نحو اجنه الله فهو مجنون(١)
واسله فهو مسلول وبابه انهم جاؤا به على فعل نحو جن فهو مجون وزكم فهو ١٥
مزكوم وسل فهو مسلول وكذلك بقيته .

فان قيل وما بال هذا خالف فيه الفعل مسندا الى الفاعل صورته
مسندا الى المفعول وعادة الاستعمال خلاف هذا وهو ان يجيء الضربان
معافى عدة واحدة نحو ضربته وضرب واكرمته واكرم وكذلك معاذ هذا الباب .

قيل ان العرب لما قوى فى انفسها امر المفعول حتى كاد يلحق عندها ٢٠
برتبة الفاعل وحتى قال سيبويه فيهما وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم خصوا
المفعول اذا اسند الفعل اليه بضربين من الصنعة احدهما تغيير صيغة المثال مسندا
الى المفعول عن صورته مسندا الى الفاعل والعدة واحدة وذلك نحو ضرب زيد
وضرب وقتل واكرم واكرم ودحرج ودحرج ، وقتل والآخر انهم لم يرضوا

(١) ى — احبه الله فهو محبوب

ولم يقنعوا بهذا القدر من التغيير حتى تجاوزوه الى ان غيروا عدة الحروف مع ضم اوله كما غيروا فى الاول الصورة والصيغة وحدها وذلك قولهم واحببته احب وازكمه الله وزكم واضأده وضئد واملأه وملىء .

قال ابو على فهذا يدلك على تمكن المفعول عندهم وتقدم حاله فى انفسهم اذ افردوه بان صاغوا الفعل له صيغته مخالفة لصيغته وهو للفاعل وهذا ضرب من تدريج اللغة الاترى انهم لما غيروا الصيغة والعدة واحدة فى نحو ضرب وضرب وشرب وشرب تدرجوا من ذلك الى ان غيروا الصيغة مع نقصان العدة نحو ازكمه الله وزكم وآرضه الله وارض فهذا كقولهم فى حنيفة حنفى لما حذفوا هاء حنيفة حذفوا ايضا ياءها ولما لم يكن فى حنيف تاء تحذف فتحذف لها الياء صحت الياء فقالوا فيه حنيفى ، وهذا الموضع هو الذى دعا ثعلبا فى كتاب (فصيحه) ان افرد له بابا فقال هذا باب فعل بضم الفاء نحو قولك عنيت بحاجتك وبقية الباب انما غرضه فيه ايراد الافعال المسندة الى المفعول ولا تسند الى الفاعل فى اللغة الفصيحة الاترى انهم يقولون نخى زيد من النخوة ولا يقال نخاه كذا ويقولون امتقع لونه ولا امتقعه كذا ويقولون انقطع بالرجل ولا يقولون انقطع به كذا فلهذا جاء بهذا الباب اى ليريك افعالا خصت بالاسناد الى المفعول دون الفاعل كما خصت افعال بالاسناد الى الفاعل دون المفعول نحو قام زيد وقعد جعفر وذهب وانطلق ولو كان غرضه ان يريك صور مالم يسم فاعله مجملا غير مفصل على ما ذكرنا لأورد فيه نحو ضرب وركب واكرم واستقصى وهذا يكاد يكون الى مالا نهاية له فاعرف هذا الغرض فانه اشرف من حفظ مائة ورقة لغة .

ونظير مجىء اسم المفعول هنا على حذف الزيادة نحو احببته فهو محبوب مجىء اسم الفاعل على حذفها ايضا وذلك نحو قولهم اورس الرمث فهو وارس وايفع الغلام فهو يافع وابقل المكان فهو باقل .

قال تعالى (وارسلنا الرياح لواقح) وقياسه ملاقح لان الريح تلقح السحاب

السحاب فتستدره وقد يجوز أن يكون على لقحت هى فاذا لقحت فزكت القحت السحاب فيكون هذا مما اكتفى فيه بالسبب من المسبب وقد جاء عنهم مبقل حكاها ابو زيد وقال دؤاد بن ابى دؤاد .

اعاشنى بعدك واد مبقل آكل من حوذانه وانسل

وقد جاء ايضا حببته قال . ٥

ووالله لولا تمرة ما حببته ولا كان ادنى من عبيد ومشرق

ونظير مجىء اسم الفاعل والمفعول جميعا على حذف الزيادة مجىء المصدر ايضا على حذفها نحو قولهم جاء زيد وحده، فأصل هذا واحدته بمرورى ايحادا ثم حذفت زيادتاه فجاء على انفعل ومثله قولهم عمرك الله لا فعلت اى عمرتك الله تعميرا ، وقوله (قيد الاوابد هيكل) اى تقييد الاوابد ثم حذف ١٠ زائدتيه وان شئت قلت وصف بالجوهر لما فيه من معنى الفعل نحو قوله .

فلولا الله والمهر المفدى لرحت وانت غربال الاهاب

فوضع الغربال موضع المخرق وقوله (مثبرة العرقوب اشفى المرفق) اى حادة المرفق وهو كثير فاما قوله (وبعد عطائك المائة الرتاعا) فليس على حذف الزيادة ألاترى ان فى عطاء الف فعال الزائدة ولو كان على حذف الزيادة ١٥ لقال وبعد عطوك ليكون كوحده .

ولما كان الجمع مضارعا للفعل بالفرعية فيهما جاءت فيه ايضا الفاظ على حذف الزيادة التى كانت فى الواحد وذلك نحو قولهم كروان وكروان وورشان وورشان فجاء هذا على حذف زائدتيه حتى كأنه صار الى فعل فجرى مجرى خرب وخربان وبرق وبرقان قال ذو الرمة . ٢٠

من آل ابى موسى ترى الناس حوله كأنهم الكروان ابصرن بازيا

ومنه تكسيرهم فعالا على افعال حتى كأنه صار الى فعل نحو جواد واجواد وعياء واعياء وحياء واحياء (ومن ذلك) قولهم نعمة وانعم وشدة واشد فى قول سيبويه جاء ذلك على حذف التاء كقولهم ذئب واذؤب وقطع

واقطع وضرس واضرس وذلك كثير جدا وما يجيء مخالفا ومنتقضا اوسع من ذلك الا ان لكل شيء منه عذرا وطريقا .

وفصل للعرب ظريف وهو اجماعهم على عين مضارع فعلته اذا كان من فاعلني مضمومة البتة وذلك نحو قولهم ضاربني فضربته اضربه وعالمني فعلمته ٥ اعلمه وعاقلني من العقل فعقلته اعقله وكارمني فكرمته اكرمه وفاخرني ففخرته افخره وشاعرني فشعرته اشعره وحكى الكسائي فاخرني ففخرته افخره بفتح الخاء وحكاها ابوزيد افخره بالضم على الباب كل هذا اذا كنت اقوم بذلك الامر منه .

ووجه استغرابنا له ان خص مضارعه بالضم وذلك انا قدد للنا على ان ١٠ قياس باب مضارع فعل ان يأتي بالكسر نحو ضرب يضرب وبابه واريناوجه دخول يفعل على يفعل فيه فكان الاحجى به هنا اذا اريد الاقتصار به على احد وجهيه ان يكون ذلك الوجه هو الذي كان القياس مقتضيا له في مضارع فعل وهو يفعل بكسر العين وذلك ان العرف والعادة اذا اريد الاقتصار على احد الجائزين ان يكون ذلك المقتصر عليه هواقيسهما فيه ألاتراك تقول في تحقير اسود ١٥ وجدول اسيد وجديل بالقلب وتجيز من بعد الاظهار أن تقول اسيود وجديول فاذا صرت الى باب مقام ومجوز اقتصرت على الاعلال البتة فقلت مقيم ومجيز فاوجبت اقوى القياسين لا اضعفهما وكذلك نظائره .

فان قلت فقد تقول فيها رجل قائم وتجيز فيه النصب فتقول فيها رجل قائما فاذا قدمت اوجبت اضعف الجائزين فكذلك ايضا يقتصر في هذه الافعال ٢٠ نحو اكرمه واشعره على اضعف الجائزين وهو الضم .

قيل هذا ابعاد في التشبيه وذلك انك لم توجب النصب في قائم من قولك فيها رجل قائما وقائما هذا متأخر عن رجل في مكانه في حال الرفع وانما اقتصرت على النصب فيه لما لم يجز فيه الرفع اولم يقو فجعلت اضعف الجائزين واجبا ضرورة لا اختيارا وليس كذلك كرمته اكرمه لانه لم ينقص شيء عن

موضعه

موضعه ولم يقدم ولم يؤخر فلو قيل كرمته اكرمه لكان كشتمته اشتمه وهزمته اهزمه .

وكذلك القول فى نحو قولنا ما جاء نى الا زيدا احد فى ايجاب نصبه وقد كان النصب لو تأخر اضعف الجائزين فيه اذا قلت ماجاء نى احد الا زيدا الحال فيهما واحدة وذلك انك لما لم تجد مع تقديم المستثنى ما تبدله منه عدلت ٥ به للضرورة الى النصب الذى كان جائزا فيه متأخرا هذا كنصب فيها قائما رجل البتة والجواب عنهما واحد .

واذا كان الامر كذلك فقد وجب البحث عن علة مجيء هذا الباب فى الصحيح كله بالضم وعلته عندى ان هذا موضع معناه الاعتلاء والغلبة فدخله لذلك معنى الطبيعة التى تغلب ولا تغلب وتلازم ولا تفارق وتلك الافعال بابها فعل ١٠ يفعل كفقه يفقه اذا اجاد الفقه وعلم يعلم اذا اجاد العلم ، وروينا عن احمد بن يحيى عن الكوفيين ضربت اليد يده على وجه المبالغة وكذلك نعتقد نحن ايضا فى الفعل المبنى منه فعل التعجب انه قد نقل عن فعل وفعل الى فعل حتى صارت له صفة التمكن والتقدم ثم بنى منه الفعل فقيل ما افعله نحو ما اشعره انما هو من شعر وقد حكاها ايضا ابو زيد وكذلك ما اقتله واكفره هو عندنا من قتل وكفر ١٥ تقديرا وان لم يظهر الى اللفظ استعمالا فلما كان قولهم كارمنى فكرمته اكرمه وبابه صائرا الى معنى فعلت افعل اتاه الضم من هناك فاعرفه .

فان قلت فهلا لما دخله هذا المعنى تمموا فيه الشبه فقالوا كرمته اكرمه وفخرته افخره .

قيل منع من ذلك ان فعلت لا يتعدى الى المفعول به ابدا ويفعل ٢٠ قد يكون فى المتعدى كما يكون فى غيره كسلبه يسلبه وجلبه يجلبه فلم يمنع من المضارع ما منع من الماضى فأخذوا منهما ماساغ واجتنبوا ما لم يسغ .

فان قلت فقد قالوا قاضانى فقضيته اقضيه وساعانى فسعيته اسعيه .

قيل لم يكن من يفعله هنا بد مخافة ان يأتى على يفعل فتنقلب اليـاء

واوا وهذا مرفوض فى هذا النحو من الكلام وكما لم يكن من هذا بد هنا لم يجئ ايضا مضارع فعل منه مما فاؤه واو بالضم بل جاء بالكسر على الرسم وعادة العرب فقالوا واعدنى فوعدته اعده وواجلنى فوجلته اجله وواضأنى فوضأته اضؤه فهذا كوضعته فى هذا الباب اضعه .

٥ ويدلك على ان لهذا الباب اثر فى تغيير باب فعل فى مضارعه قولهم ساعانى فسعيته اسعيه ولم يقولوا اسعاه على قولهم سعى يسعى لما كان مكانا قد رتب وقرر وزوى عن نظيره فى غير هذا الموضع .

فان قلت فهلا غير واما فاؤه واو كما غير واما لامه ياء فيما ذكرت فقالوا واعدنى فوعدته اوعده لما دخله من المعنى المتجدد .

١٠ قيل فعل مما فاؤه واو لا يأتى مضارعه ابدا بالضم انما هو بالكسر نحو وجد يجد ووزن يزن وبابه وما لامه ياء فقد يكون على يفعل كيرمى ويقضى وعلى يفعل كيرعى ويسعى فامر الفاء اذا كانت واوا فى فعل اغلظ حكما من امر اللام اذا كانت ياء فاعرف ذلك فرقا .

الوصلة

١٥ من ذلك ذو دخلت وصلة الى وصف الاسماء بالاجناس ، ونظيرها الذى واخواته دخلت وصلة الى وصف المعارف بالجمل ، واى وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام ، واسم الاشارة وصلة الى نقل الاسم من تعريف العهد الى تعريف الحضور والاشارة .

مثال ذلك ان يكون بحضرتك شخصان فتريد الاخبار عن احدهما ولابد

٢٠ من تعريفه وليس بينك وبين المخاطب فيه عهد فتدخل فيه الالف واللام فاتى باسم الاشارة وصلة الى تعريفه ونقله من تعريف العهد الى تعريف الحضور فتقول هذا الرجل فعل او يفعل ، ذكر ذلك كله ابن يعيش فى (شرح المفصل) قال ويجوز أن يتوصل بهذا الى نداء مافيه الالف واللام فتقول يا هذا الرجل كما تقول يا ايها الرجل وقد يجوز أن لا تجعله وصلة فتقول يا هذا فاذا جعلته

وصلة

وصلة لزمته الصفة وإذا لم تجعله وصلة لم تلزمه الصفة .

ومن ذلك قول بعضهم ان اياوصلة الى اللفظ بالمضمر الذى هو الياء والكاف والهاء لما اريد فصلها عن العامل إمابالتقديم اوبالتأخير ولم تكن مما تقوم بانفسها لضعفها وقلها ادغمت با يا وجعلت وصلة الى اللفظ بها فـا يا عندهم اسم ظاهر يتوصل به الى المضمر كما ان كلا اسم ظـاهر يتوصل به الى المضمر فى ٥ قولك كلاهما قال ابن يعيش وهذا القول واه لان كلا تضاف الى الظاهر كما تضاف الى المضمر ولو كانت كلا وصلة الى المضمر لم تضف الى غيره .

وفى (امالى ابن الحاجب) اى جىء بها متوصلا بها الى نداء مافيه الالف واللام لانها مبهمة يصح تفسيرها بكل ما فيه الالف واللام والغرض هنا ان يأتى مافيه الالف واللام تفسيرا لها فلما كانت كذلك صلحت لهذا المعنى ١٠ والذى يدل على ذلك ان اسماء الاشارة لما كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموقع فقيل يا هذا الرجل ويا هؤلاء الرجال .

وفى (شرح المفصل) للاندلسى اعلم ان ذوانما استعمل فى الكلام وصلة الى الوصف باسماء الاجناس كما وضع الذى وصلـة الى وصف المعارف بالجمل فارادوا ان يقولوا ازيد المال فوجد واهذا يقبح فى اللفظ والمعنى اما اللفظ ١٥ فلانهم جعلوا ما ليس بمشتق مشتقا لان الصفة حقها ان تكون مشتقة واما قبحه من حيث المعنى فلانهم جعلوا ما كان قويا ضعيفا لان الاجناس هى القوية فلما جعلوها صفة صارت ضعيفة لانها مقدمة فى الرتبة لجنسيتها فجعلوها متأخرة تابعة بعد أن كانت متبوعـة فلما اجتمع فيها هذا القبح اللفظى والمعنوى جاؤا باسم يكون معناه فيما بعده فجعلوه صفة فى اللفظ وهم مريدون الصفـة باسم الجنس ٢٠ الذى بعده لانه قد زال القبح اللفظى وبقى الآخر لم يمكنهم ازالته فلهذا لم يضف الى مضمر لان المضمر لا يوصف به البتة .

الوصل

مما تجرى فيه الاشياء على اصولها والوقف مما تغير فيه الاشياء عن

اصولها .

ذكر هذه القاعدة ابن جنى فى (سر الصناعة) قال ألاترى ان من قال من العرب فى الوقف هذا بكر ومررت ببكر فنقل الضمة والكسرة الى الكاف فى الوقف فانه اذا وصل اجرى الامر علـى حقيقته فقال هذا بكر ومررت ببكر وكذلك من قال فى الوقف هذا خالد فانه اذا وصل خفف اللام قال وبذلك استدل على ان التاء فى نحو قائمة هى الاصل والهاء فى الوقف بدل منها .

وقال ابن القيم فى (البدائع) الوصلات فى كلامهم التى وضعوها للتوصل بها الى غيرها خمسة اقسام .

احدها ، حروف الجر وضعوها ليتوصلوا بالافعال الى المجرور بها ولولاها لما نفذ الفعل اليها ولا باشرها .

الثانى حرف ها التى للتنبيه وضعت ليتوصل بها الى نداء مافيه ال .

الثالث ذو وضعوه وصلة الى وصف النكرات باسماء الاجناس غير المشتقة .

الرابع ، الذى وضعوه وصلة الى وصف المعارف بالجمل ولولاها لما جرت صفات عليها .

الخامس الضمير الذى يربط الجمل الجارية علـى المفردات احوالا واخبارا وصفات وصلات فان الضمير هو الوصلة الى ذلك .

وضع الشىء موضع الشىء او اقامته مقامه لا يؤخذ بقياس

ذكر هذه القاعدة ابن عصفور فى (شرح الجمل) وبنى عليها ان الصحيح ان الاغراء وهو وضع الظرف او المجرور موضع فعل الامر لايجوز الافيما سمع عن العرب نحو عليك وعندك ودونك ومكانك ووراءك وامامك واليك ولذلك ورد قول من اجاز الاغراء لسائر الظروف والمجرورات ، وبنى عليها ايضا ان المصدر الموضوع موضع اسم الفاعل او اسم المفعول لايطرد بل يقتصر على

على ماسمع منه

وضع الحروف غالبا لتغيير المعنى لا اللفظ

ذكر هذه القاعدة ابن عمرون وبنى عليها ترجيح قول من قال ان لم دخلت على المضارع فقلبت معناه الى الماضي وتركت لفظه على ما كان عليه وضعف قول من قال انها دخلت على الماضي فقلبت لفظه الى المضارع وتركت المعنى على ما كان عليه .

حرف لا

لا يجتمع اداتان لمعنى

ومن ثم لا يجتمع(١) بين ال والاضافة لانهما اداتا تعريف، ولا بين ال وحروف النداء لذلك ايضا، ولا بين حرف من نواصب المضارع وبين حرف تنفيس لان الجميع ادوات استقبال، ولا بين كى اذا كانت جارة واللام بخلاف ما اذا كانت ناصبة ، ولا بين كى اذا كانت ناصبة وان فلا يقال جئت كى ان ازورك خلافا للكوفيين، ولا بين اداتى استثناء لا يقال قام القوم الاخلا زيدا ولا الاحاشا زيدا قاله ابن السراج (فى الاصول) قال الا ان يكون الثانى اسما نحو الا ماخلا زيدا والا ماعدا فانه يجوز .

وفى بعض حواشى (الكشاف) لا يجمع بين اداتى تعدية فلا يقال اذهبت بزيد بل إما الهمزة او الباء، ومن ثم ايضا رد قول الاخفش فى نحو حواء ان الالف والهمزة معا للتأنيث لانه لا يوجد فى كلامهم ما انث بحرفين ، واذا دخلت الواو على لكن انتقل العطف اليها وتجردت لكن للاستدراك كما ان حرف الاستفهام اذا دخل على ما يدل على الاستفهام خلع دلالة الاستفهام كما فى قوله (أهل رأونا بسفح القاع ذى الاكم) فان هل بمعنى قد وكما فى قوله (ام كيف ينفع ما يعطى العلوق به) فان ام خلعت من دلالة الاستفهام وتجردت للعطف بمعنى بل ولا يجوز تجريد كيف دون ام لان تجريدها عن

---

(١) كذا

الاستفهام يزيل عنها علة البناء فيجب اعرابها – ذكره فى (البسيط) .

وقال ابن يعيش الدليل على ان الف ارطى للالحاق لا للتأنيث انه سمع عنهم ارطاة بالحاق تاء التانيث ولو كانت للتانيث لم يدخلها تأنيث آخر لانه لا يجمع بين علامتى تأنيث .

٥ وقال (يونس و – ١) ابن كيسان والزجاج والفارسى إما ليست عاطفة لانها تقترن بالواو وهى حرف عطف ولا يجتمع حرفا عطف واختاره ابو البقاء وابن مالك والشلوبين وابن عصفور والاندلسى والسخاوى والرضى

وقال ابن الحاجب فى (شرح المفصل) لم يعد الفارسى إما من حروف العطف لدخول العاطف عليها وقد ثبت انهم لايجمعون بين حرفى عطف .

١٠ وقال ابن السراج ليس إما بحرف عطف لان حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض فان وجدت شيئا من ذلك فى كلامهم فقد خرج احدهما عن ان يكون حرف عطف نحو قولك ما زيد ولا عمرو فلا فى هذه المسئلة ليست عاطفة انما هى نافية .

١٥ وقال الشلوبين انما حذفت تاء التأنيث من نحو مسلمة فى الجمع بالالف والتاء نحو مسلمات لانها لو لم تحذف لاجتمع فى الاسم علامتا تأنيث وهم يكرهون ذلك .

وقال ابن هشام فى (تذكرته) لا يجوز كسرت(٢) از يد رباعيتين علياتين وسفلاتين لان فيهما الجمع بين الالف والتاء واجتماع علامتى تأنيث

٢٠ لا يجوز . انتهى .

وقد استشكل جمع علامتى تأنيث فى احدى عشرة وثنتى عشرة قال فى (البسيط) وجواب الاشكال من ثلاثة اوجه ، احدها انهما اسمان فى الاصل فانفرد كل واحد منهما بما يستحقه فى الاصل وانما الممتنع اجتماع علامتى تأنيث فى كلمة واحدة ، الثانى ان الف احدى للالحاق كالف معزى الا ان التركيب منع من تنوينها والتاء فى ثنتين للالحاق بجندع(٣) وحمل اثنتان عليها

---

(١) من ى (٢) فى الاصلين «كسرت» كذا – ح . (٣) كذا

عليها لكونهما بمعنى واحد (الثالث) ان علامتى التأنيث فى احدى عشرة
مختلفتان لفظا وانما المتمتنع اتفاق لفظهما والتاء فى اثنتين بدل من لام الكلمة فلم
تتمحض للتأنيث حتى يحصل بذلك الجمع بين علامتى تأنيث .

ومن فروع القاعدة ايضا تأخيرهم لام الابتداء الى خبر إن وكان
حقها ان تكون فى اول الجملة وصدرها لكنهم كرهوا توالى حرفين لمعنى واحد ٥
وهو التأكيد ذكره ابن جنى، وقال فى موضع آخر ليس فى الكلام اجتماع حرفين
لمعنى واحد لان فى ذلك نقضا لما اعتزم عليه من الاختصار فى استعمال الحروف
الا فى التأكيد كقوله (وما ان لا تحاك لهم ثياب) فان ما وحدها للنفى وان ولا معا
للتوكيد، قال ولا ينكر اجتماع حرفين للتأكيد لجملة الكلام لانهم اكدوا باكثر
من الحرف الواحد فى قولهم لتقومن فاللام والنون جميعا للتأكيد وقوله تعالى ١٠
(فاما ترين من البشر احدا) فما والنون جميعا للتأكيد .

وقال ابن الحاجب فى (شرح المفصل) قول الفراء فى ان الواقعة
بعد ما النافية انهما حرفا نفى ترادفا كترادف حرفى التوكيد فى قولك ان زيدا لقائم
ليس بالجيد لانه لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد ومثل ان زيدا لقائم قد فصل
بينهما لذلك . ١٥

وقال ابن القواس فى (شرح الكافية) لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى
واحد من غير فاصل ولذلك جاز إن زيدا لقائم وامتنع ان لزيدا قائم .

وقال ابن اياز انما لم تعدل لام المعرف بلام الجنس وان كان فى المعنى
نكرة لان لام الجنس تقبل الاستغراق وكذلك لا فلو اعملوها فى المعرف بها
لجمعوا بين حرفين متفقين فى المعنى وذلك ممنوع عندهم . ٢٠

وقال الشلوبين النحويون يقولون ان حروف المعانى انما هى مختصر
الافعال فهى نائبة مناب الافعال تعطى من المعنى ما تعطيه الافعال الا ان الافعال
اختصرت بالحروف فان الافعال تقتضى ازمنة وامكنة واحداثا ومفعولين
وفاعلين ومحالا لافعالهم وغير ذلك من معمولات الافعال فاختصر ذلك كله بأن

جعل فى مواضعها ما لا (١) يقتضى شيئا من ذلك ولذلك كرهوا ان يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ولم يكرهوا ذلك فى الاسماء والافعال لان ذلك نقيض ما وضعت عليه من الاختصار، قال وبهذا يبطل قول من قال ان الاسماء الستة وامرأ وابنما معربة بشيئين من مكانين لان العرب اذا كانت لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد
٥ لكونه نقيض موضوعها من الاختصار فلأن لا تفعل ذلك فى الحركة احق واولى لان الحركة اخصر من الحرف .

وقال ابن الدهان فى (الغرة) فان قيل فهلا جاز إن لزيدا قائم بالجمع بينهما لانهما للتأكيد كما جمع بين تأكيدين فى اجمع واكتع ؟ فالجواب ان الغرض فى هذه الحروف الدوال على المعانى انما هو التخفيف والاختصار فلا وجه للجمع
١٠ بين حرفين لمعنى اذ فيه نقض الغرض واذا تباعد عنه استجيز الجمع بينهما كما جمع بين حرف النداء والاضافة ويمتنع الجمع بينه وبين لام التعريف .

لا يجتمع الفان

قال ابن الخباز اذا وقفت على المقصور وقفت عليه بالالف التى هى بدل من التنوين فتقول رأيت عصا فهذه الالف كالالف فى رأيت زيدا وكان
١٥ معك فى التقدير الفان بدل من واو وبدل من التنوين فحذفت احداهما لئلا يجتمع الفان، قال وجاء رجل الى ابى اسحاق الزجاج فقال له زعمتم انه لايمكن الجمع بين الفين فقال نعم ، فقال انا اجمع فقال له اجمع فقال ما و مد صوته فقال له الزجاج حسبك ولو مددت صوتك من غدوة الى العصر لم تكن الا الفا واحدة. قال وكانت الاولى اولى بالحذف لان الطارئ يزيل حكم الثابت .
٢٠ ومن فروع هذه القاعدة اذا جمع المقصور بالالف والتاء قلبت الفه ياء كقولك فى حبلى حبليات لانه لايجتمع الفان وحذفها هنا غير ممكن .

لا يجتمع خطابان فى كلام واحد

قال ابو على فى (التذكرة) الدليل على هذا الاصل قولهم أرأيتك زيدا

---

(١) كذا ما فعل

ما فعل ألاترى ان كاف الخطاب لما لحقت الفعل خلع الخطاب من التاء والدليل على خلع الخطاب من التاء لدخول الكاف وما يتعلق بها من تثنية وجمع وتأنيث وتذكير أن التاء فى جميع الاحوال على صورة واحدة فلايجوز على هذا يا غلامك لان الغلام مخاطب والكاف خطاب آخر وهى غير الغلام فقد حصل فى الكلام خطابان فامتنع لذلك ولو قال يا ذاك كان ذا قد وقع موقع الخطاب فاذا وصل بالكاف لم يكن حسنا وهو اشبه من الاول لان ذا هو الكاف وليس الغلام الكاف قال وقد عمل ابو الحسن فى (المسائل الكبير) ابوابا ومسائل وهذا اصل تلك المسائل عندى هذا كله كلام ابى على.

وفى (اللمع الكاملية) لموفق الدين عبد اللطيف البغدادى فان قيل قولهم ارأيتك كيف جمعوا بين التاء والكاف وهما جميعا للخطاب وهم لايجمعون بين حرفين لمعنى واحد قيل ان التاء ضمير مجرد عن الخطاب والكاف خطاب مجرد عن الضمير فكل منهما خلع منه معنى وبقى عليه معنى.

وقال الابذى فى (شرح الجزولية) لم يجمع بين حرف النداء وضمير الخطاب لان احدهما يغنى عن الآخر.

لا تنقض مرتبة الالأمر حادث

قاله ابن جنى فى (الخصائص) وجعل منه امتناع تقديم الفاعل فى نحو ضرب غلامه زيدا، والمبتدأ فى نحو عندك رجل، ووجوب تقديم المفعول اذا كان اسم استفهام اوشرط لما طرأ فيها.

لا يقع التابع فى موضع لا يقع فيه المتبوع

ذكر هذه القاعدة ابو البقاء فى (التبيين) وبنى عليها جواز تقديم خبر ليس عليها عند جمهور البصريين لتقدم معمول الخبر فى قوله تعالى (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه لان المعمول تابع للعامل ولا يقع التابع فى موضع لا يقع فيه المتبوع.

حرف الياء

يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الاوائل

ومثله قولهم يحتمل فى التابع مالا يحتمل فى المتبوع. من فروع ذلك ظهور أن مع المعطوف على منصوب حتى كقوله.

٥ حتى يكون عزيزا فى نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار

وان كان لايجوز ظهورها بعد حتى لأن الثوانى تحتمل مالا تحتمل الاوائل.

وقال فى (البسيط) جوز الفراء اضافة اسم الفاعل المعرف بأل اذا كان للحال او الاستقبال نحو الضارب زيد الآن او غدا (واحتج - ١) بالقياس

١٠ على قول الشاعر (الواهب المائة الهجان وعبدها).

والجواب انه يحتمل فى التابع مالا يحتمل فى المتبوع بدليل قولهم رب شاة وسخلتها ورب لا تدخل على معرفة واذا عطف غير العلم على العلم نحو مررت بزيد واخيك فنقل ابن بابشاذ جواز حكايته لان المتبوع تجوز حكايته فحكى التابع تبعاله.

١٥ ونقل ابن الدهان منعها لان التابع لاتجوز حكايته ولايمكن حكاية احدهما بدون الآخر فغلب جانب المنع اما عكس ذلك نحو مررت باخيك وزيد فلاتجوز فيه الحكاية اتفاقا بل يجب الرفع فيقال من اخوك وزيد لان المتبوع لاتجوز حكايته فكذا التابع ذكره فى (البسيط).

وقال ايضا قد اجاز النحاة كم رجلا ونساؤهم جاؤك عطفا على

٢٠ معنى كم واجازوا النصب عطفا على التمييز وان كان نكرة لانه يجوز فى الثوانى مالا يجوز فى الاوائل للبعد عن كم، ومثله كم شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها.

وقال ابن هشام فى (المغنى) القاعدة الثامنة كثيرا ما يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الاوائل فمن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم (واى فتى هيجاء انت

(١) من ى

انت وجارها) ورب رجل واخيه (وان نشأ تنزل عليهم من السماء آية فظلت)
ولا يجوز كل سخلتها ولا رب اخيه ولا اى جارها ولا ان يقم زيد قام عمرو
الا فى الشعر، ويقولون مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين ويمتنع قائمين لا قاعد
ابواه على اعمال الثانى وربط المعنى بالاول(١) .

٥ وقال ابن القواس فى (شرح الدرة) بعد أن حكى قولهم فى (انا ابن
التارك البكرى بشر) ان بشرا عطف بيان للبكرى ولايجوز جعله بدلا لان
البدل فى حكم تكرير العامل ولا يجوز انا ابن التارك بشر وفى امتناع البدل
نظر لانه يجوز فى التابع مالايجوز فى المتبوع بدليل كل شاة وسخلتها . وتبعه ابن
هشام فى (حواشى التسهيل) .

١٠ وقال فى (تذكرته) ان قيل لأى شىء فتحت لام المستغاث؟ فالجواب
فرقا بينها وبين لام المستغاث له .

فان قيل لأى شىء كان المفتوح لام المستغاث وكان حقه التغير فى الثانية
لان عندها تتحقق الحاجة فهو اجرى على قياسهم كما انهم لايحذفون فى نحو سفر جل
الا ما ارتدعوا عنده ، فالجواب ان الاول حال محل المضمر واللام نفتح
١٥ اذا دخلت عليه .

فان قيل فلأى شىء كررت فى المعطوف عليه ؟ فالجواب انه بعطفه
على ما حصل فيه الفرق اكتفى بذلك وساعد عليه ان المعطوف يجوز فيه ما لا
يجوز فى المعطوف عليه تقول يا زيد والرجل وان لم يجز يا الرجل . فان قيل
فلأى شىء يفتح فى يالزيد ويالعمرو مع انه معطوف ؟ فالجواب انه نداء ثان
٢٠ مستقل والمعطوف الجملة . قال فهذا تحرير لا تجد لأحد مثله ان شاء الله تعالى .

وقال الابذى فى (شرح الجزولية) اذا عطفت على المستغاث به
كسرت اللام لان الثوانى يجوز فيها ما لا يجوز فى الاوائل .

وقال ابن هشام فى (تذكرته) سئلت عن لولاى اذا عطف عليها اسم
ظاهر فقلت يجب الرفع نحو لولاى وزيد لكان كذا وكذا كما تقول ما فى الدار

(١) فى المغنى » وربط الاول بالمعنى «

من رجل ولا امرأة وذلك لان الاسم المضمر بعد لولا وان كان فى موضع الخفض بها الا انه ايضا فى موضع رفع بالابتداء، ونظيره فى ذلك الاسم المجرور بلعل على لغة عقيل اذا قيل لعل زيد قائم ألا ترى ان قائم خبر مرفوع وليس معمولا للعل لانها هنا حرف جر كالباء واللام فلا تعمل غير الجر وان عطف على

٥ محله من الخفض فان التزمت اعادة الخافض لم يتأت هنالانا اذا قلنا لولاك ولولا زيد لزم جر اولا للظاهر وهو ممتنع باجماع وان لم تلتزمه فقد يمتنع العطف بما ذكرنا لان العامل حينئذ هو لولا الثانية وقد يصحح بان يدعى انهم اغتفروا كثيرا فى الثوانى مالم يغتفروا فى الاوائل .

وقال ابن اياز فى (شرح الفصول) فان قيل هلا اضيف الفعل لفظا

١٠ والتقدير اضافة مصدره؟ فالجواب ان ذلك اتساع وتجوز وهو قبيح فى الاوائل والمبادى دون الأواخر والثوانى .

وقال البيضاوى فى تفسيره فى قوله تعالى (انك انت العليم الحكيم) قيل انت تأكيد للكاف كما فى قولك مررت بك انت وان لم يجز مررت بأنت اذ التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ فى المتبوع ولذلك جاز يا هذا الرجل وان

١٥ لم يجز يا الرجل .

وقال ابن الصائغ فى (تذكرته) ابو عمرو يختار النصب فى الغلام من نحو يازيد والغلام وان كان عطف النسق يقدر معه العامل وحرف النداء لا يباشر اللام لانه يجوز فى الثوانى مالا يجوز فى الاوائل .

وقال ابن النحاس فى (التعليقة) انما جاز فى الثوانى مالم يجز فى الاوائل

٢٠ من قبل انه اذا كان ثانيا يكون ماقبله قدوفى الموضع مايقتضيه فجاز التوسع فى ثانى الامر بخلاف ما لو اتينا بالتوسع من اول الامر فانا حينئذ لا نعطى الموضع شيئا مما يستحقه . انتهى .

واذا عطف على غدوة المنصوب ما بعدها فقيل لدن غدوة وعشية جاز عند الاخفش فى المعطوف الجر على الموضع والنصب على اللفظ .

وضعف

وضعف ابن مالك فى (شرح الكافية) النصب واوجبه ابو حيان ومنع الجر لان غدوة عند من نصبه ليس فى موضع جر فليس من باب العطف على الموضع .

قل ولا يلزم من ذلك ان يكون لدن انتصب بعدها ظرف غير غدوة وهو غير محفوظ الا فيها لانه يجوز فى الثوانى مالايجوز فى الاوائل ، انتهى .

تم القسم الاول من الاشباه والنظائر النحوية والحمد لله اولا وآخرا ويليه التدريب وهو القسم الثانى ان شاء الله تعالى .

خاتمة الطبع

الحمدلله كما يحب ان يحمد، والصلاة والسلام على خاتم انبيائه سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه اولى الشرف المؤبد .

وبعد فقد تم بحمدالله طبع الجزء الاول من كتاب الاشباه والنظائر النحوية للشيخ العلامة جلال الدين السيوطى رحمه الله تعالى اعيد طبعه فى هذه المطبعة مع المقابله على نسخة قلمية ومراجعة المظان من الكتب ومزيد الاعتناء بالتصحيح والتنقيح .

وكان الطبع بمطبعة الجمعية العلمية الشهيرة بدائرة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة الآصفية حيدرآباد الدكن ادامها الله مصونة عن الفتن والمحن فى ظل الملك المؤيد المعان الذى اشتهر فضله فى كل مكان ، السلطان بن السلطان

سلطان العلوم مظفر الممالك آصف جاه السابع مير عثمان علىخان بهادر لا زالت مملكته بالعز والبقاء ، دائمة التقدم والارتقاء ، وهذه الجمعية تحت صدارة ذى الفضائل السنية والمفاخر العلية النواب السير حيدر نواز جنگ بهادر رئيس الجمعية ورئيس الوزراء فى الدولة الآصفية ، والعالم العامل بقية الافاضل النواب محمد يار جنگ بهادر وتحت اعتماد الماجد الاريب الشريف النسيب النواب مهدى يار جنگ بهادر عميد الجمعية ووزير المعارف والمالية فى الدولة الآصفية ومعين امير الجامعة العثمانية ، وضمن ادارة العالم المحقق والفاضل

المدقق مولانا السيد هاشم الندوى معين عميد الجمعية ومدير دائرة المعارف ادام الله تعالى درجاتهم سامية ومحاسنهم زاكية .

وعنى بتصحيحه من افاضل دائرة المعارف وعلمائها مولانا السيد زين العابدين الموسوى ومولانا الحبيب عبدالله بن احمد العلوى ومولانا محمد طه الندوى ومولانا الشيخ عبدالرحمن اليمانى ، ومولانا محمد عادل القدوسى ، ومولانا السيد احمد الله الندوى ، والسيد حسن جمال الليل المدنى والشيخ احمد بن محمد اليمانى غفر الله ذنوبهم وستر عيوبهم .

وكان تمامه يوم الاحد عاشر صفر سنة ١٣٦٠ وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد نبيه الامين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين الى يوم الدين .

فهرس الجزء الاول من كتاب الاشباه والنظائر النحوية

صفحة

صفحة

الايجاب

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

استدراك الاخطاء التى فى الجزء الاول من الاشباه والنظائر النحوية

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٢	٣	والحمد الله	والحمد لله
٦	٦	والضابط تجمع	والضابط يجمع
٨	٢	يحيى بن بكير	يحيى بن ابى بكير
١٠	٣	بهمزة	لهمزة فى
»	٩	بالياء	ياء اياء
»	١٩	لاتباع الوليد	الاتباع للوليد
١٥	١٥	ومع وذلك	ومع ذلك
١٩	١٣	اجتماعهما	اجتماعها
٢١	٢٠	أن إن	إن أن
٢٢	١١	الوجا	الوجى
٢٣	٦	انحلال واستقلال	اعلال واشتقال
٢٤	٨	حذبذى بذبذى	حدبدى حدبدى
»	١٣	اولى	لولى
»	١٤	الحمرا	الحمر
٢٥	١١	رؤيا ورؤية	رويا وروية
٢٦	٢	عيره	غير
»	١٠	هاء الله	ها الله
»	١١	ولا تناجو	ولا تناجوا
»	١٣	نون	النون
»	١٩	تقديرام	يقدرام
٢٧	٤	رفع	ربغ
»	٦	ترك	نزل

استدراك الاخطاء التى فى الجزء الاول من الاشباه والنظائر النحوية

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٢٧	٨	تكثر كرياعورجا	تكثر كريا اعرجا
٢٩	٥	الحسن	الحسين
٣٢	١٨	دخلث	دخلت
٣٤	١	اختصارا اوناثبة	اختصارا اوناثبة
»	١٥	حركة	جزء كلمة
٣٥	١٦	ما هو معروف ورده	ورده
٣٦	١٣	وظلت	وطلت
»	١٧	وفائه	وفاءبه
٣٨	»	نظرت	تنظرت
٣٩	٧	الحسن	الحسين
٤٠	١٤	لقربها	ولقربها
٤٣	١٩	لان اصله الا ن	الآن اصله اوان
٤٤	١	بلز	فلز
»	٦	»	»
»	٩	يزاوان	تزاوان
»	١٠	بلز	فلز
٤٦	٢	زوينه	رزئته
٤٨	٢٠	اصليين	اصلين
٥١	٩	الكثرة وكذلك شوع	الكثيرة وكذلك شسوع
»	١١	عمن	عن
»	١٥	دردرى	دودرى
»	»	دردر	درر

استعناوهم

استدراك الاخطاء التى فى الجزء الاول من الاشباه والنظائر النحوية

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٥١	٢٠	استعناوهم ... أثن	استغناؤهم ... اثن
٥٢	٥	حتاه	حتّاه
»	١٠	عن غيره	بغيره
٥٤	٤	الحدث	المحدث
»	٧	تشبه هذا الحديث	شبه هذا الحدث
»	»	وتتحمل	وتجمل
٥٥	٣	ابت ذكر من عودن	ابت ذِكْرَعودن
٦٥	١٩	وجبيها	وجيها
»	٢١	فى معنى	من معنى
٦٧	١١	استحقاقا	استخفافا
٦٩	١	الفاء	الباء
»	»	لفظة	لفظ
٧١	٩	المنسد والمنسد	المسندوالمسند
٧٢	٢٢	لامتعنت	لامتنعت
٧٤	٢٤	لاينبغى لك	لانولك
٧٨	٢	والاخباربقدم كل واحدمنها	والاجاز تقدم كل واحد منها
»	»	فكذلك قوله فى	فكذلك فى
»	»	يفعلان	يفعلان وتفعلان
»	١٧	حذف فى الكلمة	فى الكلمة
٨٧	٤	الالأن	لا أن
٨٨	٦	عنه	عن

استدراك الاخطاء التى فى الجزء الاول من الاشباه والنظائر النحوية

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٨٩	٤	وله	وليت
»	٢٢	وقويم	وقويئم
»	»	ومن ظهور	وظهور
٩٠	٨	والله يسلمك وادهبوا	والله يسلمك دعاء له بالسلامة واذهبابذى تسلمان والمعنى اذهبا والله يسلمكما ــ واذهبوا
٩١	١٠	وربما لااستعملو	وربما استعملوا
»	١٧	يجتمع	يجمع
»	٢٤	مؤسر	موسر
٩٢	٢	مير	بير
»	»	ومئر	وبئر
»	١٣	انيق	اينق
»	»	افعل (١)	ايفل
٩٣	٥	بدل البدل	بدل البدأ
»	٩	الايدى	الأبذى
»	١٢	بل زيدان	يازيدان
٩٤	٦	انضضت انضت	اقصصت اقصت
»	٩	زيد ثم	زيدقم
٩٦	١١	بنية	بنيته
»	١٥	واحد	واحدا
٩٨	١١	اواحدث	واحدث
١٠١	٣	ونقضت	ونفضت

والا اين

استدراك الاخطاء التى فى الجزء الاول من الاشباه و النظائر النحوية

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٠١	٢١	والاأين	ولاأأين
١٠٣	١٥	من كذا	فى كذا
«	١٩	وتهل	واتهل
«	٢٠	و كذلك	وذلك
١١٠	٥	قوله	توليه
«	١٧	الزائد	الزائدة
«	١٨	بجنح	تجنح
«	٢٤	يضاعف	يضعف
١١٢	٨	من قوم	مرجوم
«	١٠	وتهيء	وتهى
«	٢٢	صيغة وصيغ	ضيعة وضيع
«	٢٣	صيغة	ضيعة
١١٣	٤	صيغ	ضيع
«	٦	عوضه وعوض	عرصه وعرص
«	١٠	«	«
«	١٦	اليه	عليه
١١٦	«	وذؤابة	وذؤالة
١١٧	١٣	فحول	فحمول
١١٨	٣	علته	عليه
«	٨	الياء	الباء
١٢١	١٧	لغيزة	لغيغيزة

استدراك الاخطاء التى فى الجزء الاول من الاشباه والنظائر النحوية

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٢١	١٥	المحذونة	المحذوف
»	١٦	فقيل عن	فقيل عوض عن
١٢٢	٩	موضع	موضعه
١٢٤	١	وسيلة والا	رسيله الا
١٢٦	٨	وشامى	وشآمى
»	١٨	وإن	وأن
١٢٦	١٩	إنه	أنه
»	٢٠	إنا	أنا
»	٢١	إناه	أناه
١٢٧	١	يعانى	يعايا
١٣٠	٢٤	تزنى	تورنى
١٣١	٢٠	تطهر	تظهر
١٣٢	١٠	والقسم	القسم
١٣٤	١٩	الآمدى	الأبذى
١٣٦	١٧	حبوة	حيوة
١٣٧	٤	تغيير	التغيير
١٤٠	٥	به عبا ده	عباده
١٤٥	١	الشعب	العشب
»	١٩	اخصر	اخص
»	٢١	وعريض عراض	وكم عريض ولا تقول عراض
١٤٦	١٢	وانيسان	وانيسيان
١٤٧	٢٠	فعلا	فعلل

عديس

استدراك الاخطاء التى فى الجزء الاول من الاشباه والنظائر النحوية

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
١٤٧	٢١	عديس	عدبس
١٤٩	٧	اوى	وأى
«	١٥	هذا ان	هذان
١٥١	٧	بفتح الاقوى	بقبسح الاقواء
١٥٧	٢١	يتق الله فان	يتق فان
«	٢٤	وحنى	وصنى
١٧٥	١٦	السهبيلى	السهيلى
١٧٧	٣	الحروف	الحرف
١٧٩	١٢	يعشون	يغشون
١٨٠	١٤	الاعراف	الاعراب
١٨٤	١٩	شارك	شاركه
١٧٨	٢	جملة اسمية على	جمله فعلية على
١٣٩	١٩	لايؤد	لم يؤد
١٩٦	٦	للباهات	للباهاة
١٩٨	١	فلما	قلما
٢٠٢	٢٣	منه تركيب	منه فتحة تركيب
٢٠٤	٢٤	الايا اسجدوا	الا يسجدوا
٢٠٦	١٦	الحسن	الحسين
٢١١	١٠	فائدة	فائدته
٢١٢	١٦	ولاعمر	ولا عمرو
٢٢٠	٩	فكان احد	فكان احدا
«	١٨	تصيين	تصيين
٢٣١	١	فضل	الفضل

استدراك الاخطاء التى فى الجزء الاول من الاشباه والنظائر النحوية

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
«	١٤	تفكرت	تنكرت
٢٣١	١٧	تكثير	تكسير
٢٣٧	٢٢	بينهما	بينهما
٢٣٨	٢٠	اواشتراط	واشتراط
٢٤٨	١٤	هما من	انما هما من
«	١٧	فبما رحمة من ربك	فبما رحمة من الله
٢٥٧	١١	باء السراج المتكلم	ياء المتكلم
٢٦٠	١٩	العالب	الغالب
٢٦١	١٠	بنقضان	بنقصان
٢٧٩	٢٣	القياس	التباس
٢٨٣	١٩	وربل	وويل
٢٨٩	٢	بارب	يارب
٢٩٢	٦	عارفوينا	عارفونا
٢٩٩	٢٣	من من	من
٣١٢	١٨	عيلها	عليها
٣١٣	١٥	مجون	مجنون
٣١٤	٢٠	ارقه	ورقة
«	٨	واحدته	اوحدته
٣٢٣	١٩	اعملوما	اعملوها
٣٢٤	٣	اوابنما	وابنما

تم استدراك الاخطاء التى فى الجزء الاول من الاشباه والنظائر النحوية لجلال الدين السيوطى رحمه الله تعالى